

التبيان

فى تصريف الأسماء

تأليف

أحمد حسن كحيل

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

الطبعة السادسة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وآله وصحبه
والتابعين .

وبعد :

فهذا كتاب نعرض فيه « لتصريف الأسماء » محاولين بسط أصوله ، وتوضيح ما
غمض من مسائله ، والكشف عما أبهم من مذاهبه وطرائقه ، مع عرض لآراء الأئمة
وحججهم ، واختيار الرأى الذى يسائر اللغة فى نموها وتقدمها ، ولا يقف بها جامدة
هامدة .

وسنحرص على أن نقدم ذلك فى أسلوب يّين واضح يتجنب الفضول من
القول ، والتعسف فى الرأى ، والتكلف فى العلل ، حتى لانشق على الدارس ،
ولانجهد القارئ ، وحتى لا يمل هذا الفن ويزهد فيه .

والله نسأل أن يوفقنا لتحقيق ما قصدنا إليه ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه
الكريم ، وأن ينفع به ، إنه نعم المولى ، ونعم النصير .

الصرف والتصريف

الصرف والتصريف فى الأصل مصدران لصَرَفَ وصَرَّفَ ، يدور معناهما حول التحويل والتغيير والتقلب ، يقال : صرفته عن وجهه صرفًا ، إذا رددته وحولته ، وصَرَّفَته فى الأمر تصريحًا ، إذا قلبته ، ومن هذا تصريف الرياح ، أى تحويلها من جهة إلى جهة ، فتارة تهب شمالا ، وتارة جنوبًا ، وتارة صباً ، وتارة دبورًا ^(١) .

وصروف الدهر : تقلباته ، وتصريف السحاب : تحويلها من جهة إلى أخرى ، وتصريف الآيات : تبينها فى أساليب مختلفة وصور متعددة ^(٢) .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن تصريحًا أبلغ فى الدلالة على التغيير من صَرَفَ .

الصرف والتصريف فى اصطلاح المتقدمين

هذا هو معنى الصرف والتصريف فى الاصطلاح اللغوى ، أما الاصطلاح العلمى ، فقد كان المتقدمون يرون أن التصريف قسم من النحو ، وأن مدلول النحو عام يشمل جميع القواعد والمسائل التى تتعلق بآخر الكلم العربية وغير الآخر ، ولهذا عرفوا النحو فقالوا : علم يبحث عن أحوال الكلم العربية أفرادًا وتركيبًا ، فالنحو بهذا الإطلاق شامل لمباحث الصرف جميعها ، وكان الصرف أو التصريف يطلق على مبحث خاص من مباحث النحو يقال له الاشتقاق ، أو اختراع الصيغ القياسية أو مسائل التمرين ، وعرفوه فقالوا : التصريف هو أن تأخذ من كلمة لفظًا ، لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته ثم تعمل فى هذا اللفظ ما يقتضيه قياس

(١) الصبا بفتح الصاد ربح تهب من قبل المشرق وتقابلها الدبور بفتح الدال .

(٢) قال الله تعالى : ﴿ ولقد صرفنا فى هذا القرآن ليعذروا ﴾ أى كررنا هذا المعنى بوجوه من التقرير ليعتصروا ويعتبروا : قال جل شأنه ﴿ انظر كيف نصرف الآيات ثم هم يصدفون ﴾ أى نكررها على أوجه مختلفة فتارة تعتمد على المقدمات العقلية ، وتارة تعتمد على التذكير بأحوال المتقدمين وتارة تعتمد على الوعد والوعيد والترغيب والترهيب .

كلامهم من إعلام وإبدال وإدغام وغير ذلك كأن تبني من خرج على مثال دحرج ،
ومن وأى بمعنى وعد على مثال كوكب ^(١) .

هذا هو معنى التصريف عند المتقدمين من النحاة ، ولعل السر في هذه التسمية
كثرة ما يعترى هذه الصيغ المخترعة من التغيير والتحويل .

الصرف والتصريف عند المتأخرين

أما المتأخرون من النحاة فقد جعلوا الصرف قسيما للنحو لاقسما منه ، فضيقوا
دائرة النحو ، وقصروه على المباحث التى تتعلق بأواخر الكلم من حيث الإعراب
والبناء ، وأطلقوا الصرف على ما سوى ذلك من القواعد التى تتعلق بالبنية وأحوالها
وعرفوه فقالوا : الصرف علم يبحث عن أبنية الكلم العربية ، وأحوال هذه الأبنية -
من صحة وإعلال وأصالة وزيادة وحذف وإمالة وإدغام - وعما يعرض لآخرها مما
ليس بإعراب ولا بناء .

والمراد بالعلم القواعد ^(٢) ، وهى قضايا كلية يتعرف منها أحكام جزئيات
موضوعها ، فمثلا قولهم : كل واو أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، قضية
يتعرف منها حكم قال وخاف ^(٣) .

والأبنية جمع بناء ، وبناء الكلمة وبنيتها ، وصيغتها ووزنها ، ألفاظ مدلولها واحد ،
وهو الهيئة والكيفية التى عليها الكلمة من حيث عدد حروفها ^(٤) مرتبة أو غير مرتبة ،

(١) إذا بنيت من خرج على مثال دحرج قلت خرجج بتكرير اللام لللاحاق وإذا بنيت من وأى على مثال كوكب قلت
روأى فتعل الياء بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقى ساكنان الألف والتونين فتحذف الألف . ويجوز بعد
هذا أن تخفف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها فتصير ووى كفتى ثم تقلب الواو الأولى همزة فتصير
أوى .

(٢) العلم يطلق على الإدراك والملكة والقواعد ، والأظهر هنا أن يراد منه القواعد .
(٣) وكذلك قولهم كل ما كان من الأفعال على فعل بنشديد العين فمصدره التفعيل قاعدة يعرف منها أن مصدر
كلم التكليم وهكذا .

(٤) أى من غير نظر إلى المادة أما بالنظر إلى المادة فهو من مباحث علم اللغة ، ولبعض العلماء اصطلاح آخر فى
تعريف البنية (انظر مقدمة شروح الشافية) .

وحرركاتها المعينة ^(١) وسكونها مع الاعتداد بالأصل والزائد كل في موضعه ^(٢) .

فمثلا « جعفر » لفظ بنيته هي الكيفية والهيئة التي عليها : وهي كونه مكوناً من أربعة حروف أصلية مرتبة الأول والثالث مفتوحان ، والثاني ساكن ، وأما حركة الحرف الأخير أو سكونه فلا دخل لهما في البنية ، لأنهما من أثر الإعراب والبناء .

وبنية « آيس » كونه مكوناً من ثلاثة حروف أصلية غير مرتبة قدمت العين على الفاء ، الأول مفتوح والثاني مكسور .

وعلى هذا إذا اتفق لفظان أو أكثر في الكيفية والهيئة المحدودة كانت بنيتها واحدة ، وإذا اختلفت في الكيفية المذكورة اختلفت بنيتها .

فرجل وعضد بنيتهما واحدة ، وراء وناء مقلوبا رأى ونأى بنيتهما واحدة ، وكذا سيطر وبيطر بنيتهما واحدة ، وآيس وفهم بنيتهما مختلفة لاختلافهما في الترتيب ، وقمطر ودرهم كذلك لاختلافهما في مواضع الحركات والسكون ، وكذا بيطر وشريف لاختلافهما في موضع الزيادة ، وهكذا .

ويخرج بقولنا « أبنية الكلم » جميع العلوم ما عدا الصرف ، ويندرج تحت هذا القيد من مسائل الصرف وأصوله جميع القواعد التي تتعلق بالأبنية مثل أبنية المصادر والماضي والمضارع والأمر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب ، وأبنية الأسماء والتثنية والجمع والتأنيث .

ويدخل في أحوال الأبنية جميع القواعد التي تتعلق بالابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام - وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، مثل شد ومد - وبعض التقاء الساكنين - وهو إذا كان الساكنان في كلمة

(١) من ضم أو فتح أو كسر .

(٢) هذا القيد « كل في موضعه » يرجع للحركات والسكنات والأصلى والزائد .

مثل قل أصلها قَوْلٌ - أما الإدغام فى كلمتين نحو قل له ، والتقاء الساكنين فى كلمتين نحو أكرم الرجل ، وكذا الوقف فليست من الأبنية ولا من أحوال الأبنية - لما ذكرنا سابقاً - وإنما هى أمور عرضت لآخر الأبنية ، فهى مندرجة تحت قولنا « وما يعرض لآخرها » .

ولما كان الإعراب والبناء مما يعرض للآخر ، فقد دخل تحت هذا القيد مع أنهما من مباحث النحو ، فلهذا نص على استثنائهما مما يعرض للآخر حتى يكون التعريف جامعاً مانعاً ، فقلنا : وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء .

هذا هو معنى الصرف على أنه علم مدلوله أصول وقواعد .

الصرف بالمعنى العملى :

وقد يطلق الصرف فى الاصطلاح العلمى ، ويراد منه المعنى المصدرى ، وهو تغيير الكلمة عن أصل وضعها : إما لغرض معنوى ، وإما لغرض لفظى .

فالأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتدل على ضروب من المعانى ^(١) كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع ، والتصغير والنسب .

والثانى : التغيير لقصد التخفيف ^(٢) أو الإلحاق أو التخلص من الساكنين ، وذلك التغيير يكون بالزيادة ، والحذف ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغام ، وتخفيف الهمزة .

وموضوع الصرف الكلمات العربية من حيث الهيئة والكيفية التى تكون عليها لتدل على معانيها المقصودة ، ومن حيث التغيرات التى تعترىها لأغراض لفظية .

(١) مثل فهم أخذوا منه فاهم ومفهوم للدلالة على الفاعل والمفعول وقالوا فى رجل عند قصد الدلالة على اثنين أو أكثر : رجلان ورجال وعند قصد التحقير رجل .

(٢) مثال التخفيف قلب الواو ألفا فى قال ومثال الإلحاق زيادة الواو فى جوهر ، ومثال التخلص من الساكنين حذف العين فى قل وبع .

والمراد من الكلمات العربية الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة ،
فلا يدخل التصريف الحروف لأنها مجهولة الأصل ، ولهذا كانت ألفاتها أصلية غير
زائدة ولا منقلبة ، وكذا لا يدخل الأفعال الجامدة ^(١) ، ولا الأسماء المبنية إلا نادراً
أو شذوذاً ، لأنها أشبهت الحرف ، والتصريف أصل فى الأفعال لكثرة تغييرها وظهور
الاشتقاق فيها .

(١) الفعل الجامد هو الذى لم يختلف بناؤه لاختلاف الأزمنة مثل نعم وبئس وليس وهو محمول على الحرف لشبهه
به فى الجمود ، وكذا الأسماء المبنية محمولة على الحرف لشبهها به وما ورد فى الحروف من الحذف فى سوف
وإبدال الحاء عينا فى حتى والحذف والإبدال فى لعل وقلب ألف إلى وعلى ياء عند اتصال الضمائر بهما ، وما
ورد فى الأفعال الجامدة من قلب ألف عسى وحذف عين ليس عند اتصال الضمائر بهما فإنه نادر لا يعول
عليه ، على أن بعض هذه التصرفات يحتمل أن يكون لغات لقباثل مختلفة .
وكذلك تشنية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وجمعها وتصغيرها فهو شاذ مخالف للنهج القياسى ،
ويحتمل أن يكون مثناها وجمعها صيغا وضعت وضعت هكذا للدلالة على المثنى والجمع وليست تشنية ولا جمعا
لمفرد .

أهمية فن التصريف

ودراسة هذا الفن لا يستغنى عنها متكلم بالعربية ولا كاتب ، فلا غنى لعالم ولا لأديب عن دراسته ، وتفهم قضاياها حتى يستقيم لهما اللسان العربى ، وتتهيأ لهما أداة البيان سليمة من الخطأ بريئة من اللحن ، وتحقق لديهما القدرة على صياغة مفردات اللغة .

وكيف يستطيع من ليس له حظ ، ولا مشاركة فى هذا الفن - وقد دعت ضرورة التعبير أن يأتى باسم الفاعل من ضار أو باسم المفعول من خاف أو بالمضارع من وعد ، أو بالأمر من رأى ، أو باسم الزمان من وقف ، أو تشنية مصطفى ، أو جمع صحراء ، أو النسب إلى فرنسا - كيف يستطيع أن يأتى بذلك دون أن يكبو لسانه ، وينحرف عن جادة الصواب ؟

وكيف يستطيع عالم أو أديب أن يفهم قول رسول الله ﷺ : « الولد مجبنة مبخلة » ، أو قول عنترة :

نبئت عمراً غير شاكر نعمتى والكفر مخبئة لنفس المنعم

إذا لم يدر أن مفعلة صيغة تدل على سبب الفعل المشتق منه ، والحامل عليه والداعى إليه ، فالولد سبب الجبن والبخل يدعو أباه إليهما ويحمله عليهما . وكفر النعمة سبب لتغير نفس المنعم^(١) .

وكيف يستطيع عالم أو أديب أن يفهم قول عمرو بن معديكرب لمجاشع بن مسعود السلمى - وقد سألته فأعطاه - : « لله دركم يا بنى سليم !! سألناكم فما أبخلناكم ، وقاتلناكم فما أجبنَّاكم ، وهاجيناكم فما أفحمنَّاكم » أى فما وجدناكم بخلاء ولا جبناء ، ولا مفحمين^(٢) .

(١) خزنة الأدب ١/ ١٦٣ .

(٢) شرح الشافية للرضى ١ / ٩١ .

كيف يستطيع أن يفهم ذلك إذا لم يعلم أن أفعل من معانيها وجود مفعولها على صفة تقول : أحمدتك ، أى وجدتك محموداً^(١) .

وإذا كان بعض الأئمة الذين ملكوا رمام هذا الفن ، وانقاد لهم عصيه ، قد زلت بهم القدم فى بعض المواطن ، فكيف من قل حظه منه وضئول نصيبه ؟

يقول ابن عصفور فى مقدمة كتابه الممتع^(٢) : التصريف أشرف شطرى العربية وأغمضهما . فالذى يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوى ولغوى إليه أياً حاجة لأنه ميزان العربية . ألا ترى أنه يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف والذى يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلة العلماء . ألا ترى إلى ما يحكى عن أبى عبيدة^(٣) أنه قال فى مندوحة من قولهم : مالى عنه مندوحة ، أى متسع إنها مشتقة من انداح . وذلك فاسد . لأن انداح انفعل ، ونونه زائدة ، ومندوحة مفعولة ونونه أصلية ، إذ لو كانت زائدة لكانت مَنفَعلة ، وهو بناء لم يثبت فى كلامهم ، فهو على هذا مشتق من الندح وهو جانب الجبل وطره وهو إلى السعة . ونحو ذلك ما يحكى عن أبى العباس ثعلب من أنه جعل { أسكفة الباب }^(٤) من استكف أى اجتمع . وذلك فاسد

(١) يقول ابن جنى فى كتابه المنصف ٣/١ : فلهذه المعانى ونحوها كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة ، وقليل ما يعرفه أكثر أهل اللغة لاشتغالهم بالسماع عن القياس ، ولهذا لانكاد نجد لكثير من مصنئى اللغة كتاباً إلا وفيه سهو وخلل فى التصريف ، ونرى كتابه أسد شئ فيما يحكىه فإذا رجع إلى القياس وأخذ يصرف ويشق اضطرب كلامه وغلط وليس ذلك غضا من أسلافنا ولا توهينا لعلمائنا وإنما أردت التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية وأنه من أشرفه وأنفسه حتى إن أهله المشبلين عليه والمنصرفين إليه كثيراً ما يخطئون ؟ فكيف بمن هو عنه بمعزل ؟

(٢) نسخة خطية لدى المؤلف .

(٣) قال الأزهري : أصاب أبو عبيدة فى تفسير المندوحة أنه بمعنى السعة وغلط فيما جعله مشتقا حين قال : ومنه قيل انداح بطنه واندحى ، لأن النون فى المندوحة أصلية والنون فى انداح واندحى من الدحو فيبينهما وبين الندح فرقان كبير . اللسان مادة ندح .

(٤) أسكفة الباب والأسكوفة : عتبة الباب الذى يوطأ عليه . انظر اللسان مادة سكف .

لأن استكف استفعل وسينه زائدة ، وأسكفة الباب أفعلَّة ، وسينه أصلية ، إذ لو كانت زائدة لكان وزنه اسفُعلة . وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم أ هـ .

ونظير ما حكاه ابن عصفور من زلات بعض الأئمة ما روى من أن بعض العلماء قال فى قوله تعالى : ﴿ فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه ﴾ ^(١) إن يتسنه من أسنَ الماء بأسن إذا تغير ، والصواب إنه من السنه ^(٢) ، ولو كان من يأسن لقال لم يتأسن .

وجملة القول : هذا علم له خطره وشأنه ، ولايجحد قدره وفضله .

(١) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٢) أى لم يتغير بمرور السنين والهاء أصلية أو هاء السكت لأن لام السنه هاء أو واو . حاشية يس على الألفية ٢٩٧/٢ .

نشأة التصريف وأشهر المؤلفات

أما تاريخ التصريف فهو تاريخ النحو ، لأن مفهوم النحو عند المتقدمين كان يشمل جميع القواعد التى تتعلق بآخر الكلمات وبأبنيتها . وقد بدئ بوضع قواعد النحو حين فشا اللحن - كما هو معروف - وإذا كانت قواعد النحو لم توضع جملة واحدة ، وإنما وضعت بالتدرج ، وظلت تنمو حسب الحاجة الداعية إلى ذلك ، فإنه يبدو لى أن قواعد الصرف كانت متأخرة فى الوضع عن قواعد الإعراب ذلك لأن اللحن فشا أولاً فى الإعراب ، وكان الخطأ فى الإعراب أسبق وأشيع من الخطأ فى بنية الكلمة .

ولا يعرف على جهة التحقيق أول من خاض فى هذه المسائل ، وعالج هذه القواعد ، ولكن بعد منتصف القرن الثانى الهجرى تسمع أن أبا جعفر الرؤاسى ألف كتاباً فى التصغير ، وكتاباً فى الوقف والابتداء [معجم الأدباء ١٨ / ١٢٥] .

ونرى سيبويه يخرج لنا كتابه جامعاً لمسائل النحو والصرف ، ويحكى لنا فى ثنايا كتابه آراء الخليل ويونس وغيرهما من العلماء مما يدل على أن الدراسات الصرفية بدأت قبل عهد سيبويه بزمان غير قليل .

أما قول بعض العلماء : أن معاذ بن مسلم الهراء الكوفى هو أول من وضع التصريف ، وأن الكوفيين كانوا أسبق من البصريين فى ذلك الفن فغير سديد لأن معاذاً توفى سنة ١٨٧ هـ بعد سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ بعد أن خلف لنا سيبويه فى كتابه تراثاً ضخماً من الدراسات النحوية والصرفية لازالت إلى اليوم مصدراً لكل دارس ، ومنهلاً لكل وارد .

نعم إن أبا جعفر الرؤاسى ، ومعاذ بن مسلم الهراء وغيرهما من أئمة الكوفة عرفوا بالبراعة فى التصريف الذى هو التدريب والتمرين ، لأن التصريف كان يطلق عند المتقدمين على ذلك مثل قولهم : كيف تبنى من ضرب على مثل جعفر ، ومن وأى على مثال كوكب .

دخل أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان على معاذ ، وهو يناظر رجلا ،
فيقول : كيف تقول من « تؤزهم أزا » يا فاعل افعل ؟ وصلها بيا فاعل افعل من
« إذا الموءودة سئلت » . [أنباه الرواة ٢٩٢/٣] .

قال السيوطى فى البغية : ومن هنا لمحت أن أول من وضع التصريف معاذ هذا .

وكيف يلمح السيوطى ذلك ؟ إذا كان يقصد التصريف الذى هو التمرين
والتدريب ، فقد يكون غير بعيد عن الحق ، وإذا كان يقصد القواعد فقد جانبه
الصواب ، لأن سيويه البصرى ، وهو معاصر لمعاذ ، وتوفى قبله جمعها فى كتابه
مستوفاة كاملة ، وروى منها ما روى عن شيوخه ، فلا بد أن تكون هذه القواعد مرت
قبل سيويه بمراحل حتى نضجت وكملت فى كتابه .

وأول كتاب وصل إلينا استقل بالتصريف هو كتاب التصريف لأبى عثمان المازنى
المتوفى سنة ٢٤٩ هـ .

ويقال : إن الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ صنف كتاباً فى التصريف نقل عنه
أبو على الفارسى فى خزانة الأدب ٢٥٩/٢ . [انظر كتاب المغنى للأستاذ محمد عبد
الخالق عضيمة] .

وكتاب التصريف للمازنى موجز نهل من سيويه ، ونهج نهجه ، ولكنه لم
يستوعب مسائل الصرف ، كما استوعبها سيويه ، فلم يتكلم عن الجموع ، ولا
النسب وأهمل أكثر مسائل التصغير .

وجاء ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ فشرح تصريف المازنى شرحاً يتسم بالوضوح
مع التعليل وسماه : المنصف .

وقد توالى بعد المازنى المؤلفات التى استقلت بالدراسات الصرفية ، وإن كان كثير
من العلماء ظل ينهج منهج سيويه فى التأليف ، والجمع بين النحو والصرف ، كما

فعل ابن مالك فى الخلاصة والكافية الشافية والتسهيل ، وكما فعل أبو حيان فى الارتشاف ، والسيوطى فى الهمع .

ومن أحسن المؤلفات التى استقلت بالصرف كتاب الممتع لابن عصفور المتوفى سنة ٦٩٦ هـ ، غير أنه لم يستوعب أبواب الصرف كلها ، وتكلم على الأبنية والإعلال والقلب والإدغام بأسلوب واضح ، وشافية ابن الحاجب وشرحها للرضى ، وهو يعد من أمهات المراجع فى التصريف ، وإن كان فى أسلوبه صعوبة .

هذا ، وستناول فى هذا الجزء بحث الأسماء من حيث أبنيتها ، وبيان الجامد منها ، والمشتق ، وكيفية اشتقاق المشتق منها ، ومن حيث تذكيرها وتأنيتها ، وثنيتها وجمعها ، وتصغيرها والنسب إليها ، كما عرضنا لدراسة الوقف والابتداء ونبدأ فى الكلام على الأبنية .

المبحث الأول

أبنية الأسماء^(١)

الاسم إما مجرد وإما مزيد ؛ فالمجرد : هو ما خلا من الحروف الزائدة ،
والمزيد : ما كان بعض حروفه زائداً .

المجرد وأبنيته

والمجرد من الأسماء : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فالاسم المعرب لا يقل عن
ثلاثة أصول وضعا . نعم قد يعرض له في الاستعمال الحذف ، فيبقى على حرفين^(٢)
بحذف الفاء نحو: دية، وعدة ، وزنة . أو بحذف اللام نحو : يد ، وأب ، وأخ ،
وأمة . أو بحذف العين - وهو قليل - نحو: سه ، ومذ ؛ إذ أصلهما سته ، ومنذ^(٣)
وإنما كان أقل أبنية الأسماء ثلاثة^(٤) أحرف ، لأنه لا بد في اعتدال الكلمة من حرف

(١) بنية الكلمة هي الصفة والهيئة التي عليها الكلمة : من حيث عدد حروفها المرتبة ، وحركاتها المعينة ، وسكناتها مع مراعاة الأصلي والزائد ، كل في موضعه .

(٢) قيل قد يبقى الاسم على حرف واحد ، نحو م الله على رأى من يقول إن أصله أئمن ، ونحو قول العرب : شربت ما (بالقصر) ، وقيل إن الاسم لا يبقى بعد الحذف على حرف واحد والميم في م الله حرف قسم ، وليس أصلها أئمتا ، وقولهم : شربت ما بالقصر نادر .

(٣) بدليل جمع سه على أستاه ، وتصغير مذ لو سميت بها على منيد ، وجمعها على أمتاذ . وقال بعض العلماء إن ذلك غير منقول عن العرب .

(٤) يرى بعض الباحثين من المستشرقين وعلماء اللغات السامية أن أقدم الأسماء صيغة في اللغات السامية هي الأسماء الثنائية واللغة العربية قد حافظت على بنائها الأصلي في كثير منها . غير أنها استحدثت من بعضها صيغا جديدة بزيادة حرف علة أو همزة أو هاء فقالوا في جمع أخت : أخوات ، وجمع أب : آباء .

ويجعل هؤلاء الباحثون الواو في أبوك وأخوك وحموك حركة ممدودة ، والاسم ثانيا ، وتمد الحركة في حال الإضافة وتقتصر مع التنوين مثل : أب وأخ وحم وفم . وابن أصله في اللغات السامية بن بكسر الباء الحقوا به تاء التانيث فصار بنت ، أما ابن فهو مستحدث في العربية وعلى قياسه ابنة . وإذا جمع بن يجمع الأصل وهو بن وتبدل كسرة الباء فتحة فيقال بنون ، وهذا ما حدث في اللغة العبرية ، وهو إبدال قديم في اللغات السامية .

يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بينهما ، إذ المبتدأ به يجب أن يكون متحركاً ، والموقوف عليه يجب أن يكون ساكناً فلما تنافيا كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لاتجب فيه حركة ولاسكون فكان مناسباً لهما ، ولهذا كان الثلاثي أكثر الأسماء استعمالاً ، ودورانياً على الألسنة ، لخفته بقلة حروفه ، ولاعتداله ^(١) بسبب حيز حشوه بين فائه ولامه ، ويليه الرباعي فى الخفة والاستعمال .

وأقصى ما يصل إليه بناء الاسم المجرد خمسة ^(٢) أحرف ، مثل : سفرجل ، فلايتجاوز ذلك لأن الاسم يزداد ثقلاً بتزايد حروفه ، فلو بنى منه سداسى لبلغ غاية الثقل ، ولربما توهم أنه كلمتان ، والخماسى أقل استعمالاً فى الأساليب العربية من الثلاثى والرباعى ، لأنه أكثر حروفاً وأشد ثقلاً .

أبنية المجرد الثلاثى

أبنية الثلاثى المجرد التى يمكن تصورها اثنا عشر بناء ، وذلك لأن فاءه لاتخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وعلى كل فعينه : إما ساكنة أو مفتوحة

= وأست فى العبرية ست . ومن ذلك يد ودم وشفة وسنة وأمه والهاء التى ترد فى الجمع فى أستاہ وشفاہ وعضفاه ومياه وشياه علامة الجمع كما هى فى الآرامية .

وهذا رأى غير محص إذ أن هذه الهاء ترد فى التصغير ، فيقول سنيهة وشفيهة وعضفيه . فبيل هى علامة تصغير أيضاً ؟ وقالوا : سنوات وعضوات ، فبيل الواو علامة الجمع ؟ وأسلم من هذا الكلام القائم على الخدس أن أصلها ثلاثى حذف منه ما يرد فى الثنية والجمع . ثم قالوا : وقد تكرر الكلمة الثانية فيصبح الاسم فى ظاهره رباعياً مثل كوكب أصلها ككب كما فى اللغة المبرية ، وأبدلت الباء الأولى واواً فى بعض اللغات السامية ومن هذه الأسماء قرقر وسلسلة ولبل أصله لبللى كما هو فى السريانية ويدل على ذلك الأصل جمعه على لبال أى فعالل من الرباعى . وبعض علماء العربية القدامى ذهب إلى هذا رأى فى الأسماء العربية الرباعية مثل ابن جنى . انظر محاضرات برجشترسر (التطور النحوى) .

(١) فليست كثرة الثلاثى لثقله حروفه بل لاعتداله أيضاً ، وإلا لكان الثنائى أكثر منه استعمالاً . الخصائص ٥٥/١ .

(٢) لم يبن من الفعل خماسى كما بنى من الاسم لأن الفعل بطبيعته ثقل ، ويزداد ثقلاً بما يلحقه من حروف المضارعة وضمائر الرفع المتصلة انتهى هى كجزء من الكلمة ، فأبقوه على أربعة أحرف طلباً للخفة ، لكثرة تصرفه ودورانه فى الكلام .

أو مضمومة أو مكسورة ، فهذه اثنتا عشرة صورة حاصلة من ضرب أحوال الفاء في أحوال العين ، استعمل العرب منها عشرة أبنية ، وأهملوا اثنين ؛ فأما العشرة المستعملة فهي :

١ - فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، يكون اسماً ، نحو : كعب ، وصقر ، وصفة كضخم .

٢ - فَعْل بفتح الفاء والعين ، ويكون اسماً كفرس ، وصفة كبطل .

٣ - فَعِل بفتح الفاء وكسر العين ، يكون اسماً ، نحو : كبد ، وفخذ ، وصفة نحو : حذر ، وفرح .

٤ - فَعْل بفتح الفاء وضم العين ، يكون اسماً ، نحو : رجل ، وعضد ، وصفة نحو : ندس ^(١) .

٥ - فِعْل بكسر الفاء وسكون العين ، يكون اسماً ، كجذع ، وصفة ، كجلف ^(٢) ، ونضو .

٦ - فِعْل بكسر الفاء والعين ، يكون اسماً ، كإبل ، وإطل ؛ وصفة نحو : امرأة بلز ^(٣) ، وهذا البناء نادر ، حتى قال سيبويه : لم يرد منه في الأسماء . ولا الصفات إلا إبل ، وقد استدرك على سيبويه ألفاظ ، فمن الأسماء : إطل للخاصرة وإبط وإقط « لغة في أقط » وحبرة - صفرة الأسنان - وحبك ، ومن الصفات : امرأة بلز ، وأتان إبد ^(٤) - ولود .

(١) الندس : الرجل الفهم والسريع الاستماع للصوت الخفى .

(٢) الجلف : الرجل الجافى الغليظ والنضو : المهزول من الإبل وغيرها .

(٣) بلز : ضخمة .

(٤) استدرك على سيبويه ألفاظ أخرى أحصاها السيوطي في المزهر وفي النكت وأكثر هذه الألفاظ لم يثبت أو غير فصيح ، وقال ابن عصفور في المتع ص ١٧ خطية فأما إطل فلا حجة فيه لأن المشهور إطل بسكون الطاء ، فإطل بكسر الطاء يمكن أن يكون مما اتبعت فيه الطاء الهمزة للضرورة ، لأنه لا يحفظ إلا في الشعر في نحو قول الشاعر : * له إطلا ظبي وساقا نعمة * البيت . . وكذلك حبرة بكسر الحاء والباء الأفصح والمشهور فيها حبرة بفتح الباء وكذلك بلز المشهور فيها بلز بتشديد الزاي ، فيمكن أن يكون بلز مخففاً منه .

٧ - فَعَلَ بكسر الفاء وفتح العين ، يكون اسما ، كعنب ، وعوض ، وصفة نحو :
قوم عدى ، قال سيويه : لا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف ^(١) معتل يوصف به
الجمع وهو قولهم : قوم عدى ، وقال غيره : لم يأت على فَعَلَ من الصفات
إلا : زيم - متفرقة - وعدى .

٨ - فُعِلَ بضم الفاء وسكون العين ، يكون اسما ، كقفل ، وبرد ، وصفة ،
كحلو ، ومر .

٩ - فُعِلَ بضم الفاء والعين ، يكون اسما ، كعنتى ، وصفة كجنب ، ونكر قال الله
تعالى : ﴿ إِلَى شَيْءٍ نَكْرٍ ﴾ .

١٠ - فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين ، يكون اسما ، كصرد ، لطائر . وصفة كحطم ،
قال الشاعر :

* قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حَظَمٍ ^(٢) *

ولبد ، قال الله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتَ مَا لَا بُدَّ ﴾ : كثيرا .

البناء ان المهملان

أما البناء أن المهملان فهما : فَعِلَ وفُعِلَ ، وإليك السر فى إهمالهما :

فَعِلَ بكسر الفاء وضم العين ، والسر فى إهماله كراهة الانتقال من الكسر وهو
ثقيل إلى الضم وهو أثقل منه ، ولهذا لم يرد هذا البناء فى كلام العرب لا فى

(١) استدرك على سيويه : دينا قيما ، ومكانا سوى ، ورجل رضى ، وماء روى ، وماء صرى وسبى طية . ورد
ذلك ابن عصفور فى المتع بأن قيما مصدر وصف به مقصور من قيام ، وسوى اسم للشئ المستوى وصف
به ، وسبى طية لم يطابق موصوفه لأن طية مؤنث وموصوفه مذكر وإذا كانت الصفة كذلك حكم لها بحكم
الأسماء وكذا ماء روى وصرى بهما المقرد والجمع . المتع ص ١٧ وسيويه ٣١٥/٢ .

(٢) الحطم هو الراعى العنيف بالإبل كأنه يحطمها أى يكسرها إذا ساقها أو أسامها يعنف بها وهو يضرب مثلا
للراعى السىء ، أنظر اللسان مادة حطم .

الأسماء ولا فى الأفعال . أما قراءة بعضهم ^(١) : ﴿ وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْحُبُكِ ﴾ . بكسر
الحاء وضم الباء ، فقد اختلف العلماء فى توجيهها :

ففرق يرى أنها قراءة شاذة لم تثبت صحتها ، فلا يعول عليها .

وفريق ثان يرى أن الأصل فيها الحُبُك - بضم الحاء والباء - كسرت الحاء إتباعاً
لكسرة ذات . ولا يضر الفصل باللام لأنها ساكنة فهى حاجز غير حصين . ونسب هذا
التخريج لأبى حيان ^(٢) . وضعف بأن أل كلمة برأسها منفصلة فهى حاجز قوى يمنع
من الإتيان .

وذهب فريق ثالث إلى أن هذه القراءة من تداخل اللغات ؛ لأن الحُبك قد وردت
بضم الحاء والباء وبكسرهما . فالقارئ أراد أن يقرأ بالكسر ، فلما نطق بالحاء مكسورة
غفل عن الكسر ورجع إلى الضم لشهرته ، وترك الحاء مكسورة ، وضم الباء ،
فتداخلت لغتان . قال ابن مالك : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت له هذه
القراءة لدل على عدم الضبط . ورداءة التلاوة . ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع
منه ، ونسب هذا التوجيه لابن جنى ^(٣) ، والأولى الحكم على هذه القراءة بالشذوذ
ولا داعى للتكلف ^(٤) .

فُعِلَ - بضم الفاء وكسر العين ، والسر فى إهماله هو ما فيه من الثقل ، إذ فيه
انتقال من ضم إلى كسر ، غير أن ثقله أهون من ثقل فُعِلَ لأن فيه انتقالاً من الأثقل
وهو الضم إلى الأقل ثقلاً وهو الكسر ، ولهذا اختص به الفعل المبني للمجهول دون
الاسم ، واحتمل فيه الثقل لأنه بناء عارض فرعى على المبني للمعلوم ، ولأجل ما

(٢) اليمع ١٥٩/٢ .

(١) نسبت إلى الحسن البصرى وأبى اسمال .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٠٠/٢ .

(٤) وتركيب حبك من اللغتين غير شديد لأن الحُبك جمع حباك وهى الطريقة فى الرمل ونحوه ، والحبك بكسر الحاء
والباء مفرد وهو قليل لأن فعلاً يرى سيبويه أنه لم يجرى منه إلا إبل ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع . شافية

فيه من الثقل نرى بعض العرب يخففونه بإسكان عينه ، فيقولون فى نحو : «عُلِمَ» :
 «عُلِمَ» ، ومن ذلك قول أبى النجّمْ :

* لو عَصُرَ منه المسك والبان انعصر * ^(١)

وما ورد من الأسماء على هذا الوزن فهو منقول من الفعل المبني للمجهول .
 نحو : دثّل ، ورثم ، ووعل ، لغة فى الوَعْل ^(٢) سواء أكان علماً أم جنساً . وذهب
 ابن مالك إلى أن فُعِلَ ليس مهملاً فى الأسماء بدليل دثّل ، ورثم ، لكنه قليل أو
 شاذ ^(٣) .

تفرع بعض الأبنية على بعض

حين تتبع الكلمات العربية نجد بعض الكلمات الثلاثية وردت على أوزان مختلفة ،
 وأبنية متعددة ، فمثلاً كلمة « فخذ » وردت على « فَعِلَ » و « فِعِلَ » و « فَعْلَ »
 و « فِعْلَ » فهل مجئ هذه الكلمة على تلك الأوزان بطريق الأصالة ؟ أو بعض
 الأوزان أصل والباقي متفرع منه ؟

قرر علماء اللغة أن الأصل بناء واحد ، والباقي متفرع عنه ، وذلك مطرد فى
 لهجات تميم وبكر بن وائل وتغلب ، فإنهم يفرعون على بعض الأبنية لقصد

(١) الواو بمعنى أو ، ولهذا قال انعصر بالإفراد والبان على تقدير مضاف أى دهن البان ؛ وهو يصف امرأة بكثرة
 الطيب يقول :

بيضاء لا يشيع منها من نظر	خود يغطى الفرع منها المؤنزر
كأنما فى نشرها إذا نشر	فغمة روضات تردين الزهر
هيجها نضج من الطل سحر	وهزت الريح الندى حتى قطر
لو عصر منها ..	

(٢) الدثّل علم قبيلة ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، واسم جنس لدويبة شبيهة بابل عرس ، وأصله دأل من
 الدالان ، وهو مشى تقارب فيه الخطأ ، والوعل لغة فى الوعل لوعل : التيس الجبلى وأصله وعل به أى ارتفع
 فحذف حرف الجر واستتر الضمير ، والرثم : الأست .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٠٠ .

التخفيف ، ولهذا كان التفريع على الأبنية الثقيلة دون الخفيفة ، وأهل الحجاز لا يفرعون ولا يغيرون البناء .

وإليك الأبنية التي يدخلها التغيير وما يتفرع عنها :

١ - فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين ، إذا كانت الأسماء الواردة على هذا الوزن عينيها حرف حلق نحو : فخذ ونهم ، جاز فيها باطراد ثلاثة تفريعات للتخفيف لأن في هذا البناء ثقلاً بالانتقال من خفيف وهو الفتح ، إلى ثقل وهو الكسر وهى :

أولاً : فَعُلْ بإسكان العين ، فتقول : فخذونهم ، وفى ذلك تخفيف ^(١) .

ثانياً : فَعِلْ بإسكان العين بعد نقل حركتها إلى الفاء ، فتقول : فخذ ونهم .

ثالثاً : فَعِلْ ^(٢) بكسر الفاء اتباعاً لحركة العين كراهة الانتقال من خفيف وهو الفتح إلى ثقل وهو الكسر . فبذلك تتماثل الحركتان ، وفى تماثلهما خفة على اللسان ، لأنه يعمل حينئذ من جهة واحدة ، فتقول : فِخْذِ ونهم .

والفعل إذا كان حلقى العين على فَعِلْ نحو : شَهِدَ الله ، يشارك الاسم فى هذه التفريعات فتقول : شَهِدَ الله ، وَشَهِدَ ، وَشَهِدَ ، أما إذا لم تكن عين الاسم حرف حلق نحو : كَمَدَ وَكَتَفَ ، فإنه يجوز فى فَعِلْ التفريعان الأول والثانى دون الثالث فتقول : كَبَدَ وَكَتَفَ - بفتح الأول وسكُونُ الثانى ، وَكَبَدَ وَكَتَفَ بكسر الأول وسكُونُ الثانى ، والفعل إذا كان غير حلقى العين نحو : عَلِمَ ، جاز فيه التفريع الأول فقط ، فتقول فى عَلِمَ ، عَلِمَ - بفتح الأول وسكُونُ الثانى . ومن هذا الباب : لَيْسَ ^(٣) ، فأصلها : لَيْسَ - بكسر الياء - خففت بالإسكان .

(١) لأنه صار الانتقال من خفيف إلى أخف منه ، وكذلك فعل بكسر الفاء وسكُونُ العين فيه انتقال من ثقل إلى خفيف .

(٢) فعيل إذا كان حلقى العين نحو شعير ورغيف يشارك فعلاً فى هذا التفريع فيجوز فيه كسر الفاء والعين ، فتقول : شعير ورغيف .

(٣) الدليل على ذلك أنها لا تكون مفتوحة لأن المفتوحة لا تخفف بالإسكان ، ولا مضمومة لأن الأجوف الياضى لم يأت منه على فعل بالضم إلا هيؤ ، فتعين الكسر . انظر النصف شرح تصريف المازنى لابن جنى ٢٥٨/٣ .

٢ - فَعُلْ - بفتح الأول وضم الثانى - فكل اسم ورد على هذا الوزن جاز فيه تفریع واحد بإسكان العين للتخفيف فراراً من الانتقال من خفيف وهو الفتح ، إلى ثقیل وهو الضم ، فتقول فى رَجُلٍ وندُسُ : رَجُلٌ وندُسُ بالإسكان ومثل ذلك يجوز فى الفعل ، فقد قالوا فى كَرُم الرجل : كَرُم ، أسكنوا العين استئثالا للضمة .

٣ - فُعُلْ - بضم الفاء والعين - يجوز فيه تفریع واحد بإسكان العين فراراً من توالى ثقیلین ، فكل اسم ورد على هذا الوزن يجوز إسكان عينه مفرداً أو جمعاً ، بل الجمع أولى من المفرد بالتخفيف ، قالوا فى عُنُق ورُسُل : عُنُق ورُسُل ، وبه قرئ : « وأرسلنا رُسُلنا » « وقالت رُسُلهم » .

٤ - فِعِلْ - بكسر الفاء والعين - يجوز فيه تفریع واحد بإسكان عينه فراراً من توالى ثقیلین ، نحو : إِبِل ، تقول فيها : إِبِل - بسكون الباء - .

٥ - فُعُلْ - بضم الفاء وإسكان العين - بعض الكلمات التى وردت على هذا الوزن سمع فيها أيضاً ضم العين نحو : يُسر وعُسْر ، سمع فيهما : يُسر وعُسْر ، بضم السين ، فقال الأخفش : كل ما ورد على فعل بسكون العين يجوز تفريعه - بضم العين - ما لم يكن صفة كحمر أو معتل العين كسوق ، وذلك نحو : قُفْل ويُسْر وعُسْر ، يقال فيها : قفل ، ويسر ، وعسر - بضم العين فى الثلاثة ، وحجته على أن المضموم فرع : أنه رأى مضموم العين أقل استعمالاً من ساكنها ، فحكم بأن الساكن أصل لكثرة استعماله وتداوله .

وأنكر^(١) جمهرة العلماء ما ذهب إليه الأخفش من تفریع المضموم على الساكن

(١) يرجح بعض المستشرقين أن الساكن العين أصل ، والمضموم فرع لأن هذا هو الموجود فى اللغة الأكديّة والعبريّة يقول برجستر :
 إن أكثر الأسماء التى وزنها فعل قد تكون على فعل أيضاً نحو : أذن وأذن وهى فى الأكديّة والعبريّة أصلها السكون فترى من ذلك أن أذن بالذال الساكنة هى الأصل وأن أذن المتحركة مقلوبة منها (انظر التطور النحوى) .

لأنه يخالف المعهود فى التفریع وهو أن يكون للتخفيف ، وإذا لم يكن بد من التفریع فالأولى أن يكون المضموم أصلا ، والساكن فرعاً حتى تتحقق الحكمة من التفریع . أما كثرة الاستعمال فلا تدل على أصالة لأنها مرتبطة بالخفة لا بالأصالة ، فقد يكون الأصل ثقيلاً مهملاً كما فى يقول ويقول .

٦ - فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، إذا كانت عينه حرف حلق سمع فتح عينه أحياناً نحو : نَهَرَ وشَعَرَ وبَحَرَ ، بفتح الثانى لغة فى نهر وشعر وبحر ، فذهب الكوفيون إلى أن المفتوح فرع الساكن ، وجعلوا ذلك قياساً مطرداً ، فكل ما كان على فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، وعينه حرف حلق فإنه يجوز فتح عينه لمناسبة حرف الحلق ^(١) .

أما البصريون فيرون أن المفتوح العين ليس فرعاً عن الساكن ، وإنما هما لغتان فيما سمع فيه ذلك ، ولا قياس فيما لم يسمع .

أبنية الرباعى المجرد

للرباعى المجرد ستة أبنية أجمع علماء العربية على خمسة ^(٢) منها ، وهى :

١ - فَعَّلَلَ بفتح الأول والثالث ، يكون اسماً ، كجعفر ، وصفة نحو : سلهب ^(٣) وشجعم .

ومن ذلك بالتاء عجوز شهيرة وشهيرة (مسنة) .

٢ - فَعْلَلَ بكسر أوله وثالثه ، يكون اسماً ، نحو : زبرج ، وصفة نحو : دردح ^(٤) .

(١) يرى رأى الكوفيين المستشرق برجشترسر بقول : ومن الزيادة زيادة فتحة بعد عين بعض الأسماء التى وزنها فعل أو فعل إذا كان أحد الحرفين الأخيرين حلقياً أو صوتياً (٣٤) .

(٢) شرح تصريف المازنى ٢٥/١ .

(٣) السلهب : الطويل والشجعم : الجرىء .

(٤) الدردح المولع بالشيء والعجوز . والزبرج : الزينة من وشى أو جوهر والذهب والسحاب الرقيق .

٣ - فُعِّلَ بضم الأول والثالث ، يكون اسمًا ، نحو : برثن ، وبلبل ، وصفة نحو : جرّشع ^(١) .

٤ - فَعَلَّ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه ، يكون اسمًا ، نحو : قِمَطَر ، وصفة نحو : سَبَطَر (طويل) .

٥ - فِعْلَل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، يكون اسمًا ، نحو : درهم ، وقلّفع (ما يتفرق من الحديد إذا طبع) وصفة نحو : هجرع ، وهبلع ^(٢) .

وهذه هي الأبنية التي أجمع عليها علماء العربية .

أما البناء السادس فهو : فُعِّلَ بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وقد أثبتته الكوفيون والأخفش ، وقالوا : يجئ اسمًا نحو : جُخْدَب ، وصفة نحو : جرّشع . أما البصريون فأنكروا هذا البناء وقالوا : إن ما سمع من الأسماء على فعلل بالفتح ، فالأصل فيها الضم ، والفتح عارض للتخفيف ، ففَعَّل بفتح اللام فرع على فُعِّل بالضم ^(٣) . ألا ترى أن كل ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو : جخْدُب وبرقع وطحْلُب ، ولا عكس ، فقد سمع كثير من الألفاظ بالضم دون الفتح نحو : برثن وبرجد وعرفط ^(٤) . وهذا دليل على أصالة فُعِّل وفرعية فُعْلَل إذ لو كان أصلا لسمع بعض الألفاظ بالفتح دون الضم .

والصحيحُ مذهب الكوفيون والأخفش ، فقد نقل أئمة اللغة الفتح ، والقول بفرعيته على الضم تكلف ، ومما يؤكد صحة مذهبهم أن العرب ألحقوا بهذا البناء ألا

(١) الجرّشع العظيمة من الإبل والخيول ، والبرثن للأسد كالأصبع للإنسان .

(٢) الهجرع : الأحق والطويل المشوق . والهبلع : الأكل العظيم .

(٣) يرى بعضهم - ونسب إلى سيوييه - أن فعَّل بضم الفاء فرع على فعَّال بحذف الألف وتسكين العين وفتح اللام

الأولى ، فجخْدَب فرع جادب والجخْدَب : الضخم الغليظ .

(٤) النكت للسيوطي . الشافية وحواشيها . والبرجد : كساء غليظ والعرفط شجر من العضاء .

ترى أن سؤددًا وقعدًا وعنددًا ألفاظ ملحقة بفعلل بالفتح بدليل فك الإدغام ،
والملاحق دليل على ثبوت الملحق به ^(١) .

هذه هي أبنية الرباعى المجرد ، وما ورد من الأسماء الرباعية على غير هذه الأبنية
فهو إما ألفاظ نادرة أو شاذة لاتصلح أن تتخذ قياسًا يحتذى ، وذلك نحو زئبر
وضئبل ^(٢) بكسر الأول وسكون الثانى وضم الثالث . وإما ألفاظ مختصرة من
الرباعى المزيد نحو : جندل وعليط وعرتن فالأصل فيها جنادل ^(٣) وعلابط وعرتن ،
بدليل أنه لا يوجد فى كلامهم توالى أربع حركات فى الكلمة .

أبنية الخماسى المجرد

وللخماسى المجرد خمسة أبنية ، منها أربعة اتفق عليها علماء العربية والخامس لم
يذكره سيبويه .

أما الأربعة المتفق عليها فهي :

- ١ - فعلل يكون اسما نحو : سفرجل وفرزدق . وصفة نحو : شمردل ^(٤) .
- ٢ - فعلل يكون اسما نحو : خزعبل وخزعبله . وصفة نحو : خبعثن ^(٥) .
- ٣ - فعلل ولم يجرى إلا صفة نحو : جحمرش ، وقال السيران : هي العجوز
المسنة ، وعلى ذلك تكون اسما .

(١) أيد ابن مالك فى الألفية مذهب الكوفيين ، وفى التسهيل أيد البصريين ، فقال : وتفرع فعلل أظهر من
أصائله ، نكت السيوطى . المتع لابن عصفور ، شرح تصريف المازنى .

(٢) ابن جنى ، الخصائص ٦٩/١ شافية ٤٩/١ المتع لابن عصفور ، وبعض النحويين قاس على هذه الألفاظ .
(٣) قال ابن عصفور فى المتع : يدل على ذلك أنه لا يحفظ شيء من ذلك إلا والألف قد جاء فيها نحو علابط
وهذا يدل على أنها مخففة بحذف الألف إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف .

(٤) انشمردل - السريع من الإبل - والطويل .

(٥) الخزعبل : الباطل . والخبعثن والخبعثة . الرجل الضخم الشديد والأسد .

٤ - فَعْلَلَّ يكون اسمًا نحو : قرطعب (الشئ الحقيق) وصفة نحو : جردحل (الضخم من الإبل) .

هذه هى الأبنية التى ذكرها سيوييه والمتقدمون من النحاة ، أما البناء الخامس الذى لم يذكره سيوييه فهو :

فُعْلَلَّ بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، زاده أبو بكر بن السراج ^(١) والزبيدى نحو : هُنْدَلَع ، ولم يحفظ غيره على هذا الوزن ، قيل : وهو اسم بقله .

والأولى أن يجعل هندلع من الرباعى المزيّد فيه ، فيكون وزنه فنعللا ، بزيادة النون ، وإن كان فنعلل قليلاً نادراً ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة ، وكان فى كل يؤدى إلى وزن نادر ، فالأولى الحكم بالزيادة لأن أبنية المزيّد أكثر من أبنية المجرد ، فيدخل فى أوسع البابين ^(٢) .

المزيّد من الأسماء

المزيّد هو ما كان بعض حروفه زائداً .

وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف .

فالثلاثى يزداد عليه حرف ، نحو : إصبع ، وكاهل ، وحبلى وحرفان نحو : غرثان ، وإعصار ؛ وثلاثة أحرف نحو : مستخرج ، وعنفوان ؛ وأربعة أحرف نحو : إشهيباب .

والرباعى يزداد عليه حرف نحو : مدحرج ، وسرداح ؛ وحرفان نحو : متدحرج ، وعقرباء ؛ وثلاثة أحرف نحو : عبوثران « اسم نبات » .

(١) زاد بعض النحويين أبنية أخرى لم يثبتها المتقدمون لندورها واحتمال بعضها الزيادة قال ابن مالك فى التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيّد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمى أهد التسهيل .

(٢) المتع لابن عصفور (الأبنية) المزهر ٢٢/٢ الشافية ٤٩/١ .

أما الخماسى فلا يزداد عليه إلا حرف مد قبل الآخر نحو: عضر فوط . وسلسيل ،
أو فى الآخر مجرداً عن التاء كقبعثرى ، أو مع التاء كقبعثرأة ، وندر ^(١) قرعلانة لأنه
زيد فيها حرفان أحدهما نون ، وعلى ذلك فالخماسى لا يتجاوز بالزيادة ستة أحرف ،
والسر فى ذلك هو كثرة أصوله ، فتنكبوا كثرة الزوائد حتى لا يزداد ثقلاً .

(٢) أبنية المزيد

أما أبنية المزيد فكثيرة ، أحصى سيوييه منها ثمانية وثلاث مائة بناء ، واستدرك
عليه أبو بكر الزبيدى فى كتابه « الأبنية » نيفاً وثمانين بناء ، كما استدرك عليه بعض
الأئمة أبنية أخرى ، بعضها صحيح ، وبعضها سقيم ، ولانريد أن نشق على الدارس
بتتبع هذه الأبنية وسردها ، فيكفيه أن يميز الأصل من الزائد بما وضع من أصول
وضوابط .

ومن أراد تتبع هذه الأبنية فليرجع إلى كتاب سيوييه ، وكتاب الأبنية للزبيدى ،
وقد أحسن استقصاءها ابن عصفور فى كتابه « الممتع » نسخة خطية .



(١) قال فى الممتع : وأما قرعلانة فلم تسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليهما .
(٢) يستثنى مزيد الخماسى فأبنيته محدودة والألفاظ الواردة منه أحصاها بعضهم وهى : - عضر فوط قرطوبس
خزعييل برقييد درديس سلسيل جعقلق - علطميس - قبعثرى شافية ٥١/١ مزر ٢٢/٢ .

المبحث الثانى

الجامد والمشتق

إذا تتبعنا الأسماء العربية فى كلام العرب ، شعرهم ونثرهم ، وجدناها نوعين لا ثالث لهما : جامدة ، ومشتقة .

فالمشتق ^(١) فى اصطلاح الصرفيين هو ما أخذ من غيره ليدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات .

ونعنى بالارتباط أن يكون بينهما اتصال ما ، سواء أكان على جهة الوقوع منها ، أو عليها ، أو فيها ، أو بواسطتها ، والمشتق بهذا التحديد يشمل : اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، نحو : ضارب ، ومبيع ، وحسن ، وأفضل منه ، وموعد ، ومبرد . أما الجامد فهو ما لم يؤخذ من غيره ليدل على ذات وحدث بينهما ارتباط وذلك

(١) هذا التعريف إنما هو فى عرف الصرفيين ، وللنحويين واللغويين اصطلاح آخر فى تحديد معنى المشتق . فالمشتق عند النحويين : ما أخذ من المصدر ليدل على حدث وصاحبه . وعلى ذلك فالمشتقات عند النحويين أربعة : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . أما أسماء الزمان والمكان والآلة فهى من الجوامد .

أما المشتق عند اللغويين فهو كل ما أخذ من غيره سواء دل على ذات وحدث معا أولاً فيشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة كما يشمل نحو عتار (الخمر) وغراب وجردة وهى أسماء أعيان لأنها مأخوذة من العقر والاغتراب والجرى . فالمشتق عند اللغويين أعم منه عند الصرفيين والنحويين وعند الصرفيين أعم منه عند النحويين .

والاشتقاق بمعناه اللغوى كان مصدرًا لثراء اللغة العربية ومعينا لا ينضب مما جعل اللغة العربية تفى بحاجات العصور وصار كل شاعر وأديب يجد فيها ضالته يقول المستشرق برخستر فى محاضراته : أكثر اللغات السامية أمسكت عن اشتقاق الأسماء الجديدة فى زمان قديم جدًا إلا على القليل من الأوزان كالمصادر والأنساب وأصبحت جملة أسمائها محدودة لايزاد عليها إلا القليل فى المدة الطويلة فاشتقاق الأسماء فيها ميت أو قريب من الميت ، واللغة العربية دامت تشتق الأسماء الجديدة الكثيرة على الأوزان المتنوعة ، وكل شاعر كان يجوز له أن يرتحل الأسماء الجديدة على الأوزان المعروفة .

بأن يدل على ذات فقط مثل : رجل ، وحجر ، وفرس ، وجراة ؛ أو معنى فقط مثل : علم ، وضرب ، وشجاعة .

وإنما سمى ما أخذ من غيره على هذا الوجه مشتقاً ، لأنه فرع عن الجامد ، والفرع يكون فيه معنى الأصل ، فكأنك تشقه لتستخرج منه معنى الأصل ^(١) .

وإليك بيان كل من الجامد المشتق ، وسنبداً بالجامد لأنه الأصل .

الجامد

الأسماء الجامدة إما أسماء أعيان وذوات ، كرجل ، ونخل ، وأسد ، وإما أسماء تدل على المعاني والأحداث ، كعلم ، وإكرام ، وحُمْرة .

نعنى بالذات ما قام بنفسه ، وبالمعنى والحادث ما قام بغيره .

والذى يعنينا هنا إنما هى أسماء المعاني والأحداث التى تسمى المصادر ، لأنها هى التى تتفرع عنها المشتقات ^(٢) .

(١) المتع لابن عصفور .

(٢) معظم الاشتقاق إنما هو من المصدر وقد يكون من أسماء الأعيان مثل نرجست الدواء فهو منرجس وفلنلت النطعم فهو مفلفل وأورق الشجر فهو مورق وذهبت الإناء فهو مذهب مشتقة من النرجس والفلفل والورق والذهب . وأئمة اللغة على أن يقتصر فى الاشتقاق من أسماء الأعيان على السماع ، وأجاز المجتمع اللغوى العربى القياس على ما سمع للحاجة الداعية إلى ذلك .

والقول بأن المصادر أصل الاشتقاق إنما هو مذهب البصريين ومن أدلتهم على ذلك أن المصدر يدل على الحادث ، والفعل وسائر المشتقات تدل على الحادث . والزمان أو الحادث والذات ، وشأن الفرع أن يدل على معنى الأصل ويزيد عليه زيادة هى الغرض من اشتقاقه وصياغته .

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل المشتقات ، ومنها المصادر ، واستدلوا على ذلك بأدلة منها : أن المصدر يتبع فعله صحة وإعلالا فإذا صح الفعل صح المصدر نحو لاذ لواذا وإذا أعل الفعل أعل المصدر نحو قام قياما وشأن الفرع أن يتبع الأصل . ورد عليهم بأن هذه التبعية لا تدل على أصالة الفعل وإنما هى للمشاكلة اللفظية ، كما حدث فى يعد إذ حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم حملت أعد ونعد وتعد على يعد .

المصدر^(١)

هو اسم دال على الحدث جار على فعله .

والمراد بالحدث المعنى القائم بالغير ، سواء صدر عنه ، كضرب ، ومشى . أم لم يصدر ، كطول ، وقصر ، وبياض .

ومعنى جريانه على الفعل : ألا تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض ، وذلك بأن تزيد عن حروف فعله ، نحو : أكرم وإكراماً ، أو تساويها لفظاً ، كضرب ضرباً ، أو تقديرًا ، كقاتل قتالا ، فإن قتالا وإن نقصت منه ألف قاتل إلا أنها موجودة تقديرًا ، بدليل ظهورها أحياناً مقلوبة ياء فيقال : قتال ، أو تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديرًا ، ولكن مع تعويض عن المحذوف ، نحو : عدة ، فالتاء عوض عن الفاء المحذوفة ، ونحو : كرم تكريماً . فالتاء عوض عن إحدى الرءاين .

فإن دل على الحدث ونقصت حروفه عن حروف الفعل لفظاً وتقديرًا . دون تعويض ، فهو اسم مصدر ، نحو : اغتسل غسلاً ، وأنبت نباتاً ، وتوضأ وضوءاً^(٢) .

وهذه التفرقة بين المصدر واسم المصدر إنما هي في اصطلاح المتأخرين من النحاة .

أما المتقدمون منهم كسيبويه ، واللغويون ، فليس عندهم فرق بين مصدر واسم مصدر ، فكل ما دل على الحدث فهو مصدر .

والمقصود من المصدر في بحثنا إنما هو بيان أبنيته .

(١) سمي المصدر : مصدراً لأن الأفعال صدرت عنه أى أخذت منه كمصدر الإبل للمكان الذى تصدر عنه بعد أن ترد الماء وهذا على مذهب البصريين الذين يقولون المصدر أصل المشتقات أما الكوفيون فيقولون . سمي مصدراً لأنه صدر عن الفعل أو مصدور عن المفعول ، فهو مفعول بمعنى فاعل أو مفعول كما قالوا مركب فاره ومشرب عذب أى مركوب ومشروب . الإنصاف ١/ ١٤٤ .

(٢) فالمصدر واسم المصدر يدلان على الحدث والفرق بينهما من جهة اللفظ كما ذكرنا ، وقيل إن مذلول المصدر الحدث ، ومذلول اسم المصدر لفظ المصدر ، وعلى ذلك فالفرق بينهما من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى .

أبنية المصادر

قياسيتها

قبل أن نشرع فى بيان أبنية المصادر يجدر بنا أن نبين هل هذه الأبنية لها قياس مطرد لاتخرج عنه ولاتحيد ؟ أو هى سماعية المعول فيها على السماع ؟؟ .

اتفق العلماء وأئمة اللغة على أن مصادر غير الثلاثى قياسية ، لها قياس مطرد لاتحيد عنه ، فمثلا إذا قالوا : كل ما كان على أفعل فمصدره الإفعال ، فإننا نرى جميع الأفعال التى على أفعل ، نحو : أعطى ، وأكرم ، وأعلم ، لا يخرج مصدرها عن الإفعال .

أما مصادر الثلاثى المجرد ، فقد اختلف العلماء فى قياسيتها ، وفى معنى قياسيتها على ثلاثة مذاهب :

يرى بعض العلماء أن مصادر الثلاثى وردت فى كلام العرب على أوزان كثيرة متباينة لاضابط لها ، ولا قياس يجمعها ، ولذلك فهى سماعية ، ويجب أن نقف عند المسموع ، فلو ورد فعل لم يدر كيف نطق العرب بمصدره لم يجز النطق به على قياس أمثاله ، وهذا رأى فيه تعويق للغة عن بلوغ الكمال والوفاء بحاجات الإنسان المتجددة .

ويرى الفراء أنها قياسية ، ومعنى القياسية أنه يجوز القياس على الكثير الشائع سواء ورد السماع بخلافه أم لا ، أى أنه يسوغ لك فى كل فعل ثلاثى أن تأتى بمصدره على الوزن الغالب فى أمثاله وإن سمع له مصدر على خلاف هذا الوزن لأن ملتبس على كلام العرب فهو من كلامهم ، فمثلا علم فعل ثلاثى متعد وقياس مثله أن يكون مصدره على فَعَلَ ، فلك أن تقول فى مصدره عَلم بفتح الفاء وسكون العين وإن كان قد سمع له مصدر آخر هو علم .

ويرى سيبويه أن مصدر الثلاثى قياس ، ولكن معنى القياس عنده أنه إذا ورد فعل ، ولم يعلم كيف تكلم العرب بمصدره ، فإنك تأتى بمصدره على الوزن الغالب المقرر فى أمثاله ، أما إذا سمع له مصدر على خلاف القياس فإنه يكتفى به ،

ولايجوز القياس ، فالفعلان علم وشكر لا يأتى مصدرهما قياساً على فَعَلَ فلا يقال : علم وشكر ، كما هو مقتضى القياس ، لأنه قد سمع فيهما علم وشكر وشكور .
وسيبيويه وقف موقفاً وسطاً ، وراعى الحاجة الملحة ، وقد وافق سيبويه والأخفش وجمهور النحاة ^(١) .

مصادر ^(٢) الثلاثى المجرد

الفعل الثلاثى يأتى على ثلاثة أوزان : فَعَلَ بفتح العين ، ويكون لازماً ومتعدياً ، وأكثره متعد ، وفَعِلَ بكسر العين ، ويكون أيضاً لازماً ومتعدياً ، وأكثره لازم ، وفَعُلَ بضم العين ولا يكون إلا لازماً .

مصدر المتعدى : فإن كان ^(٣) الفعل الثلاثى متعدياً فمصدره فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، سواء أكان الفعل على فَعَلَ بفتح العين ، نحو : ضرب ضرباً ، و وعد وعداً ، وباً بيعاً ، ورمى رمياً ، وغزا غزواً ، أم على فَعِلَ بكسر العين كفهم فهماً ، ووطئ وطأ ، وشرب شرباً ، ولقم لقماً ، وخاف خوفاً ، ومس مساً . واشترط ابن مالك فى مجئ مصدر فَعِلَ على فَعُلَ بسكون العين أن يدل على عمل بالقم كشرب ، وطعم ، ولقم ^(٤) .

(١) مجلة المجمع ٢٠٦/١ نكت للسيوطى خطية . الهمع ١٦٧/٢ .

(٢) سنقتصر هنا على بيان الأوزان الغالبة والكثيرة فإن أوزان الثلاثى كثيرة وليس القصد من قولنا القياس إلا الكثير الغالب لا القياس المطرد الذى لا يتخلف وكثرة أوزان الثلاثى لا ترجع إلى فوضى فى اللغة واضطراب وإنما ترجع إلى ثراء اللغة وتفنن العرب ، وميلهم إلى التحديد حتى خصوا كل نوع بوزن فما يدل على الصوت له فعال أو فَعِيل ، وما يدل على اللون له فعلة وهكذا وهذا مما تتميز به العربية على سائر اللغات السامية ، فاللغات السامية لها فى مصدر الثلاثى صيغة واحدة هى فعال ، وتشاركها العربية فى هذا الوزن مثل هلاك وضياح وضلال ، ويوجد فى العربية مصدر ثان يوازنه فى العربية فعل مثل قبح وحسن ومصدر السريانية هو المصدر الميمى وهو كثير فى العربية (التطور النحوى) .

(٣) ربط المصدر بفعله وترتبه عليه لا يدل على أن الفعل أصل للمصدر وإنما ذلك لبيان كيفية مجئ المصدر قياساً لمن علم الفعل ، ولم يعلم المصدر . شرح الكافية للرضى ١٧٨/٢ .

(٤) لم يشترط ذلك سيبويه ولا الأخفش . التسهيل ٥٧ .

ويستثنى من ذلك ما دل حرفة وصناعة ، فإن مصدره الغالب الفعالة^(١) بكسر الفاء ، نحو : خاط خياطة ، وحاك حياكة ، وحجم حجمة ، وكتب كتابة ، وخلف خلافة .

مصدر الثلاثى اللازم

مصدر فعل اللازم

القياس الغالب فى مصدر الفعل اللازم هو أن يكون على فعل صحيحا كان أو معتلا أو مضعفا ، كفرح فرحا ، وجوى جوى ، ووجل وجلا ، وورم ورما ؛ ووجع وجعا ؛ وشلت يده شللا^(٢) .

ويستثنى من ذلك :

أولاً : ما دل على لون ، فالغالب فى مصدره أن يكون على فعلة بضم الفاء وسكون العين ، نحو : سمرة ، وخضرة ، وأدمة ، وكدره ، وغبرة^(٣) .

ثانياً : ما دل على معنى ثابت ، فالغالب فى مصدره أن يكون على فعالة بفتح الفاء ، نحو : براعة ، أو فعولة بضم الفاء ، نحو : رطوبة ، ويبوسة^(٤) .

ثالثاً : ما دل على علاج والوصف منه على فاعل ، فمصدره على فُعول ، نحو : قدم قدوماً ، وصعد صعوداً ، ولصق لصوقاً ، استثنى ذلك ابن الحاج^(٥) .

(١) بكسر الفاء وفتحت جواراً فى بعض المصادر كالوكالة والدلالة والولاية . شافية ١٥٣/١ .

(٢) يقال : شلت يده تشل وتشل تشل بالبناء للمعلول والمجهول (القاموس المحيط) .

(٣) قال سيويه : قالوا البياض والسواد تشبيهاً بالصباح والمساء لأنهما لونان مثلهما أهد وجعل بعضهم العيوب كالألوان فى مجيئها على فعلة نحو الأدرة (عظم الخصيتين) والنفخة (انتفاخ البطن) ولكن مجئ العيوب على ذلك قليل . سيويه ٢٢٢/٢ شرح الشافية ١٦١/١ .

(٤) التسهيل ص ٥٧ .

(٥) قال ابن الحاج . وهذا مقتضى قول سيويه وقد غفل عنه أكثرهم . تصريح ٧٢/٧٣ .

رابعاً : ما دل على حرفة أو ولاية ، فمصدره فعالة بكسر الفاء ، استثنى ذلك ابن هشام ، ولم يمثل للحرفة ، ومثل للولاية بولى عليهم ولاية ، وهو نادر .

مصدر فَعَلَ اللازم :

الغالب فى مصدر فعل اللازم أن يجئ على فُعلول بضم الفاء إذا كان غير معل العين نحو: جلس جلوساً ، وقعد قعوداً ، ومر مروراً ، وسما سمواً ، وزها زهواً ، وثوى ثوباً ، ودنا دنواً .

فإذا كان معل العين فالغالب أن يجئ مصدره على فَعَلَ أو فِعَالَ أو فِعَالَة مثل : مات موتاً وقام قياماً ، وناح نياحةً ، ويستثنى من ذلك :

أولاً : الفعل الدال على امتناع وإباء وهياج وشبهه ، فإن مصدره يكون بكسر الفاء على فعال ، نحو : نفر نفاراً ، وجمع جماحاً ، وحرن حراناً ، وأبى إباء (١) .

ثانياً : الفعل الدال على حركة مع اضطراب واهتزاز (٢) فالغالب فى مصدره أن يكون على فعْلان بفتح الفاء والعين : كدار دوراناً وجالت الفرس جولاناً وغلت القدر غلياناً وخفق خفقاناً .

ثالثاً : ما دل على داء ، فإن مصدره يكون على فعال بضم الفاء نحو : السعال والعطاس والصداع والزكام (٣) والدوار والقلاع والحماق .

رابعاً : ما دل على سير ، فإنه يغلب على مصدره أن يكون على فَعِيل نحو : ديب ورحيل وذميم ورسيم ووجيف .

(١) أبى بمعنى امتنع ، أما أبى بمعنى كره فهو متعد .

(٢) فهى حركة خاصة وليست مطلق حركة ، فلا يرد نحو : قام ومشى وسعى ، وقد يجئ على فعال نحو : قماص .

(٣) زكام فعله من الأفعال اللازمة للبناء للمجهول فالتمثيل به نظراً إلى الأصل المقدر الذى لم ينطق به ويستفاد من القاموس أن ذلك الأصل نطق به حيث قال : زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم وهو متعد . والحماق : مثل الجدرى ، والقلاع ، بشور فى اللسان . والصداع فعله صدع بضم الصاد وتشديد الدال مكسورة واستعمل نادراً صدع بضم الصاد وكسر الدال . اللسان القاموس .

خامسًا : مادل على صوت فإن مصدره غالبًا يكون على فَعِيل أو فُعَال ^(١) نحو :
سهل الفرس صهيلاً ، وزأر الأسد زئيراً ، وأنَّ المريض أنيناً ، وصرخ صراخاً ،
وعوى الذئب عواء ، وبَعِمَ الطَّيْبُ بغاما ، وأَزَّتِ القِدْرُ أَرِيزاً وإِزاراً .

سادسًا : ما دل على ولاية أو حرفة وصناعة وما أشبهها ، فإن المصدر يكون على
فِعَالَة نحو : تجر تجارة ، وسفر سفارة ، وأمر عليهم إمارة .

وعلى ذلك ففِعَالَة مطردة في كل ما دل على حرفة أو ولاية سواء أكان الفعل
متعديا أم لازما ، مفتوح العين أم مكسورها .

مصدر فَعُل بضم العين

فَعُل لا يكون إلا لازما ، والغالب في مصدره أن يكون على فَعَالَة بفتح الفاء نحو :
وسم وسامة ، وطهر طهارة ، وضخم ضخامة ، وسمح سماحة ، ونضر نضارة .

وفَعَال بفتح الفاء نحو : جمل جمالا ، وبهو بهاء .

وفُعُل بضم الفاء وسكون العين : كحسن ^(٢) وقُبِح ، وفُعُولَة ^(٣) مثل قُبِحَ قبوحة ،
وجهم جهومة ، وملح ملبوحة ، وسهل سهولة ، وأكثرها استعمالا فَعَالَة .

(١) قال في الهمع : ويختص فعال بالناقص مثل : رغاء وثغاء فلا يأتي على فَعِيل كما يغلب فَعِيل في المضاعف
نحو أَرِيز وأنين ١٦٧/٢ .

وقد تحيى الأصوات على فعال بكسر الفاء مثل : الزمار (صوت النعام) والعرار (صياح الظليم) شرح الشافية
٥/١ .

(٢) ذكر الأشموني أن الزجاجي وابن عصفور زاد في مصادر فعل بضم العين فعل كحسن وقبح وهو خلاف قول
سيبويه . ولكن الذى فى سيبويه يوافق ما ذهب إليه قال سيبويه : ويكون المصدر فعلا وفعالة وفعلا ، ثم قال ،
وأما الفعل من هذه المصادر فتحو الحسن والقبح والفعالة أكثر . سيبويه ٢٠٣/٢ .

(٣) الذى ذكر فعولة فى المصادر القياسية هو ابن مالك فى الخلاصة وفى (الكافية الشافية) وذهب غيره إلى أنها من
المصادر السماعية . قال الرضى : فعالة فى مصدر فعل أغلب من غيره وقيل الأغلب ثلاثة ، فعال كجمال
وفعالة ككرامة وفعل كحسن والباقي يحفظ حفظا . أ هـ .

وهو ظاهر كلام سيبويه . سيبويه ٢٢٤/٢ الشافية ١٦٣/١ .

المصادر الثلاثية السماعية

ما تقدم من أبنية المصادر هو الكثير الغالب فيما ذكرنا من الأبواب ، وما عدا ذلك فهو سماعي ، وهو كثير ، فمما سمع من مصادر فَعَلَ بفتح الفاء والعين شَكَرَ شُكْرًا وشُكُورًا ، وَجَدَ جُودًا ، وحكم حكما ، وشاخ شيخوخة ، وذهب ذهابا ، وغفر غفرانا ، وسأل سؤالا ، وحرم حرمانا ، ومن ذلك أيضًا : جبروت والشبيبة وصيرورة وكيونة ^(١) وهدى وسرى . وقيل : ليس فى المصادر على فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين سواهما وزاد بعضهم : تقى ^(٢) ، ومسائية مقلوب مساوئة ^(٣) .

ومما سمع من مصادر فَعَلَ بكسر العين : علم ، ورضى ، وبخل ، وسخط ، وزهد ، والبياض ، والسواد . ومما سمع من مصادر فَعَلَ بضم العين ، كرم ، وشرف ، وصَفَر .

ويجئ مصدر الثلاثى على فَعِيلَى : كخصه خصيصى ، وحته حثيثى ، وجعله ابن مالك ^(٤) فى التسهيل مصدرًا لَفَعَلَ بتشديد العين ، وهو سماعي ، وجعله الزمخشري قياسيًا .

(١) وكيونة مصدر كان فعلولة عن الفراء وأصلها كونونة قلبت الواو ياء حملا على صيرورة وغيرها من ذوات الباء لكثرتها . وذهب الخليل إلى أن كينونة أصلها كيونونة التفت الواو والياء الأولى ساكنة فقبلت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء ثم خففت الياء المشددة بحذف أحدهما ، الشافية ١٥٣/٣ .

(٢) شرح الشافية ١٥٧/١ .

(٣) مصدر ساء يسوء كرهوا الواو مع الهمزة فقلبوا ، ووزن مسائية مفاعلة .

(٤) قال (الخوارزمي) : قال العمراني : سألت صاحب الكشف ، فقلت : الفعيلى أهو قياسى أم مقصور على السماع ؟ فقال : هو كثير الاستعمال فينبغى أن يكون قياسًا . لامية الأفعال / ٦١ شرح الشافية لعبد الله / ٦٦ .

مصادر الأفعال غير الثلاثية

ذكرنا فيما مضى أن مصادر الأفعال غير الثلاثية لها قياس ^(١) مطرد ، وإليك الآن بيان هذه المصادر :

مصدر الرباعى المجرد

وما الحق به

للفعل الرباعى المجرد ، وما الحق به من الثلاثى المزيد فيه مصدران هما : فَعْلَلَة وفَعْلَل .

أما فَعْلَلَة فقد اتفق العلماء على أنه قياس الرباعى المجرد مضعفا وغير مضعف ، وفى الثلاثى الملحق بالرباعى ، نحو : دحرج دحرجة ، وزلزل زلزلة ، وسيطر سيطرة ، وهرول هرولة ، وجلبت جلببة . وأما فَعْلَلَك ^(٢) فأكثر العلماء على أنه سماعى - وإن كثر فى المضعف - نحو : زلزال ، ووسواس ؛ فلا يقال : دحراج ، وبرقاش فى مصدرى : دحرج ، وبرقش .

وذهب بعض العلماء إلى أنه قياس فى المضعف لكثرته فيه دون غيره ، فيقال : زلزل زلزالا ، ودمدم دمداما . ولا يقال : بهرج بهراجا . وسمع : سرهاف ، وحيقال ، مصدرى : سرهف ، وحوقل .

ويجوز فتح فاء فَعْلَلَك ^(٣) فى المضعف باطراد تخفيفا لثقل الكسر مع التضعيف وإن كان الكسر أفصح ، فقالوا : زَلْزَالَ ، ووسَّوَسَ - بفتح الأول ، وهو مع الفتح باق على مصدريته كما هو ظاهر مذهب سيويه . والصحيح أن المفتوح الفاء قد يراد

(١) قال ابن يعيش فى تحليل قياسيتها ، لأن الفعل بها لا يختلف والثلاثية مختلفة أفعالها الماضية والمضارعية فلاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرها ولعدم اختلاف ما زاد منها على الثلاثة أجريت على منهج واحد .

(٢) ظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل ، وفى لامية الأفعال أن فعلاا بالكسر قياس فى المضعف وغيره .

(٣) قال الفراء : لم يأت على فعلاا بفتح الفاء من غير المضعف إلا قولهم ناقة بها خزعال أى ظلع ، وزاد ثعلب : قهقارا - وأنكره الناس ، وزاد أبو مالك : قسطالا (الغبار) شرح الشافى ٢٠ / ١ .

منه المصدر قليلا ، نحو : وعوع الكلب وعواعا ، ولكن الغالب أن يقصد منه اسم الفاعل ^(١) ، فزلزال ووسواس معناهما : الزلزل والموسوس ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ ﴾ أى الموسوس ، ولهذا وصف بالخناس وما بعده ، وهما من صفات الذوات ، أو يقصد منه اسم المفعول كالوسواس ، أى ما يوسوس به .

مصدر أفعل

أفعل : إذا كان الفعل على وزن أفعل يكون مصدره على إفعال ، أى بكسر أول الفعل وزيادة ألف قبل آخره ، سواء أكان الفعل صحيح العين نحو : أكرم إكراما ، وأعطى إعطاء ، وأعد إعدادا ، أم كان معل العين نحو : أقام ، غير أن معل العين يعل مصدره - حملا على فعله - بنقل حركة عينه إلى الفاء ، ثم قلبها ألفا ، فيلتقى ساكنان ، الألف المنقلبة عن العين ، وألف إفعال ، فتحذف إحداهما ، ويعوض عنها التاء فى الآخر ؛ فتقول فى مصدر أقام : إقامة ، والأصل إقوام بزنة إفعال ، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، فالتقى ساكنان الألف الأولى وهى عين الكلمة ، وألف إفعال ، فحذفت إحداهما ، وعوض عنها التاء فصارت إقامة .

وقد اختلف فى المحذوف ، فىرى سيبويه أن المحذوف الألف الثانية لزيادتها ، وقربها من الطرف الذى هو محل التغيير ، ولأن السنقل نشأ منها ، وقياسا على تعزية حيث حذفت المدة الزائدة ؛ فوزن إقامة إفعلة ^(٢) .

ويرى الأخفش والفرأء أن المحذوف الألف الأولى ، وهى عين الكلمة ، لأن

(١) فى الأشباه والنظائر نقلا عن ابن مالك أن المطرد فى المصدر من فعلا هو الكسر وأن الفتح ندر فى قولهم وسواس ووعواع وغطا ، وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة ، وقال فى التسهيل وفتح فعلا إن كان كالزلزال جائز والغالب أن يراد منه حينئذ اسم الفاعل ص ٥٧ .

(٢) شرح الشافية ١/ ١٦٥ .

الأصل أنه إذا التقى ساكنان ، والأول حرف مد ^(١) حذف الأول ولأنه قد عوض عن المحذوف تاء ، والتعويض إنما عهد عن الأصل لا الزائد ، فوزن إقامة : إفالة .
واختلف فى تعويض التاء . قيل : إنها لازمة ^(٢) لايجوز حذفها ، وشذ : أجب : إجابا .

وذهب سيويه ^(٣) إلى التعويض جائز لا لازم . فيجوز عنده ترك التاء فى السعة ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ وإقام الصلاة ﴾ . ويرى الفراء أن التعويض لازم إلا إذا أضيفت الكلمة فيجوز ترك التاء ، لأن المضاف إليه قام مقام التاء قال الله تعالى : ﴿ وإقام الصلاة ﴾ . ومذهب الفراء فى هذا أصح ، لأن الحذف لم يثبت إلا مع الإضافة .

هذا كله إذا أعلنت عين الفعل ، فإن صحت عين الفعل - ولو شذوذاً - صحت عين المصدر ، نحو : أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياما ، وأغيلت المرأة إغيالاً ^(٤) .

مصدر فعل

فَعَّلَ - بتشديد العين - يأتى مصدره على تفعيل ، سواء أكان صحيح اللام أم مهموزها أم معلها ، غير أنه إن كان صحيح اللام بقى على تفعيل دون تغيير ، نحو : كرم تكريماً ، كلم الله موسى تكليماً ، وبين تبييناً ، وقوم تقويماً ، ويقل حذف ياء تفعيل وتعويض تاء عنها ، نحو : جرب تجربة .

(١) أجيب عن ذلك بأن هذا الأصل إنما يراعى إذا كان الساكن الثانى صحيحاً نحو : لم يقم وقم وهنا الساكن الثانى حرف علة .

(٢) هذا مذهب ابن مالك قال فى الألفية :

والتاء الزم عوض ... وحذفها بالنقل ربما عرض

(٣) قال : وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل سيويه ٢/ ٢٤٤ .

(٤) يرى أبو زيد أن هذا لغة قوم يقاس عليها . وأغيلت المرأة ولدها وأغالته : أرضعته وهى حامل .

وإن كان مهموز اللام نحو : خطأ وهناً ؛ فالأكثر ^(١) حذف ياء تفعيل ،
وتعويض تاء عنها فى الآخر ؛ فتقول فى المصدر : تخطئة وتهنتة ، ويقل ثبوت الياء
نحو : جزأ تجزيئاً .

وإن كان محل اللام وجب حذف ياء التفعيل ، ولزم تعويض التاء عنها ، نحو :
زكى تركية ، وسمى تسمية ، وعزى تعزية ، وذلك لاستثقال الياء المشددة فى
الآخر ، وشذ تنزياً مصدر نزى فى قول الشاعر :

بانث تنزى دلوها تنزياً كما تنزى شهلة صيباً ^(٢)

والقياس تنزيه .

والياء المحذوفة فى المعتل اللام هى مدة التفعيل لزيادتها ، ولأنها هى المحذوفة فى
الصحيح اللام والمهموزها ، نحو : تجربة وتخطئة ، فيقاس المعتل على الصحيح ،
ولأن الياء الباقية محركة بالفتح ، ومدة التفعيل لا تقبل الحركة ، وعلى ذلك فوزن
تركية تفعلة .

وذهب الزمخشري إلى أن المحذوف لام التفعيل لأنها طرف ، فوزن تركية :
تفعية ، وتعويض التاء هنا لازم باتفاق ^(٣) ، وإنما اختلفوا فى لزوم التعويض فى
إقامة ، ولم يختلفوا هنا ، لأنه يلزم على ترك التعويض هنا إجحاف بالكلمة لكثرة
الحذف ، إذ الياء الأخيرة الباقية بعد الحذف معرضة للحذف أيضاً لإعلال الكلمة
إعلال قاص ، بخلاف نحو إقامة .

هذا ، ويرى ابن الحاجب أن فَعَلَ إن كان صحيح اللام فمصدره التفعيل ، وإن
كان مُعَلَّ اللام فمصدره من أول الأمر تَفَعَّلَ ، ولا داعى لتكلف الحذف ، ولعل

(١) ظاهر كلام سيويه أن الحذف واجب فى المهموز فلا يقال عنده خطأ تخطئاً رضى شافعية ١ - ١٦٤ .

(٢) تنزى : تحرك - الشهلة : المرأة العجوز أو النصف أى تحرك دلوها لتملاها كما تحرك المرأة صيبها ، وهى ترفضه
سيويه : ٢٤٤/٢ .

(٣) سواء فى ذلك المثل والمهموز سيوية ٣٤٥/٢ .

الذى دعا العلماء إلى تكلف الحذف رجوعهم إلى التفعيل عند الضرورة ، وقياسهم على الصحيح .

وسمع فَعَّالٌ ^(١) بكسر الفاء وتشديد العين مصدراً لفعل بتشديد العين كثيراً فى لغة اليمن ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾ إلا أنه يقتصر فيه على السماع ، وسمع تخفيف عين فَعَّالٌ ، فقليل : كذاب .

تَفْعَال

عرفنا أن تفعيلاً مصدر فَعَّلَ ، فأما تَفْعَالٌ بفتح التاء مثل : تردد ، وتجوال ، وتطواف ، فمذهب الكوفيين أنه مصدر فَعَّلَ أيضاً بتشديد العين ، وأن أصله التفعيل ، فقلبت ياؤه ألفاً ، ويؤيد مذهبهم أن التفعال يقصد منه المبالغة والتكثير والظاهر أنه قياس عندهم ، كما أن التفعيل مصدر فَعَّلَ كذلك .

ويرى البصريون أنه مبالغة فى مصدر فَعَلَ الثلاثى المخفف أتوا به لقصد المبالغة والتكثير ، فهو يفيد ما لا يفيد فَعَّلَ بسكون العين ، وهو عندهم كثير ، ومع كثرته ليس بقياس ^(٢) .

تَفْعَال

أما تَفْعَالٌ - بكسر التاء - فلم يجئ بمعنى المصدر على وزنه إلا لفظان هما : تَلَقَّاء ، وَتَيَّان ^(٣) .

(١) جعله بعض العلماء القياس الذى كان ينبغى أن يأتى عليه مصدر فعل إذ المصدر يكون بكسر أول الفعل وزيادة ألف قبل الآخر فعوضوا عن الألف الياء وعن تضعيف العين العاء فى أوله - رفعال لم يسمع فى غير المصدر إلا مبدلاً من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار . شافية الرضى ١٦٦/١ .

(٢) شروح الشافية ص ٦٦ قال سيبويه : وليس شئ من هذا مصدر فعلت ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا .

(٣) ورد من غير المصدر بضعة عشر اسماً على تفعال بالكسر وهى مرتهواء من الليل أى قطعة منه وتبراك ، وتعشار ، وترباع أسماء مواضع ، وتمساح ، وهو الحيوان المعروف والرجل الكذاب ، وتلفاق ، ثوبان يلعبان ، وتلقام ، سريع اللقم ، وتمثال وتمجفاف . وتمراد : بيت الحمام ، وتلعاب : كثير اللعب ، وتقصار : للقلادة ، وتنبال للقصير ، شروح الشافية ٦٦ شرح الشافية للرضى ١٦٧/١ .

مصدر فاعل

الفاعل مصدران

الأول : المفاعلة ، وهو يطرد فى جميع الأفعال التى على فاعل ، تقول : سالم مسالمة ، وكاتب مكاتبة ، وعاطى معاطاة ، ومارى ممرارة ، ووالى موالاة ، ويامن ميامنة ، ويأوم مياومة .

الثانى : الفِعال : نحو : ضارب ضرابا ، وقاتل قتالا ، ومارى مراء ، إلا أنه لايتى مما فاؤه ياء ، نحو : يامن ، وياسر ، بل يتعين فيه المفاعلة ، فتقول : ميامنة ، ومياسرة ، ولاتقل : يمان ، ويسار بكسر الياء لنقل الكسرة على الياء فى أول الكلمة ، وشذ ياوم يواما - حكاه ابن سيده - .

وجمهور العلماء على أن الفعال مصدر سماعى لايقاس عليه ، لأنه لم يسمع فى كثير من الأفعال ، فلم يقولوا : جالس جلاسا ، وهو ظاهر كلام سيبويه ^(١) ، وظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل والألفية أنه قياسى .

وفعال : أصلها فيعال ^(٢) حذفت الياء تخفيفا ، وقد نطق العرب بذلك الأصل فقالوا : ضارب ضيرابا ، وقاتل قيتالا ، وهو لغة أهل اليمن .

مصدر الفعل المبدوء بتاء زائدة

إذا كان الفعل مبدوءاً ^(٣) بتاء زائدة ، فإن المصدر يكون على وزن الفعل بعد ضم رابعه ، نحو : تكلم تكلماً ، وتعلم تعلماً ، وتكاثر تكاثراً ، وتدحرج تدحرجاً .

(١) الكتاب ٢٤٤/١ وقال السيرافى : واللازم عند سيبويه فى مصدر فاعلت المفاعلة وقد يدعون الفاعل والفيعال فى مصدره ، ولا يدعون مفاعلة . شرح لامية الأفعال .

(٢) لأن القياس فى المصدر كما قدمنا يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره فالياء فى فيعال مكان ألف فاعل .

(٣) المراد بالتاء الزائدة للمطاوعة وما شابهها وهو تفعلل نحو تدرج وما ألحق به وهى عشرة أوزان تفعل وتفاعل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل .

ويستثنى من ذلك الفعل الذى لأمه حرف علة ، فإن الضمة تقلب كسرة فينقلب حرف العلة ياء ، نحو : توانى توانيًا ، وتعالى تعاليًا ، وذلك لأنه لو بقيت الضمة لقلبت اللام واوًا ، فيؤدى إلى ما لانظير له فى العربية ، إذ ليس فى كلامهم اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها .

وقد يعرض للفعل المبدوء بتاء زائدة تغيير بالإدغام يصرفه عن صورته الأصلية ، فيراعى عند الإتيان بالمصدر صورة الفعل الأصلية لا الطارئة ، ثم يلحقه من التغيير ما لحق بالفعل ، وذلك نحو : تدارك ، وثاقل ، فإنه يجوز إدغام التاء فى الدال والتاء ، ثم يؤتى بهمزة وصل لسكون الأول بالإدغام ، فتقول : إدراك واثاقل بتشديد الدال ، والتاء ، ويكون المصدر : إدراكا ، واثاقلا بضم ما قبل الآخر ، والأصل : تداركا ، ثااقلا ، فأدغمت التاء فى الدال والتاء ، وأتى بهمزة وصل كما حدث فى الفعل .

وهذا التغيير مطرد فى كل ما كان على تَفَعَّلَ أو تفاعل ، وكانت الفاء تاء أو ثاء أو دالا أو ذالا أو صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء أو زايا أو سينا أو شينا أو جيما ، فإن التاء يجوز أن تدغم فى الفاء ، نحو : اترَّس ، واطَّير ، واطَّهر ، وادارأتم ، واظالموا ، واذاكروا ، واثاقلتم ، واصابرتم ، وازين ، واسمع ، واساقط ، واضاربوا ، وأضرع ، وأشاجروا ، وأجاءروا . وهذا الإدغام مطرد فى الماضى والمضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ^(١) .

(١) شرح الرضى الشافى ٢٩١/٣ .

مصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل

مصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة ألف قبل الآخر نحو : انطلق انطلاقاً ، وانقاد انقياداً ، واشترك اشتراكاً ، واختار اختياريّاً ، وانقضى انقضاءً ، وارتمى ارتماءً ، واستخرج استخراجاً ، واستقصى استقصاءً .

غير أن الفعل إذا كان على وزن استفعل محل العين نحو : استقام ، فإنه تعل عين مصدره بالنقل والقلب ألفاً حملاً على الفعل ، فيلتقى ألفان ، فتحذف إحداهما ويعوض عن المحذوف تاء ، كما فعل بمصدر أفعل .

وذلك نحو : استقام استقامة ، فاستقامة أصلها استقام ، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت العين ألفاً ، فالتقى ألفان : ألف الاستفعال ، والألف التى هى عين الكلمة ، فحذفت إحداهما وعوض عن المحذوف التاء . ويأتى هنا الخلاف السابق فى المحذوف من مصدر أفعل وفى تعويض التاء ، فوزن استقامة عند سيبويه : استفعلة ، وعند الأخفش : استفالة .

وإذا دخل الفعل المبدوء بهمزة وصل تغيير بالإدغام صرفه عن صورته الأصلية ، فإنه يؤتى بالمصدر على حسب الصورة الأصلية ، ويلحقه من التغيير ما لحق الفعل ، وذلك فى « افتعل » إذا كان عينه تاء نحو : اقتتل ، فتدغم تاء الافتعال فى التاء التى هى عين الكلمة بعد نقل حركتها إلى الفاء أو حذف حركتها وتحريك الفاء بالكسرة على أصل التخلص من الساكنين ، فيستغنى عن همزة الوصل ، فتصير اقتتل : قتل^(١) ، والمصدر « قَتَالَ » بكسر القاف وتشديد التاء ، لاتقتيل ، وأصله : اقتتال ، فأدغمت التاء فى العين بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وحذفت همزة الوصل .

وكذلك إذا كانت العين حرفاً مقارباً للتاء بأن كانت دالا أو ذالا ، أو زايا ، أو صاداً أو ضاداً ، أو طاء أو ظاء ، أو سيناً أو ثاء ، نحو : اختصم ، واهتدى ،

(١) بفتح القاف وكسرها مع تشديد التاء .

فتدغم التاء فيما يقاربها من الصاد والذال ، فتقول فيهما : خصم وهدى بتشديد الصاد والذال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ و ﴿ أَمْ مِنْ لَيْهَدَى ﴾ ، والمصدر « خِصَّامٌ وَهْدَامٌ » ^(١) بكسر الخاء والهاء وتشديد الصاد والذال والأصل اختصام واهتداء ، حدث فيه ما حدث فى الفعل من نقل الحركة والإدغام .

المصدر الميمى

المصدر الميمى : اسم يدل على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير ^(٢) مفاعلة .

وقياس المصدر الميمى من الثلاثى أن يكون على زنة « مَفْعَل » بفتح الميم والعين سواء أكان المضارع مضموم العين أم مفتوحها ، أم مكسورها ، صحيح العين واللام أم معتلها ، نحو : مرد ، ومطلع ، ومتاب ، ومحى ، وممات ، ومفر ، ومنام ، ومثوى ، ومضرب ، ومعاش . كل ذلك بالفتح . قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ مَرَدْنَا إِلَى اللَّهِ ﴾ ، ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ، ﴿ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ ، ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ ، ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ ﴾ .

ويستثنى من ذلك المثال الواوى الصحيح اللام ^(٣) الذى تحذف فاؤه فى المضارع ، فإن المصدر منه على مَفْعَل بكسر العين كموعِد وموضع . وكذلك إذا كان المثال الواوى من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، نحو : وجل يوجل ، ووحل يوحل ، فالمصدر على مَفْعَل بكسر العين ^(٤) أيضاً نحو : موجِل وموحِل عند أكثر العرب لأنهم قد يغيرون

(١) الشافية للرضى ٢٨٥/٣ .

(٢) خرج مصدر فاعل نحو مقاتلة لأن الميم للمفاعلة .

(٣) أما المثال الياى نحو يسر والمعل اللام نحو ولى فالمصدر منه مفعل بالفتح نقول : مولى وميسر وقرئ : فنظرة إلى ميسرة بفتح السين .

(٤) يفهم من هذا أن المثال الواوى الصحيح اللام المضموم العين فى المضارع كوضؤ يوضؤ ووجه يوجه يكون المصدر منه على مفعل بالفتح لأنه لم يحدث فى فائه تغيير فى المضارع وهو ظاهر كلام سيبويه والجرهري فى الصحاح وسكوت أكثر العلماء عن ذكره دليل على ذلك ولكن بعض أصحاب الحواشى مثل الشيخ الإنابى جعلوا المثال الواوى الصحيح اللام مطلقاً على مفعل بالكسر . الإنابى على الصبان ٣/ ١٣٠ سيبويه ٢٤٩/٢ .

الفاء فى المضارع بقلبها ألفًا أو ياء ، فيقولون : ياجل أو ييجل ، فلما غيروا فاءه شبهوه بمحذوف الفاء ، وبعض العرب يقول : موجل ، وموكل ، بالفتح ، لأنهم لا يغيرون فاء الفعل ، بل يقولون : وجل يوجل ^(١) .

فالخلاصة : المصدر الميمى من الثلاثى على مفعل بالفتح ، إلا إذا كان مثالا واويا صحيح اللام قد حذفت فاؤه فى المضارع ، أو كان من باب فَعَلَ يَفْعَل صحيح اللام ، كوجل يوجل فإنه يكون على مَفْعَل بالكسر .

وبعض العرب يأتون بالمصدر الميمى الثلاثى على مفعل بالفتح مطلقًا ، وقد شذ عن القياس المذكور ألفاظ : منها ما جاء بالكسر ، والقياس الفتح ، نحو : مصير ^(٢) ، مرجع ، ومطلع ، ومحيط ، ومبيت ، ومشيب ، ومعصية ، ومعيشة ، ومغفرة ، وقد ورد بعض هذه الألفاظ بالفتح أيضًا على القياس ، وجاء بالكسر والضم ، والقياس الفتح : معذرة .

وجاء بالفتح والكسر : محمدة ، ومذمة ، ومظلمة ، ومعتبة ، ومعجزة ^(٣) .

المصدر الميمى من غير الثلاثى

وقياس المصدر الميمى من غير الثلاثى أن يكون على زنة اسم المفعول من غير الثلاثى : أى بزنة مضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر :

(١) اتفق العرب على أن المصدر من ود : مودة بالفتح لسلامة فاء الفعل لتحركها بسبب الإدغام فلم يحدث فيها ما حدث فى وجل يوجل .

(٢) قال الله تعالى : وإليه المصير - إليه مرجعكم جميعًا - يسألونك عن المحيض - حتى مطلع الفجر .

(٣) الشافعية ١/١٧٢ . وقال الرضى فى الشافية : فذو التاء المفتوح العين شاذ من جهة وكذا المكسور العين أو المضمومها بلا تاء . وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين ١/١٧٤ .

ويُفرق بينه وبين اسم المفعول وما وازنه من أسماء الزمان والمكان بالقرائن وذلك
نحو : مُدْخِلٌ ومُخْرَجٌ بضم الميم من أدْخَلَ وأَخْرَجَ فى قول الله تعالى : ﴿ رب
أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ ، ومُكْرَمٌ بفتح الراء من أكرم ،
وقد قرئ فى الشواذ : ﴿ ومن يهن الله فما له من مُكْرَمٍ ﴾ أى إكرام ، ومصاب فى
قول الشاعر :

أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
أى : إصابتكم .

ومجرب فى قول الآخر :

وقد ذقتمونا مرة بعد مرة وعلم بيان المرء عند المجرب
أى : التجربة .

اسم المرة من المصادر^(١)

هو اسم يدل على المرة الواحدة من الحدث .

وهو يكون من الثلاثي على زنة فعلة بفتح الفاء واللام وسكون العين نحو :
جلس جلسة ، وأكل أكلة ، وضرب ضربة .

فإن كان المصدر العام على فعْله فلا بد للدلالة على المرة من قرينة حالية أو مقالية
مثل الوصف نحو : رحمة واحدة .

وشذ : أتيت إتيانة ، ولقيته لقاء ، والقياس : أتية ولقية ، قال المتنبي :

لقيت بدرب القله الفجر لقية شفت كمدى والليل فيه قتيل^(٢)

وشذ : حجة بالكسر^(٣) للمرة الواحدة والقياس الفتح .

والمرة من غير الثلاثي تكون على زنة المصدر العام بزيادة التاء فى آخره نحو :
انطلق انطلاقاً ، وأكرم إكرامة ، وأخرج إخراجاً .

فإن كان المصدر العام فيه التاء ساغ الاكتفاء بها نحو : عزيته تعزية^(٤) . ولكن
الأكثر الإتيان بالوصف لدفع اللبس ، فتقول : تعزية واحدة . واستقامة واحدة وإذا
كان لغير الثلاثي مصدران أحدهما أشهر وأغلب فالمرة تأتى على الأشهر .

تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولاتقول : دحراجة . وقاتلته مقاتلة واحدة ،
ولاتقول : قتالة ؛ لأن دحرجة ومقاتلة أشهر من دحراج وقاتل .

(١) اسم المرة واسم الهيئة لا يوجد لهما نظير فى اللغات السامية سوى العربية وهو مما يؤكد دقة العربية . وميلها للتحديد والتخصيص .

(٢) درب القلة : موضع وراء الفرات .

(٣) أكثر كتب اللغة على أن حجة سمعت بالكسر ولم يسمع الفتح الذى هو القياس وبالكسر سمي الشهر : ذا الحجة
ولكن فى حاشية لامية الأفعال لحمدون أنه سمع الفتح أيضاً وأنه يجوز فى ذى الحجة الذى هو اسم للشهر الفتح
والكسر ص ٥٧ .

(٤) شرح الرضى للشافعية ١٧٩/١ وقال الرضى أيضاً : ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجئ بقاء الوحدة فلا بأس .

واسم المرة إنما يبنى غالباً من أفعال الجوارح المدركة بالحس لا الأفعال الباطنة والسجاياء الثابتة مثل العلم والكرم والجبن والظرف .

اسم الهيئة

اسم الهيئة : اسم يدل على نوع ^(١) من الحدث ، وضرب منه له صفة خاصة ^(٢) .

وهذه الصفة إما أن تذكر نحو : جلسة مريحة ، وحسن الطعمة ، وسىء الميئة . وإما أن تكون معلومة بقرينة المقام ، كقول النابغة :

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

أى عذر بليغ

وقياس اسم الهيئة من الثلاثى على فعلة ، بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : جلسة ، ولعبة ، وميئة . ومن ذلك قول الرسول ﷺ : « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » ^(٣) ، وقال : « من خرج عن الطاعة فمات مات ميئة جاهلية » .

فإن كان المصدر العام على فعلة بكسر الفاء ، نحو : نشدة ، ودرية ، وشدة ، دل على الهيئة بالوصف ، نحو : نشدة عظيمة . . . وهكذا .

ولاتبنى فعلة من غير الثلاثى ، فإذا أريد الدلالة على الهيئة من غير الثلاثى أنى بالمصدر العام موصوفاً نحو : أسرع إسراعاً شديداً ، واستقام استقامة عظيمة ، ودافع

(١) سيويه : ٢٩٩/١ .

(٢) عرفه بعض العلماء بأنه ما دل على الهيئة التى يكون عليها الفاعل حال مباشرة الفعل ، والحق أن اسم الهيئة كما ذكر سيويه والرضى إنما يدل على نوع من الحدث وضرب منه ، والبال على الهيئة هو الصفة المملوطة أو المقتدة .

(٣) ضبطه النوى فى الأربعين حديثاً بالكسر وضبطه الخطابى فى أغلاط المحدثين بالفتح وقال انكسر خطأ .

دفاعاً قوياً . وشذ بناء فعلة من غير الثلاثي ، نحو : خِمرة ، وعِمة ، من اختمر ، واعتَم .

المصدر الصناعي

يكون المصدر الصناعي بزيادة ياء مشددة وتاء فى آخر الاسم نحو : إنسانية ، ووطنية ، وجاهلية ، وفروسية .

والغرض من المصادر الصناعية الدلالة على الخصائص والصفات والأحوال المختلفة للاسم الذى لحقته الياء والتاء « إنسانية » تدل على خصائص الإنسان ، و« حرية » تدل على خصائص الحر ، وصفاته من أنه يقول ما يشاء ، ويفعل ما يشاء .

وبيان ذلك : أن اسم الجنس سواء أكان مصدرًا أم اسم عين ، إنما يدل على حقائق الأشياء التى وضع بإزائها فحسب ، ولا يدل على خصائصها وصفاتها وأحوالها التى يمكن أن تقوم بها .

فمثلاً « إنسان » يدل على ذلك الحيوان الناطق ، ولا يدل على خصائص هذه الحقيقة وأحوالها ، ككون الإنسان يألف ويؤلف ، مأمون الجانب ، كريم النفس ، وكذلك اللفظ « وطن » يدل على الموضع الذى يقيم به الإنسان ، ولا يدل على المعانى التى يمكن أن تتعلق بهذا الوطن ، ككونه محبوباً تتعلق به القلوب ، وتفديه وتعمل لخيره . وكذلك لفظ « رجولة » يدل على ما هو ضد الأنوثة ، ولا يدل على الخصائص والصفات التى يمكن أن تقوم به ، كالشهامه والقوة والصبر فى المحن .

فإذا أريد الدلالة على تلك المعانى والخصائص كلها ، قيل : إنسانية ، ووطنية ، ورجولية .

والسر فى هذه الدلالة هو صيغة النسب التى تربط بين المنسوب والمنسوب إليه ، فكأنه قيل : خصائص وصفات تنسب إلى الإنسان والوطن والرجولة ، وزادوا تاء النقل من الوصفية للاسمية ليتمحصن اللفظ للمعنى المصدري ، أو الحاصل بالمصدر .

هل ورد المصدر الصناعى فى كلام العرب ؟

قد ورد المصدر الصناعى فى كلام العرب قليلاً جداً مثل : جاهلية ، وعنجهية ، وفروسية ، ورهبانية ، ولصوصية .

وإنما كثر فى كلام العلماء بعد القرن الثانى الهجرى حيث تشعبت العلوم ، وتعمق العلماء فى البحث ، واضطروا إلى وضع صيغ تدل على ما يحيط باسم الجنس من أحوال ، وقد توسعوا فى ذلك ، فكونوا هذه المصادر من النسبة إلى أسماء الأجناس والمشتقات ، والأسماء التى تقوم مقام الأدوات ، ككم ، وكيف ، وما فقالوا : خشبية ، وذهبية ، وقابلية ، وفاعلية ، ومفهومية ، وكيفية ، وماهية .

وهذه الصيغ لم تعرف بالمصادر الصناعية إلا عند المتأخرين من العلماء ، وبعض المتقدمين كان يسميها : نظائر .

قياسية المصدر الصناعى

ما ورد عن العرب من المصادر الصناعية قليل - كما بينا - لا يصلح أن يكون أساساً للقياس عليه ، ولكن طريقة تكوينه - وهى زيادة ياء النسب وتاء النقل على كل لفظ - قياس مطرد لاشك فى ذلك ، لهذا رأى المجمع اللغوى العربى قياسية المصدر الصناعى للحاجة إلى ذلك فى هذا العصر الحديث الذى كثر فيه المخترعات ، وتشعبت الفنون والعلوم ، فقرر أنه :

إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء ^(١) .



(١) مجلة المجمع اللغوى الجزء الأول .

المبحث الثالث

المشتقات

قد عرفت فيما سبق معنى المشتق ، وأن المشتقات فى عرف الصرفيين سبعة ^(١) :

أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة ، واسم التفضيل ، وأسماء الزمان ، والمكان ، والآلة . وإليك بيانها تفصيلا :

اسم الفاعل

اسم الفاعل : هو ماصيغ ليدل على من قام به أصل الحدث أو وقع منه على جهة الحدوث . فقولنا ماصيغ : جنس يشمل جميع المشتقات . وقولنا : ليدل على من قام به أصل الحدث ، أو وقع منه . يخرج : أمثلة المبالغة لأنها تدل على الزيادة على أصل الحدث ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، وأسماء الزمان ، والمكان ، والآلة .

وقولنا : «على جهة الحدوث» أخرج الصفة المشبهة لأنها تدل على الثبوت . مثال من قام به أصل الحدث : منكسر ، ومن وقع منه : ضارب .

صياغته

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثى وغيره .

صياغته من الثلاثى

يصاغ من الثلاثى على زنة فاعل ، وهو يطرده فى فعل - بفتح العين - متعديا

(١) لم تعد أمثلة المبالغة لأنها ملحقه باسم الفاعل .

ولازماً ، وفى فَعِل - المكسور العين - متعدياً ، نحو : ضرب فهو ضارب ، وقعد فهو قاعد ، وفهم فهو فاهم . وأما فَعِل - المكسور العين - اللازم ، وفَعُل - المضموم العين - ولا يكون إلا لازماً فيقل مجيء فاعل منهما ، نحو : سلم فهو سالم ، وضحك فهو ضاحك ، وفره فهو فاره ، وعقرت المرأة فهي عاقر ؛ والأكثر فيهما مجيء الصفة المشبهة منهما لأنهما لازمان ، ومعانيهما يغلب عليها الثبوت والاستمرار ، فهي بالصفة المشبهة أولى ^(١) .

وإذا كان الفعل الذى صيغ منه فاعل محل العين ، نحو : قال ، وباع ، جعلت عينه فى اسم الفاعل همزة ، فتقول : قائل ، وبائع .

وإذا كان محل اللام ، كقضى ، ودعا ، أعلت لام فاعل بالحذف فى حالى الرفع والجر ، فتقول : هذا قاض وداع ، والأصل : قاضى وداعى ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ، فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت الياء .

وشذ مجيء اسم الفاعل من فَعَل - بفتح العين - على غير فاعل ، نحو : شاب فهو أشيب ، ومات فهو ميّت ، وطاب فهو طيّب ، وشاخ فهو شَيْخ . وقد جاء على فَعِيل ، نحو : نصير ، وقدير .

صوغه من غير الثلاثى

يصاغ من غير الثلاثى على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره ، تحقيقاً ، نحو : مدحرج ، ومتعلم ، ومبتهج ، أو تقديراً ، كمختار ، ومحتل ، فأصلهما : مختبر ، ومحتلل ، بكسر ما قبل الآخر .

شذوذ

قد يستغنى بفاعل عن مفعل من غير الثلاثى ، قالوا : أيفع الغلام . فهو يافع ،

(١) فإذا قصد الدلالة على حدوث الوصف الذى فعله فعل بالضم ، وفعل بكسر العين اللازم جاز صوغه على فاعل ، كقولك : محمد حاسن الآن وفارح غداً .

وَأَلْقَحَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَهِيَ لَاقِحَةٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ كَمَا اسْتَغْنَى بِمَفْعَلٍ عَنْ فَاعِلٍ مِنَ الثَّلَاثِي ، فَقَالُوا : حَبُّهُ فَهُوَ مُحَبَّبٌ .

وَقَدْ جَاءَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي عَلَى مَفْعَلٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ زَنْةً اسْمُ الْمَفْعُولِ فِي أَلْفَاظٍ مَعْدُودَةٍ هِيَ : أَحْصَنَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُحْصَنٌ ، وَأَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ ^(١) ، وَأَلْفَجَ - أَفْلَسَ - فَهُوَ مُلْفَجٌ ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « اِرْحَمُوا مَلْفَجِيكُمْ » .

تبادل بين المصدر واسم الفاعل

قَدْ يَأْتِي اسْمُ الْفَاعِلِ فِي صُورَةِ الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ فِي صُورَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : مَاءٌ غُورٌ ، وَرَجُلٌ عَدْلٌ ، وَجَاءَ رَكْضًا ، أَيْ : غَائِرٌ ، وَعَادِلٌ ، وَرَاكِضًا . وَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَأَهْلَكُوا بِالطَّاعِيَةِ - فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ - لَيْسَ لَوَقَعَتْهَا كَاذِبَةٌ) أَيْ : الطَّغْيَانُ ، وَبِقَاءٍ ، وَكَذِبٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : قَمَتَ قَائِمًا أَيْ قِيَامًا ^(٢) ، وَخَارَجًا فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنْسِي لِبَيْنِ رَتَاجٍ قَائِمٍ وَمَقَامٍ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارَجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

قَالَ سَيِّبِيُّهُ : مَعْنَاهُ لَا أَشْتَمُ شَتْمًا ، وَلَا يَخْرُجُ خُرُوجًا ، وَجُمْلَةٌ : لَا أَشْتَمُ ، وَلَا يَخْرُجُ ^(٣) جَوَابُ عَاهَدْتُ .

(١) وَرَدَّ أَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ بِالْكَسْرِ وَبِالْفَتْحِ ، قَالَ الْبَغْدَادِيُّ : أَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ بِالْفَتْحِ إِذَا تَكَلَّمَ بِمَا لَا يَعْقِلُ ، فَإِذَا تَكَلَّمَ بِمَا يَعْقِلُ وَأَكْثَرَ فَهُوَ مُسْهَبٌ بِالْكَسْرِ ، حَاشِيَةُ يَسَ عَلَى الْأَلْفِيَةِ ٤٦١ / ١ .

(٢) يُمْكِنُ إِيقَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَجَعَلَهُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ أَيْ صِيحَةً طَاعِيَةٍ ، وَنَفْسٌ بَاقِيَةٌ ، وَنَفْسٌ كَاذِبَةٌ ، وَتَجْعَلُ قَائِمًا حَالًا مُؤَكَّدَةً .

(٣) عَيْسَى بْنُ عَمْرِو : جَعَلَ خَارَجًا اسْمَ فَاعِلٍ كَمَا هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَعْرَبَهُ حَالًا مَعْطُوفَةً عَلَى جُمْلَةٍ لَا أَشْتَمُ الَّتِي هِيَ حَالٌ أَيْضًا وَالْمَعْنَى عَاهَدْتُ رَبِّي فِي حَالَةٍ كَوْنِي غَيْرَ شَاتِمٍ وَلَا خَارَجًا مِنْ فِي زُورٍ الْكَلَامِ : وَالْمَعَاهِدُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي الْبَيْتَيْنِ لِأَنَّهُ كَجَوَابِ الْقَسَمِ يَحْذِفُ مَعَ الْقَرِينَةِ ، الرَّتَاجُ : غُلُقُ الْبَابِ ، وَالْبَابُ الْعَظِيمُ . انْظُرِ الْكَامِلَ لِلْمَبْرَدِ ٧٠ / ١ وَشَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٧٧ / ١ .

تبادل اسم الفاعل واسم المفعول

ذهب بعض أئمة اللغة إلى أن اسم المفعول قد يأتي في صورة اسم الفاعل ، واسم الفاعل قد يأتي في صورة اسم المفعول ؛ فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ أى مدفوق ، و ﴿ عَيْشَةً رَاضِيَةً ﴾ أى مرضية ^(١) ، والثانى : نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ أى آتياً .

ويرى بعض المحققين من العلماء أن فاعلاً فى الأول صيغة نسب ^(٢) مثل : تامر ، أى ماء ذى دفق ، وعيشة ذات رضا . وأن مفعولاً فى الثانى باق على ظاهرة من أتيت الأمر أى : فعلته ، والمعنى إنه كان وعده مفعولاً ، كما صرح به فى آية أخرى ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾ .

أمثلة المبالغة

هى صيغ تأتى بدلاً من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة فى معنى الفعل ، وذلك أن صيغة فاعل تحتل فى دلالتها على الحدث ، القلة والكثرة ، فإذا أريد الدلالة على كثرة الحدث ، كما أو كيفاً ، حولت فاعل إلى إحدى هذه الصيغ ، وهى : فَعَّالٌ : كغفار ، علام ، أواب ، تواب .

فَعُولٌ : كغفور ، شكور ، صبور . ويستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال : امرأة صبور ، ورجل صبور .

مَفْعَالٌ : نحو منحار ، ومهذار ، وهو أيضاً مما يستوى فيه المذكر والمؤنث : فَعِيلٌ : كعليم ، وبصير .

فَعِلٌ : كحذر .

وتسمى هذه الصيغ : أمثلة المبالغة ، لأنها تدل نصاً على المبالغة فى الحدث ،

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٥ .

(٢) لأنه لا يلزم أن يكون فاعل فى النسب مما لافعل له كنبال ولابن وتامر بل يجوز أيضاً ما له فعل فيشترك اسما الفاعل والنسب فى اللفظ ، نفس المصدر السابق .

وهى لاتستعمل إلا حيث يمكن التكثير ، فلا يقال : موات لزيد ، ولا قتال لعلی ، بخلاف موات وقتال للأعداء .

وقد اختلفت فى قياسية هذه الأبنية ، فقليل : إن الصيغ الخمس قياسية من الثلاثى المتعدى ونسب بعضهم ذلك للبصريين ، وذهب فريق إلى أنها سماعية ، وبعض العلماء ذهب إلى أن الصيغ : فعال ومفعال وفعلول قياسية لكثرتها ، وأما غيرها فسماعى ، ونسب إلى أبى حيان ^(١) .

وقد رأى المجمع اللغوى أنه قد ورد فى اللغة على فَعَال ألفاظ كثيرة من المتعدى واللازم تصلح أساساً للقياس ، فقرر أن صيغة فعال تأتى للمبالغة قياساً من الثلاثى المتعدى واللازم ^(٢) .

وقد جاءت من أفعال شذوذاً : مَفْعَال ، نحو : مَعْطَاء ، وَمَعْوَان ، من أعطى وأعان . وفَعَّال ، نحو : دَرَأَ من أدرك ، وفَعِيل ، نحو : نَذِير ، وأليم ، وَسَمِيع ، من أنذر ، وألم ، وأسمع .

وهناك صيغ أخرى قليلة الاستعمال مثل فَعْلَان كَرَحْمَان ، وفَعِيل كَشَرِيب ، وفُعَّال كَوْضَاء ، ومنه قول الله تعالى ﴿ وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا كَبِيرًا ﴾ ، وفُعَّال نحو : (إن هذا لشيء عَجَاب) ، وفُعْلَة كهُمَزَة ^(٣) ، وضُحْكة . ومن ذلك أيضاً علامة ، ومُعْطِر ، وراوية ، وفروقة .

اسم المفعول

اسم المفعول : اسم مصوغ ليدل على من وقع عليه فعل الفاعل نحو مضروب فهو يدل على من وقع عليه الضرب وفعل به ^(٤) .

(١) حاشية يس على التصريح .

(٢) مجلة المجمع اللغوى ٥٤ / ٢ .

(٣) بضم الفاء وفتح العين للمبالغة فى اسم الفاعل فإن سكنت العين كانت للمبالغة فى اسم المفعول .

(٤) ولذا كان الأصل أن يقال له : اسم المفعول به ولكن حذف حرف الجر توسعاً فاستتر الضمير فى الوصف لأنه نائب فاعل . شرح الكافية للرضى ١٨٩ / ٢ .

صياغته : يصاغ من المتعدى مطلقاً نحو : مكتوب ، ومكرم ، ومن اللازم بشرط أن يصحبه ما يصلح للنيابة عن الفاعل من الجار والمجرور ، نحو : مرور به ^(١) .

كيفية صياغته

يصاغ اسم المفعول من الثلاثى وغير الثلاثى .

فيصاغ من غير الثلاثى على زنة اسم الفاعل إلا أنه يفتح ما قبل الآخر لفظاً نحو : مكرم ومؤدب ومستخرج ، أو تقديراً فى المفعول والمضعف ، نحو : مختار ، ومحتمل . وفى ذلك يتفق اسم الفاعل واسم المفعول ، والفرق بينهما تقديري يعتمد على القرائن .

ويصاغ من الثلاثى على زنة مفعول مطلقاً صحيحاً أو معلاً ، غير أنه إن كان صحيح العين واللام لا يحدث فيه تغيير نحو : مسموع ومشروب وموضوع .

وإن كان محل العين وهو الأجوف ، أو اللام وهو الناقص ، فلا بد من حدوث تغيير فى صيغة مفعول على الوجه الآتى بيانه :

اسم المفعول من الأجوف :

فاسم المفعول من الأجوف الواوى كقال ، واليائى كباع : مقول ، ومبيع ، والأصل : مَقْوُول ومَبْيُوع بزنة مفعول ، فنقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان عين الكلمة وواو مفعول فوجب حذف أحدهما .

وقد اختلف العلماء فى المحذوف :

فسيبويه يرى أن المحذوف الساكن الثانى ، وهو واو مفعول ، والأخفش يرى أن الساكن الأول وهو عين الكلمة .

(١) فإن لم يصحبه لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمجهول منه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب (شرح الكافية للرضى) ٢ / ١٩٠ .

وعلى هذا فمقوون تصير على كلا الرأيين إلى : مقول بزنة مفعّل عند سيبويه^(١) ومقوول عند الأخفش ، وهكذا يكون حال الأجوف الواوى .

أما مبيوع فتصير عند سيبويه إلى مبيّع بضم الباء ، فتقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتصير إلى مبيع بزنة مفعّل .

وعلى رأى الأخفش تصير مبيوع بعد حذف العين إلى مبيع ، فتقلب الضمة كسرة ، والواو ياء للفرق بين الواوى واليائى ، فتصير : مبيع بزنة مفعّل وهكذا يكون حال الأجوف اليائى .

وحجة سيبويه فى حذف واو مفعول :

أولاً : أنها زائدة والزائد أولى بالحذف .

ثانياً : أنها قريبة من الطرف الذى هو محل التغيير .

ثالثاً : أن فى حذف الواو وإبقاء العين فرقاً بين الواوى واليائى .

رابعاً : أنه رأى الياء فى اسم المفعول اليائى ثابتة بعد الحذف كمبيع ، فحكم بأن المحذوف من الأجوف اليائى الواو ثم طرد الحكم فى الواوى .

وحجة الأخفش :

أولاً : أنه إذا التقى ساكنان والساكن الأول حرف مد فالمعهود حذف الساكن الأول^(٢) وهو هنا العين .

ثانياً : أن الواو حرف زائد لمعنى ، وهو الدلالة على المفعولية فهى أولى بالبقاء

(١) لسيبويه أن يجيب عن الأول بأن محل حذف الأول إذا كان الساكن الثانى حرفاً صحيحاً كما فى قل وهنا الساكن الثانى حرف علة ، وعن الثانى بأنه يكتفى فى الدلالة على المفعولية بالميم كما يكتفى بها فى غير الثلاثى كمدحرج .

(٢) وذلك نحو قل ، بع فالأصل قول وبيع .

وأياً كان الخلاف بين سيبويه والأخفش فإن الصورة الظاهرية للكلمة واحدة ، ولا يظهر للخلاف أثر واضح ^(١) .

إتمام مفعول من الأجوف اليائي :

ماذكرنا من إعلال مفعول من الأجوف هو القياس المطرد عند عامة العرب وقد ورد عن تميم أنهم يتمون الأجوف اليائي ، فيقولون : مبيع ومديون ومعيوب ؛ قال علقمة :

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم
وقال العباس بن مرداس :

قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد مغيون ^(٢)
قال ابن جنى : وهو باب واسع فاش ^(٣) .

أما الواوى فقد أجمع العرب على نقصه ، وذلك لثقل الواو فلم يتموا الواوى إلا فى كلمات شاذة مثل : ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وفرس مقروود ^(٤) .

(١) نعم قد يظهر للخلاف أثر وذلك فى اسم المفعول من الأجوف المهموز اللام إذا أريد تخفيف الهمزة نحو اسم المفعول من جاء وساء تقول : مجىء ومسوء فإذا أريد تخفيف الهمزة تقول على رأى سيبويه : مجى ومسو بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها لأنه حرف أصلى يقبل الحركة ثم تحذف الهمزة . وعلى رأى الأخفش تقول مجى ومسو بالإدغام فلا تنقل حركة الهمزة لأن الساكن قبلها مد زائد لا يقبل الحركة فتقلب الهمزة حرف مدمن جنس ما قبلها ويدغم الثلاثان .

(٢) يروى : معيون بالعين المهملة أى المصاب بالعين . ومغيون بالغين من قولهم غين عليه إذا غطى . عليه أى مغطى على عقله . أمالى الشجرى ١ / ٢١٠ شرح الشافى ٣ / ١٤٩ .

(٣) المتصف شرح تصريف المازنى ١ / ٢٨٥ .

(٤) أجاز بعض العلماء إتمام الواوى قياساً ونسب ابن جنى ذلك فى شرحه تصريف المازنى إلى المبرد ونسبه الرضى إلى الكسائى والذى ذكره ابن عصفور فى المتع أن المبرد يرى أن إتمام الواوى واليائي فى الشعر خاصة وهو الموافق لما فى المقتضب للمبرد . ومسك مدووف من داف الرجل الشئ يدرفه بله بماء أى فهو مخلوط ممزوج .

شد قولهم ماء مشيب ، والقياس مشوب ، وغار منيل ، والقياس منول ، لأن معناه : ينال ما فيه ، ومهوب ، والقياس مهيب ، لأنه من الهيبة .

اسم المفعول من الناقص

لا يخلو الناقص من أن تكون لامه ياء أو واو .

فإن كانت لامه ياء وجب قلب واو مفعول ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء ، ثم تدغم إحداهما فى الأخرى ، وتقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء ، فتقول فى اسم المفعول من رمى : مرمى ، والأصل : مرموى .

وإن كان لامه واو فلها ثلاثة أحوال

الأولى : وجوب قلبها ياء ، وذلك إذا كانت عين مفعول أيضاً واو ، نحو اسم المفعول من قوى ، فتقول : مَقْوًى ، والأصل مقروو بثلاث واوات قلبت الأخيرة ياء - كراهة اجتماع ثلاث واوات ، وضم قلبها فى آخر الكلمة - فيصير مقووى فتقلب واو مفعول ياء ، وتدغم فى الياء ، ويكسر ما قبلها .

الثانية : جواز التصحيح والقلب ياء ، والقلب أرجح ، وذلك إذا كان الفعل الماضى مكسور العين ، ولم تكن عينه واو ، نحو اسم المفعول من رضى تقول : مرضى ، والأصل : مرضوو بووين فى آخر الكلمة : واو مفعول ، ولام الكلمة ، فتقلب الواو الأخيرة ياء ، ثم يفعل بها ما سلف فى مرمى ، فتصير إلى مرضى ، وبذلك جاء القرآن الكريم : ﴿ ارجعى إلى ربك راضية مرضية ﴾ .

ويجوز أن تصحح فتقول : مرضو بالإدغام على قلة .

الثالثة : جواز الأمرين : التصحيح والإعلال ، والتصحيح أرجح ، وذلك إذا كان الماضى مفتوح العين ، نحو اسم المفعول من غزا ودعا ، تقول فيهما : مغزو ومدعو ، ويجوز على قلة مغزى ومدعى .

وقد روى بالوجهين قوله :

وقد علمت عرسي مليكة أننى أنا الليث معدياً عليه وعادياً

إغناء مفعول عن مُفْعَل

قد استغنى العرب بمفعول عن مُفْعَل فى بعض الأفعال التى استعملت ثلاثية وغير ثلاثية .

فقالوا : أسعده الله فهو مسعود ، أحزنه فهو محزون ، وأزكمه فهو مزكوم ، وأحمه فهو محموم ، وأجنة فهو مجنون . ولم يقولوا مسعد ، ولا محزن ، ولا مزكم ، ولا مجن .

وشذ مفعول فيما لا ثلاثى له ، نحو . أرقّه فهو مرقوق ، وأضعفت الشيء أى جعلته مضاعفاً فهو مضعوف .

ما ينوب عن مفعول

ينوب عن صيغة «مفعول» من الثلاثى صيغ أخرى تختلف فى الاستعمال قلة وكثرة ، منها :

١- فَعِيل^(١) ، وهو كثير فى الأساليب العربية ، كقتيل ، وذبيح ، وجريح ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث إذا علم الموصوف ، تقول : امرأة جريح ، ورجل جريح .

٢- فَعَلٌ ، نحو : جنى ، وعدد ، وقنص ، قال تعالى : ﴿ وجنى الجنتين دان ﴾ .

(١) يغلب صوغ فَعِيل مما له فعل يؤثر فى المفعول كجريح وذبيح وقد ناب فَعِيل أيضاً عن مفعل بفتح العين نحو قعيد وعليل وطلیق من أقعده وأعله وأطلقه ومن ذلك : الذكر الحكيم . أى المحكم .

٣- فَعَلَ ، كَذَبَح ، وطَحَن ، قال الله تعالى : ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ أى مذبوح .

٤- فُعِّلَ ، نحو : سَبَ ، وَضَحَكَ ، وَهَزَأَ ، أى : مَسْبُوب ، وَمُضْحَكٌ عَلَيْهِ ، ومَهْزُوءٌ بِهِ ، وتنفيد هذه الصيغة المبالغة .

٥- فَعُول ، بفتح الفاء ، نحو : رَكُوبٌ وَجَزُورٌ ^(١) .

وهذه الصيغ ليست قياسية لقلتها ، وجعل بعض العلماء فعلاً لكثرة قياساً فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، فإن كان قد ورد من المصدر فعيل بمعنى فاعل ، كحفيظ وقدير لايتأتى منه فعيل بمعنى مفعول قياساً ، خوف اللبس .

ونبابة هذه الصيغ عن مفعول إنما هى فى الدلالة على المعنى لا العمل ، فلا تعمل عمل مفعول ، فلا يقال : مررت برجل قتل أخوه ، أو ذبيح كبشه ، كما تقول : على مقتول أخوه ، ومكحولة عينه ، ومذبوح كبشه ، خلافاً لابن عصفور فقد أجاز ذلك .

صورة أخرى لاسم المفعول

قد ورد اسم المفعول على صور أخرى ، فورد فى صورة المصدر ، نحو قول الله تعالى ﴿ هذا خلق الله ﴾ أى : مخلوقه . وقال تعالى : ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾ أى : معلومة .

كما ورد المصدر على صورة اسم المفعول ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : ﴿ فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون ﴾ أى : الفتنة بأيكم ، ومن ذلك معسور وميسور فى قولهم : دعه إلى ميسوره ، ودعه معسورة ، أى : دعه إلى وقت يسره ، ودع وقت عسره ، وأنشد ابن برى :

(١) يرى بعض المستشرقين أن فعول هو الأصل زيدت فيه الميم الكثيرة الاستعمال فى هذه الأسماء وفعول هى اسم المفعول فى العبرية وفى الآرامية فعل بفتح العين .

فقد أفادت لهم حلمًا وموعظة لمن يكون له أرب ومعقول
أى : عقل .

وأنكر سيبويه مجيء المصدر على مفعول ، وقال ما ورد من ذلك فهو اسم
مفعول حقيقة ، ففي الآية : الباء زائدة ، أى : أيكم المفتون ، وميسور ومعسور
صفتان للزمان ، أى : زمن ميسور فيه ومعسور فيه ، ومعقول : مفعول ، كأنه عقل
له شيء وحبس عليه عقله ، أى : العقل المشدود القوى ^(١) .

وقد سبق أن اسم المفعول يجيء فى صورة فاعل ، كدافق من ماء دافق ، وفاعل
يأتى فى سورة مفعول ، نحو : «إنه كان وعده مأتيا» ^(٢) .

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة : هى ما اشتق ^(٣) من مصدر فعل لازم لغير تفضيل لقصد نسبة
الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت .

فقولنا «ما اشتق» جنس يشمل جميع المشتقات ، «ومن لازم» قيد أخرج أسماء
الفاعلين والمفعولين من المتعدى ، «ولغير تفضيل» أخرج اسم التفضيل ، «ولقصد
نسبة الحدث إلى الموصوف» أخرج اسم المفعول من اللازم وأسماء الزمان والمكان ،
«وعلى جهة الثبوت» أخرج اسم الفاعل من اللازم ، كقائم وقاعد ، لأنه يدل على
الحدوث ، أى الحصول فى أحد الأزمنة ، بخلاف الصفة المشبهة ، فإنها تدل على
الدوام ، أى ثبوت الوصف للموصوف فى جميع الأزمنة ، نحو : كريم ، فإنها تدل

(١) اللسان مادة عقل وعسر وسيبويه ٢ / ٢٥٠ .

(٢) انظر مبحث اسم الفاعل ص ٤٩ .

(٣) قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة المشبهة لتأوله بالاشتق مثل وردنا واديا عسلاً ماؤه لتأويله بحلول ، ومررت
بقوم أسد أنصارهم وأسد الأنصار لتأويله بشجاع حاشية التصريح ٢ / ٧٢ ، ومن ذلك قول القائل :

فراشه الحلم فرعون العذاب وإن تطلب نداه فكلب دونه كلب
فراشه بتأويل طائشة وفرعون باليم .

على ثبوت الكرم للموصوف في الأزمنة الثلاثة ، وإنما سميت صفة مشبهة لأنها أشبهت اسم الفاعل .

وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل

وذلك أنها أشبهت اسم الفاعل في أمرين :

الأول : أنها تدل على حدث وصاحبه ، كما أن اسم الفاعل كذلك ، فحسن معناه ذو حسن ، وضارب معناه ذو ضرب ، لافرق بينهما إلا من حيث دلالتها على الثبوت ، ودلالة اسم الفاعل على الحدوث .

الثاني : أنها صفة تؤنث بالتاء ، وتثنى وتجمع جمع سلامة غالباً كاسم الفاعل فتقول : حسن ، وحسنة ، وحسان ، وحسنون ، وحسنات .

كما تقول : ضارب ، وضاربة وضاريان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات .

وإنما قلنا : غالباً لأنها قد تؤنث بغير التاء ولا تجمع جمع سلامة كما في أفعل صفة ، نحو : أبيض فمؤنثها بيضاء ، ولا تقول : أبيضة ، ولا أبيضون ، وكما في فَعْلَانْ صفة كغضبان فمؤنثها غضبى ، ولا يقال : غضبانة ، ولا غضبانون .

بخلاف اسم التفضيل فأغلب أحواله لزوم الإفراد والتذكير ، وذلك إذا جرد من أل ، أو كان مضافاً إلى نكرة .

صوغها

تصاغ الصفة المشبهة من اللازم ، كحسن وشريف ، من حسن وشرف ، وقد تصاغ من المتعدى إذا نزل منزلة اللازم ، أو حول إلى فَعْل بضم العين كرحيم ورحمن وعليم من رحم وعلم . وذهب جماعة من أئمة اللغة إلا أنها لاتصاغ إلا من اللازم أصالة ، وأما نحو رحمن ورحيم فشاذ يسمع ، ولا يقاس عليه ، أو هما من أمثلة المبالغة ، وهى إما أن تصاغ من الثلاثى أو غير الثلاثى .

صوغها من الثلاثي

فالفعل الثلاثي إما أن يكون على **فَعَلَ أَوْ فَعِلَ أَوْ فَعَّلَ** . فيكثر صوغ الصفات المشبهة في **فَعَلَ** المضموم العين . و**فَعِلَ** المكسور العين اللازم ، ويقل صوغها من **فَعَّلَ** اللازم . والسبب في ذلك أن الصفة المشبهة لازمة مستمرة في الأزمنة كلها ، و**فَعَلَ** يدل على الطبع والسجايا والغرائر - كالشجاعة والسلو والكرم - وهي لازمة لصاحبها مستمرة ، و**فَعِلَ** اللازم يغلب في الأدواء الباطنة ، والعيوب ، والخلق ، والألوان ، وهي أيضاً لازمة لصاحبها غالباً مستمرة ، فناسب ذلك طبيعة الصفة المشبهة . أما **فَعَّلَ** بفتح العين فأكثره متعد ، وهي لاتصاغ من المتعدي ، واللازم منه معناه غير مستمر ، بل مختص بزمن معين كالخروج والعودة .

وصوغها من **فَعَلَ** أو **فَعِلَ** اللازم مع كثرته ليس له قياس مطرد ، بل المعول فيه على السماع ماعدا **فَعِلَ** اللازم الدال على العيوب الظاهرة والحلى - العلامات الظاهرة في الجسم ^(١) - والألوان ، فإنه يطرد مجيء الصفة المشبهة منه على **أَفْعَلَ** قياساً ، كأسود وأحول وأصلع .

واليك بيان هذه الصيغ التي تتفرغ من مصدر كل فعل :

فَعِلَ اللازم

إذا كان الفعل على **فَعِلَ** بكسر العين فيغلب مجيء الصفة منه على ثلاثة أوزان :

الأول - أفعِل : ويأتى قياساً من **فَعِلَ** إذا دل على العيوب الظاهرة ، والألوان ، والحلى ، كأعور ، وأعمى «أى عمى البصر» ، وأحمر ، وأحور ، ومؤنثه فعلاء .

الثانى : فَعَّل : ويغلب فيما دل على الأدواء الباطنة ، وما يناسب الأدواء

(١) كالحور والصلع .

أو دل على الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء نحو : بَطِرَ ، قلق ، عم
«أى عمى البصيرة» ، وفرح .

الثالث : فَعْلَان : يغلب فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن ، نحو :
سكران ، وريان ، وغضبان ، وشبعان ، وغرثان ، وثكلان ، ومؤنثه : فعلى ، هذا
هو الغالب . وقد يأتى الوصف على وزنين ، نحو : حمق وأحمق من حمق ،
وشعث وأشعث من أشعث . وقد يأتى قليلاً على فَعِيل ، نحو : مريض ، وبخيل ،
وسقيم ، وهو كثير فى المعتل اللازم والمضعف ، نحو : تقى ونقى وطبيب ولييب ،
وقد يأتى على فاعل ، كفى فهو فان .

فَعْل :

إذا كان الفعل على فَعْل ، فالغالب أن يأتى الوصف منه على فَعِيل كظريف
وشريف ، وفَعْل كَشَهُمْ وَسَهْلٌ ، ولكثرة هذين البناءين ، قال بعض العلماء : إنهما
قياسيان فى فَعْل ، وقيل : القياس هو فَعِيل فقط ، وفُعَال نحو : شُجَاع ، وفُرَات ،
ومنه قوله تعالى : ﴿ عَذِبَ فُرَاتٍ سَائِغٍ شَرَابِهِ ﴾ ، وفَعَال كَجَبَّان ، وَحَصَان ،
وَحَرَام^(١) ، وفَعْل كَبَطَّلَ وَحَسَنَ ، وفِعْل كَعَفَرَ «ماكر ذو دهاء» وفُعْل نحو : غُمِرَ
«جاهل غير مجرب» ، وصلب ، وفُعُول كَحَصُور ، وفُعْل كَجُنُب ، وفَعْل كَفَطِنَ
وَحَشِنَ ، وفَاعِل كفره فهو قَارِه^(٢) .

فَعَل :

يقل مجئ الصفة المشبهة منه لما قدمنا من أن أكثره متعد واللازم منه معناه غير
مستمر .

ومما جاء منه من الصفات : حريص ، أشيب ، شيخ ، شيق ، سيد ، ميت ،
جيد ، طيب .

(١) الحصان : العفيفة أو المتزوجة .

(٢) القاره : بين الخلق والمهارة ، والفارغة : الجارية المليحة .

الصفة المشبهة من غير الثلاثي

تصاغ الصفة من اللازم غير الثلاثي على زنة المضارع كاسم الفاعل إذا قصد الثبوت والدوام وأضيفت إلى مرفوعها ^(١) ، أو نصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، أو التمييز إن كان نكرة ، ونحو : معتدل القامة أو القامة ، أو قامة ، ومستقيم الرأي ، أو الرأي ، أو رأيًا .

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

تبين لنا مما تقدم أن الصفة المشبهة تفارق اسم الفاعل في عدة أمور منها :

أولاً : أنها لاتصاغ إلا من اللازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم كقائم ، والمتعدى كضارب .

ثانيًا : أنه يستحسن إضافتها إلى مرفوعها ، نحو : فرح القلب ، كريم الأصل ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه لايجوز فيه ذلك إلا إذا قصد منه الثبوت ، وحينئذ يلحق بالصفة المشبهة ، كما سيأتى .

ثالثًا : أنها تدل على دوام اتصاف الذات بالحدث في الأزمنة الثلاثة ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه موضوع للدلالة على الحدوث في أحد الأزمنة ، نحو : محمد ضارب أمس ، أو الآن ، أو غدًا . ولذلك إذا أريد الدلالة على حدوث معناها حولت إلى فاعل ، فيقال في حسن : حاسن ، وفي فرح فارح .

رابعها : أنها تكون جارية على المضارع ^(٢) من أفعالها ، أى : موافقة له في عدد الحروف والحركات والسكنات ، نحو : طاهر القلب ، فهو جار على يطهر ،

(١) اشتراط الإضافة إنما لتكون قرينة على قصد الثبوت والدوام .

(٢) ذهب الزمخشري وابن الحاجب إلى أن الصفة المشبهة لا تكون جارية على المضارع ، وقال أبو حيان : ولا التفات إليه لاتفاقهم على أن ضامر الكشح ، وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وظاهر العرض صفات مشبهة : وهى جارية على المضارع مع ٢ / ١٢٩ .

وتكون غير جارية ، وهو الغالب ، نحو : فرح ، وغضبان ، وعفيف . أما اسم
الفاعل فلا يكون إلا جاريًا على مضارعه ، كقائم ، وضاحك .

وهذا كله فى الثلاثى ، أما فى غير الثلاثى فالصفة واسم الفاعل سواء فى
جريانهما على المضارع ، نحو : مستقيم الراى ، ومستخرج .

تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل

إذا قصد النص على حدوث الصفة فإن كانت من الثلاثى أتى بها على فاعل ،
فتقول فى حسن ، وفرح ، وجزع : حاسن ، وفارح ، وجازع ، ومن ذلك قول
أشجع السلمى :

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

ولهذا عدل عن ضيق إلى ضائق فى قوله تعالى : ﴿ وضائق به صدرك ﴾ ليدل
على أن الضيق عارض غير ثابت . وكذلك قرئ قوله تعالى : ﴿ إنهم كانوا قومًا
عامين ﴾ عدل على عمين إلى عامين ^(١) ليدل على أن العمى حادث .

وإن كانت الصفة من الثلاثى على فاعل فى الأصل ، كطاهر ، وفاره ، أو كانت
من غير الثلاثى اكتفى فى دلالتها على الحدوث بتقييدها بأحد الأزمنة ؛ فتقول : طاهر
الآن ، ومبتهج أمس ، وهكذا .

(١) تفسير الزمخشري سورة الأعراف .

تحويل اسم الفاعل

إلى الصفة المشبهة

يصير فاعل صفة مشبهة إذا قصد منه الثبوت وأضيف إلى مرفوعه ^(١) ، أو نصبه على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة ، أو التمييز إن كان نكرة ، نحو : محمد باسم الوجه ، أو باسم الوجهة ، أو باسم وجهها .

ومن ذلك قول ابن رواحة :

تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس باخع
وقول الآخر :

الضحك السن على همه والغافر العثرة للعائر
وكذلك شأن اسم الفاعل من غير الثلاثي ، قال الشاعر :

ومن يك منحل العزائم تابعا هوأه فإن الرشد منه بعيد
واسم الفاعل اللازم يحول بلا خلاف .

أما المتعدى لأكثر من واحد فإنه لا يجوز إضافته لمرفوعه باتفاق ، فلا يحول صفة مشبهة ، أما المتعدى لواحد فقط ففي إضافته إلى مرفوعه خلاف : الجمهور يمنعون خوف التباس الفاعل بالمفعول ، فلو قلت : راحم الأبناء ، أو ظالم الأصحاب ربما توهم أن الأبناء مرحومون لا راحمون ، والأصحاب مظلومون لا ظالمون .

(١) ذلك لأن الأصل في فاعل الدلالة على الحدث ، وقصد الثبوت طارئ فلا يغير إلا مع وجود قرينة على الثبوت وهي الإضافة إلى الفاعل أو نصبه . فالإضافة والنصب لم يشترطا إلا ليكونا قرينة على التحويل ، ولا يضاف إسم الفاعل إلى مرفوعه وكذا اسم المفعول إلى مرفوعه إلا بعد تحويل الإسناد إلى ضمير الموصوف لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه وإذا حول الإسناد نصب الاسم الذي كان مرفوعاً على التشبيه بالمفعول به ثم يجر بالإضافة فراراً من إجراء اللازم مجرى التعدى مثل محمد باسم وجهه ثم باسم الوجه . بالنصب ثم باسم الوجه بالجر وأل في الوجه قيل خلف عن الضمير ، حاشية الصبان ٢٧٥/٢ التصريح ٧٢/٢ .

والصحيح ^(١) جواز ذلك إن أمن اللبس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن ربك واسع
المغفرة ﴾ ، وقول الشاعر :

ما الراحم القلب ظَلَمًا وإن ظَلَمًا ولا الكريم بَمَنَّاع وإن حُرَمًا

تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة

يحول اسم المفعول من الفعل المتعدي لواحد ^(٢) إلى الصفة المشبهة إذا قصد منه
الثبوت والدوام ، فيضاف إلى مرفوعه أو ينصبه على التشبيه بالمفعول أو التمييز إن
كان نكرة ، نحو : على ممدوح الخصال ، ومعمور الدار ، ومؤدب الخدم ، ومن
ذلك :

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

فمحجوب مضاف إلى الغنى ، ومن ذلك :

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوةً وجناتها

يروى بنصب وجنات على التشبيه بالمفعول به .

ولا يحول من صيغ اسم المفعول إلا الصيغ القياسية ، وهى مفعول فى الثلاثى ،
ووزن المضارع المبني للمجهول فى غير الثلاثى . أما فَعِيل نحو : كحيل عينه ، وقتيل
أبوه . وفِعْل كذبح ، فلا يحول شىء من ذلك .

(١) لا يرد أن الصفة لاتبنى إلا من اللازم لأنه يكفى للزوم وضعا أو تحويلا أو تنزيلا حاشية يس على التصريح
٧١/٢ .

(٢) فلا يجوز من لازم ولا من متعد إثنتين أو أكثر (نكت السيوطى) .

اسم التفضيل

اسم التفضيل : اسم مصوغ على أفعل ^(١) ليدل على زيادة الموصوف على غيره .
فى الفعل المشتق هو منه .

وذلك نحو : محمد أعلم الناس « فأعلم » تدل على زيادة محمد على الناس فى العلم .

وقولنا : « اسم مصوغ » جنس يشمل جميع المشتقات ، وقولنا : « على أفعل » قيد أخرج جميع المشتقات ما عدا بعض الصفات المشبهة ، نحو : أسود ، وأعور .
وقولنا : « ليدل على زيادة الخ » أخرج هذه الصفات .

صياغته

يصاغ على وزن أفعل لفظاً كأحسن وأكرم ، أو تقديرًا نحو : خير وشر ، فأصلهما : أخير وأشر ، فخففوا بحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، وقد استعمل الأصل ، ومن ذلك ما ورد .

* بلال خير الناس وابن الأخير *

وقرئ « من الكذاب الأشر » ونذر الحذف فى غيرهما كما فى قول القائل :

* وحب شىء إلى الإنسان ما منعا *

ومؤنث أفعل : فعلى ، فتقول فى مؤنث أفضل وأكبر : فضلى وكبرى .

(١) يقول الباحث برجشتر فى محاضراته عن التطور النحوى : إن وزن أفعل فى معنيه الدلالة على التفضيل أو اللون والعيب لا يوجد فى أية لغة من اللغات السامية حتى الحبشية فهو مرجح فى العربية جديد ، فأفعل إذا كان للتفضيل هو أكثر تخصيصاً وتحديداً من بين سائر أبنية الاسم فاختراع العربية له من علامات ميلها إلى التخصيص والتعين وأفعل مع ذلك مما يسهل تركيب الجملة والتعبير عن الأفكار المشككة بالتركيبات المشككة مثال ذلك : هذا أكثر من أن يحصى ، وأنتم أحوج إلى هذا منكم إلى ذلك . ولا يوجد مثلها فى سائر اللغات السامية .

ما يصاغ منه أفعل التفضيل

لا يصاغ اسم التفضيل إلا مما استكمل الشروط الآتية :

الأول : أن يكون له فعل ، فلا يصاغ مما لا فعل له ، فلا يقال من اليد والرجل : أيدى وأرجل . وشذ قولهم : أفرس (من الفروسية) ، وأقمن به (أى أحق وأولى) ، وأحنك الشاتين (أى أكلهما من الحنك) .

الثانى : أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، فلا يصاغ من الرباعى ولا من الثلاثى المزيد ، وذلك لتعذر بناء أفعل من غير الثلاثى دون حذف شىء منه ، ولو حذف منه شىء لالتبس ، إذ لو قلت من دحرج : أدحر ، لم يعلم أنه من مادة دحرج ؛ ولو قلت من استخرج : أخرج لأوهم أنه من خرج ، هذا رأى الجمهور .

وأجاز سيبويه بناءه قياساً من الثلاثى المزيد بالهمزة فى أوله لقله ما يحدث فيه من التغير ، إذ تحذف الهمزة ، ويرد للثلاثى ، ويبنى منه أفعل فتخلف همزة التفضيل همزة الإفعال .

ومن ذلك قول العرب حين سمعوا قول حسان :

* فشركما لخيركما الفداء *

هذا أنصف بيت قالته العرب ^(١) ، بنى أنصف من أنصف .

ومن ذلك قولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم ، وأولادهم المعروف ، وأنت أتقن فى عملك ، وأنت أكرم لى من فلان .

وبعض النحويين فصل ، فقال : إن كانت الهمزة لغير التعدية ساغ بناء اسم التفضيل ، نحو : هذا المكان أقفر ، من غيره ، وهذه الليلة أظلم الليالى ، وإلا فلا .

(١) حاشية يس على الألفية ١/٥٠٢ .

وشذ على هذا قولهم : هو أعطاهم للدينار ، وأولاهم للمعروف ، لأن الهمزة فى الفعل للتعدية .

وجوز الأخفش بناء اسم التفضيل من كل فعل ثلاثى مزيد فيه ، وهو ضعيف لظهور فساده ولعدم السماع .

الثالث : أن يكون تاماً فلا يبنى من الناقص ككان وصار ، لأنها لاتدل على الحدث ؛ واسم التفضيل موضوع للتفضيل فى الحدث ، ويرى بعض المحققين من النحاة أن الأفعال الناقصة تدل على أحداث عامة يعينها الخبر ، فعلى هذا يصح أن يبنى منها اسم التفضيل ^(١) .

الرابع : أن يكون متصرفاً تصرفاً تاماً ، فلا يصاغ من الجامد كنعم وبئس وليس ، ولا من المتصرف تصرفاً ناقصاً كيدع ويذر .

الخامس : أن يكون معناه قابلاً للتفاوت ، فلا يصاغ من نحو : غربت الشمس ، ولا من فنى ومات ، إذ لا مزية لفاعل على آخر حتى يفضل عليه ^(٢) .

السادس : أن يكون مثبتاً فلا يصاغ من منفى ، سواء أكان ملازماً للنفى ، نحو : ما نبس بكلمة ، وما عاج (انتفع) بالدواء ، أم غير ملازم نحو : ما علم على ، وذلك خشية أن يلتبس بالمثبت .

السابع : أن يكون مبنياً للمعلوم فلا يصاغ من المبنى للمفعول خشية أن يؤدي إلى الإلباس ؛ فلا تقول من ضُرب محمد : محمد أضرب الناس ، لأنه لايدرى هل هو تفضيل للفاعل أو المفعول ؟

وسواء فى ذلك غير الملازم لصيغة المبنى للمجهول كضُرب ، والملازم لها كزُهي

(١) فتقول محمد أصير منك غنياً ، وإن لم يسمح شرح الكافية للرضى ١٩٧/١ .

(٢) شرح الكافية ١٩٧/٢ مع ١٦٥/٢ .

وَزُكِّمَ وَعُنِيَ وَصَرَعَ وَهَزَلَ وَفَلَجَ ^(١) .

وشذ على هذا قولهم : هو أزهى من ديك ، وأشغل من ذات النحين ، وأشهر وأعذر ، لأنها من المبنى للمفعول .

ومما شذ في القياس أيضاً ما تضمن حُباً أو بغضاً وعدى إلى الفاعل معنى بآلى نحو : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ و « أَبْغَضُ الْحَلَالَ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاق » ، لأنه من المبنى للمفعول ، فإن عدى إلى المفعول باللام كان قياساً نحو : على أحب للخير وأبغض للشر .

وأجاز بعض النحويين صوغه من المبنى للمفعول إن أمن اللبس نحو : هو أزهى من ديك ، وأشهر من نار على علم ، ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ .

الثامن : ألا يكون دالا على لون أو عيب ظاهري كالسواد والبياض والحمرة والعور والعمى والصلع ، وذلك لأن قياس الصفة المشبهة منها على أفعل ، نحو : أسود وأبيض وأعور ، فلو بنى منها أفعل تفضيل التبس أحدهما بالآخر ، وأيضاً لأن الألوان والعيوب غالب أفعالها مزيد يأتى على افعل وافعالاً ، نحو : اسودَّ واعورَّ واحمأَّ ، فهي غير ثلاثية ، وحمل الثلاثى على غير الثلاثى لكثرته ولأنه الأصل في الألوان والعيوب .

هذا مذهب البصريين ، ولهذا لحن بعضهم المتنبي في قوله :

أبعد بعدت بياضاً لا بياض له لأنت أسود فى عيني من الظلم

وأجاز الكوفيون بناء اسم التفضيل من لفظى السواد والبياض لأنهما أصلا

(١) هذه الأفعال وردت دائماً مبنية للمجهول وتدل في الأغلب الأعم على الإصابة بالعلل التى لا عمل فيها لإرادة المصاب أو التى يكون المصاب فيها أبداً بمقام نائب الفاعل ولا يكون فاعلاً مريداً لفعله . وهذا مما يدل على دقة اللغة .

الألوان ، وقد سمع عن العرب ^(١) ، ومن ذلك قوله رؤية :

جارية فى درعها الفضفاض أبيض من أخت بنى إياض
وقول طرفة :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فانت أبيضهم سربال طباخ
ويقوى ذلك ما ورد فى الحديث فى صفة الحوض : « ماؤه أبيض من اللبن »
وفى صفة جهنم : « أسود من القار » .

طريقة التفضيل

من فاقده الشرط

إذا أريد التفضيل فى معانى الأشياء التى لم يمكن بناء أفعال التفضيل من ألفاظها لفقدتها شرطاً من الشروط ، فإن كان الفعل غير ثلاثى ، أو كان دالاً على الألوان والعيوب الظاهرة ، بنى أفعال التفضيل من مصدر فعل يصح بناؤه منه ، من حسن أو كثرة أو شدة أو غير ذلك على حسب الغرض الذى نقصده ثم يؤتى بمصادر الأفعال التى تعذر بناء أفعال منها ، فتتصب على التمييز نحو : أسرع انطلاقاً ، وأكثر إخلاصاً ، وأشد بياضاً ، وأقبح عوراً .

أما غير المتصرف ، والذى لا يتفاوت معناه ، فلا تفضيل فيه ، لا مباشرة ، ولا بوساطة .

أما المبنى للمجهول فلا يمكن أن يؤتى بمصدره الصريح لئلا يلتبس بمصدر المبنى للمعلوم ، ولا بمصدره مؤولاً لأن المصدر المؤول معرفة ، والتمييز لا يكون معرفة .

(١) قد رد البصريون على ذلك بأن الأبيات شاذة أو مؤولة وسيل تأويلها أن يجعل أبيض صفة مشبهة لاتدل على المفاضلة فكانه فى البيت الأول قال فى درعها الواسع جسد أبيض وقوله : ومن أخت صفة لجسد ، وفى البيت الثانى فانت أبيضهم أى مبيضهم - خزنة الأدب ٤٨١/٣ .

وقيل : إن أمن اللبس جاز الإتيان بالمصدر الصريح ، فتقول : أكثر شهرة وأشد لومًا . أما النفي فقيل : إنه أيضًا لا يمكن التوصل إلى التفضيل فيه لأن الإتيان بالمصدر الصريح يفوت الدلالة على النفي ، والإتيان بالمصدر المؤول ينافي جعله تمييزًا .

وقيل : لا مانع من التفضيل في المنفى ، ويؤتى بالمصدر صريحًا مضافًا إلى عدم أو انتفاء ، فإذا أردت التفضيل في قولك : ما فهم على . تقول : على أشد عدم فهم .

أسماء الزمان والمكان

اسم الزمان : ما صيغ من المصدر ليدل على زمان الفعل ، واسم المكان : ما صيغ ليدل على مكان الفعل .

وفائدتهما : الدلالة على زمان الفعل أو مكانه باختصاره ، فمطلع الفجر أخصر من قولك : وقت طلوع الفجر .

صوغهما : يصاغ اسما الزمان والمكان من الثلاثي وغير الثلاثي .

صوغهما من الثلاثي

أما صوغهما من الثلاثي : فإنهما يكونان على مثال المضارع ، فإن كان على يَفْعَلْ كان الزمان والمكان على مَفْعَلْ كذلك ، نحو : ملجأ ، ومذهب ، ومشرب ، قال الله تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ ، وَظَنُوا أَلَّا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ .

وإن كان المضارع على يَفْعِلْ كان الزمان والمكان على مَفْعِلْ كذلك ، نحو : مَحْبِس ، ومَصْرِف ، ومَقْبَل ، ومَصِيف ^(١) .

وإن كان المضارع على يَفْعُلْ بضم العين ، كان مقتضى هذا القياس أن يَجُزَّ الزمان والمكان على مَفْعُلْ بضم العين ، ولكنه عدل عنه إلى الفتح لثقل الضم ،

(١) إذا كانت العين معلقة في الفعل نقلت حركتها إلى الساكن قبلها .

ولذلك لم يأت مَفْعُلٌ فى كلام العرب إلا نادرًا ، وإنما عدل إلى الفتح دون الكسر لخفة الفتحة (١) .

فتقول فى اسمى الزمان والمكان من خرج ، وقتل ، وكتب : مَخْرَجٌ ، ومقتل ، ومكتبٌ ، بالفتح .

وقد جاءت بعض الكلمات بالكسر شذوذاً ، والقياس الفتح ، وهى : مشرق ، ومغرب ، ومرفق ، ومنبت ، ومجزر ، ومسقط ، ومظنة ، وكلمات سمع فيها الكسر والفتح ، وهى : المفرق ، والمحشر ، والمسجد ، والمنسك (٢) .

ويستثنى من ذلك القياس المتقدم أمران :

الأول : الفعل الناقص ، نحو : ثوى ، وجرى ، ورمى ، وأوى ؛ فالزمان والمكان منه على مَفْعَلٍ بفتح العين مطلقاً ، ولو كان مضارعه مكسور العين ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً ، إذ الفتحة مع الألف أخف من الكسرة مع الياء ، وعلى ذلك تقول : مَثَوَى ، وَمَجْرَى ، ومَرْمَى ، ومَأْوَى ؛ قال الله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَبِئْسَ مَأْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ .

الثانى : المثال الواوى الصحيح اللام مكسور العين فى المضارع ومفتوحها (٣) ،

(١) سيويه ٢/٢٤٧ .

(٢) يرى سيويه : أن هذه الأسماء لم يقصد منها الدلالة على زمان الفعل أو مكانه وإنما هى أسماء لأماكن خرجت عن مذهب الفعل : فالمسجد بالكسر اسم مكان بنى للعبادة سجد فيه أولاً ، ولو أردت موضع السجود ، وموقع الجبهة من الأرض سواء فى البيت المخصص للعبادة أم فى غيره قلت مسجد بفتح العين لا غير ٢/٢٤٨ .

(٣) أما المضموم نحو وضوء ووجه ، فلم يسمع فيه نص من كلام العرب ، وأكثر العلماء لم يذكر حكمه وسكت عنه ، وبعض العلماء جعل المثال الواوى مطلقاً على مفعّل بالكسر سواء كان مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها ، وبعضهم وهو السيد شرط لمجنّ المثال الواوى على مفعّل بالكسر أن تحذف فاؤه فى المضارع فعلى ذلك يكون موجّل وموضاً بالفتح ، وظاهر كلام سيويه تخصيص مفعّل مكسور العين بالمكسور العين فى المضارع ومفتوحها ، نكت السيوطى ، انظر المصدر الميمى .

فَالزَّمانَ وَالْمكانَ مِنْهُ عَلَى مَفْعَلٍ بِكسرِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ : وَعَدَّ يَعدُّ مَوْعدًا ، وَ
وَضَعَ يَضَعُ مَوْضِعًا ، وَوَجَلَ يَوجِلُ مَوْجِلًا ^(١) بِالْكَسْرِ

أَمَّا الْمَثَلُ الْيَائِي ، كَيْسَرٌ ، فَإِنَّهُ كَالصَّحِيحِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَنَنْظُرُهُ إِلَى
مَيْسِرَةٍ ﴾ بِفَتْحِ السِّينِ فِي قِرَاءَةٍ .

فَالْخُلَاصَةُ : اسْمُ الزَّمانِ وَالْمكانِ مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى مَفْعَلٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مُطْلَقًا إِلَّا
فِي حَالَتَيْنِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِمَا عَلَى مَفْعَلٍ بِالْكَسْرِ :

الْأُولَى : إِذَا كَانَ مِثَالًا وَأَوِيًّا صَحِيحَ اللّامِ مَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ أَوْ
مَفْتُوحِهَا ، نَحْوُ : مَوْعِدٌ ، وَمَوْضِعٌ ، وَمَوْجِلٌ .

الثَّانِيَّةُ : إِذَا كَانَ صَحِيحَ اللّامِ مَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ، نَحْوُ : مَجْلِسٌ ،
وَمَصِيفٌ ، وَمَحِيضٌ ، وَمَطِيرٌ ^(٢) .

وهذه الحالة هي التي يفترق فيها المصدر الميمي عن الزمان والمكان إذ المصدر فيها
بالفتح ، والزمان والمكان بالكسر ، وما عدا هذه الحالة فالمصادر والزمان والمكان
متفقة في الصياغة .

صوغهما من غير الثلاثي

أما صوغهما من غير الثلاثي ، فَيَكُونُ ^(٣) عَلَى زَنْةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي
- كَمَا سَبَقَ فِي الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي - وَذَلِكَ نَحْوُ : مَرْتَقَى ، وَمُنْقَلَبٌ ،
وَمَفْتَرَقٌ ، وَمُنْتَهَى ، وَمُسْتَقَرٌّ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرُّهَا
وَمُسْتَوْدَعُهَا ﴾ ، وَقَوْلُكَ : جِئْتُ مُنْقَلَبُ الْحَاجِّ ، وَوَقَفْتُ فِي مَفْتَرَقِ الطَّرِيقِ .

(١) بعض العرب يقول موجل بالفتح .

(٢) سمع مطار أيضًا .

(٣) إنما كان الزمان والمكان من غير الثلاثي على نسق واحد لا يختلف بينما اختلف من الثلاثي بين كسر وفتح لأنه
يبنى على المضارع ، ومضارع الثلاثي يختلف بين كسر وفتح وضم ، وغير الثلاثي له نهج واحد . الفصل .

وعلى هذا تتحد صورة أسماء الزمان والمكان والمفعول والمصدر الميمى من غير الثلاثى ، وقد يشاركها اسم الفاعل أحياناً ، نحو : مختار ومختل . ويفرق بينهما حينئذ بالقرائن ، فإن لم توجد قرينة معينة ، فإن الكلمة تحتل وجهين أو أكثر ، كما فى قول امرئ القيس :

وإن شفائى عَـبَرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول

فمعول تحتل المكان والمصدر الميمى واسم المفعول .

شدوذ

قد تأخذ تاء التانيث على اسم المكان شدوذاً ، نحو : مَقْبَرة ، مظنة ، ومشركة ، بالفتح ^(١) .

مفعلة وصف للمكان

يصاغ مَفْعَلة - بفتح الميم والعين - من أسماء الأعيان : حيوان ، نبات ، جماد ، للدلالة على المكان الذى تكثر به هذه الأعيان ، نحو : أرض مأسدة ومذابة ، أى تكثر بها الأسود والذئاب .

وقد كثر عند العرب صوغها من الأسماء الثلاثية المجردة - كما تقدم - أو المزيدة بعد حذف زائدها ، نحو مَفْعَلة - للمكان الذى تكثر به الأفاعى - ومقثأة - للأرض التى تكثر بها القثاء .

وقل صوغها من الرباعى الأصول فما فوق ؛ لأنه لا يمكن بناء مفعلة منه إلا بحذف ^(٢) بعض الأصول ، فيوقع ذلك فى لبس ، ومن القليل قولهم ، أرض معقرة ، أى كثيرة العقارب .

(١) أما مقبرة بالضم ومشرفة ، فليست إلا اسما لموضع مخصوص وليست لمكان الفعل .

(٢) استغنوا عن ذلك بقولهم كثيرة الثعالب وكثيرة العقارب .

وقد صاغوا على قلة أيضاً من الرباعى على مُفَعَّلَة بزنة اسم المفعول دون حذف، فقالوا ^(١) : معقربة ومثعلبة ^(٢) ، أى كثيرة العقارب والثعالب ، إلا أن الوارد من ذلك ألفاظ معدودة .

ولذلك لم يقل أحد من العلماء بقياس مفعلة من غير الثلاثى ولا مُفَعَّلَة .

أما مَفَعْلَة من الثلاثى ، فقد ذهب الرضى إلى أنها مع كثرتها ليست بقياس مطرد .

وظاهر كلام أكثر العلماء أنها قياس فى الثلاثى الأصول مجرداً ومزيداً لكثرة الوارد من ذلك عن العرب ، فلك أن تقول : أرض مَذْهَبَة ، ومقطنة ، ومقمحة ، أى يكثر بها الذهب والقطن والقمح ^(٣) ، وهذا رأى هو الراجح .

وقد أخذ المجمع اللغوى بهذا رأى فقرر : أن مفعلة تصاغ قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان .

مفعلة وصف للسبب

تصاغ مَفَعْلَة - بفتح الميم والعين أيضاً - وصفاً لما كان سبباً فى الفعل المشتق هو منه ، أو فى كثرته ، نحو : الولد مجبنة مبخله ، أى سبب فى الجبن والبخل . والسواك مَطْهَرَة للقم ، أى سبب لطهارة القم ، وفى الحديث : « الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ للسلعة محقة للبركة » ، وقال القائل :

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة

(١) ذكر صاحب المخصص هذه الألفاظ فلم تتجاوز خمس كلمات وهى : مثعلبة معقربة ، معنكة من العناكب . مؤرنية من الأرناب ، مخرنقة من الخرائق ، أولاد الأرناب .

(٢) حكاه أبو زيد بصيغة اسم الفاعل .

(٣) شرح الشافى للرضى ١٨٩/١ شرح المفصل ١١٠/٦ مجلة المجمع ٥١/٢ .

أى : سبب لكثرة الفساد ^(١) . وقال عنتره بن شداد :

نبئت عمراً غير شاكر نعمتى والكفر مخبئة لنفس المنعم

اسم الآلة ^(٢)

اسم مصوغ من الفعل يدل على ما يستعان به فى ذلك ^(٣) الفعل ، نحو :
مفتاح ، فهو اسم مشتق من الفتح ليدل على الآلة التى يعالج بها الشئ المراد فتحه
لإيصال أثر الفعل - وهو الفتح - إليه .

وقد ورد اسم الآلة بكثرة واطراد على ثلاثة أوزان مفعّل - بكسر الميم وفتح -
كمبضع ، ومبرد ، ومشرط ، ومفعّال - بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين -
كمنشار ، ومحراث . ومفعلة - بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين - كمنشار ،
ومحراث . ومفعلة - بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين - كمكنسة ، ومسبحة ،
ومبرة ، ومسطرة .

وقد صاغه العرب كثيراً من الثلاثى المتعدى ^(٤) المجرد ، كما مثلنا ، وجاء قليلاً
من الثلاثى المزيد فيه ، كمصباح ، ومسرجة من استصبح وأسرج ، ومن اللازم

(١) لامية الأفعال وحاشيتها : حمدون وبحرق .

(٢) أسماء الآلة وأسماء المكان من اللغات السامية الأصل فمفتاح موجود فى العبرية والأكدية غير أن حركة الميم فى بعض اللغات السامية كسرة وفى بعضها فتحة وكذلك كلمة مسكن يوجد فى العبرية والأكدية والآرية على أوزان متقاربة .

ويرى برجشتر أن وزن مفعال أصله فعال ألحقت بها الميم وفعال أقدم وزن لأسماء الآلة منه سنان ونطاق والوعاء واللسان ؛ لكن لم يذكر برجشتر دليلاً على أن فعال أصل مفعال .

(٣) عرفه سيبويه بأنه ما يعالج به .

(٤) لأن الآلة أداة يعالج بها الفاعل المفعول لإيصال أثر الفعل إليه ، وهذا يقتضى أن يكون لتعمل متعدياً غائباً ، وقد يكون لازماً متى دل على علاج ما .

كمصفاة ، ومطهرة ^(١) . ومن اسم الجنس الجامد ، نحو : مخدة ، وملحفة .

وقد اضطربت أقوال العلماء حول قياسية أسماء الآلة : هل الصيغ كلها قياسية ؟ أو كلها سماعية ؟ أو بعضها ، وهو مِفْعَلٌ ومِفْعَالٌ قياس دون مِفْعَلَةٌ ؟

وإذا كانت كلها - أو بعضها - قياسية ، فهل تصاغ من المتعدى فحسب ، أو تصاغ من اللازم والمتعدى ؟

والقول الراجح فى ذلك أن الصيغ الثلاث : مِفْعَلٌ ، ومِفْعَالٌ ، ومِفْعَلَةٌ قياسية لكثرة الوارد منها فى كلام العرب ، وأنها تصاغ من الثلاثى المجرد المتعدى واللازم الدال على علاج حسى .

وهذا رأى يجعل اللغة تسائر الحضارة الإنسانية ، ولا يقف بها جامدة دون التقدم والنمو ، ولهذا أخذ به المجمع اللغوى ^(٢) .

ومعنى القياس الذى ذكرنا أنه إذا لم يسمع عن العرب اسم آلة لفعل ما على إحدى هذه الصيغ ، فإننا نأتى به على أحد هذه الأوزان الثلاثة ، وإن سمع عن العرب اسم آلة اتبع المسموع ولا حاجة للقياس .

شذوذ

قد جاء بعض أسماء الآلة على أوزان قليلة الاستعمال فتحفظ ، ولا يقاس عليها ، منها ما جاء على مِفْعَلٌ بضم الميم والعين ^(٣) ، وهى خمسة أسماء : المدق ، والمسعط ، والمُنْخُلُ ، والمكْحُلَةُ ، والمدهن .

(١) ورد عن العرب مطهرة ، بكسر الميم وفتحها ، فما كسر فهو اسم آلة ، وما فتح فهو مكان ، وقال ابن السكيت : قالوا ، مطهرة ومطهرة ، ومرقاة ومرقاة ، ومسقاة ومسقاة ، بكسر الميم وفتحها ، فمن كسرهما شبيها بالآلة التى يعمل بها ، ومن فتحها قال : هذا موضع .

(٢) مجلة المجمع ٢٢١/١ .

(٣) يرى سيوريه أنه لاشذوذ فى هذه الأسماء لأنها ليست أسماء آلة للفعل ، وإنما هى أسماء أوعية مخصوصة لم يلحظ أنه يعالج بها الفعل ، فالمكحلة اسم لوعاء مخصوص يوضع به الكحل ، وليست اسما لكل ما يوضع به =

ومنها ما جاء على فَعَالٍ^(١) ، كخياط ، ونظام - الخيط الذى ينظم به اللؤلؤ -
وفَعُول ، كسَفُود^(٢) .

وجاءت بعض أسماء الآلة غير مشتقة ، وهى كثيرة ، نحو : إبرة ، ورمح ،
وسيف ، وفأس .

= الكحل ، ولو لحفظ الفعل وأريد مطلق وعاء للكحل لنيل مكحلة بكسر الميم وفتح العين . والمدق : ما يدق به
الشيء . والمدهن ما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره ، والمسعط ما يجعل به السعوط فى الأنف .

(١) سبق أن قلنا إن بعض الباحثين يرى أن فعال أصل مفعال .

(٢) السفود : حديدة يشوى بها اللحم .

المبحث الرابع

المذكر والمؤنث

الأسماء العربية نوعان : مذكرة ، ومؤنثة .

فالمؤنث من الأسماء ما فيه علامة التأنيث ظاهرة ^(١) ، أو مقدرة ؛ فالظاهرة نحو : فاطمة ، وقائمة ، وغرفة ، وحبلى وبشرى ، وصحراء ، والمقدرة نحو : سعاد ونار ، ودار ، ولا يقدر من علامات التأنيث إلا التاء ^(٢) .

والمذكر : ما خلا من علامات التأنيث الظاهرة والمقدرة ، نحو : إنسان ، ورجل ، وعمر ، وعلى ، وقائم .

علامة التأنيث

وعلامة التأنيث هي : التاء ظاهرة أو مقدرة ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، وإليك بيان كل علامة منها :

(١) سواء أكان حقيقى التأنيث ، وهو ماله فرج نحو امرأة وناقعة ، أم مجازى التأنيث وهو ما لا فرج له كغرفة وصحراء .

(٢) لأن وضع التاء على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدر بخلاف الألف فهى لازمة .

التاء

تاء التانيث تلحق الفعل لتدل على تانيث الفاعل ، فتكون ساكنة كقامت وتلحق الاسم ^(١) لتدل على تانيث مدلوله ، فتكون متحركة ظاهرة كفاطمة ، وكاتبة ، ومقدرة كنار وزينب ، ويعرف تانيث المقدرة تاؤه بأحد أمور :

الأول : الضمير الراجع إليها نحو قوله تعالى : ﴿ والشمس وضحاها ﴾ ،
﴿ حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ فالضمير دل على أن الشمس والحرب مؤنثتان .

الثاني : الإشارة إليها ، نحو قوله تعالى : ﴿ تلك الدار الآخرة ﴾ .

الثالث : لحاق تاء التانيث للفعل أو شبهه المسند إلى الاسم أو ضميره ، نحو قوله تعالى : ﴿ والتفت الساق بالساق ﴾ ، ﴿ ولسليمان الريح عاصفة ﴾ .

الرابع : لحاق التاء لمصغر الاسم إن كان ثلاثياً ، نحو (قُدَيْرَة) تصغير قدر بكسر القاف ، وسُنَيْنَة تصغير سن .

الخامس : حذف التاء من عدده ، نحو : ثلاثة أذرع .

(١) قد تلحق الحرف كرب إذا كان المجرور برب مؤنثاً ، وثم إذا عطف بها قصة على قصة فيقال ربّت وثمت . أما تاء بنت وأخت وكلتا وثنان فليست لمحض التانيث ، بل هي بدل من اللام في حال التانيث ، ولذا سكن ما قبلها . شرح الكافية للرضي ١٥١/٢ ويرى الباحث المستشرق برجشتر في كتابه انتطور النحوى أن التاء هي علامة التانيث في اللغة السامية الأم وكثيراً ما كانت الفتحة قبل التاء تحذف فيسكن ما قبل التاء في اللغة السامية الأم ولم يبق من ذلك في العربية إلا القليل نحو بنت وأخت وثنان وكلتا . فالتاء عنده علامة تانيث وهذه الكلمات ثنائية لا ثلاثية كما سبق .

أغراض التاء

الأصل فى التاء أن يؤتى بها لتمييز المؤنث من المذكر ، ويكون ذلك فى الصفات ، وهو قياس فى اسم الفاعل كقائمة ، واسم المفعول كمحمودة ، والصفة المشبهة كحسنة ، والمنسوب بالياء كعربية دون أفعل التفضيل فمؤنثه فُعلى ، وأفعل وفعلان صفتين مشبهتين ، فمؤنثهما فعلاء كأسود وسوداء ، وفُعلى كغضبان وغضبى .

أما قول العرب : رجل ربعة ، وامرأة ربعة بالتاء فى المذكر والمؤنث ، فلملاحظة كون ربعة وصفا لمؤنث مقدر ، أى نفس ربعة ، والنفس مؤنثة .

وقد تلحق التاء - فارقة بين المذكر والمؤنث - الأسماء الجامدة سماعا ، نحو : امرؤ وامرأة ، ورجُل ورجُلة ، وغُلام وغُلامَة ، إلا أن الغالب أن يفرق فيها بين المذكر والمؤنث بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعير وجمل ، وناقة وحصان وحِجر « الأُنثى من الخيل » .

وقد غلب فى اللغة ترك التاء فى الصفات المختصة بالإناث التى على فاعل ومفعِل إذا لم يقصد منها الحدوث كحائض ، وطالق ، ومرضع ، ومطفل ، ويقال فيها قليلاً : حائضة ، وطالقة ، ومرضعة ؛ فإن قصد الحدوث لزمها التاء ، فيقال : حاضت المرأة فهى حائضة ، وطلقت فهى طالقة ، وأرضعت فهى مرضعة ^(١) .

وقد جاءت بعض الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث مجردة عن التاء ، نحو : جمل ضامر وناقة ضامر ، ورجل عانس وامرأة عانس .

وقد اختلف العلماء فى بيان السر فى ترك التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث فى هذه الصفات :

(١) قال صاحب الكشف فى صدد الفرق بين الصفة الثابتة والحادثة فى مرضع ومرضعة : المرضع من شأنها الإرضاع والمرضعة هى التى فى حالة إرضاع ملقمة نديها للطفل .

١ - فيرى الكوفيون أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين صفات المذكر والمؤنث ، وهذه الصفات خاصة بالمؤنث ، فلا تحتاج إلى التاء الفارقة ^(١) .

٢ - ويرى سيبويه : أنها صفات لمذكر مقدر ، أى إنسان حائض ، أو شيء مريض كما أن ربعة أنث بالتاء ، وهو وصف مشترك بين المذكر والمؤنث وبهمة «شجاع» لزمته التاء ، وهو وصف خاص بالمذكر لأنها صفات لمؤنث مقدر أى نفس .

٣ - ويرى الخليل أنها جردت عن التاء لتأديتها ^(٢) معنى النسب كلابن وتامر ، أى ذات حيض وذات طلاق .

ويرى الرضى : أن هذه الصفات يقصد منها أحياناً الحدوث فتلزمها التاء ، ولا يقصد منها الحدوث أحياناً فتجرد عن التاء غالباً ، فالتاء ليست فارقة بين المذكر والمؤنث ، وإنما هى فارقة بين قصد الحدوث وعدمه .

صفات يستوى فيها المذكر والمؤنث

وهناك صفات مشتركة غلب فيها ترك التاء ، فيستوى فيها لفظ المذكر والمؤنث ، وهى :

أولاً : فَعُول بمعنى فاعل ، نحو : رجل صَبُور وشَكُور ، وامرأة صَبُور وشَكُور ، وشذ قولهم : امرأة عَدُوَّة ، حملاً على صديقة ، كما حمل صديق على عدو فى ترك التاء فى قول القائل : لم أبخل وأنت صديق .

أما ملولة وفَرُوقَة ، فالتاء للمبالغة لا للفرق بين المذكر والمؤنث ، فإن كانت فعول

(١) رد عليهم بترك التاء فى عانس وضامر وهما صفتان مشتركتان .

(٢) اعترض عليه بترك التاء فى مريض ومنفطر فى قول الله تعالى : ﴿ والسماء منفطر به ﴾ ، مع أن صيغة منفعل ومنفعل ليستا من باب النسب وبنحو : عيشة راضية ، فهى عنده من باب النسب ، وقد لحقتها (شرح رضى للكافية) .

بمعنى مفعول ، فإنه يكثر ترك التاء أيضاً ، نحو : ركوب وجزور وقد تلحقها التاء فتقول ركوبة ^(١) .

ثانياً : مِفْعَال ، نحو : مَهْدَار ، وَمِنْحَار ، وشذ مِيقَانَة ^(٢) .

ثالثاً : مِفْعِيل ، كَمِعْطِير وَمِنْطِيق ، وشذ مسكينة حملا على فقيرة ، وسمع امرأة مسكين ، على القياس .

رابعاً : مِفْعَل بكسر الميم وفتح العين ، نحو : مِغْشَم ، وهو ما لا يثنيه شيء عما يريد .

خامساً : فَعِيل بمعنى مفعول إن علم موصوفه ، نحو امرأة جريح وقتيل ، ومررت بقتيل من النساء ، وهذه قتيل بنى فلان ، فإن لم يعلم الموصوف بأن استعمل استعمال الأسماء لحقتها التاء خوف اللبس ، نحو : عندى ذبيحة ، ورأيت جريحة ، ومررت بقتيلة بنى فلان .

فإن كانت فَعِيل بمعنى فاعل لحقتها التاء الفارقة ، نحو : رَحِيم وَرَحِيمَة ، وكريم وكريمة .

وقد تلحق التاء فعِيلا بمعنى مفعول ، حملا على فَعِيل بمعنى فاعل لشبهه به لفظاً ، فقد قال العرب : سنة حميدة ، وخصلة ذميمة ، كما حمل فَعِيل بمعنى فاعل على فَعِيل بمعنى مفعول فى التجرد من التاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِن رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، ﴿ قَالَ مَنْ يَحْيَى الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ .

(١) يرى الرضى أن هذه التاء علامة للنقل إلى الإسمية لا للفرق ، فهى صالحة للمذكر والمؤنث بعد لحاق رضى
١٥٥/٢ .

(٢) من اليقين وهو عدم التردد .

سادساً : فَعَالٌ ^(١) بفتح الفاء ، نحو : امرأة حصان « عفيفة أو متزوجة » ،
وامرأة جبان ، وورد : جبانة .

وتأتى التاء لأغراض أخرى غير الفرق بين المذكر والمؤنث أهمها :

١ - الفرق بين اسم الجنس ^(٢) وواحدته فتلحق الواحد وهو كثير قياس فى المخلوقات
والصادر ، نحو : نخل ونخلة ، ونمل ونملة ، وضرب وضربة ^(٣) ، وقليل فى
المصنوعات ، نحو : سفين وسفينة ، ولبن ولبنة .

وربما تلحق التاء الجنس وتنفارق الواحد وهو قليل ، نحو : كم وكماة ^(٤) .

٢ - الدلالة على الجمع : وذلك إذا لحقت الصفات التى لا يذكر موصوفها ، وكانت
على فاعل كسابلة وخارجة ، أو فعول نحو : رُكُوبٌ وركوبة ^(٥) ، وحلوب
وحلوبية ، أو صيغة نسب بالياء ، كبصرية ، وأحمدية ، أو فَعَالٌ كجمالة ،
وحجارة ، والتاء فى ذلك أصلها التانيث ، لأن ذا التاء فى الأصل صفة لجماعة
تقديرًا ، كأنه قيل : جماعة سابلة وجمالة ، فحذف الموصوف .

٣ - للمبالغة فى الصفة التى على فاعل كراوية ، أو لتأكيد المبالغة فى الصفة التى
على فَعَالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولٌ ، كَنَسَابَةٍ ، ومِطْرَابَةٍ ، وفَرُوقَةٍ . وقد تدخل كثيراً

(١) شرح الكافية للرضى .

(٢) المراد باسم الجنس ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد ، والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ، ويؤنثه
غيرهم ، وقد جاء كلاهما فى القرآن الكريم قال الله تعالى : نخل منقر . كأنهم أعجاز نخل خاوية . ولكن
فى لسان العرب أن أهل الحجاز يؤنثون وأهل نجد يذكرون .

(٣) تشارك التاء فى ذلك ياء النسب فقد تحيى للوحدة نحو عرب وعربى وبدو وبدوى ولكن الغالب هو التاء ، والتاء
عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة فى سقاء وارتمى ارتقاء . بخلاف شقاوة وسقاية وعلاوة فإن التاء
للتأنيث اللفظى وهى لازمة .

(٤) قال بعضهم : إنه جار على القياس ؛ فالمجرد جنس وذو التاء مفرد .

(٥) قيل إن الركوب والركوبة بمعنى وكذا الحلوب والحلوبية والتاء للنقل إلى الإسمية ورجح ذلك الرضى شرح الكافية

على فُعْل مضموم الفاء مفتوح العين بمعنى فاعل ، نحو : لَعْنَة وضُحْكَة وهمزة ، وفُعْل مضموم الفاء ساكن العين بمعنى مفعول ، نحو : سَبَة وضُحْكَة ولَعْنَة .

٤ - تلحق الجمع الأقصى للدلالة على أن واحدة معرَّب ، نحو : كِبَالْجَة ، جمع كِبَالْجَة ^(١) .

٥ - تلحق الجمع الأقصى عوضاً عن ياء النسب في مفرده ، نحو : أشعري وأشاعرة ، وأشعثي وأشاعثة ، والتاء هنا لازمة .

٦ - تلحق الجمع الأقصى عوضاً عن ياء المدة قبل الآخر ، نحو : زناديق وزنادقة ، وهى لازمة ^(٢) .

٧ - التعويض عن فاء الكلمة نحو عدة ، أو عينها نحو إقامة ، أو لامها نحو سنة ، أو مدة التفعيل كتركبة .

٨ - تأكيد تانيث الجمع ، وهى إما واجبة ، وذلك فى بنائين : أفعلة نحو أغربة ، وفِعْلَة كغلمة .

وإما جائزة وذلك فى ثلاثة أبنية : فعالة كجمالة وقد تلزمها التاء كحجارة ^(٣) ، وفُعولة بضم الفاء كبعولة ، وقد تلزم كما فى عمومة وخُؤولة ، أو الجمع الأقصى كصيارفة وملائكة ، ولاتلزم .

وتأتى لتأكيد معنى التانيث إذا لحقت بلفظ خاص بالمؤنث كناقعة ونعجة ^(٤) .

٩ - علامة على النقل من الوصفية إلى الإسمية ، وأن الوصف أصبح غير محتاج للموصوف ، نحو : نطيحة وذبيحة ، وكل ما لحقته تاء النقل يستوى فيه

(١) مقدار من الكيل معروف .

(٢) التاء والياء لا يشبان معا ولا يسقطان معاً .

(٣) شرح الكافية للرضى ١٥٢/٢ .

(٤) بيان ذلك أن انفراد المؤنث باسم غير اسم المذكر يفيد التانيث مثل : آتان ، فكان يكفى أن يقال : ناق ونعج للدلالة على المؤنث بنفسه ، فدخل التاء تأكيداً للتانيث .

المذكر والمؤنث ، هذه هى الأغراض التى تأتى لها التاء غير فارقة بين المذكر والمؤنث ، ولكن يجب أن تلاحظ أن التاء فى ذلك كله تدل على التأنيث اللفظى لما هى فيه ، بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التى للمبالغة ، أو لتأكيد المبالغة ، فإنها انسلخت عن التأنيث .

الألف المقصورة

الألف المقصورة الزائدة فى آخر الإسم على ثلاثة أضرب :

الأول : زائدة للإلحاق ، ويلحقها التنوين وتاء التأنيث نحو : أرطى وأرطاة .

الثانى : زائدة لتكثير حروف الكلمة ، وهى ما تكون زائدة سادسة ، ويلحقها التنوين والتاء ، نحو : قبعثرى ، وقبعثرة .

الثالث : زائدة للتأنيث ، ولا يلحقها تنوين ولا تاء ، وتأتى على أوزان خاصة أشهرها :

١- فُعَلَى : وتكون صفة كفضلى ، أثنى الأفضل وحُبلى ، ومصدرًا نحو : رُجِعَى وبُشِّرَى ، واسمًا نحو : بُهْمَى . وأما لحاق التاء فى بهمة ورؤية ، فهو شاذ عند سيبويه . وأنكر المبرد بهمة ورؤية ، لأن ألف فعلى لا يكون إلا للتأنيث ، والأخفش يرى أنها تأتى للإلحاق ، فهى زائدة للإلحاق بيرَقَع .

٢- فُعَلَى : ولم يأتى منه إلا ثلاثة أسماء : شُعْبَى ، وأُدْمَى « وهما موضعان » وأُرْبَى « الداهية » ، وزاد بعضهم : أُرْنَى « نوع من الحبوب » ، وجُنْفَى « موضع » ، وجُعْبَى « كبار النخل » .

٣- فُعَلَى : يكون اسمًا كبرَدَى « نهر بدمشق » ، وصفة نحو : حمار حِيدَى « أى يحيد عن ظله لنشاطه » ، ومصدرًا كجَمَزَى .

- ٤- فَعَالَى : نحو حُبَارَى « طائر » ، وَسُكَارَى .
- ٥- فَعَالَى : نحو خُبَارَى ، وشُقَّارَى « نبتان » .
- ٦- فُعِيلَى : نحو خُلَيْطَى « الاختلاط » ، وَلُغِيزَى « اللغز » .
- ٧- فِعِيلَى : ولم يَجِئْ إِلَّا مصدرًا ، نحو : خَلِيفَى ، وَحِثِي ، وَيَجِئْ هذا الوزن مع الممدودة ، ومنه قولهم : هو عالم بِدِخْيَلَانِهِ « أى يباطن أمره » ، وَخَصِيصَاء « للاختصاص » ، وَفَخِيرَاء « للفخر » .
- ٨- فُعَلَى : كَسَهَمَى « الباطل » .
- ٩- فِعَلَى : نحو سِبَطْرَى « مشية فيها تبخر » .
- ١٠- فُعَلَى : نحو حُذْرَى « من الحذر » ، وَبُذْرَى « من التبذير » ، وَكُفْرَى « وعاء الطلع » ، وَحَكَى فى التسهيل : سُلْحَفَاء ، فيكون هذا الوزن مشتركاً بين المقصورة والممدودة . وَحَكَى الْفِرَاء : سلحفاة بالتاء ، فحينئذ تكون الألف لغير التانيث ، إلا أن يجعل لحاق التاء شاذًا كبهماة .
- ١١- فَعَالَى : كَصَحَارَى .
- ١٢- فَوَعَلَى : كَخَوْزَلَى « مشية فيها تفكك » .
- ١٣- فِعَلَى : كَخَيْزَلَى .
- وقد جاء الوزنان الأخيران من الممدودة ، فهو مشترك بين المقصورة والممدودة .
- هذه هى أشهر الأوزان ، وهناك أوزان أخرى لاداعى لسردها لقلتها فى الاستعمال .

أوزان مشتركة بين ألف التانيث وألف الإلحاق

ومن الأوزان المشتركة بين التانيث والإلحاق :

١- فعَلَى : يكون للتانيث إذا كان مؤنث فعَلَان ، كسَكْرَان ، وسَكْرَى ،
وغَضْبَان وغَضْبَى ، أو مصدرًا كدَعْوَى ، أو جمعًا كجَرَحَى .

وإذا كان اسمًا فقد يكون للتانيث مقصورًا كَرَضَوَى ، وممدودًا كَصَحْرَاء ،
وللإلحاق كأرطى ، وعلقى ، وتَتَرَى « إذا نونت » .

٢- فعَلَى : تكون للتانيث إن كانت مصدرًا كذِكْرَى ، وجمعًا كحَجَلَى وظَرْبَى ،
ولا ثالث لهما ، فإن كانت صفة تعينت للإلحاق نحو : عزهاة وسعلاة ^(١) ،
وأما ضيزى وحيكى ، فأصلهما الضم ^(٢) .

وإذا لم تكن مصدرًا ، ولا جمعًا ، ولا صفة ، فقد تكون للإلحاق كمعزى ،
وقد تكون للتانيث كشعري ، وقد تحمل الكلمة الوجهين ، نحو : ذَفَرَى ، منونًا
وغير منون .

ألف التانيث الممدودة

وألف التانيث الممدودة تختص أيضًا بالأسماء ، ولا يجمع بينها وبين التاء ، ويرى
سيبويه أن أصلها المقصورة ، زيدت قبلها ألف لغرض المد ، فاجتمع ساكنان ، فأبدلت
الثانية همزة ، والكوفيون يرون أن الهمزة للتانيث ، وليست مبدلة .

وبعضهم يرى أن الألف والهمزة زيدتا معًا للتانيث .

وللمدودة أوزان خاصة بها لا تكون إلا للتانيث ، أشهرها :

(١) قال سيبويه : لا يستعمل إلا بالتاء . وحكى ثعلب عزهى بلا تاء - شرح الكافية للرضى ١/١٥٦ .

(٢) المصدر السابق .

١ - فَعْلَاءَ : وهو قياس فى مؤنث أفعل صفة نحو : أحمر وحمراء ، وأعور وعوراء . وقد يجئ صفة ليس مذكراً أفعل نحو : ديمة هطلاء ، وامرأة حسناء ، وعرب عرباء . ويجئ مصدرًا كسرًا ، وضرًا ، واسمًا كصحراء . وجمعًا فى المعنى كطرفاء .

٢-٣-٤- أفْعَالَاءَ : بكسر العين وفتحها وضمها ، وقد وردت باللغات الثلاث أربعاء ، ومن المكسور أنبياء جمعًا .

٥- فَعْلَلَاءَ : كعقرباء « اسم مكان » .

٦- فُعْلَلَاءَ : كقرفصاء .

٧- فَاعُولَاءَ : كعاشوراء .

٨- فَاعِلَاءَ : كقاصصاء « أحد حجرة اليربوع » .

٩- فَعِلِيَاءَ : نحو كبرياء .

١٠- مَفْعُولَاءَ : نحو مشيوخاء .

١١- فَعَالَاءَ : نحو برأساء « الناس » .

١٢- فَعِيلَاءَ : نحو قرىثاء « نوع من البسر » .

١٣- فَعُولَاءَ : حروراء « موضع » .

١٤- فِعْلَاءَ : قيل : لم يأت منه إلا سِيرَاء « ثوب مخطط من القز ، أو ثوب مخلوط بحرير » .

١٥- فُعْلَاءَ : يكون مفردًا نحو : عُشْرَاء ، ونفساء ، وخِيْلَاء . وجمعًا نحو : فقهاء ، وعلماء .

١٦- فَعَلَاءَ : قيل : لم يأت منه سوى أربع كلمات : السحناء « لين البشرة ، واللون ، والهيئة » ، وجنفاء ، وجرماء « موضعان » . وقولهم : فلان ابن دأثاء « ابن أمة » .

١٧- فَعَلَاءَ : كخَنَفَسَاءَ .

١٨- فِعِلَاءَ : كزِمَكَاءَ .

وهناك أوزان أخرى بعضها مشهور ، وبعضها نادر قليل الاستعمال .

ويلاحظ أن بعض الأوزان السابقة فى المقصورة والمدودة مشترك بينهما ، مثل « فَعَلَاءَ » كزِمَكَاءَ ، فقد ورد زِمَكَى ، و « فِعِلَى » كحِثَى ، و « فِعِلَاءَ » نحو : دَخِلَاءَ ، وفَوَعَلَى ، وفِعَلَى .

أوزان ألف الإلحاق

ولألف الإلحاق المدودة وزنان خاصان بها ، هما :

فَعَلَاءَ : كحِرْبَاءَ ، للإلحاق بقرطاس .

فُعَلَاءَ : كقُوبَاءَ ، وخُشَاءَ « عظم ناتئ خلف الأذن » للإلحاق بقرطاس .

المؤنث الحقيقى اللفظى

ينقسم الاسم المؤنث إلى قسمين : حقيقى ، ولفظى .

فالمؤنث الحقيقى هو ماله فرج من الحيوان سواء أكانت العلامة ظاهرة ، نحو : امرأة ، وعائشة ، وحبلَى ، ونفساء . أم مقدرة نحو : سعاد ، وأتان .

واللفظى : ما ليس له فرج من الحيوان أو غيره سواء أكانت العلامة ظاهرة نحو : دجاجة ذكر ، وحمامة ذكر ، ونخلة ، وصحراء ، وبردى . أم مقدرة نحو : عين ، ودار ، ونار .

وإذا كان المؤنث اللفظي محقق التذكير ، ولم يكن علماً كطلحة ، فإنه يجوز في ضميره وصفته وعدده ، وما أشير به إليه التذكير والتأنيث ^(١) ، تقول : عندي من الذكور دجاجة حسن وحسنة ، وهذه أو هذا حمامة من الذكور ، وبطة ذكر اشتريته ، وعندي من الذكور ثلاث أو ثلاثة دجاجات .

ولايجوز في المؤنث اللفظي غير المحقق التذكير إلا التأنيث ، تقول : هذه نخلة طويلة ، وفي البيت ثلاث غرف ، والدار دخلتها .

فإن كان المؤنث اللفظي علماً لمذكر كطلحة وجب تذكيره ، فتقول : قام طلحة ، وهذا طلحة العاقل ، فلا تؤثر علامة التأنيث فيه إلا منع الصرف ، ولايجوز أن تقول : قامت طلحة ، خلافاً للكوفيين ^(٢) .

فائدة

قال السيوطي في الهمع : قد يذكر المؤنث ، ويؤنث المذكر حملاً على المعنى ، نحو : ثلاثة أنفس ، وثلاث ذود ، ألحق التاء ثلاثة أنفس مع أن النفس مؤنثة حملاً على الأشخاص . وسمع : جاءته كتابي فاحتقرها ، أنث الكتاب حملاً على الصحيفة .

ومن تأنيث المذكر حملاً على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا ﴾ اسم تَكُنْ المصدر المنسبك وأنث لتأنيث الخبر وهو فتنة .

(١) لهذا قال العلماء : إن غلة في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ غُلَّةٌ ﴾ ، يجوز أن تكون ذكراً .

(٢) شرح الكافية ١٥٧/٢ .

المبحث الخامس

المقصور والممدود

من أنواع الاسم المتمكن ^(١) : المقصور والممدود .

فالمقصور : هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة كهدى ، وعصا ، ومصطفى ، وجبلى ، وأرطى .

فخرج الفعل والحرف : كيخشى ، ولولا ، والاسم المبنى ، نحو : هذا ، ومتى . ونحو : رأيت أباك ؛ لأن ألفه ليست لازمة ، فلا يقال لذلك كله : مقصور .

والممدود : هو الاسم المعرب الذى آخره همزة تلى ألفاً زائدة ، نحو : صحراء ، وإعطاء ، ورداء ، وكساء .

فخرج نحو : هؤلاء ، لأنه مبنى ، ونحو : ماء ، وشاء ؛ لأن الألف قبل الهمزة أصلية .

وسمى المقصور مقصوراً لأنه لا مد فيه ، فهو فى مقابلة الممدود ^(٢) .

(١) فالأفعال والحروف والأسماء المبنية لا يقال فيها : مقصور وممدود ، وإن كان آخرها ألفاً ، أو همزة تلى ألفاً . وأما قولهم فى هؤلاء وهؤلاء : مقصور وممدود ، فتجوز فى العبارة ، وقصد للفرق بين لغتى هذه اللفظة . وقول الفراء فى جاء وشاء ، ممدود ، فعلى مقتضى اللغة لا على الاصطلاح النحوى . الجار بردى ، شرح الكافية للرضى ٢٢٥/١ .

(٢) نفس المصدر .

القياسى والسماعى من المقصور والمدود

كل من المقصور والمدود نوعان : قياسى ، وسماعى ؛ ونعنى بالقياسى ما علم قصره أو مداه بقاعدة مقررة معلومة من استقراء كلام العرب ، وهو وظيفة النحوى .

ونعنى بالسماعى ما يفتقر إلى سماع قصره أو مداه من العرب ، وهو مهمة اللغوى ، وقد عنى اللغويون بالسماعى من المدود والمقصور ، حتى وضعوا فى ذلك كتباً . وإليك بيان كل من المقصور القياسى ، والمدود القياسى ، والسماعى منهما .

المقصور القياسى

ضابط المقصور القياسى كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح ^(١) ، ملتزم فتح ما قبل آخره - لأنه إذا فتح ما قبل آخر المعتل قلب الآخر ألفاً - وذلك مثل :

(١) هكذا ضبط المتأخرون المقصور القياسى بما ذكر وكذا المدود بما يأتى ، وفيه قصور ، لأنه لا يشمل بعض أنواع المقصور والمدود القياسيين نحو فعلى بضم الفاء أنثى أفعل التفضيل ككبرى ، وفعلاء أنثى أفعل صفة مشبهة دالة على لون أو عيب كحمرء وعوراء . وقد أجاب الإمبابى فى تقريره عن ذلك القصور بأن هذا الضابط إنما هو بالنسبة لغير ألفى التأنيث المقصورة والمدودة لتقدم الكلام على ما يتقاسان فيه من الأوزان فى باب التأنيث . ولذلك رأى الرضى حتى يتجنب هذا القصور أن يقول فى ضبطهما : المقصور القياسى : مقصور له وزن قياسى كما تقول مثلاً : كل اسم مفعول من باب الأفعال فهو على مفعول فهذا وزن قياسى ، فإذا كان اللام حرف علة قلبت ألفاً .

والممدود القياسى : ممدود له وزن قياسى كقولنا مؤنث أفعل صفة مشبهة على فعلاء . الشافية الكافية لابن مالك - شرح الشافية رضى ٢/ ٣٢٥ .

١ - اسم المفعول من غير الثلاثي معتل اللام ، وكذا اسم الزمان والمكان ، والمصدر الميمي من غير الثلاثي ، كمعطى ، ومصطفى ، ومستدعى و (بسم الله مجراها ومرساها) ، فإن نظيرها من الصحيح مكرم ، ومحترم ، ومستخرج ، ومخرج .

٢ - ما كان على مَفْعَلٍ بفتح الميم والعين اسم زمان أو مكان أو مصدراً ميمياً معتل اللام ، نحو : المَرْمَى ، والمَسْعَى ، والمَأْوَى ؛ فإن نظيرها : مذهب ، ومدخل .

٣ - مصدر فَعِلَ اللازم مكسور العين معتل اللام إذا كان الوصف منه على فَعِلَ أو أفعل أو فعلان ، وهو فَعَلَ بفتح العين ، نحو : صَدَى صَدَى ، وطَوَى طَوَى ، وَعَشَى عَشَاً ؛ فإن نظيرها فرح ، وعطش ، وحول . وشذ غَرَى غَرَاء بالفتح والمد ، حكى ذلك سيويه . وقال الأصمعي : هو غَرَى بالقصر - وهو القياس - وانشدوا على الشذوذ قول كثير :

إذا قلت : مهلا غارت العين بالبكا
غَرَاء ومدتها مدامع نهل

فقد روى غَرَاء بالمد والفتح ، وقيل : لاشذوذ في البيت لأن الرواية ، غَرَاء بالكسر والمد ، مصدر غاريت بين الشيتين ، غَرَاء أى واليت ، فهو ممدود قياسى .

٤ - ما كان من المعتل اللام على فَعَلَ بكسر الفاء وفتح العين جمعا لفعلة بكسر الفاء وسكون العين كفرية وفرى ، ومرية ومرى ؛ فإن نظيرهما : قَرَبَة وقرب ، وكَسرة وكسر .

٥ - ما كان من المعتل اللام على فُعَلَ بضم الفاء وفتح العين جمعا لفعلة بضم الفاء ، كمدية ومدى ، وكسوة وكسى ، ودمية ودمى ؛ فإن نظيرهما : قربة وقرب .

٦ - ما كان على فُعَلَ جمع فعلى أنشأ أفعل التفضيل من المعتل اللام ، كالقصوى والقصا ، والدنيا والدنا ؛ فإن نظيرهما : كبرى وكبر ، وأخرى وآخر .

٧ - ما كان من المعتل اللام على أفعل اسم تفضيل ، أو صفة مشبهة ، نحو :
أَسْمَى ، وَأَقْصَى ، وَأَعْمَى ، وَأَعْشَى ؛ فإن نظيرهما : أَفْضَل ، وَأَحْوَل .

٨ - ما كان اسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، نحو : قَطَاةٌ وَقَطَاٌ ، وَحَصَاةٌ
وَحَصَى ؛ فإن نظيرهما : شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ .

٩ - ما كان من المعتل اللام على مِفْعَلٍ بكسر الميم وفتح العين ، اسم آلة نحو :
مِرْمَى ، وَمِهْدَى ، ونظيرهما : مَبْرَدٌ ، وَمَغْزَلٌ .

الممدود القياسي

الممدود القياسي : اسم آخره همزة له نظير من الصحيح « أى غير المهموز » قبل
آخره ألف زائدة ، وذلك مثل :

١ - مصدر أفعل من المعتل اللام ، كأعطى إعطاء ؛ فنظيره : إِكْرَامٌ .

٢ - مصدر الفعل المعتل اللام المبدوء بهمزة وصل ، نحو : انْقِضَاءٌ ، وَاسْتِدْعَاءٌ ،
وَأَنْتِهَاءٌ ، ونظيرهما : انْكَسَارٌ ، وَاسْتِخْرَاجٌ ، واختيار .

٣ - مصدر فَعَلَ بفتح الفاء والعين اللازم المعتل اللام ، دالا على صوت أو داء ،
نحو : ثَغَاءٌ ، وَرُغَاءٌ ، وَمُشَاءٌ ؛ فإن نظيرهما : صَرَخَ ، وَزَكَامٌ .

٤ - ما كان على فِعَالٍ بكسر الفاء مصدراً لفاعل المعتل اللام ، نحو : وَالَى وَلَاءٌ ،
وَنَادَى نِدَاءً ؛ فإن نظيرهما : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ .

٥ - ما كان من الصفات المعتلة اللام على فَعَّالٍ وَمِفْعَالٍ ، نحو : عَدَاءٌ ، وَمِعْطَاءٌ ،
فنظيرهما خَبَّازٌ ، وَمِهْدَارٌ .

٦ - كل مفرد لأفعلة جمعا معتل اللام ، نحو : كِسَاءٌ ، وَأَكْسِيَّةٌ ، وَرِدَاءٌ ، وَأَرْدِيَّةٌ ،
ونظيرهما سلاح وأسلحة ، فأفعلة لا تكون جمعا إلا للممدود .

ولذا قال الأخفش : إن أرحية وأقفية جمعى رضى وقفا من كلام المولدين ،
وذلك لأن رضى وقفا مقصوران فلا يجمعان على أفعلة . وشذ أندية جمع ندى فى
قول الشاعر :

فى ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا^(١)
ووجه الشذوذ أن ندى مقصور ، فلا يجمع على أندية .

وذهب بعضهم إلى أنه لاشذوذ لأن أندية جمع نداء ، فقد جمع ندى على نداء
كجمل وجمال ، ثم جمع نداء على أندية ، فأندية جمع الجمع ، وأنكر أبو حيان
ذلك وقال : لم يسمع نداء جمعا .

المقصور والممدود السماعيان

ما ليس له قياس يعرف به قصره أو مده ، بل يتوقف على السماع ، فهو
السماعى ، فمن المقصور السماعى^(٢) : الحجا « العقل » والثرى « التراب الندى »
والفتى والسنا « الضوء » .

ومن الممدود السماعى : الفتاء « حدائة السن » السناء « الشرف » والثراء « كثرة
المال » الحذاء « النعل » .

(١) الندى : البلبل وما يسقط فى آخر الليل . والطنب : الحبل يشد به الخيمة .

(٢) ويمكن أن يقال المقصور السماعى : مالا نظير له من الصحيح ملتزم فتح ما قبل آخره والممدود السماعى ما
لنظير له من الصحيح قبل آخره ألف زائدة .

قصر الممدود ومد المقصور للضرورة

أما قصر الممدود للضرورة ، فقد اتفق النحويون ^(١) - ماعدا الفرّاء - على جوازه ، لأنه رجوع إلى الأصل ، إذ المقصور أصل للممدود ، ومن ذلك قول الشاعر :

فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم
لا بد من صنعا وإن طال السفر وإن تحنى كل عود ودبر ^(٢)
فقصر الوفاء وصنعا للضرورة .

أما الفرّاء فأجازه بشرط ألا يقتضى القياس مده ، فلا يجوز قصر بيضاء مؤنث أبيض لأن فعلاء أفعال لا يكون إلا ممدوداً ، وهو مردود بقول الأقيشر :

وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر ^(٣)
فقصر صفراء ، وهى فعلاء أفعال ، وقال الأعشى :

والقارح العداء وكل طمرة ما إن تنال يد الطويل قذالها ^(٤)
فقصر العداء ، وهو فعّال من العدو ، ولا يجمع إلا ممدوداً .

فلو أن الأطباء كان حولى وكان مع الأطباء الأساة ^(٥)

فقصر الأطباء ، وهو جمع لطبيب على أفعلاء ، ولا يكون هذا الجمع إلا ممدوداً فى القياس .

(١) نقل السيوطى فى النكت والهمع أن الكسائى كذلك يمنع قصر الممدود فى حالى الرفع والجر وهو مردود بما ذكر من الشواهد .

(٢) تحنى : انحنى واحد ودب . العود : المسن من الإبل . دب : عقر ظهره .

(٣) باكرت : بادرت . مشمولة : الحمرة باردة .

(٤) الطمرة : الفرس الجواد - القارح من الخيل بمنزلة البازل من الإبل .

(٥) الطبيب : الماهر الحاذق فى عمله - كان يروى بضم النون استغنى بالضممة عن واو الضمير والأصل : كانوا . الأساة جمع آس : وهو الطبيب .

مد المقصور

أما مد المقصور فمنعه البصريون مطلقاً لأنه رد إلى غير أصل . أما الكوفيون فأجازوه مطلقاً خلافاً للفرأء ، فإنه أجاز به بشرط ألا يقتضى القياس قصره ، فيجوز عنده مد رحي وقفاً وغنى ، ولا يجوز مد سكرى مؤنث فعلاً ، لأن مؤنث فعلاً لا يكون إلا مقصوراً .

واستدل الكوفيون على الجواز بالقياس والسمع .

أما القياس فإنه يجوز في الضرورة إجماعاً إشباع الفتحة والكسرة والضمة فينشأ عن الإشباع ألف ، أو ياء ، أو واو ^(١) ، وما مد المقصور إلا إشباع للفتحة قبل الألف .

وأما السماع فقول الشاعر :

سيغنينى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء

روى غناء بالكسر والمد ، والأصل غنى . وقال الآخر :

يالك من تمر ومن شيشاء ينشب فى المسعل واللهاء

مد اللهاء جمع لهاء بفتح اللام للضرورة ، وهناك آثار أخرى ، على أنه قد ورد فى الاختيار ، فقد قرئ «يكاد سناء برقة يذهب بالأبصار» .

وقد أجاب البصريون عن ذلك بأن غناء فى البيت الأول يروى بالفتح بمعنى النفع والكفاية ، وعلى تسليم أنه روى بالكسر ، فهو مصدر غانيت غناء ، أى فاخرت

(١) ذلك كقولهم فى منابر : منابر وكقول الشاعر :

* أقول إذ خرت على الكلكال *

أراد الكلكل ، وكقولهم : أعوذ بالله من العقرب أى العقرب .

بالغنى ، فهو محدود قياسى ، ويضعف هذا التخريج اقتران غناء بالفقر ، وقالوا فى البيت الثانى : إنه لم يعلم قائله ، وفى الآية : إنها قراءة شاذة .
والظاهر مذهب الكوفيين لورود السماع به ^(١) ، وما قاله البصريون فى رده تعسف .

(١) قال ابن هشام : مما استسهلت فى نفس مخالفة أهل البصرة فى هذه المسألة ، فإنى أقول : أى فرق بين زيادة الألف فى نحو العصا فى الضرورة وبين زيادتها فى القسطال فى قول أوس بن حجر :
والخيل خارجة من القسطال فلا أجد فرقاً سوى التحكم
قال الشاطبى : والإنصاف أن مانقلوه {الكوفيون} يحمل على الصدق إلا أن ذلك نادر لا يبلغ مبلغ أن يكون جائزاً كقصر الممدود . حاشية يس على الألفية الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٣٧٥ .

المبحث السادس

التثنية والجمع

التثنية - الغرض منها - فائدتها - الأصل فيها

المقصود من التثنية : الدلالة على اثنين ^(١) متفقين فى اللفظ بلفظ واحد قصداً للإيجاز ، ويكون ذلك بزيادة ألف ، ونون مكسورة رفعاً ، وياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة جرّاً ونصباً فى آخر الاسم ، فيغنى ذلك عن تكرير الاسم والعطف .
ألا ترى أنه يغنى عن قولك : جاء محمد ومحمد أن تقول : جاء المحمدان ، فحرف التثنية أغنى عن العاطف والمعطوف ، وكذلك الحال فى الجمع ، وقد قال العلماء :
إن الأصل فى التثنية والجمع والعطف بالواو ، عدل عنه اختصاراً . ولهذا يرجع إليه المضطر ^(٢) فى الشعر ، قال الشاعر :

ليث وليث فى محل ضنك كلاهما ذو أشر ومَحْك ^(٣)
ومما جاوز الاثنين قول أبى نواس :

أقمنا بهما يوماً ويوماً وثالثاً ويوم له يوم الترحل خامس

(١) قد يقصد من التثنية التثنية كقوله تعالى «ثم ارجع البصر كرتين» وكقولهم «ليك وسعديك» .

(٢) يجوز فى الاختيار إن فصل بين الاسمين بفصل ظاهر نحو جاء على الكريم وعلى الشجاع ، أو مقدر كقول الحجاج وقد نعى إليه ابنه وأخوه فى يوم :

أيا لله محمد ومحمد فى يوم أى محمد ابنى ومحمد أخى

وقال بعض العلماء يجوز ذلك فى التثنية دون فصل على قلة عند قصد التثنية كقولك لمن تعفه على قبيح تكرر منه وتكرر عفوك عنه : قد صفحت عن جرم وجرم وجرم ، وكقولك لمن ينكر فضلك عليه : قد أعطيتك ألفاً وألفاً فهذا أفخم من اللفظ أن تقول : عفوت عن ثلاثة أجرام وأعطيته ثلاثة آلاف . أمالى الشجرى - خزنة الأدب ٣ / ٣٤١ .

(٣) الليث : الأسد - الضنك : الضيق - الأشر : البطر - المحك : بفتح الميم وسكون الحاء : اللجاج .

ما يصلح للتثنية والجمع

هل كل الأسماء تصلح للتثنية والجمع ؟

ليس كل اسم قابلاً لأن يثنى ويجمع ، وإنما يقبل التثنية والجمع ما تحققت فيه الصفات التالية :

أولاً - الإفراد

فلا يثنى المثنى ، ولا الجمع السالم ، لئلا يلزم اجتماع إعرابين فى كلمة ، ولا الجمع المكسر الذى لانظير له فى الأحاد كمساجد ومصاييح ، لأنه يشبه الواحد ، فلا يجمع ذلك كله اتفاقاً ^(١) .

أما الجمع المكسر غير مذكر كجمال ، واسم الجمع كقوم ، ورهط ، واسم الجنس كقمر ، فمنع تثنيتهما كثير من العلماء لأن التثنية تدل على القلة ، والجمع على الكثرة ، فهما معنيان متدافعان . وأجازها ابن مالك على تأويلها بالجماعة أو النوع ، أو الطائفة ، وجعل من ذلك قول الله تعالى ﴿ قد كان لكم آية فى فتنين التقتا ﴾ .

وقول رسول الله ﷺ : « مثل المنافق كالشاة العائرة - أى المترددة - بين غنمين ^(٢) » .

ثانياً - الإعراب

فلا يثنى المبنى ولا يجمع . وأما نحو اللذان واللذين ، وهذان وهذين ، فهى صيغ وضعت للمثنى ، وقيل : إنها لما أريد تثنيتهما أعربت .

(١) لو سُمى بالمثنى كزيدان أو بالجمع كزيدون فهل يثنى ويجمع ؟ إن أعرب إعراب المثنى والجمع امتنع تثنيته وجمعه ، ويدل على التثنية والجمع يذو وذوو وإن أعرب بالحركات الظاهرة على النون صح تثنيته وجمعه .

(٢) انظر التسهيل ص ٧ وشرحه للدمامينى .

ثالثاً : عدم التركيب

فلا يثنى المركب تركيب إسناد ولا يجمع باتفاق ^(١) ، نحو : جاد الحق وتأبط شراً ، ويدل على تثنيته بذوا ، وعلى جمعه بذوو ، فيقال : جاء ذوا جاد الحق ، وذوو جاد الحق ، أى صاحباً هذا الاسم أو أصحابه .

وأما المركب المزجى : كبعلبك وسيبويه ، فأكثر النحويين على منع تثنيته وجمعه لعدم السماع ، ويدل على تثنيته وجمعه بذوا وذوو ، كما تقدم فى المركب الإسنادى .

وأجاز الكوفيون تثنيته وجمعه ، واختار ذلك المتأخرون من النحاة كابن هشام ^(٢) .

أما المركب الإضافى كأبى بكر ^(٣) ، وعبد الله ، فيستغنى بتثنيته المضاف وجمعه فيقال : أبوا بكر ، وعبد الله ، وآباء بكر ، وعبد الله . وجوز الكوفيون تثنية الجزئين وجمعهما معاً ، فيقولون : أبوا البكرين ، وآباء البكرين .

رابعاً - التنكير

فلا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد تنكيره ، وإذا ثنى العلم أو جمع حلى بال المعرفة لتكون عوضاً عن تعريف العلمية ، ولا تثنى كنايات الأعلام نحو فلان

(١) لأن الجمل يجب حكايتها فلا تلحقها علامة تثنية ولا جمع .

(٢) يقولون فى تثنية حضرموت على لغة من يجعل الإعراب فى آخر المركب حضر موتان وحضر موتين ، وعلى لغة من يجعل الإعراب على الجزء الأول ويعربه إعراب المتضايين : حضراموت :

وفى المخنوم بويه : سيويهان وسيويهون وسيويهين وبعضهم يحذف العجز : فيقول سيان وسيين وسيون .

(٣) كيفية جمع ابن كذا وذو كذا سواء كانا علمين أم لا إن كانا لعائل قلت : بنو عبد الله مثلاً وذوو يزن أو أبناء عباس وأذواء يزن .

وإن لم يكونا لعائل نحو ابن لبون وابن عرس وجمل ذو عثون وذو القعدة جمع على بنات وعلى ذوات ، فقول بنات لبون وبنات عرس وجمال ذوات عثون وذوات القعدة . وروى الأخفش بنو نعش اعتباراً للفظ ابن وإن كان غير عاقل . رضى ، شرح الكافية ١٧٣ / ٢ .

وفلانة ، ولا تجمع ، لأنها لاتقبل التنكير ، ولا تشنى أجمع وجمعاء فى التوكيد لأنها معرفة .

خامساً - اتفاق ^(١) لفظ الاسمين

فلا يشنى زينب وسعاد لتعذر الاكتفاء بأحدهما ، ولهذا لايشنى مالا ثانى له فى الوجود كشمس ، إن قصد المعنى الحقيقى .

وقد يشنى غير المتفقين فى اللفظ بطريق التغليب ، كالعمرين فى أبى بكر وعمر ، والقمرين : للشمس والقمر ، والحسين : للحسن والحسين ، وذلك بأن تجعلهما متفقين فى اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما كأنهما شىء واحد ، ويغلب الأخف فى اللفظ على غيره كما فى العمرين ، والمذكر على المؤنث كما فى القمرين . قال السيوطى فى الهمع : وهذا النوع يحفظ ولا يقاس عليه .

سادساً - عدم الاستغناء عن تثنيته وجمعه

فلا يشنى بعض ولا سواء للاستغناء عن تثنيتهما بثنية جزء وسى ، فيقال : جزءان وسيان . ولا تشنى أسماء العدد ولا تجمع ، فثلاثة لاتشنى استغناء بستة ، ولا تجمع استغناء بتسعة ماعدا مائة وألفاً فيثنيان ويجمعان ، فيقال : مائتان ، ومئون ، ومئات ، وألفان ، وآلاف .

(١) أما الاتفاق فى المعنى فأكثر المتأخرين على اشتراطه ولو بوجه من الوجوه ولذلك منعوا تثنية المشترك باعتبار معنيه وكذا المجاز ولحنو المعرى فى قوله :

جاء بالعين حين أعمى هواه عينه فانشئى بلا عينين

ويرى بعضهم عدم اشتراط الاتفاق فى المعنى وأجاز تثنية المشترك واختاره ابن مالك فيقال : عينان للعين الجارية والذهب ، قرآن للطهر والحیض ، وقد ورد فى قول العرب : القلم أحد اللسانين ، واللين أحد اللحمين . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾ أما ابن عصفور فقال بالجواز إن اتفقا فى المعنى الموجب للتسمية نحو : أحمران للذهب والزعفران وإلا فلا . شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٨٢/٢ .

كيفية التثنية

الاسم القابل للتثنية إما أن يكون :

مقصوراً أو ممدوداً - وقد تقدم بيانهما - أو منقوصاً :

وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها : كالقاضى ، والداعى .
أو غير مقصور ولا ممدود ولا منقوص ، نحو : مسلم ، وهند ، وعلى ، وماء .

فإن كان غير مقصور ، ولا ممدود ، ولا منقوص ، وأريد تثنيته ، لحقته علامة التثنية - وهى الألف والنون المكسورة رفعاً ، أو الياء المفتوح ما قبلها ، والنون المكسورة جرّاً ونصباً - دون تغيير إلا فتح الآخر ، لا فرق بين المذكر والمؤنث ، تقول فى تثنية مسلم ، وهند ، وفاطمة ، وعلى ، وماء ، ودلو ، وظبى : مسلمان ، هندان ، فاطمتان ، عليان ، ماءآن ، دلوان ، ظبيان .

تثنية المنقوص

وإن كان الاسم منقوصاً : كالقاضى ، والداعى ، وساع ، وعاد ، وهاد . فإنه لا يحدث فيه تغيير سوى رد ^(١) الياء - إن كانت محذوفة - وفتحها ، فتقول : القاضيان ، والداعيان ، وساعيان ، وعاديان ، وهاديان .

تثنية المقصور

أما المقصور فلا بد من قلب ألفه ياء أو واواً عند التثنية لالتقاءها ساكنة مع علامة التثنية ، ولم يمكن حذفها للتخلص من الساكنين ، لئلا يلتبس المثنى بالمفرد فى حالة الإضافة ، فكنت تقول فى تثنية عصا : عصان ، فإذا أضفت قلت : عصا محمد ، فيلتبس بالمفرد .

(١) لزوال موجب الحذف وهو التقاؤها ساكنة مع التنوين .

وتقلب ألف المقصور ياء فى ثلاثة أحوال

أولاً : إذا كانت رابعة فصاعداً سواءً أكان أصلها الواو أم الياء ، أصلية أم زائدة ، كملهى ، ومرمى ، وحبلى ، وأرطى ، وقبعثرى ، تقول : ملهيان ، مرميان ، أرطيان ، قبعثران .

ثانياً : إن كانت ثلاثة أصلها الياء كفتى وفتيان ، ومنه قوله تعالى : ﴿ودخل معه السجن فتيان﴾ .

ثالثاً : إن كانت ثلاثة أصلية أو مجهولة الأصل وأميلت ، كبلى ، ومتى ، مسمى بهما تقول : بليان ، ومتيان .

وتقلب واواً فى حالتين

الأولى : إن كانت ثلاثة أصلها ^(١) الواو كعصى ، وضحا ، ورضا ، تقول : عصوان ، وضحوان ، ورضوان .

الثانية : إذا كانت أصلية أو مجهولة الأصل ولم تمل نحو : إلى ، وإذا ، تقول : إلوان ، وإذوان .

وبعض العلماء يجعل الألف الأصلية والمجهولة الأصل ياء مطلقاً ، أميلت أم لا ، وقد يكون للألف الثالثة أصلان فى لغتين ، فيجوز فيها الوجهان ، كرحى فإن ألفها منقلبة عن ياء فى لغة من قال رحيت ، وواواً فى لغة من قال رحوت ، فتقول فى تثنيتهما : رحيان ، ورحوان .

شذوذ

شذ رضيان تثنية رضا ، والقياس : رضوان ، وقاس عليه الكوفيون ، فقلبوا

(١) الكوفيون يرون أن الألف الثالثة فى المقصور تقلب ياء مطلقاً ولو كانت منقلبة عن واو كرضا وضحا إلا إذا كان الاسم مفتوح الفاء كقفا وعصا فيرد إلى الواو ولكن السماع يزيد البصريين ، فقد حكى : حموان ورضوان فى تثنية حما ورضا .

الألف الثالثة ياء مطلقاً إلا إذا كانت فى اسم مفتوح الفاء كعصا وقفأ أصلها .

وشذ قهقران وخوزلان تشية قهقرى وخوزلى بحذف الألف ، والقياس وخوزليان . وقاس الكوفيون على ذلك وقرروا أن الألف إذا تجاوزت أربع فإنها تحذف قياساً للخفة ، فيقولون فى قبعثرى : قبعثران .

وشذ أيضاً مذروان ، والقياس : مذران ، وإنما لم ينطقوا بالقياس ؛ بنيت على التشية ، فلم تثبت الألف فى المفرد حتى تقلب فى التشية ياء لئلا يستعمل . وحكى عن أبى عمرو مذرى ومذران على القياس .

تشية الممدود

الممدود : إما أن تكون همزته أصلية ، أو زائدة للتأنيث ، أو زائدة أو بدلاً من أصل : واو أو ياء ، فتلك أربعة أحوال :

فإن كانت أصلية نحو قراء ووضاء سلمت فى التشية فتقول : قراءآن ووضاءآن وإن كانت زائدة للتأنيث كصحراء وحمراء ، وجب قلبها ^(١) واوآ ، و صحراوان وحمراوان .

وإن كانت منقلبة عن أصل نحو : بناء ورداء ، أو عن زائد للإلحاق وحرباء جاز فيهما وجهان : قلبهما واوآ وبقاؤهما همزة ، وذلك لأن فيهما شدة التأنيث من جهة أن الهمزة فيهما ليست أصلية بل منقلبة ، وشبهها بالأصلية . أن الهمزة فى بناء ورداء منقلبة عن حرف أصلى ، وفى علباء وحرباء منقلبة عن ملحق بالأصل ، إلا أن الإبدال فى الملحق أولى من التصحيح ، والتصحيح المبدلة من أصل أرجح من الإبدال ، لقرب نسبتها من الأصل ، فتقول وبنائوان ، ورداءآن ورداوان ، وعلباءآن وعلباوان ، وحرباءآن وحرباوان .

(١) ذهب السيرافى إلى أنه إذا كان قبل ألف الممدود واو كعشواء صحت الهمزة فى التشية لئلا يجتمع بينهما إلا الألف .

شد في حمراء حمراء ان^(١) بالتصحيح ، وحمرايان بالياء ، وقيل إنها لغة فزارة .
وشد كسايان في ثنية كساء ، وقاس عليه الكسائي .

وشد قاصعان في ثنية قاصعاء . وقيل : إن لغة بعض العرب حذف همزة
التأنيث ، والمد قبلها ، فيما تجاوز أربعة أحرف لكثرة الحروف ، فيقولون في قاصعاء ،
وخنفساء : قاصعان ، وخنفسان ، وقاس عليه الكوفيون ، فيقولون في عاشوراء ،
وقرفصاء : عاشوران ، وقرفصان .

وشد قراوان ، والقياس قراءان .

قالوا : وشذ ثنائان «لطرفي العقل» ومن ذلك قولهم عقلته بشناين .

والقياس : ثنائين أو ثناوين والسر في هذا الشذوذ أن الكلمة بنيت على الثنية ،
 فلم يستعمل لها مفرد حتى تقلب همزته واواً .

ثنية ما حذفت لامه اعتباطاً

المحذوف اللام إما أن تكون لامه حذفت لعلّة موجبة لذلك ، كما في المنقوص
والمقصور ، وقد تقدم حكمهما ، وإما أن تكون حذفت لغير علة ، ويسمى ذلك :
حذفاً اعتباطياً ، نحو : أب ، وأخ ، ويد ، ودم ، وفم ، وغد .

فإذا أريد ثنية المحذوف اللام اعتباطاً ، فإن كانت هذه اللام ترد في الإضافة
وجب ردها في الثنية ؛ وذلك يكون في أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، فحسب .

فتقول في ثنيتها : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنوان ؛ لأنهم يقولون
في الإضافة : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك .

(١) حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه .

وجاء قليلاً : أبان ، وأخان .

وإن لم ترد في الإضافة لم ترد في التثنية فيقال في تثنية : فم ، وغد ، ويد ،
ودم : فمان ، وغدان ، ويدان ، ودمان ، وشذ فميان ، كما شذ دميان ويديان .
قال الشاعر :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين
وقال الآخر :

يديان بيضاوان عند محلم قد يمنعانك أن تضام وتطهدا
وقيل : لاشذوذ لأنه ورد : يَدَى ودَمَى كفتى ، فالتثنية لهذه اللغة .

وتقول في تثنية ذو مال : ذوا مال ، دون رد ، نعم ترد اللام في تثنية ذات
فتقول : ذواتا مال ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ وهو الكثير الشائع ولكنه
خلاف القياس ، وورد : ذاتا دون رد ، وهو قليل لكنه القياس ^(١) .

جمع السلامة لمذكر بالواو والنون

يجمع الاسم المذكر جمع سلامة بالواو والنون ، أو بالياء والنون ، إذا تحققت
فيه الأمور التي سبق بيانها في «الاسم القابل للتثنية والجمع» ويزاد عليها :

أولاً: أن يكون المذكر مجرداً عن التاء ، فلا يجمع نحو : طلحة ، وحمزة ،
وعلامة لثلاث يجمع بين علامتي تأنيث وتذكير في كلمة إن بقيت التاء ، ولثلاث يقع لبس
لو حذفت التاء ، وإنما اشترطوا التجرد من التاء دون سواها من علامات التأنيث ،
كالألف المقصورة ، والألف المدودة ، لأنهما لا يقيان في الجمع على صورتها ،
فالمقصورة تحذف ، والمدودة تقلب واواً ، ولذا لو سميت رجلاً بذكرى أو ورقاء
صح جمعها جمعاً مذكراً .

(١) الرضى شرح الكافية ١ / ١٦٣ - الهمع .

وأجاز الكوفيون جمع مافيه التاء ، فيقولون فى جمع طلحة : طلحون .

ثانيًا : أن يكون من ذوى العلم ^(١) ، أو منزلاً منزلة ذوى العلم ، ومن المنزل ماورد فى قوله تعالى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ، ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ، وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُم لِّى سَاجِدِينَ ﴾ فلا يجمع نحو «سابق» علم فرس .

ثالثًا : أن يكون إما علما ، وإما صفة ^(٢) تقبل التاء ، فإذا لم يكن علما ولا صفة لم يجمع كرجل وأب ، وكذلك إذا كان صفة لاتقبل التاء ، وهى الصفات التى على أفعال الذى مؤنثه فعلاء ، كأحمر وأعور ، وعلى فعلان الذى مؤنثه فعلى كغضبان وعطشان ، وما يستوى فيه المذكر والمؤنث كعانس وصبور وشكور وعدو . فلا تجمع هذه الصفات بالسواو والنون لأنها لاتؤنث بالتاء ، فأشبهت الأسماء الجامدة ^(٣) ، وشذ قول الشاعر :

فما وجدت بنات نزار حلائل أسودين وأحمرين

فجمع أسود وأحمر ، وهى لاتؤنث بالتاء ^(٤) .

ويستثنى من ذلك أفعال التفضيل ، فإنه يجمع بالسواو والنون ، وإن كان لايقبل التاء ، فيقال فى جمع أفضل : أفضلون .

كيفية الجمع

إن كان الاسم المقصود جمعه ليس منقوصاً ولا مقصوراً ولا ممدوداً لحقته علامة

(١) المراد بذوى العلم : ذوو العقل . وإنما غبر بالعلم ليسوغ إطلاقه على الله تعالى ، فقد تجمع صفات الله نحو : فنعم الماهدون . فلا يقال فى جانب الله : إنه عاقل لأن ذلك من صفات الحوادث .

(٢) المراد بالصفة : اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة إلا ما استثنى وأفعال للتفضيل والمنسوب والمصغر .

(٣) لأن الغالب فى الأسماء الجامدة أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع الفاظ خاصة بكل منهما ، كعير وأتان ، وجمل وناقة ، ويقل الفرق بينهما بالتاء كامرئ وامرأة .

(٤) إذا كان أفعال لا مؤنث له كآدر ، وفعلان لا مؤنث له كالحيان أو كان مؤنثة بالتاء كندمان من المئادة جمع بالسواو والنون .

الجمع - وهى الواو المضموم ما قبلها والنون المفتوحة فى حالة الرفع ، والياء المكسور ما قبلها والنون المفتوحة فى حالتى النصب والجر ، دون تغيير ، فتقول فى جمع محمد ، وعلى ، ومسلم ، وأمى : محمدون ، وعليون ، ومسلمون ، وأميون .

جمع المنقوص

وإن كان الاسم منقوصاً حذفت ياءه في الجمع لالتقاء ساكنة مع علامة الجمع ، فتقول في جمع القاضى : القاضون رفعاً ، والقاضين نصباً وجراً ، وأصلهما : القاضيون والقاضيين استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا ، فالتقى ساكنان ياء المنقوص وواو الجمع أو ياءه ، فحذفت ياء المنقوص ، وضم ما قبل واو الجمع ، وكسر ما قبل يائه ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ۝١٠٠ ۝١٠١ ۝١٠٢ ۝١٠٣ ۝١٠٤ ۝١٠٥ ۝١٠٦ ۝١٠٧ ۝١٠٨ ۝١٠٩ ۝١١٠ ۝١١١ ۝١١٢ ۝١١٣ ۝١١٤ ۝١١٥ ۝١١٦ ۝١١٧ ۝١١٨ ۝١١٩ ۝١٢٠ ۝١٢١ ۝١٢٢ ۝١٢٣ ۝١٢٤ ۝١٢٥ ۝١٢٦ ۝١٢٧ ۝١٢٨ ۝١٢٩ ۝١٣٠ ۝١٣١ ۝١٣٢ ۝١٣٣ ۝١٣٤ ۝١٣٥ ۝١٣٦ ۝١٣٧ ۝١٣٨ ۝١٣٩ ۝١٤٠ ۝١٤١ ۝١٤٢ ۝١٤٣ ۝١٤٤ ۝١٤٥ ۝١٤٦ ۝١٤٧ ۝١٤٨ ۝١٤٩ ۝١٥٠ ۝١٥١ ۝١٥٢ ۝١٥٣ ۝١٥٤ ۝١٥٥ ۝١٥٦ ۝١٥٧ ۝١٥٨ ۝١٥٩ ۝١٦٠ ۝١٦١ ۝١٦٢ ۝١٦٣ ۝١٦٤ ۝١٦٥ ۝١٦٦ ۝١٦٧ ۝١٦٨ ۝١٦٩ ۝١٧٠ ۝١٧١ ۝١٧٢ ۝١٧٣ ۝١٧٤ ۝١٧٥ ۝١٧٦ ۝١٧٧ ۝١٧٨ ۝١٧٩ ۝١٨٠ ۝١٨١ ۝١٨٢ ۝١٨٣ ۝١٨٤ ۝١٨٥ ۝١٨٦ ۝١٨٧ ۝١٨٨ ۝١٨٩ ۝١٩٠ ۝١٩١ ۝١٩٢ ۝١٩٣ ۝١٩٤ ۝١٩٥ ۝١٩٦ ۝١٩٧ ۝١٩٨ ۝١٩٩ ۝٢٠٠ ۝٢٠١ ۝٢٠٢ ۝٢٠٣ ۝٢٠٤ ۝٢٠٥ ۝٢٠٦ ۝٢٠٧ ۝٢٠٨ ۝٢٠٩ ۝٢١٠ ۝٢١١ ۝٢١٢ ۝٢١٣ ۝٢١٤ ۝٢١٥ ۝٢١٦ ۝٢١٧ ۝٢١٨ ۝٢١٩ ۝٢٢٠ ۝٢٢١ ۝٢٢٢ ۝٢٢٣ ۝٢٢٤ ۝٢٢٥ ۝٢٢٦ ۝٢٢٧ ۝٢٢٨ ۝٢٢٩ ۝٢٣٠ ۝٢٣١ ۝٢٣٢ ۝٢٣٣ ۝٢٣٤ ۝٢٣٥ ۝٢٣٦ ۝٢٣٧ ۝٢٣٨ ۝٢٣٩ ۝٢٤٠ ۝٢٤١ ۝٢٤٢ ۝٢٤٣ ۝٢٤٤ ۝٢٤٥ ۝٢٤٦ ۝٢٤٧ ۝٢٤٨ ۝٢٤٩ ۝٢٥٠ ۝٢٥١ ۝٢٥٢ ۝٢٥٣ ۝٢٥٤ ۝٢٥٥ ۝٢٥٦ ۝٢٥٧ ۝٢٥٨ ۝٢٥٩ ۝٢٦٠ ۝٢٦١ ۝٢٦٢ ۝٢٦٣ ۝٢٦٤ ۝٢٦٥ ۝٢٦٦ ۝٢٦٧ ۝٢٦٨ ۝٢٦٩ ۝٢٧٠ ۝٢٧١ ۝٢٧٢ ۝٢٧٣ ۝٢٧٤ ۝٢٧٥ ۝٢٧٦ ۝٢٧٧ ۝٢٧٨ ۝٢٧٩ ۝٢٨٠ ۝٢٨١ ۝٢٨٢ ۝٢٨٣ ۝٢٨٤ ۝٢٨٥ ۝٢٨٦ ۝٢٨٧ ۝٢٨٨ ۝٢٨٩ ۝٢٩٠ ۝٢٩١ ۝٢٩٢ ۝٢٩٣ ۝٢٩٤ ۝٢٩٥ ۝٢٩٦ ۝٢٩٧ ۝٢٩٨ ۝٢٩٩ ۝٣٠٠ ۝٣٠١ ۝٣٠٢ ۝٣٠٣ ۝٣٠٤ ۝٣٠٥ ۝٣٠٦ ۝٣٠٧ ۝٣٠٨ ۝٣٠٩ ۝٣١٠ ۝٣١١ ۝٣١٢ ۝٣١٣ ۝٣١٤ ۝٣١٥ ۝٣١٦ ۝٣١٧ ۝٣١٨ ۝٣١٩ ۝٣٢٠ ۝٣٢١ ۝٣٢٢ ۝٣٢٣ ۝٣٢٤ ۝٣٢٥ ۝٣٢٦ ۝٣٢٧ ۝٣٢٨ ۝٣٢٩ ۝٣٣٠ ۝٣٣١ ۝٣٣٢ ۝٣٣٣ ۝٣٣٤ ۝٣٣٥ ۝٣٣٦ ۝٣٣٧ ۝٣٣٨ ۝٣٣٩ ۝٣٤٠ ۝٣٤١ ۝٣٤٢ ۝٣٤٣ ۝٣٤٤ ۝٣٤٥ ۝٣٤٦ ۝٣٤٧ ۝٣٤٨ ۝٣٤٩ ۝٣٥٠ ۝٣٥١ ۝٣٥٢ ۝٣٥٣ ۝٣٥٤ ۝٣٥٥ ۝٣٥٦ ۝٣٥٧ ۝٣٥٨ ۝٣٥٩ ۝٣٦٠ ۝٣٦١ ۝٣٦٢ ۝٣٦٣ ۝٣٦٤ ۝٣٦٥ ۝٣٦٦ ۝٣٦٧ ۝٣٦٨ ۝٣٦٩ ۝٣٧٠ ۝٣٧١ ۝٣٧٢ ۝٣٧٣ ۝٣٧٤ ۝٣٧٥ ۝٣٧٦ ۝٣٧٧ ۝٣٧٨ ۝٣٧٩ ۝٣٨٠ ۝٣٨١ ۝٣٨٢ ۝٣٨٣ ۝٣٨٤ ۝٣٨٥ ۝٣٨٦ ۝٣٨٧ ۝٣٨٨ ۝٣٨٩ ۝٣٩٠ ۝٣٩١ ۝٣٩٢ ۝٣٩٣ ۝٣٩٤ ۝٣٩٥ ۝٣٩٦ ۝٣٩٧ ۝٣٩٨ ۝٣٩٩ ۝٤٠٠ ۝٤٠١ ۝٤٠٢ ۝٤٠٣ ۝٤٠٤ ۝٤٠٥ ۝٤٠٦ ۝٤٠٧ ۝٤٠٨ ۝٤٠٩ ۝٤١٠ ۝٤١١ ۝٤١٢ ۝٤١٣ ۝٤١٤ ۝٤١٥ ۝٤١٦ ۝٤١٧ ۝٤١٨ ۝٤١٩ ۝٤٢٠ ۝٤٢١ ۝٤٢٢ ۝٤٢٣ ۝٤٢٤ ۝٤٢٥ ۝٤٢٦ ۝٤٢٧ ۝٤٢٨ ۝٤٢٩ ۝٤٣٠ ۝٤٣١ ۝٤٣٢ ۝٤٣٣ ۝٤٣٤ ۝٤٣٥ ۝٤٣٦ ۝٤٣٧ ۝٤٣٨ ۝٤٣٩ ۝٤٤٠ ۝٤٤١ ۝٤٤٢ ۝٤٤٣ ۝٤٤٤ ۝٤٤٥ ۝٤٤٦ ۝٤٤٧ ۝٤٤٨ ۝٤٤٩ ۝٤٥٠ ۝٤٥١ ۝٤٥٢ ۝٤٥٣ ۝٤٥٤ ۝٤٥٥ ۝٤٥٦ ۝٤٥٧ ۝٤٥٨ ۝٤٥٩ ۝٤٦٠ ۝٤٦١ ۝٤٦٢ ۝٤٦٣ ۝٤٦٤ ۝٤٦٥ ۝٤٦٦ ۝٤٦٧ ۝٤٦٨ ۝٤٦٩ ۝٤٧٠ ۝٤٧١ ۝٤٧٢ ۝٤٧٣ ۝٤٧٤ ۝٤٧٥ ۝٤٧٦ ۝٤٧٧ ۝٤٧٨ ۝٤٧٩ ۝٤٨٠ ۝٤٨١ ۝٤٨٢ ۝٤٨٣ ۝٤٨٤ ۝٤٨٥ ۝٤٨٦ ۝٤٨٧ ۝٤٨٨ ۝٤٨٩ ۝٤٩٠ ۝٤٩١ ۝٤٩٢ ۝٤٩٣ ۝٤٩٤ ۝٤٩٥ ۝٤٩٦ ۝٤٩٧ ۝٤٩٨ ۝٤٩٩ ۝٥٠٠ ۝٥٠١ ۝٥٠٢ ۝٥٠٣ ۝٥٠٤ ۝٥٠٥ ۝٥٠٦ ۝٥٠٧ ۝٥٠٨ ۝٥٠٩ ۝٥١٠ ۝٥١١ ۝٥١٢ ۝٥١٣ ۝٥١٤ ۝٥١٥ ۝٥١٦ ۝٥١٧ ۝٥١٨ ۝٥١٩ ۝٥٢٠ ۝٥٢١ ۝٥٢٢ ۝٥٢٣ ۝٥٢٤ ۝٥٢٥ ۝٥٢٦ ۝٥٢٧ ۝٥٢٨ ۝٥٢٩ ۝٥٣٠ ۝٥٣١ ۝٥٣٢ ۝٥٣٣ ۝٥٣٤ ۝٥٣٥ ۝٥٣٦ ۝٥٣٧ ۝٥٣٨ ۝٥

جمع المقصور

وإذا جمع المقصور فكذلك تحذف ألفه ^(١) مطلقًا لالتقائها ساكنة مع علامة الجمع ، ويبقى ما قبلها مفتوحًا ، فتقول فى جمع مصطفى وعيسى ^(٢) وأعلى : مصطفىون ، وعيسون ، وأعلون . ومصطفين ، وعيسين ، وأعلين ، بفتح الفاء والسين واللام .

ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ وإنيهم عندنا لمن المصطفين الأخيار ..-.. وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين ﴾ .

(١) إنما حذفت ألف المقصور في الجمع ، وقلبت في الشبهة لأن حذفها في الشبهة يلبس المتى بالمفرد في حال الإضافة بخلاف حذفها في الجمع فلا يوقع في لبس .

(٢) الكوفيون يجعلون المقصور ذا الألف الزائدة ، نحو : عيسى ، كالمفتوح فيحذفون الألف ويضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء .

جمع الممدود

طريقة جمع الممدود كطريقة تثنيته ^(١) ، فتقول فى جمع قراء ووضاء : قراءون ووضاءون ، وفى جمع صحراء - علماً للمذكر : صحراوون ، وفى جمع بناء وعلباء - علماً للمذكر : بناءون وعلباءون ، وبناءون وعلباءون .

الجمع السالم بالالف والتاء

يجمع بالالف والتاء قياساً مطرداً ما كان أحد الأنواع الآتية :

أولاً : ماكان علماً لمؤنث مطلقاً ، سواء أكان فيه علامة تأنيث أم لا ، كعزة ، وليلى ، وخنساء ، وزينب ، وسعاد .

ثانياً : ماكان فيه ^(٢) تاء التأنيث مطلقاً ، سواء أكان علماً لمؤنث كفاطمة أو للمذكر كطلحة ، أم اسم جنس كشجرة ، أم صفة كقائمة وعلامة ، ومن ذلك بنت وأخت .

ثالثاً : مافيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة . اسماً ^(٣) أو صفة كبشرى وحبللى وصحراء ونُفَسَاء . ويستثنى من ذلك فعلى التى مذكرها فعَلان كعطشى وغضبى . وفعلاء التى مذكرها ^(٤) أفعال كحمرء ، فلا يجمعان بالالف والتاء حملاً على مذكرهما الذى لم يجمع بالواو والنون ، نعم لو غلبت عليهما الاسمية ساغ جمعهما بالالف والتاء ، ومن ذلك قوله عليه السلام «ليس فى الخضراوات صدقة» وكذا لو سمي بها غير مذكر حقيقى ^(٥) .

(١) أى إن كانت الهمزة أصلية سلمت ، وإن كانت للتأنيث وجب قلبها واواً ، وإن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق جاز الوجهان .

(٢) يستثنى من ذلك شاة وشفة وأمة ، فلم تجمع بالالف والتاء استثناء بتكسيها فقالوا :- شياه وشفاه وإماه ، وزاد بعضهم أمة وملة فقالوا : أمم وملل . همع ، صبان .

(٣) هذا إذا لم يسم به مذكر عاقل وإلا جمع بالواو والنون كزكرياء .

(٤) فإن كانت فعلاء لا مذكر لها كرتقاء وعجزاء ، أجاز ابن مالك جمعها بالالف والتاء ، ومنعه غيره .

(٥) شرح الكافية للرضى ١٧٤/٢ .

رابعاً : ماكان وصفاً لمذكر غير عاقل مثل : الصافنات (للمذكر من الخيل) وجبال راسيات . وأيام معدودات .

فإن كان وصفاً لمذكر غير عاقل كعالم لم يجمع بالألف والتاء ، وكذا إن كان وصفاً لمؤنث خالياً من علامة التأنيث فإنه لا يجمع بالألف والتاء ، سواء أكان له مذكر يشاركه فى اللفظ ^(١) كجريح وصبور وعدو ، أم لم يكن بأن كان وصفاً خاصاً بالمؤنث كطالق وحائض ومرضع ومطفل ^(٢) ، وعلى هذا فالأوصاف التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، والأوصاف الخاصة بالمؤنث الخالية من العلامة لاتجتمع بألف وتاء بل تكسر ^(٣) .

خامساً : مصغر المذكر غير العاقل نحو دريهم ، وجميل ، وكتيب ، لأن المصغر فيه معنى الوصف .

هذه الأنواع هى التى تجمع قياساً بالألف والتاء ، وما عدا ذلك يقتصر فيه على السماع ، فلا يجمع نحو قدر وعنز ، ومما شذ من ذلك حمامات وسجلات وسماوات وأمهات أو أمات ، نعم كثر جمع الخماسى الأصول كسفرجلات لأن تكسير الخماسى مكروه ، وكذا الجموع التى لاتكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات ، ولكن هذه الكثرة لم تبلغ مبلغاً تصير به قياساً مطرداً ^(٤) .

وقد أشار الشاطبى إلى الأنواع الخمسة السابقة بقوله :

ودرهم مصغر وصحرا	وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى
وغير ذا مسلم للناقل	وزينب ووصف غير العاقل

(١) حملاً لها على مذكرها الذى لا يجمع بالواو والنون .

(٢) للفرق بين ما جرد من التاء ، وبين ذى التاء ، فذو التاء فيه معنى الحدوث فأشبه الفعل فلحقته علامة الجمعية .

أما المجرد فليس فيه معنى الحدوث . شرح الكافية للرضى ١٧٤ / ٢ .

(٣) يستثنى ذلك ما إذا كان الوصف خماسى الأصول كرجل صهلق وامرأة صهلق وامرأة جحمرش فإنها

تجمع بالألف والتاء كراهة تكسير الخماسى الأصول شرح الكافية للرضى ١٧٤ / ٢ .

(٤) المصدر السابق .

كيفية جمع الاسم بالالف والتاء

إذا أريد جمع الاسم زيد عليه علامة الجمع ، وهى الألف والتاء ، ثم يتبع معه ما أتبع فى تثنيته ، غير أنه إن كان مختوما بتاء التانيث وجب حذفها اكتفاء بتاء الجمع ، لئلا يجمع بين علامتى تانيث ، ويجعل ما قبلها كأنه الآخر ، ويجرى عليه مايجرى على الآخر من أحكام ، فتقول فى جمع زينب ، وفاطمة ، وعليه : زينبات ، وفاطمات ، وعليات ، دون تغيير سوى حذف التاء لأن الأسماء من الصحيح أو شبه الصحيح .

وتقول فى جمع هدى ورضا (علمى مؤنث) وفتاة ، وقناة ، وليلى ، وأرطاة : هديات ، ورضوات ، وفتيات ، وقنوات ، وليليات ، وأرطيات ، برد الألف الثالثة إلى أصلها ، وقلب غير الثالثة ياء لأنها من المقصور .

وتقول فى جمع قُرْأَة : قراءات لأن الهمزة أصلية ، وفى صحراء صحراوات لأن همزته للتانيث ، وفى بناءة : بناءات وبناءات لأن همزته بدل من أصل .

جمع الاسم الثلاثى الساكن العين

وإذا كان المجموع بالالف والتاء اسمًا مؤنثًا ثلاثيًا ساكن العين صحيحها وغير مدغمها ، فلا يخلو : إما أن يكون مفتوح الفاء أو مضمومها ، أو مكسورها ، فإن كان مفتوح الفاء كدعد وسجدة وظبية وجب فى الجمع فتح العين اتباعًا للفاء^(١) فتقول : دَعَدَات وسَجَدَات وظِيَّات بفتح الأول والثانى قال الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وقال الشاعر :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر
ويجوز تسكين العين للضرورة .

(١) استثنى فى التسهيل معتل اللام كظبية ، وما أشبه الصفات فى الجرى على موصوف نحو أهل فيجوز فيهما مع الفتح الإسكان ، أما فى المعتل فللقصد التخفيف وأما ما شبه الصفة فللاعتداد بالوصف العارض ، فتقول ظبيات وأهلأت بفتح العين وإسكانها حكى ابن جنى عن بعض قيس : ثلاث ظبيات بإسكان الباء . انظر التسهيل ص ٧ خزانة الأدب ٣ / ٤٢٣ .

قال ذو الرمة :

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه

خفوقاً ورقصات الهوى فى المفاصل ^(١)

وقال أعرابى من بنى عذرة

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان ^(٢)

وإن كان مضموم الفاء جاز فى عينه فى الجمع ثلاثة أوجه : الفتح ^(٣) والإسكان والضم اتباعاً للفاء بشرط ألا تكون اللام ياء ، نحو : جُمِلَ ، وحجرة ، وخُطوة تقول فى جمعها : جمالات ، وحجرات ، وخطوات ، بفتح الثانى أو إسكانه أو ضمه ، فإن كانت اللام ياء كدمية وكلية امتنع الضم لثقل الضم قبل الياء فتقول : دميات وكليات ، بفتح الثانى أو إسكانه فقط .

وإن كان مكسور الفاء جاز فى عينه أيضاً ثلاثة أوجه :

الفتح والإسكان والكسر اتباعاً للفاء بشرط ألا تكون اللام واواً ، نحو : هند ، وكسرة تقول فيهما : هندات وكسرات بفتح الثانى أو إسكانه أو كسره فإن كانت اللام ^(٤) واواً كرشوة ، امتنع الكسر للاتباع لثقل الكسرة قبل الواو ، ويجوز الفتح والإسكان .

(١) الشاهد فى رقصات حيث سكنت القاف . والخفوق : الاضطراب .

(٢) الشاهد فى زفرات حيث سكنت الفاء للضرورة . يدان تنبيه يد والمراد القوة .

(٣) الفتح والاتباع بالضم أو الكسر لغة عامة العرب أما الإسكان فلغة تميم .

(٤) فإن كان اللام ياء كلحية فقد أجاز فيه كثير من النحويين ومنهم السيرافى الفتح والإسكان والكسر اتباعاً . قياساً على خطوات . ومنع سيبويه الكسر لقلّة فعل بكسر الأول والثانى فى الصحيح فكيف فى المعتل ؛ والفراء يمنع الاتباع فى المكسور الفاء ومضمومها لثقل الكسرتين والضميتين .

جمع ما فقد شرطاً

من الشروط السابقة

فإن كان المجموع صفة كضخمة ، وحلوة ، وجب إسكان العين فرقاً بين الصفة والاسم ، فتقول : ضخمت ، وحلوات بالإسكان ، وندر كهلات بالفتح لأنه صفة والقياس الإسكان ^(١) .

وإن كان الاسم متحرك العين : كسمرة ، ونبة ، وشجرة فلا يغير فى الجمع .
وإن كان مضعف العين : كجنة ، وحجة ، وجبة ، أو معتلها كسورة ، ودولة ، وتارة ، وديمة ، وجوزة ، وروضة ، وبيضة ، وجب إسكان العين ، فراراً من ثقل تحريك أول المثليين فى المضعف ، وتحريك حرف العلة فى المعتل ، فتقول : جنات ، وسورات ، ودولات ، وبيضات ، وروضات ، وتارات ، بإسكان الثانى ، قال الله : ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ..-.. فى روضات الجنات﴾ .

وهذيل تفتح حرف العلة الساكن ^(٢) بعد حركة غير متجانسة استخفافاً للفتحة فيقولون فى جمع بيضة وجوزة : يَبْضَاتٌ وَجَوَزَاتٌ ^(٣) .

(١) أجاز قطرب القياس عليه ، فيقول : صعبات وضخمت بالفتح ، وإنما التزم العرب الفتح فى لجات جمع لجة وهى صفة - إذ أن اللجة هى الشاة التى قل لبنها - : إما لأنها صفة جرت مجرى الأسماء وإما لأن لجة ودت بفتح العين وسكونها والفتح أكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وكذلك غلب فتح الثانى فى ربعات جمع ربعة - يوصف به الرجل والمرأة - لأنها فى الأصل اسم .

(٢) تخصيص لغة هذيل بما سكن حرف العلة بعد حركة غير متجانسة هو ما ذهب إليه ابن مالك وكثير من النحويين ولكن ظاهر كلام الرضى فى الكافية وشرح الشافى أنه فى لغة هذيل يحرك حرف العلة بالفتح سواء كان قبله حركة غير مجانسة أم مجانسة فيجوز فى دولات وديمات فتح الثانى . ولكن ظاهر كلام سيبويه يؤيد ابن مالك حيث قال : لا يتحرك الواو فى دولاب .

(٣) ولم تقلباً ألفاً لأن الحركة عارضة .

قال الشاعر :

أخو بيّضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح^(١)
وبها قرىء قوله تعالى ﴿ثلاث عَوْرَات﴾ .

جمع المحذوف اللام

بالالف والتاء

الاسم المحذوف اللام المعوض عنه التاء على ثلاثة أضرب :

الأول : مفتوح الفاء نحو : هنة «اسم يكنى به عن المرأة» ، وسنة ، وضعة «شجر» ، والأكثر فى جمعة رد اللام المحذوفة ، فقالوا : هنوات ، وسنوات ، وضعوات ، وذلك لخفة الفتحة ، وقد يجمع دون رد كذات وذوات ، وهنة وهنات .

الثانى : مكسور الفاء كمائة ، ورائه ، والأكثر فيه عدم رد المحذوف قالوا فى الجميع : مئاث ، ورئاث ، لثقل الكسرة ، وقد يرد المحذوف كعضة ، وعضوات ، وعضهات «على الخلاف فى المحذوف هل هو هاء أو واو ؟ والعضة القطعة من الشئ» .

الثالث : مضموم الفاء ، وهذا لا يرد فيه المحذوف ، لكون الضم أثقل الحركات ، قالوا فى : لغة ، وكرة وثبة ، وظبة - لغات . وكرات ، وثبات ، وظبات .

هذا وقالوا فى جمع أخت : أخوات ، فجمعوا الأصل وهو أخوة ولم يحذفوا

(١) يصف ظليماً وهو ذكر النعام بأن له بيضات وهذا ادعى لسرعه ليرجع إليها - رائح : راجع وقيل الرواح . السير ليلاً والمتأوب الذى يسير نهراً . رفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريكهما فى السير . سبوح : حسن الجرى .

اللام . وقالوا فى جمع بنت وابنة : بنات ، جمعوا الأصل وهو بَنَوَة ، وحذفوا اللام نسيًا . أنظر شرح الكافية للرضى ١٧٥ / ٢ .

جمع التكسير

لم يعرض كثير من النحاة والصرفيين لجمع التكسير فى مؤلفاتهم ، وعلل بعضهم ذلك بأن جموع التكسير كلها مرجعها السماع ، ولا تؤخذ بقياس ، فكان الأولى بها كتب اللغة التى تذكر فيها المفردات ومعانيها ، وينبه عقب كل مفرد على جمعه .

وبعض النحاة عرض له ، ومنهم سيبويه ، وكثير من المتأخرين ، وقال ابن هشام ^(١) مبرراً ذكره والإعلام به : أكثر الجموع سماعى إلا أن منها ما يغلب فيعلم حتى لا ينكر إذا سمع ، وليقاس عليه فى الضرورة ، وأما ما يطرد منه فالإعلام به فائدته ظاهرة ^(٢) .

طريقة عرض جموع التكسير

للنحاة فى عرضهم لجمع التكسير طريقتان :

الأولى : طريقة المتقدمين كسيبويه ومن نحا نحوه من المتأخرين ، وهى ذكر لمفرد ثم ذكر جموعه .

والثانية : طريقة ابن مالك وبعض المتأخرين من النحاة ، وهى ذكر الجمع ، ثم ذكر ما هو مفرد له ، ولكل طريقة مزاياها وعيوبها .

(١) النكت للسيوطى .

(٢) يشير ابن هشام إلى أن جمع التكسير ثلاثة أنواع : الأول وهو أكثرها يحفظ ولا يقاس عليه ، النوع الثانى : ما غلب استعماله وهذا يقاس عليه فى الضرورة - ويظهر أنه لا يقصد الضرورة الشعرية وإنما يريد أنه إذا ورد مفرد ولم يعلم كيف تكلم العرب بجمعه فإنه يجمع على الوزن الغالب فى أمثاله . أما إذا سمع له جمع فلا قياس بل يقتصر على المسموع والنوع الثالث المطرد من الجموع وهذا يقاس عليه فى السعة ويغلب فى جموع رباعى الأصول .

وقد اخترنا فى كتابنا طريقة ابن مالك لأنها الشائعة بين دارسى العربية .

تعريفه

هو : مادل على ثلاثة فأكثر بتغيير بناء مفردة لفظاً أو تقديرأ .

فقولنا : مادل على ثلاثة فأكثر ، جنس يشمل كل الجموع ، وقولنا : بتغيير بناء مفردة ، قيد أخرج جمعى السلامة المذكر والمؤنث ، فإن الدال على الجمعية فيهما إنما هى الزيادة ^(١) التى لحقت آخرهما من الواو والنون والألف والتاء ، لاتغيير صيغة المفرد .

فإن قيل : إن جمعى السلامة قد يغير بناء مفردهما ، كما فى المصطفون ، الداعون ، السجدات .

فالجواب : نعم حدث تغيير فى صيغة المفرد ، ولكن لادخل لهذا التغيير فى الدلالة على الجمعية ، وإنما هو عرض بعد الجمع بالإعلال أو الاتباع للتخفيف وليس أدل على ذلك من أنك لو قدرت سلامتها ، فقلت : المصطفُيون ، الداعيون السجدات ، ياسكان سجدات لم تفت الدلالة على الجمعية ، بخلاف جمع التكسير ، فالدلالة على الجمعية فيه لاتتحقق إلا بالتغيير ، فالباء فى «بتغيير» للسببية ، ويخرج أيضاً اسم الجمع ، كقوم ورهط ؛ لأنه لم يغير بناء مفردة ، إذ ليس له مفرد ، كما سيأتى توضيحه فى آخر جموع التكسير .

والتغيير نوعان : لفظى ، أو تقديرى

أما التغيير اللفظى فيكون إما بزيادة فقط كصنو وصنوان ، أو بنقص : كتخمة

(١) لايرد علينا : صنو وصنوان ، فيقال . إنها دلت على الجمعية بزيادة لحقت الآخر ولم تغير صيغة الكلمة ، لأنها نقول . ليست الألف والنون فى صنوان هى التى دلت على الجمعية كما هى الحال فى مسلمون ومسلمات ، وإنما الدال التغيير الذى حدث فى الكلمة بسبب الزيادة التى امتزجت بحروف المفرد وصارت محلاً للإعراب لا نفس الزيادة بدليل أنك لو زدتها على كلمة أخرى لم تدل على الجمعية بخلاف زيادة جموع السلامة التى كانت دائماً فى تقدير الانفصال ودالة على الجمعية .

وتختم ، أو بتبديل فى الشكل كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ ، أو بتبديل فى الشكل مع زيادة كرجل ورجال ، أو تبديل فى الشكل مع النقص نحو : كتاب وكتب ، أو بتبديل فى الشكل مع زيادة ونقص نحو غلام وغلما .

والتغير المقدور يكون فى بعض ألفاظ أوصلها بعضهم إلى سبعة وهى :

فُلُك ، ودلاص ^(١) ، وهجان ، وشمال «وهى الخلقة والطبيعة» ، وعفتان «القوى الجافى» وإمام ^(٢) ، وناقة كناز «مكتنزة اللحم» يقصد بها كلها الجمع .

فهذه الألفاظ استعملت للواحد والجمع بلفظ واحد ، فيقدر تغيير حركاتها وحروفها الزائدة عند إرادة الجمع : ففلك فى المفرد كقفل ، وفى الجمع كخُضِر وهجان فى المفرد مثل كتاب ، وفى الجمع كرجال ، وهكذا .

هذا هو سيبويه ^(٣) ، والذي دعا سيبويه إلى أن يجعلها جمعاً ، ولم يجعلها من الألفاظ المشتركة بين الواحد وغيره كجنب - حيث يقال : هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب - أنه رأى العرب قد ثنوا هذه الألفاظ فقالوا : فلكان ، ودلاصان ، فدل ذلك على أنها ليست من المشترك بين الواحد وغيره .

ويرى بعض العلماء أن هذه الألفاظ أسماء جمع لا جمع .

وجموع التكسير نوعان : جموع قلة ، وجموع كثرة .

فجموع القلة ^(٤) تدل على ثلاثة إلى عشرة ، وجموع الكثرة تدل على مافوق العشرة . فهما يختلفان مبدأً ونهايةً ، وقيل : جمع الكثرة يبدأ من ثلاثة إلى مالا نهاية ، وعلى هذا فهما يتفقان مبدأً ، ويختلفان نهاية .

(١) درع دلاص : براءة . ونوق هجان : كريمة .

(٢) زادها ابن هشام / يقال : هذا إمام وهذان إمام وهؤلاء إمام ومنه قوله تعالى : «واجعلنا للمتقين إماماً» .

(٣) ابن مالك فى شرح الكافية ٢/ ٣٨٧ وافق سيبويه وفى التسهيل خالف سيبويه فقال : والأصح كونه - يعنى فلكا - اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغير .

(٤) جموع القلة من خواص اللغة العربية فلا توجد فى إحدى اللغات السابقة وهى تدل على ما تمتاز به العربية من الدقة والميل إلى التحديد والتخصيص . انظر التطور النحوى .

وضع احدهما موضع الآخر

وقد يستعمل جمع القلة فى الكثرة استعمالاً حقيقياً إذا كان المفرد لم يستعمل له جمع كثرة كأرجل جمع رجل ، فهو مشترك بين القلة والكثرة ، أو استعمالاً مجازياً لقريته إذا كان المفرد له جمع كثرة كاستعمال أقلام فى الكثرة فى قوله تعالى : ﴿ ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام ﴾ مع وجود قلام ، وكذلك قد يستعمل جمع الكثرة فى القلة استعمالاً حقيقياً كرجال جمع رجل ، أو استعمالاً مجازياً ، كاستعمال قروء فى القلة فى قول الله تعالى : (ثلاثة قروء) أى أقراء .

واليك بيان كل من جموع القلة والكثرة .

جموع القلة

جموع القلة أربعة : «أفْعُل» و «أفْعَال» و «أفْعَلَة» و «فِعْلَة» . والدليل على أنها جمع قلة :

أولاً : أنها يغلب استعمالها فى تمييز الثلاثة إلى العشرة دون سائر الجموع .

ثانياً : أنها تصغر على لفظها ، فيقال فى أجمال : أجيمال ، والتصغير دليل القلة ، أما غيرها من الجموع فإنه لا يصغر بل يصغر مفردة .

وزاد الفراء على جموع القلة فَعْلَة كبررة ^(١) ، وزاد بعضهم أفْعَلَاء كأصدقاء ، وفِعْل كنعم ، والصحيح أن هذه جموع كثرة ، وذهب كثير من النحاة إلى أن جمعى السلامة لمذكر ومؤنث من جموع القلة ، واستشهد بعضهم على ذلك يقول النابغة لحسان حين أنشده قوله :

لنا الجففات الغر يلمعن فى الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

قللت جفنانك وأسيافك .

(١) استدل على ذلك بقول العرب : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفيهم رأس . ورد بأن القلة مستفادة من قرينة شبعهم برأس واحد . شرح الكافية للرضى ١٨٧/ ٢ .

ويرى فريق من العلماء : أن جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة ، فهما صالحان للقلة والكثرة ^(١) .

البناء الأول : أفعل بضم العين يطرد فى نوعين

الأول : ماكان على فَعْل بفتح الفاء وسكون العين اسمًا صحيح العين نحو فلس ، وأفلس ، ودلو ، وأدل ، وظبى ، وأظب ^(٢) ، ووجه ، وأوجه ، وكف ، وأكف ، فلا يجمع هذا الجمع نحو ضخم ، لأنه صفة ، وإنما قالوا فى عبد : أعبد ، لأنه غلبت عليه الاسمية ، ولا يجمع نحو : باب وثوب ، لا اعتلال العين ، وشذ قياسًا لا استعمالًا : أعين ، وشذ قياسًا واستعمالًا أثوب وأسيّف ، قال الشاعر :

لكل دهر قد لبست أثوبًا حتى اكثسى الرأس قناعا أشيبا
وقال الآخر :

كانهم أسيّفٌ بيض يمانية غضب مضاربها باق بها الأثر

الثانى : ماكان اسمًا رباعيًا قبل آخره مدة مؤنثًا بلا علامة ، نحو : عناق ، وذراع ، ويمين ، تقول فى جمعها : أعنق ، وأذرع ، وأيمن .

فلا يجمع هذا الجمع ماكان صفة كشجاع ، ولا ما كان ثلاثيًا ، وشذ أدور وأنور جمعى دار ونار ، ولا ما كان مذكّرًا ، وشذ مكان وأمكن ، وشهاب وأشهب ، وغراب وأغرب ، ولا ما كان فيه علامة تأنيث نحو سحابة . وهذا هو مايطرد جمعه على أفعل ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك حيث قال :

(١) قال العلماء : إذا قرن جمع القلة بال الاستغرافية أو أضيف لمعرفة مفردة أو جمع انصرف إلى الكثرة نحو إن المسلمين والمسلمات . وجمع الأمرين قول حسان :

لنا الجففات الغر يلمعن فى الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
وعلى هذا لايرد على حسان ما قاله النابغة .

(٢) أصلهما : أدلو وأظبى بضم اللام والباء قلبت الضمة كسرة والواو ياء وأعلتا إعلال قاض .

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلْ وللرباعي اسماً أيضاً يجعل
 إن كان كالعناق والذراع في مد وتأنيث وعد الأحرف
 وما عدا ذلك فجمعه على أفعل شاذ .

ومما شذ : جبل وأجبل ، وضبع وأضبع ، وعنق وأعنق ، وضلع وأضلع ،
 وأكمة وأكم ونعمة وأنعم ، وذئب وأذؤب .

البناء الثاني : أَفْعَال

يطرد في كل اسم ثلاثي لا يطرد على أَفْعُلْ إما لأنه على فَعْل بفتح الفاء وسكون
 العين ، ولكنه معتل العين ، كثوب وأثواب ، وسيف وأسياف ، وإما لأنه على غير
 فَعْل ، وهو ثمانية أوزان : ثلاثة مع فتح الفاء نحو : جمل وأجمال ، ونمر وأنمار ،
 وعضد وأعضاد ، وثلاثة مع كسرهما نحو : حمل وأحمال ، وعنب وأعنان ، وإبل
 وآبال . واثنان مع ضمها نحو : صلب وأصلاب ، وعنق وأعناق .

أما فَعْل بضم الفاء وفتح العين فيغلب جمعه على فِعْلَان بكسر الفاء نحو : صرد
 وصِرْدَان ، وقل نحو : رطب وأرطاب ، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك فقال :

وغير ما أَفْعُلْ فيه مطرد من الثلاثي اسماً بأفعال يرد

وغالباً أغناهم فِعْلَان في فَعْل كقولهم صردان

وإذا كان فَعْل - مفتوح الفاء ساكن العين - رفاؤه واواً أو مضعفاً فمجيئته على
 أفعل قليل ، ويكثر مجيئته على أفعال كوقت وأوقات ، ووكر وأوكر ، ووهم
 وأوهام ، وعم وأعمام ، وجد وأجداد ، ورب وأرباب ، وفذ وأفذاذ ^(١) .

وشذ : أموات ، وأشهاد ، وأنصار ، وأجلاف ، وأحرار ، جمع ميت ،
 وشهيد وشاهد ، ونصير وناصر ، وجلف ، وحر ، كما شذ جمع فَرخ على أفراخ ،

(١) الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٣٩٤ .

وَحَمَلَ بفتح الحاء ^(١) على أحمال ، قال الله تعالى : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ، وقال الخطيئة :

ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
والقياس أفرخ وأحمل .

البناء الثالث : أفعلة

يطرد فى كل اسم مذكر رباعى قبل آخره مد ، نحو طعام وأطعمة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة .

ويتعين أفعلة فى كل ماكان على فعّال بكسر الفاء ، أو فعّال بفتحها مضعفاً ، أو محل اللام نحو : زمام وأزمة ، وبتات وأيته ، وإناء وآنية ، وقباء وأقية .
قال ابن مالك :

فى اسم مذكر رباعى بمد ثالث أفعلة عنهم أطرده
والزومه فى فعّال أو فعّال مصاحبى تضعيف أو إعلال

وشد : شحيح وأشحة ، لأنه وصف ، وعقاب وأعقبه ، لأنه مؤنث ، وقفا وأقفية ، لأنه ثلاثى .

البناء الرابع : فعلة بكسر الفاء وسكون العين

وهو لا يطرد ، وإنما يحفظ فى ستة أبنية :

فعّل بفتح الفاء والعين نحو : فتى وفتية ، وفعل بفتح الفاء وسكون العين ، كشيوخ وشيخة ، وفعل بكسر الفاء وفتح العين ، نحو : ثنى ^(٢) وثنية ، وفعال كغزال

(١) قال الفراء : الحمل بالفتح لما يحمل فى البطن ، وبالكسر لما يحمل فوق الظهر ، وبالوجهين حمل النخل .
(٢) الثنى الأمر يعاد مرتين ، وفى الحديث . «ولا ثنى فى الصدقة» : أى لا تؤخذ فى السنة مرتين . والثنى أيضاً : الثانى فى السيادة .

وغزلة ، وفُعَال بضم الفاء كغلام وغلمة ، وفعليل كصبى وصبية ، وجليل وجلة ، ولعدم اطراد فَعْلُهُ فى مفرد مخصوص ، قال ابن السراج : إنه اسم جمع .

جموع الكثرة

أبنيتها أربعة وعشرون بناء ، وهاك بيانها :

البناء الأول : فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، يكون قياساً مطرداً فى جمع أفعل صفة ، وفى مؤنثة فعلاء ، نحو : أحمر ، وأصلع ، وأحور ، وأصم ، وأعمى ، وحمراء ، وصلعاء ، وهوراء ، وصماء ، وعمياء ، تقول فى جمعها : حمر ، وصلع ، وحور ، وصم ، وعمى .

وكذلك أفعل إذا كان لامؤنث له لمانع خلقى كأكرم ، وآدر ، وفعلاء إذا كان لامذكر له لمانع خلقى كرتقاء ، تقول فى الجمع : كُمر ، وأُدر ، ورتق .

وإذا كانت عين الجمع ياء جعلت ضمة الفاء كسرة لمناسبة الياء ، نحو : أبيض وعيناء ، تقول فى جمعهما : بيض وعين ، بكسر الباء والعين .

ويجوز فى الشعر تحريك عين الجمع بالضم إذا كان غير مضعف ولا معتل اللام ولا العين ، ومن ذلك قول الشاعر :

* وأنكرتنى ذوات الأعين النُّجُل *

جمع نجلاء على نُجُل ، وضم الجيم للضرورة ، بخلاف المضعف نحو : غر ، والمعتل نحو : بيض وسود وعمى وعُشُو ، فلا يجوز تحريك العين بالضم لثقل الضم مع المثلين ومع حرف العلة .

وشذ جمع بدنة على بُدن ، وأسد على أسد ، وبازل على بُزل ، وفى ذلك يقول ابن مالك :

* فُعْل لنحو أحمر وحمرا *

البناء الثانى : فُعْل - بضم الفاء والعين - .

يطرد فى نوعين :

الاول : كل وصف على فُعُول - بفتح الفاء وضم العين - بمعنى فاعل ، نحو : صبور ، وغفور ، وشكور ، تقول فى جمعها : صَبْرٌ ، وَغُفْرٌ ، وَشُكْرٌ .

الثانى : كل اسم رباعى ثالثه مدة صحيح اللام ، نحو : قضيب وقُضْب ، وسرير وسُرُر ، وعمود وعُمُد ، وقذال وقذُل ، وكتاب وكُتُب .

وإذا كانت المدة ألفًا اشترط فى المفرد ألا يكون مضعفًا ، فلا يجمع نحو : مداد ، ولا سنان ، ولا هلال على فُعُل - بضم الفاء والعين - وشذ : عنان ، وعُنن ، لأنه مضعف ، كما شذ صناع ، وصنع ، ونذير ، ونذر ، ونجيب ، ونجِب ، لأنها صفات .

ويستثنى مما تقدم ما كان مضموم الفاء ومدته ألف ، نحو : غراب ، وعقاب ، فقد ذهب فريق من العلماء إلى أنه لا يجمع على فُعُل ، فلا يقال : غرب ، ولا عُقَب ، وبعض العلماء أجاز ذلك .

تسكين عين فُعُل : وتسكن عين فعل فى غير المضعف تخفيفًا ، وهذا التسكين قد يكون واجبًا ، وذلك إذا كانت العين واوًا لثقل الضمة على الواو ، فتقول فى جمع سِوار ، وخِوان ، وسُور ، وخُون . لا يجوز تحريك العين بالضم إلا فى الضرورة كما فى قول الشاعر :

عن مبرفات بالبرين وتبدو بالأكف اللامعات سُور

ويكون جائزاً فى غير ذلك ، تقول فى جمع كتاب : كُتُب وكُتَب ، بالضم والإسكان ، إلا أنه إذا سكنت ما عينه ياء قلبت ضمة الفاء كسرة لمناسبة الياء ، فتقول فى جمع سيال : سِيْلٌ وسِيْلٌ بسكون الياء وكسر السين وبضمهما .

أما إذا كان فُعُل - بضم الفاء والعين - مضعفًا فإنه لا يجوز التسكين ، ونذر ذباب ، وذبُّ ، وفى ذلك يقول ابن مالك :

وفُعل لاسم رباعى بمد قد زيد قبل لام إعلالاً فقد

* مالم يضاعف فى الأعم ذو الألف *

البناء الثالث : فُعل بضم الفاء وفتح العين ، وهو مطرد فى نوعين :

الأول : ماكان على فُعلة - بضم الفاء وسكون العين - اسماً نحو : غرفة وغُرْف ، وحجة وحجج ، ومدية ومدى ؛ فإن كان فُعلة صفة تجمع هذا الجمع وشذ بهمة وبهم «الرجل الشجاع» .

الثانى : ماكان على فُعلى - بضم الفاء وسكون العين - أنشئ أفعل صفة ، نحو : كُبرى وكُبر ؛ فإن لم تكن فعلى أنشئ أفعل كجلبى لم تجمع هذا الجمع .

وشذ : رؤيا ورؤى ، وتخمة وتخم ، وقرية وقرى ، ولحية ولحى ، ونوبة ونوب .

البناء الرابع : فَعَل - بكسر الفاء وفتح العين - ويترد فيما كان اسماً تاماً على فُعلة بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : كسرة وكسر ، وحجة وحجج ، وشيعة وشيع ، وحيلة وحيل .

خرج بالاسم الصفة نحو : صِغرة ، وكبرة ، وعجزة ^(١) ، وشذ صِمة «الرجل الشجاع» ، وصمم ، وخرج بالتام الناقص ، نحو : زنة ، ورقة وعدة .

وشذ : ذكرى وذكر ، ومعدة ومعد ، ولثة ولثى ، وعدو وعدى ، وقد ينوب فَعَل - بكسر الفاء - عن فُعَل - بضم الفاء - فيكون جمعاً لفُعلة بضم الفاء ، نحو : صورة وصوَر ، وقوة وقوى ^(٢) ، كما ينوب فُعَل ، بضم الفاء ، عن فَعَل بكسر الفاء ، فيكون جمعاً لفَعلة بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : حلية وحلّى ، ولحية ولّحى ^(٣) .

(١) هذه ألفاظ يوصف بها الواحد والثنى والجمع بلفظ واحد ، بكسر الأول وسكون الثانى .

(٢) بضم الأول فى المفرد وكسره فى الجمع .

(٣) بكسر الأول فى المفرد وضمه فى الجمع .

البناء الخامس : فَعَلَّة ، بضم الفاء وفتح العين ، وهو يطرد فى كل وصف
لمذكر عاقل على فاعل معتل اللام ، نحو : رام ورماة ، وغاز وغزاة ، وساع وسعاة .
فخرج نحو : واد لعدم الوصفية ، وعادية لأنه مؤنث ، وضارب لصحة اللام ،
وصار وصفاً للأسد لعدم العقل .

وشذ : كمى وكماة ، وباز وبزاة ، وفى ذلك يقول ابن مالك :

* فى نحو رام ذو أطراد فَعَلَّة *

البناء السادس : فَعَلَّة ، بفتح الفاء والعين ، يطرد فى كل ما كان وصفاً للمذكر
عاقل فاعل صحيح اللام ، نحو : كامل وكملة ، وساحر وسحرة ، وبار وبررة ،
وسافر وسفرة ، قال الله تعالى : ﴿وجاء السحرة ..-.. بأيدي سفرة ..-.. كرام
بررة﴾ .

فخرج نحو : حذر لأنه ليس على فاعل ، ونحو : حائض لأنه مؤنث ، وسابق
«وصف فرس» لعدم العقل ، وقاض لأنه معتل اللام ، فلا يجمع شئ من ذلك على
فَعَلَّة ، وشذ : سيد وسادة ، وخبيث وخبيثة . وفى ذلك يقول ابن مالك :

* وشاع نحو كامل وكملة *

البناء السابع : فَعَلَى ، بفتح الفاء وسكون العين ، يطرد فى كل ما كان على
فعليل بمعنى مفعول دالاً على هلك أو توجع أو نقص وتشتت ، نحو : قتل ،
وجريح ، وأسير ، تقول فى جمعها : قتلى ، وجرحى ، وأسرى . ويحمل عليه
سته أوزان مما دل على آفة هى : فَعِلَ ، نحو : زمن وزمنى ، وفعليل بمعنى فاعل ،
كمريض ومرضى . وفَعِيل كميّ وموتى . وفاعل نحو : هالك وهلكى . وأفعل
نحو : أحرق وحمقى . وفَعْلَان نحو : سكران وسكرى ، وبه قرئ : ﴿وترى
الناس سكرى﴾ وما سوى ذلك يحفظ ، ولا يقاس عليه نحو : كيّس وكيّسى ، فإنه
ليس فيه معنى الهلاك ولا التوجع ولا التشتت ، كما شذ سنان ذرب «حاد» وأسنة
ذربى .

قال ابن مالك :

فَعَلَى لَوْصَف كَقَتِيل وَزَمَن وَهَالِك وَمَيَّت بِهِ قَمَن

البناء الثامن : فَعَلَّة ، بكسر الفاء وفتح العين ، ويطرد فى اسم على فعل بضم الفاء وسكون العين صحيح اللام نحو : قرط وقرطة ، ودب ودبيه ، ودرج ودرجة ، وكُوز وكُوزة . ويقل فى اسم على فَعَل ، بفتح الناء وسكون العين . وفَعَل بكسر الفاء ، نحو : زوج وزوجة ، وقرد وقردة ، كما قل ذَكَر وذَكَر .

فخرج بالاسم الصفة ، وشذ عِلَج وعِلجة ، وخرج بصحيح اللام معتلها نحو : ظبى ، ومُدَى ، ونَحَى ، فلا يجمع شىء منها على فَعَلَّة . قال ابن مالك :

لَفُعَل اسماً صح لا ماً فَعَلَّة والوضع فى فَعَل وفِعَل قلله

البناء التاسع : فُعَل .

وهو يطرده فى كل وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو : ضارب وضاربة ، وصائم وصائمة ، وقارئ وقارئة ، تقول فى جمعها : ضُرَب ، وصُوم ، وقُرَأ . خرج بالوصف الاسم مثل : حاجب العين ، وبصحيح اللام معتلها ، نحو : رام ، وندر : غاز وغُزَى ، قال تعالى : ﴿ إِذَا ضَرَبُوا فى الأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى ﴾ ، كما ندر جمع نفساء على نُفَس ، وأعزل على عَزَل .

البناء العاشر : فُعَّال :

يطرده فى كل وصف لمذكر على فاعل صحيح اللام ، نحو : ضارب ، وقائم وقارئ ، تقول فى جمعها : ضُرَّاب ، وقُورَّام ، وشذ فُعَّال جمعاً لفاعله فى قول القطامي :

أبصارهن إلي الشبان هائلة وقد أراهن عنى غير صُدَّاد^(١)

(١) بعضهم جعل صداد جمع صاد وجعل الضمير للأبصار لا للنساء لأنه يقال : بصير صاد ، كما يقال : بصير حاد . وعلى ذلك لاشذوذ .

وندر فُعَالٌ فى المعتل اللام ، كغاز وغُرَاءٌ ، وإلى هذين الجمعين أشار ابن مالك فقال :

وفُعَلٌ لفَاعِل وفَاعِلَةٌ وصفين نحو عاذل وعاذلة
ومثله الفُعَالُ فيما ذكرنا وذان فى المَعْل (لاما) ندرا

البناء الحادى عشر : فِعَالٌ - بكسر الفاء وفتح العين - يطرِد فيما يأتى :

أولاً : فى كل ما كان على فَعَلٍ أو فَعَلَةٌ ، بفتح الفاء وسكون العين ، اسمين أو وصفين غير يائى الفاء ولا العين ، نحو : كعب وكعاب ، وصعب وصعاب ، وقصعة وقصاع ، وخدلة «ممتلئة الساقين والذراعين» وخدال . ويقل فيما فاؤه أو عينه ياء ، نحو : ضيعة وضياع ، ويعرة ويعار .

ثانياً : فى كل ما كان على فَعَلٍ أو فَعَلَةٌ ، بفتح الفاء والعين ، اسماً صحيح اللام غير مضعف ، نحو : جمل وجمال ، ورقبة ورقاب ، وثمرة وثمار ، فلا يطرِد فى نحو : فتى ، ولا بطل ، ولا طلل . وشذ : طلال وحسان .

ثالثاً : فى كل ما كان على فِعَلٍ ، بكسر الفاء وسكون العين ، اسماً نحو : قَدَحٍ وقداح ، وذئب وذئاب .

رابعاً : فى كل ما كان على فُعَلٍ اسماً ليست عينه واواً ، ولا لامه ياء ، نحو : رمح ورماح . خرج نحو : حلو ، وحوت ، ومُدَى ^(١) .

خامساً : كل ما كان على فعيل أو فعيلة وصفاً للفاعل صحيح اللام ، نحو : كريم وكريمة ، وظريف وظريفة ، تقول فى جمعها : كرام ، وظراف ، ويلتزم جمع فعيلة وفعيل ^(٢) على فِعَالٍ إن كانت العين واواً واللام صحيحة ، كطويل وطويلة وطوال . خرج نحو : جريح وقوى ، وغنى ، وولى . وقرأ الكسائى

(١) المدى : بضم الميم وسكون الدال ، مكيا شامى ، وهو غير المد ، وجمعه أمداء .

(٢) فلا يجمعان على غير فعال بخلاف غيرهما فإنه يجمع على فعال وعلى غيره تقول فى كريم : كرام وكرماء وإنما لم يشاركها وارى العين لقلته : قال ابن جنى : لم يأت على فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحن إلا فى ثلاث كلمات : طويل وقويم وصوب وأما عويص فقد غلبت عليه الإسمية .

﴿فَجَعَلَهُمْ جَذَاذًا﴾ بكسر الجيم ، جمع جذيد بمعنى مجذوذ ، وهو شاذ ؛ لأنه فَعِيل بمعنى مفعول .

سادسًا : ما كان على فَعْلَان - بفتح الفاء وسكون العين - وصفًا ، ومؤنثه فَعْلَى أو فَعْلَانَة ، نحو : غضبان وغضبي ، وندمان وندمانه ؛ فإنه يكثر جمعها على فَعَال ، فتقول : غضاب ، وندام .

سابعًا : ما كان وصفًا على فَعْلَان ، ومؤنثه فُعْلَانَة - بضم الفاء - فإنه يكثر جمعه على فِعَال ، فقول في جمع خمصان وخمصانة : خِمَاص .

هذا ، ويحفظ فِعَال نحو : راع ورعاء ، ومنه : ﴿حتى يصدر الرعاء﴾ ، وقائم وقيام ، وآم وإمام ، ومنه قول الله تعالى : ﴿واجعلنا للمتقين إمامًا﴾ ونمر ونمار ، وجواد وجياد ، وخير وخيار ، ورجل ورجال ، وفيصل وفصال ، وأعجف وعجفاء وعجاف ، وخروف وخراف ، وبطحاء وبطاح ، وقلوص وقلاص ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

فعل وفعله فعال لهما	وقل فيما عينه الياء منهما
وفعل أيضًا له فعال	مالم يكن في لامه اعتلال
أويك مضعفًا ، ومثل فعل	ذو التاء وفعل مع فعل فاقبل
وفي فَعِيل وصف على فاعل ورد	كذاك في أنشاه أيضًا اضطررد
وشاع في وصف فعلانا	أو أنثييه أو على فعلانا
ومثله فعلانة والزمه في	نحو طويل وطويلة تفي

البناء الثاني عشر : فُعُول ، ويطرد في خمسة أوزان :

الأول : ما كان على فَعِل ، بفتح الفاء وكسر العين ، نحو : كَبِدٌ وكُبُودٌ ، ونمر ونمور ، وهو لا يجمع جمع كثرة إلا على فُعُول غالبًا ، ومن غير الغالب ، نمر ونمار .

الثانى : ماكان اسماً على فَعْل ، ليست عينه واواً نحو : كعب وكعوب ،
وشذ : فوج وفووج .

الثالث : ماكان اسماً على فِعْل ، نحو : حِمْل وحمول .

الرابع : ماكان اسماً على فُعْل ، ليست عينه واواً ، ولا لامه ياء ، ولا
مضعفاً، نحو : جند وجنود ، وِبُرْد وبرود ، فإن كانت عينه واواً كحوت ، أو لامه
ياء كمدى ، أو مضعفاً كخف لم يجمع على فُعُول ، وشذ : نُؤى ونُؤى ، وأصلها
نؤوى .

الخامس : ماكان على فَعْل - بفتح الفاء والعين - اسماً غير مضعف ، نحو :
أسد وأسود ، وشجن وشجون ، وندب وندوب ، وذكر وذكور . وشذ : طلل
وطلول ، وإلى ذلك أشار ابن مالك إذ يقول :

وبفعول فَعْل نحو كبَد يَخْص غالباً ، كذا يطرد

فى فَعْل اسماً مطلق الفاء وفَعْل له

البناء الثالث عشر : فِعْلَان - بكسر الفاء وسكون العين - يطرد فى أربعة
أوزان :

الاول : فيما كان على فُعَال من الأسماء ، نحو : غراب وغربان ، وغلام
وغلمان .

الثانى : ما كان على فُعْل ، نحو : صرد وصِرْدَان «طائر» ، وجرد «نوع من
الفيران» وجِرْدَان .

الثالث : ماكان على فُعْل ، اسماً كحوت وحيتان ، وكوز وكيزان .

الرابع : ماكان على فَعْل ، اسماً واوى العين ، نحو : قاع وقيعان ، وتاج
وتيجان ، وجار وجيران ، ونار ونيران .

ويقل فِعْلَانٌ فى غير ذلك، فقد سمع: أخ وإخوان ، وغزال وغِزْلَان ، وخروف
وخرفان ، وحائط وحيطان ، ونسوة ونسوان ، وشجاع وشِجْعَان ، وقنو وقنوان .
وإلى ذلك أشار ابن مالك :

وللفعال فِعْلَانٌ حصل

وشاع فى حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل فى غيرهما

البناء الرابع عشر : فُعْلَانٌ ، وهو يطرد فى ثلاثة أوزان :

أولاً : فى اسم فَعَلٌ ، نحو : ظهر وظَهْرَانٌ ، وبطن وبُطْنَانٌ .

ثانياً : فى اسم على فَعَلٌ - بفتحتين - صحيح العين : كذكر وذُكْرَانٌ ، وحمل
وحُمْلَانٌ .

ثالثاً : فى اسم على فَعِيلٌ ، نحو : قضيب وقضبان ، ورغيف ورغفان ،
وكثيب وكثبان . خرج : بطل ، وضخم ، وجميل ؛ لأنها صفات ، ونحو : قود
أنه معل العين .

وسمع : راكب ورُكْبَانٌ ، وراجل ورُجْلَانٌ ، وذئب ، وذؤبان ، وفى أفعال
فعلاء ، كأسود وسودان ، وأعمى وعميان ، وإلى ذلك أشار ابن مالك :

وفعلا اسما وفعيلا وفَعَلٌ غير معل العين فُعْلَانٌ شمل

البناء الخامس عشر : فُعْلَاءٌ .

يطرد فى كل وصف على فَعِيلٌ بمعنى اسم الفاعل لمذكر عاقل غير مضعف ولا
معل اللام نحو : كريم وكرماء ، وبخيل وبخلاء ، وظريف وظرفاء ، وسميع بمعنى
مسمع وسمعاء ، وخليط ، بمعنى مخالط وخلطاء ، وجليس بمعنى مجالس
وجلساء .

ويستثنى من ذلك : صغير ، وسمين ، وصبيح ، وطويل ؛ فإنه استغنى بجمعها على فَعَالٍ عن فعلاء ، فقالوا : صغار ، وسمان ، وصباح ، وطوال ؛ فإن كان الوصف على غير فعيل فإنه يطرد جمعه على فعلاء .

نعم ، وإن كان الوصف على فاعل أو فُعَال ، ودل على سجية مدح أو ذم فإنه يكثر جمعه على فعلاء تشبيهاً لهما بفعيل ، نحو : عاقل وعقلاء ، وشاعر وشعراء ، وصالح وصلحاء ، وشجاع وشجعاء . ونذر : جبان وجبناء ، وسمح وسمحاء .
وخرج بقولنا : للمذكر ، نحو : ظريفة ، وشريفة . وشذ : خليفة وخلفاء ، وسفينة وسفهاء .

وخرج بقولنا : اسم فاعل ، نحو : مكان فسيح ، وقتيل ، وجريح . وشذ : أسير وأسراء ، وسجين وسجناء ؛ لأنها بمعنى اسم المفعول .

وخرج نحو : لبيب ، وشديد ، وغنى ، وولى ؛ لأنها مضعفة أو معتلة اللام .
وشذ : تقى وتقواء ، وسرى وسرواء ، وفى ذلك يقول ابن مالك :

ولكريم وبخيل فُعَلَا كذا لما ضاهاهما قد جعلاً

البناء السادس عشر : أَفْعَلَاءَ .

وهو ينوب قياساً عن فُعَلَاءَ فى جمع فعيل بمعنى اسم الفاعل إذا كان مضعفاً أو معتل اللام ، نحو : ولى وأولياء ، وغنى وأغنياء ، وطبيب وأطباء ، وخليل وأخلاء . وهذا لازم إلا ما ندر من جمعها على فُعَلَاءَ كسرى وسرواء ، وتقى وتقواء . وشذ : صديق وأصدقاء لأنه ليس معتلاً ولا مضعفاً ، ونصيب وأنصباء ، لأنه ليس وصفاً ، وظنين وأظناء لأنه بمعنى مفعول ، وفى ذلك يقول ابن مالك :

وناب عنا أفْعَلَاءَ فى المَعْلَ لا ماً ومضعف وغير ذلك قل

البناء السابع عشر : فَوَاعِلَ .

وهو من صيغ منتهى الجموع ، ويطرد فى ثمانية أنواع وهى :

ماكان على فوعل كجواهر وجواهر ، أو فاعل - بفتح العين - نحو : طابع وطابع ، أو على فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع أو فاعل اسماً علماً أو غير علم نحو جابر وجوابر ، وكاهل وكواهل أو فاعل صفة لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وطالق وطوالق أو فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل ، أو فاعلة مطلقاً اسماً أو وصفاً ، لعاقل أو غيره نحو ضاربة وضوارب ، وفاطمة وفواطم ، وناصية ونواص ، أو على فوعله نحو صومعة وصوامع .

وشذ : جمع فاعل وصفاً للمذكر العاقل ، قالوا : فوارس وشراهد ونواكس وهوالك ، جمع فارس وشاهد وناكس وهالك ، ومن ذلك قول الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار

وإلى ذلك أشار ابن مالك حيث يقول :

فواعل لفوعل وفاعل فواعلاء مع نحو كاهل وحائض ، وصاهل ، وفاعلة وشذ في الفارس مع مائله

البناء الثامن عشر : فعائل .

وهو يطرد في كل رباعى مؤنث ثلاثة مدة اسماً أو صفة مجرداً من التاء أو بالتاء فيشمل ما كان على فعالة مثلث الفاء نحو سحابة وسحاب وسحائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذؤائب ، أو فعولة نحو حلوبة وحلائب ، أو فعيلة كصحيفة وصحائف ، وما كان على فعال ، مثلث الفاء ، نحو شِمَال بكسر الشين وفتحها ، وشمائِل وعقَاب وعقائب ، أو فعول ، بفتح الفاء ، نحو : عجوز وعجائز ، وفعل نحو : سعيد علم امرأة - وسعائد ومما يطرد فيه فعائل نحو جلولاء ، وقریثاء ، وحبارى تقول : جلائل ، وقرائث وحبائر .

وشذ ضرة وضرائر وحررة وحرائر لأنها من الثلاثي .

وإلى ذلك أشار ابن مالك :

وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذاتاء أو مزالة

البناء التاسع عشر : فَعَالَى - بفتح الفاء وكسر اللام - ويطرد فيما كان على فِعْلِيَّة كحذرية ، وَفِعْلَاءَ كسعلاة ، وَفِعْلَاءَ كموماة ، وَفَعْلُوَّة كعرقوة ، وما حذف أول زائديه من نحو حبسنى ، وقلنسوة ، وبلهنية ، وحبارى ، وما كان على فعلاء اسمًا كصحراء وصحارى ، أو فَعْلَى اسمًا نحو علقي وعلاق ، أو فَعْلَى - بكسر الفاء اسمًا نحو ذفرى وذفار ، أو فَعْلَى وصفًا لأنثى غير أفعل كجبلى وحبال ، أو فعلاء وصفًا لأنثى غير أفعل نحو عذراء ، وعذار ، ويحفظ فى نحو مهرى ومهار ، وأهل وأهال وليلة وليال .

البناء العشرون : الْفَعَالَى - بفتح الفاء واللام - وهو يشارك البناء المتقدم في بعض ما يطرده فيه فيطرد فى فعلاء اسمًا كصحراء وصحارى ، وفعلَى اسمًا كعلقى وعلاقى ، وفَعْلَى بالكسر اسمًا نحو ذفرى وذفارى ، وفَعْلَى وصفًا لأنثى غير أفعل كجبلى وحبالى ، وفعلاء وصفًا لأنثى غير أفعل نحو عذراء وعذارى وينفرد باطراده فى فعلان وصفًا نحو سكران وغضبان وفى مؤنثه : فَعْلَى كسكرى وغضبى فتقول فى جمعها سكارى وغضابى .

ويحفظ فى نحو مهرى ويقيم ، وأيم فقالوا مهارى ، ويتامى ، وأيامى .

قال ابن مالك

وبالفعالى والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعوا

البناء الحادى والعشرون : فُعَالَى وهو يغلب فى وصف فَعْلَان كسكران ومؤنثه فَعْلَى كسكرى ، نقول سكارى وهو أرجح من سكارى ، ويستغنى به عن فَعَالَى فى جمع نحو : قديم وأسير غير يقيم .

البناء الثانى والعشرون : فعَالِيّ يطرد فى كل اسم ثلاثى ساكن العين آخرة ياء مشددة زائدة غير متجددة للنسب نحو : كُرْسَى وكِرَاسَى ، وكذا لو كانت للنسب وكثر استعمال ماهى فيه حتى صار النسب منسياً نحو : مَهْرِيّ^(١) ومهَارَى ، فلو كانت الياء متجددة للنسب لم يجمع على فعَالِيّ ، نحو : تركى وعربى .

وشذ : قبطى وقباطى .

ويحفظ هذا الجمع فى علياء وقوباء . كما حفظ فى صحراء وعذراء ، فقليل فيهما صحارى وعذارى بتشديد الياء^(٢) ، و الغالب تخفيف الياء المشددة بحذف إحدى الياءين ، فتصير إلى صحارى وعذارى بالفتح أو الكسر كما بينا ، وقيل إنه يحفظ أيضاً فى إنسان وظربان فقالوا فيهما أناسى وظرابى ، والصحيح أن أصلهما أناسين وظرايين ، وأبدلت النون ياء وأدغمت الياء فى الياء .

وقال ابن مالك :

واجعل فعَالِيّ لغيرى ذى نسب جدد^(٣) كالكرسى تتبع العرب

وجميع ماتقدم إنما هو خاص بتكسير الثلاثى المجرد والمزيد فيه غير الملحق بالرباعى والشبيه به .

البناء الثالث والعشرون : فعَالِل .

ويطرد فى جمع الرباعى الأصول والخماسى الأصول مجردين أو مزيدين ،

(١) المهرى - بفتح الميم - أصله البعير المنسوب إلى قبيلة مهرة ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .
(٢) الأصل فى جمع نحو صحراء وعذراء : صحارى وعذارى - بتشديد الياء - لأن وزن صحراء فعلاء فتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها فتقلب الهمزة ياء وتدغم الياء فى الياء فلما آثروا التخفيف حذفوا إحدى الياءين فمن حذف الثانية قال : الصحارى بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الأولى فتح الراء وقلب الياء ألفاً فقال : الصحارى بالفتح لتسلم الياء من الحذف للتونين .

(٣) قال ابن مالك فى شرح الكافية : علامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوط الياء ٢ / ٤١٠ .

فالرباعى المجرد نحو : جعفر وبرثن وزبرج وسبطر تقول فى جمعها : جعافر وبرائن وزبارج وسباطر ، والرباعى المزيد نحو : مدحرج ومتدحرج ، ويجب فى جمعه حذف الزائد منه فتقول : دحارج ، إلا إن كان الزائد ليناً قبل الآخر فيبقى ، ويقلب ياء إن لم يكن ياء ، نحو : عصفور وقنديل وسرداح وفردوس ، تقول فى جمعها : عصافير وقناديل وسراديح وفراديس ، على وزن فعاليل ، والخماسى المجرد ، نحو : سفرجل يجب حذف خامسه ، فتقول : سفارج إلا إذا كان الرابع حرفاً يشبه الزائد إما بكونه بلفظه كالنون فى خدرنق ، أو بكونه قريباً من مخرجه كالดาล فى فرزدق فإنها تشبه التاء لأنها قريبة من مخرجها ، فأنت بالخيار ، إن شئت حذفت الخامس ، وإن شئت حذفت الرابع ، فتقول فرازق وخدارق ، أو فرازد وخدارن ، وهذا إن لم يكن الخماسى مشبهاً للزائد بأحد الأمرين ، فإنه يتعين حذفه نحو قد عمل ، وأما الخماسى المزيد ، نحو : قبعثرى وخندريس ، فإنه يجب حذف الزائد ثم حذف الخامس الأصلى فتقول : قباعث وخنادر .

ولا تنس دائماً أن تكسير الخماسى مجرداً ومزيداً أمر كربه عند العرب لثقله ، ولذلك كثر جمعه جمع سلامة بالآلف والتاء .

البناء الرابع والعشرون - شبه فعالل : وهو ما مائل فعالل فى عدد الحروف والهيئة ، وخالفه فى الوزن ، وذلك كمفاعل ، وفواعل وفياعل ، وهو يطرد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم مما يجمع على الأبنية السابقة .

والثلاثى المزيد إن كانت زيادته حرفاً واحداً أو حرفين أحدهما حرف لين قبل الآخر ، فإنه لا يحذف منه فى الجمع شئ ، نحو : أفضل ، ومسجد ، وصيرف ، وإعصار ، ومفتاح ، وسنور ، تقول فى جمعها : أفاضل ، مساجد ، جواهر ، صيارف ، وأعاصير ، ومفاتيح ، وسنانير .

وإن كان مزيداً بأكثر من حرف حذف الزائد وأبقى منه حرف واحد حتى يتأتى مفاعل أو مفاعيل ، ويؤثر بقاء ما له مزية من جهة المعنى أو اللفظ على ماعده من الزوائد ، وإن تساوت فأنت مخير فيما تحذف ، وفيما تبقى .

فما له مزية من جهة المعنى والميم والهمزة والياء المصدرة نحو : مستدع ومنطلق ومرتقى (مسمى بها) تقول فى جمعها : مداع ، ومطاق ، ومراق ، بإبقاء الميم وحذف ماعداها لأنها تدل فى الأصل على الفاعلية ، ونحو : ألد ، ويلند ، تقول : ألد ، ويلاد ، بحذف النون وبقاء الهمزة والياء لأنهما تتصدران فى موضع يدلان فيه على معنى ^(١) . ومما له مزية من جهة اللفظ نحو : استخراج مسمى بها فإنك فى الجمع تحذف السين وتبقى التاء فتقول : تخاريج ، ولذلك نظير وهو تماثيل ، ولو حذفت التاء وأبقيت السين لقلت سخاريج ولا نظير له فى العربية ، وكذلك نحو حيزبون ، فإنك لو حذفت الياء لأغنى ذلك عن حذف الواو فتقول : حزابين ، ولو حذفت الواو لم يغن عن ذلك عن حذف الياء ، فيحذف مايغنى عن حذف غيره .

أما إذا لم يكن لأحد الزوائد مزية من جهة اللفظ أو المعنى فأنت مخير فيما تبقى ، وذلك نحو : حبنطى ، وسرندى ، وعلندى ، تقول فى جمعها : حبانط ، وسراند ، وعلاند ، بحذف الألف ، والحباطى والسرادى ، والعلادى بحذف النون .

هذا ومما يجمع على شبه فَعَلَّل كل مابدىء بميم زائدة كأسماء المكان والزمان والآلة ، وأمثلة المبالغة التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، نحو : مهذار ، ومعطير ، ومطعن ، ومنشار ، ومسجد ، ومجلس .

ويستثنى من ذلك اسم المفعول واسم الفاعل المبدوء بميم مضمومة فلا يكسران لأن الأصل فيهما التصحيح لمشابهتهما الفعل لفظاً ومعنى ، وشذ من اسم المفعول الثلاثى ملاعين ، ومشائيم ، وميامين ، ومكاسير ، ومسايلخ .

وشذ من اسم المفعول غير الثلاثى مناكير فى منكر ، ومن اسم الفاعل مياسير

(١) هو التكلم فى الهمزة والغية فى الياء .

ومفاطير فى موسر مفطر ، وأتوا بالياء فى مياسير ومناكير مع ضعفها قياساً ليعلم أن تكسيرها خلاف الأصل .

وهذا إذ لم يكن أحدهما وصفاً خاصاً بالمؤنث مجرداً من التاء كمطفل ، ومرضع ، ومكعب ، ومثيب ، فالأغلب تكسيـره لأنه ليس جارياً على الفعل بدليل تجرده من التاء ^(١) .

تعويض ياء عن المحذوف

عرفنا أنه يحذف فى الجمع على فعالل وشبهها ما تجاوز أربعة الأحرف ويجوز أن يعوض عن المحذوف أصلاً أو زائداً ياء قبل الآخر إن لم يكن قبل الآخر ياء فتقول فى سفارج ، ودحارج ، ومطالق ، وفرازق ، ومراق - جمع مرتقى - سفاريج ، ودحاريج ، ومطاليق ، وفزازيق ، ومراقى ، ولا تعويض فى نحو : حزاين جمع حيزبون ، ولغاغيز جمع لَغَزَى .

زيادة فى فعالل ومفاعل

وحذفها من مفاعيل

ولا يجوز زيادة ياء قبل الآخر دون أن يكون هناك محذوف جاءت هى عوضاً عنه ، فلا يقال فى جعفر جعافير ، ولا فى المسجد مساجيد إلا فى ضرورة الشعر خلافاً للكوفيين ، فقد أجازوا ذلك فى السعة مستدلين بقوله تعالى : ﴿ولو ألقى معاذيره﴾ جمع معذرة كما لايجوز حذف الياء الموجودة ، فى نحو : مفاعيل وفعاليل ، إلا فى الضرورة كقولهم فى مناديح جمع مندوحة ، منادح . هذا مذهب

(١) شرح الشافية للرضى ٢ / ١٨٣ شرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام ، وفى التسهيل لابن مالك ص ٨١ : ويغنى التصحيح غالباً عن تكسير الخماسى من موازن مفعول والمشدد العين من الصفات والمزيد أوله ميم مضمومة إلا مفعلاً بضم الميم وكسر العين ومفعلاً بضم الميم وفتح العين يخص المؤنث .

البصريين وأجاز الكوفيون حذف الياء فى السعة مستدلين بقوله تعالى : ﴿وعنده مفاتيح الغيب﴾ ورد البصريون ذلك بأن معاذيره جمع معذار ، ومفاتيح جمع مِفْتَاح .

لحاق التاء للجمع الأقصى

تلتحق التاء للجمع الأقصى لزوماً وجوازاً ، فتلحقه لزوماً إذا كان المفرد منسوباً لتكون التاء عوضاً عن ياء النسب كقولهم : أشاعثة ، وبرابرة ، ومغاربة ، جمع أشعثى ، وبربرى ، ومغربى .

وتلتحق جوازاً إذا كان المفرد أعجمياً مُعَرَّباً كطيالسة وجواربة جمع طيلس وجورب . أو تعويضاً عن ياء فعاليل كزنادقة فى زناديق . أو تأكيداً لمعنى الجمع كتاء ملائكة ^(١) .

صيغ أخرى للجمع

هناك للجمع صيغ أخرى اختلف العلماء فى أمرها منها : فَعِيلٌ وفُعَالٌ وفِعْلَى ، أما فَعِيلٌ فنحو عبد وعبيد . ونخل ونخيل . أما فُعَالٌ فنحو ظر وظوار ، وأما فِعْلَى فلم يسمع جمعاً إلا فى حِجْلَى وظهرى جمعى حجل (بفتحتين اسم طائر) وظربان . وذهب بعض العلماء إلى أنها أسماء جموع .

جموع لا واحد لها من لفظها

ورد فى كلام العرب ألفاظ دالة على الجمع وعلى أوزان الجموع . ولم يستعمل لها مفرد من لفظها . أو استعمل مفرد من لفظها ومادتها . لكنها ليست قياساً فيه فقال العلماء : إن هذه الألفاظ جموع تكسير لا أسماء جموع لأنها على الأوزان الخاصة بالجمع أو المشهورة فيه . فمن الألفاظ التى لم يستعمل لها واحد من مادتها

(١) الرضى فى الشافية ٢ / ١٨٥ جعل التاء لتأكيد الجمع ، وفى الكافية جعلها لتأكيد التانيث فى الجمع وكذا السيوطى فى النهم .

عباديد وعبايد وأبايل^(١) . قالوا : هى على وزن الجموع الخاصة بالجمع . فوجب أن تكون جمعاً . ويقدر لها واحد وإن لم يستعمل كعباد وعبود وهكذا .

ومن الجموع التى استعمل مفرد من مادتها . ولكن ليس جمعه عليها قياساً : أراھط ، ومذاكير ، ومحاسن ، ومشابه ، وأباطيل ، وأهال ، وليال ، وأحاديث .

فيرى أكثر النحويين أن هذه جموع قياسية لمفرد مقدر لم يستعمل استغنى بجمعه عن جمع المفرد المستعمل ، والمفرد المقدر لهذه الجموع هو : أرھط ، ومذكار ، ومحسن ، ومشبه ، وأهالة ، وليالة ، وإبطيل ، وأحدوثة^(٢) .

ويرى بعض النحويين أن هذه جموع شاذة للمفردات المستعملة على خلاف القياس ، والمفرد ، هو : رھط ، وذكر ، وحسن ، وشبه ، وباطل ، وأهل ، وليلة ، وحديث .

ما دل على جمع وليس جمعاً

وفى الألفاظ العربية ما يدل على جمع . ولا يسميه علماء النحو والتصريف جمعاً . وإنما يسمونه أحياناً اسم جمع . وأحياناً اسم جنس جمعى . وإليك بيانهما والفرق بينهما وبين الجمع .

(١) أبابيل : جماعات متفرقة ، العباديد والعبايد : الجماعات من الناس والخيال الذاهبة فى كل وجه .

(٢) استعمل أرھط وأهالة وأحدوثة بمعنى الحديث قال الرضى : لا يمكن أن تكون أحاديث الرسول جمع أحدوثة لأن معناها لا يليق أن ينسب إلى رسول الله بل هى جمع حديث كافية ١٦٦/ ١/ ٢ .

اسم الجمع

قد عرفنا أن الجمع ما دل على جماعة ، وأن له مفردًا من لفظه ، وأنه تغير بناء هذا المفرد في الجمع لفظًا أو تقديرًا ، وأن الجمع يكون على وزن من الأوزان السابق بيانها .

أما اسم الجمع فهو ما دل على جماعة ، ولا واحد له من ^(١) لفظه غالبًا كقوم ، ورهط ، وإبل ، وقد يكون له واحد من لفظه ، كصحب ، وركب - فإن لهما مفردًا من لفظهما وهو : صاحب ، وراكب - لكنه ليس على وزن من أوزان الجُموع المعروفة ، ويعامل معاملة المفرد في اللفظ : فيصغر على لفظه ، ويجوز عود الضمير المذكور عليه ، فتقول : حضر الركبُ ، ومن ذلك قول القائل :

* أخشى ركبًا أو رجلاً عاديًا *

وقول الآخر :

فَعَبْتُ غَشَاشًا ثم مرت كأنها مع الصبح ركب من أحاطة مجفل ^(٢)

فالفرق بين الجمع واسم الجمع من جهة اللفظ فحسب : اسم الجمع لفظه يعامل معاملة المفرد ، فيصغر على لفظه ، ويعود عليه ضمير الواحد المذكور غالبًا ، والجمع لا يصغر وإنما يصغر مفرده ويؤنث ضميره .

(١) عرف ابن مالك في شرح الكافية اسم الجمع واسم الجنس : فقال كل ما دل على جمع وليس له واحد من لفظه فهو اسم جمع أو اسم جنس مالم يكن على وزن مختص بالجموع كأبائيل - فإنه جمع لواحد مبهم - وكذا لو كان له واحد من لفظه ولم يكن على وزن من أوزان الجُموع . فإن فرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء فهو اسم جنس وإلا فهو اسم جمع . وعلى ذلك يكون ابن مالك قد جعل اسم الجنس دالا على جماعة كاسم الجمع ولعله يقصد الدلالة التي عرضت في الاستعمال لا الوضعية ويقصد اسم الجنس الجمعي .

(٢) عبت شربت بلا مص - غشاشا : متعجلة . أحاطة : قبيلة من الأزد في اليمن مجفل مسرع .

اسم الجنس

أما اسم الجنس فهو ما دل على الماهية وضعا ، فهو بحسب وضعه صالح للواحد والاثنتين وللأكثر ، فأنت لو أكلت ثمرة أو اثنتين جاز لك أن تقول : أكلت ثمراً .

نعم يعرض له فى الاستعمال تخصيصه بالجماعة ^(١) ، وله واحد من لفظه غالباً ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء ، كتمر وتمرّة ، وبقر وبقرّة ، وعرب وعربى ، وربما لا يكون له مفرد من لفظه ، كماء ، وتراب ، وإنما لم يجئ لهما مفرد بالياء أو التاء لأنهما ليس لهما واحد متميز عن غيره بخلاف تمر ، وبقر ، وتفاح .

وقد يكون المجرد من التاء مفرداً وذو التاء جمعا ، كما فى كمأة ، وكم ^(٢) ، فالفرق بين الجمع واسم الجنس من جهتين : جهة المعنى ، وجهة اللفظ .

فالجمع موضوع للجماعة ، واسم الجنس موضوع للماهية دون نظر للأحاد ، هذا لو نظرنا إلى حالة الوضع ، أما إذا نظرنا إلى ما يعرض لاسم الجنس فى الاستعمال من تخصيصه بالجماعة ، فهو والجمع سواء فى المعنى ويكون الفرق بينهما من جهة اللفظ وهى :

أولاً : اسم الجنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء بخلاف الجمع .

ثانياً : اسم الجنس لا يكون على وزن من أوزان الجموع السابقة بخلاف الجمع .

ثالثاً : اسم الجنس يصغر على لفظه بخلاف الجمع ، فإنه يرد إلى مفرده .

رابعاً : اسم الجنس يغلب أن يكون مذكراً إذا كان مجرداً من التاء ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ والكلم الطيب ﴾ ﴿ كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴾ بخلاف

(١) بعض العلماء خص اسم الجنس الذى يدل على جماعة ويفرق بينه وبين واحده بالتاء باسم الجنس الجمعى . واسم الجنس الذى يصدق على القليل والكثير ولا يفرق بينه وبين واحده بالتاء بالجنس الإفرادى كماء وتراب . واسم الجنس الذى يقصد منه فرد بالأحادى كرايت أسدا .

(٢) ذهب بعضهم إلى أن ذا التاء مفرد كما هو الغالب وذهب الخليل إلى أن كمأة اسم جمع بالنسبة إلى كم، كركب إلى راكب . شافية الرضى ٣٠٣/٢ .

الجمع فإنه مؤنث ، ولهذا حكم سيويه بالجمعية على تخم وتهم مع أن مفردا تخمة وتهمة ، لأن العرب ألزمتها التأنيث فلم تقل إلا : هذه تهم ، وهى تخم ، بخلاف الرطب فقالوا : هذا رطب ^(١) .

واسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء يغلب فى المخلوقات والمصادر ، ويقل فى المصنوعات ، كسفين وسفينة ، ولبن ولبنة ، وليس قياسا إلا فى المصادر ، كضرب وضربة .

الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس

وعلى ذلك يكون الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الدال على جماعة ، بحسب الاستعمال من ناحيتين :

الأولى : أن اسم الجنس لا يفرق بينه وبين واحده إلا بالتاء أو بالياء ، بخلاف اسم الجمع .

الثانية : أن اسم الجنس له واحد من لفظه متى دل على الجماعة ، بخلاف اسم الجمع فإنه يكون أحيانا له واحد من لفظه ، كركب ، وسفر ، وأحيانا وهو الغالب لا واحد له ، كقوم ، وإبل .

مذهب الكوفيين والـ"خفش"

فى اسم الجمع واسم الجنس

هذا ، ويرى الفرأ أن كل ما دل على جماعة وله واحد من لفظه سواء أكان من أسماء الجموع أم من أسماء الجنس جمع تكسير . ويرى الأنخفش أن ما له واحد من لفظه من أسماء الجموع جمع تكسير ، كركب ، وسفر ، وسراة ، وخدم ، فمفردها

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٤٢٠ شافية الرضى ١٩٤ / ٢ .

راكب ، وسافر ، وسرى ، وخادم ، وهما رأيان ضعيفان لما تقدم من أن هذه الألفاظ تصغر على لفظها ويعود الضمير عليها مذكراً ، وليس ذلك شأن الجمع .
أما مالا واحد له من لفظه فليس بجمع اتفاقاً كقوم ، ورهط ، وماء ، وتراب .

جمع الجمع واسم الجمع واسم الجنس

قد ورد عن العرب جمع الجمع تكسيراً وتصحيحاً لما كان يدعوهم إلى ذلك من الحاجة الملحة ، فقالوا فى جماعات من الجمال : جمالات ، ومن البيوت : بيوتات ، وفى أنواع من الأسلحة : أسالِح ، ومن الأسورة - جمع سِوَار - : أساور .

وكذلك جمعوا اسم الجمع واسم الجنس ، فقالوا فى قوم ، ورهط ، وتمر : أقوام ، وأرهط ، وتمران ، وكيفية جمعها : أن ينظر إلى ما يشبهها أو ما يقاربها من المفردات ، فتجمع على ما يجمع عليه ذلك المفرد ؛ فأقوال تجمع على أقاويل تشبيهاً لها بإعصار وأعاصير ، ومُصْرَآن - جمع مصير : الأمعاء - تجمع على مصارين تشبيهاً لها بسلطان ، وسلطين ، وغربان - جمع غراب - على غرايين ، تشبيهاً بسرحان وسراحين ، وقالوا فى قوم : أقوام ، كحوض وأحواض .

ولذلك لم يكسر ما كان على صيغة منتهى الجموع كمفاعل ومفاعيل^(١) لأنه لانظير لها فى الأحاد حتى تحمل عليه .

نعم يجوز أن تجمع بالواو والنون أو بالالف والتاء ، قالوا فى جمع نواكس : نواكسون ، وأيامن : أيامنون ، وفى صواحب : صواحبات ، ومنه الحديث : « إنكن لأنتن صواحبات يوسف » .

(١) استثنى ابن مالك فى شرح الكافية ٤٢٢/٢ ما وازن مفاعل ومفاعيل فلا تكسر وفى التسهيل ص ٧٥ استثنى مفاعيل وفعلة كقضاء وفعلة كفجرة .

هل جمع الجمع قياسى ؟

يرى سيويه ^(١) أن جمع الجمع مطلقاً سواء أكان جمع قلة أم كثرة ، واسم الجمع واسم الجنس مطلقاً اختلفت أنواعه أم لا ، ومنه المصدر ^(٢) ليس قياساً ، ولا يجمع منها إلا ما جمع العرب ، وأيده السيرافى ، والجرمى ، وابن عصفور ، واختاره الرضى .

ويرى كثير من النحاة أن جموع القلة يجوز جمعها قياساً لأنه قد ورد عن العرب منه قدر صالح للقياس عليه كالأيدى ، والأيدى ، والأسلحة ، والأسالِح ، والأقوال والأقاويل ، والأسورة والأساور .

ويرى المبرد وغيره أن اسم الجنس إذا اختلفت أنواعه جاز جمعه قياساً مطرداً .

والرأى فى ذلك أن المعول عليه فى القياس هو كثرة المسموع . وقد سمع جمع كثير من جموع القلة . ومن أسماء الأجناس والمصادر المتنوعة . ولذلك نختار مذهب إليه المبرد من جمع اسم الجنس إذا اختلفت أنواعه . وما رآه الأكثرون من جمع جموع القلة لأن فى ذلك توسعة وتيسيراً .

مدلول جمع الجمع

قال السيد والجار بردى فى شرح الشافية : اعلم ^(٣) أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة . كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً :

وقال أبو حيان : وجه الجمع أن ينزل الجمع على قطعة . وينزل منزلة الواحدة

(١) سيويه ٢١٠ / ٢ - شرح الشافية للرضى ٢٠٨ / ٢ نكت السيوطى .

(٢) إذا وصف بالمصدر نحو عدل وغور يجوز أن يعتبر الأصل فلا يشئ ولا يجمع فتقول : رجلان عدل ورجال

عدل ويجوز مراعاة الحال المتقل إليها فتقول : رجلان عدلان ورجال عدول - شرح الكافية للرضى ١٦٦ / ٢ .

(٣) قال السيوطى فى النكت . لم أجده أحدًا من أئمة العربية المتبحرين فيها ذكر ذلك سوى هؤلاء العجم الذين

شرحوا الشافية بل رأيت فى كلام أبى حيان ما ينافى ذلك .

ثم تجمع . فعلى هذا يكون مدلوله ثلاث قطع أو طوائف ^(١) .

جمع جمع الجمع

أثبت بعضهم جمع جمع الجمع ومثل له بأصائل ، فأصائل جمع آصال وآصال جمع أصل - بضمين - وهى جمع أصيل . وأنكر الجمهور ذلك ^(٢) ، وقال السهيلي :

لا أعرف أحداً جمع جمع الجمع غير الزجاجي ، وابن عزيز ، والله أعلم .

(١) نكت السيوطي .

(٢) مما رد به أن أصلا مفرد بمعنى أصيل جمع على آصال ، وآصال على أصائل فهى جمع الجمع ، وذكر ابن الباذش أن أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن وأصيلة بمعنى أصيل فأصائل جمع للمفرد ، نكت السيوطي الجمع ١٨٤/٢ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أسئلة وتطبيقات

١ - أى الأسماء يدخلها الصرف ؟

٢ - ما أقل بناء يكون عليه الاسم المعرب ؟ وما أقصى بناء له ؟

٣ - لم كان أقل أبنية الاسم على ثلاثة أحرف ، وأقصاها على خمسة ؟

٤ - أهمل من أبنية الثلاثى ما كان على فِعْل - بكسر الفاء وضم العين - وفُعِل - بضم الفاء وكسر العين - فما السر فى ذلك ؟

٥ - ما رأى العلماء فيمن قرأ قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ﴾ بكسر الحاء وضم الباء ؟

٦ - ما هى الأبنية التى يمكن أن تنفرع على فِعْل - بفتح الفاء وكسر العين - وعن فُعْل بضمهما ، وعن فَعْل بفتح الأول وضم الثانى ؟

٧ - يرى الأخفش أن فُعْلاً - بضم الفاء والعين - يمكن أن يكون فرعاً عن فُعْل - بضم الفاء وسكون العين - فما حجته وما رأى العلماء فى ذلك ؟

٨ - فَعْل إذا كان حلقى العين هل يمكن قياساً أن يتفرع عنه فَعْل - بفتح الفاء والعين ؟ ما رأى البصريين والكوفيين فى ذلك ؟

٩ - زاد الكوفيون فى أبنية الرباعى فُعْلَلاً - بضم الفاء وفتح اللام الأولى - فما رأى البصريون فى ذلك ؟ رجع ما تختار .

١٠ - زاد ابن السراج على أبنية الخماسى بناء خامساً هو فُعْلَل - بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية - فما رأى العلماء فى ذلك ؟

١١ - ما هى الزيادة التى يمكن أن تزداد على خماسى الأصول ؟ علل ما تقول .

التطبيق الأول

١ - ورد في اللغة : رجل فَهْد ، بفتح الفاء وكسر الهاء ، وفَهْد بكسرهما ، ويقال للدرهم المضروبة ، وَرَق وَوَرَق ، بكسر الراء وسكونها ، وسمع عيشة رغْد ورغْد ، بسكون الغين وفتحها . وورد : ظَفَر وظَفُر ، بضم الظاء وسكون الفاء وبضمهما ، فهل يمكن رد أحد البنائين إلى الآخر ؟ وإذا كان ذلك فأيهما أصل وأيهما فرع ؟

٢ - بين الأوجه الممكنة قياساً في الكلمات الآتية :

شيء نُكِر ، بضم الأول والثاني . سَغِب ، بكسر الغين « الجائع » . فَخِر بفتح الأول وسكون الثاني . طُنَّب ، بضمهما . لَبِد ، بفتح الأول وكسر الثاني « من لا يبرح منزله » . كُتِب ، بضم الأول والثاني .

الإجابة

١ - أما فهد وفهد فالثاني فرع عن الأول بكسر الفاء اتباعاً للعين لأن العين حرف حلق ، فالأول أصل والثاني فرع ، وأما ورق وورق فكذلك الثاني فرع عن الأول بإسكان العين تخفيفاً فالأول أصل والثاني فرع ، وأما رغد ورغد فالثاني فرع عن الأول عند الكوفيين بفتح العين لأنها حرف حلق أما البصريون فيرون أنهما لغتان وليست أحدهما فرعاً عن الأخرى ، وأما ظفر وظفر فيرى الأخفش أن الثاني فرع عن الأول بضم العين فالأول أصل لكثرة استعماله والثاني فرع لقلّة استعماله ، ويرى غيره أنهما أصلان وليس الثاني فرعاً لأنه أثقل من الأول ، نعم يجوز أن يكون الثاني أصلاً والأول فرعاً بإسكان عينه تخفيفاً .

٢ - نُكِر بضم الفاء والعين تجوز فيها تفريع واحد وهو نُكِر بإسكان الكاف .

سَغِب يجوز فيه ثلاثة أوجه هي : سَغِب بفتح السين وسكون الغين ، وسِغِب بكسر السين وسكُون الغين ، وسِغِب بكسرهما .

فخر يجوز فيه عند الكوفيين وجه واحد هو فَخَر بفتح الفاء والخاء .

طنب يجوز فيه وجه واحد هو طُنْب بضم الطاء وسكون النون .

لبد يجوز فيه وجهان هما لَبَد بفتح اللام وسكون الباء ، وَلَبَد بكسر اللام وسكون الباء .

كتب يجوز فيها وجه واحد هو : كُتِب بضم الكاف وسكون التاء .

التطبيق الثانى

١ - ورد : عُرِب وعُرِب بسكون الراء فى الأول وضمها فى الثانى ، وَلَهَب بفتح اللام وسكون الهاء ، وَلَهَب بفتحهما ، ونَغَم بفتح النون وسكون الغين ، ونَغَم بفتحتهما ، وقَطَن بسكون الطاء ، وقَطَن بضمها فما صلة كل من الوجهين بالآخر ؟ وهل يمكن رد أحدهما إلى الآخر ؟

٢ - ورد عن السيدة عائشة رضي الله عنها : مات رسول الله صلی الله علیه وسلم بين سحرى ونحرى بسكون الحاء فى سحرى ونحرى هل يجوز فتحها قياساً ؟

٣ - ما هى الأوجه الممكنة فى الكلمات الآتية :

عظام نخرة ، قُضِب ، شَغِب .

٤ - قال الشاعر :

وتأخذه عند المكارم هزة كما اهتز تحت البارح الغصن الرطب

روى بضم الصاد من الغصن ، فهل يمكن أن يكون ذلك تفریعاً ؟ ما رأى العلماء فى ذلك .

أسئلة على المصادر

- ١ - ما الفرق بين الجامد والمشتق ؟ وما المشتقات فى عرف الصرفيين والنحويين ؟
- ٢ - ما المصدر ؟ وما الفرق بينه وبين اسم المصدر ؟
- ٣ - هل أبنية المصادر الثلاثية قياسية ؟ وإن كانت كذلك فما معنى قياسيتها ؟ بين آراء العلماء فى ذلك .
- ٤ - هل أبنية مصادر غير الثلاثى قياسية ، وما موقف العلماء من قياسيتها ؟
- ٥ - متى يأتى مصدر الثلاثى على فَعَلَ ؟
- ٦ - متى يأتى مصدر الثلاثى على فُعِلَ ؟
- ٧ - فَعَالٌ ورد مصدراً ، بفتح الفاء وكسرهما وضمها ، فمتى يكون مضموماً ومتى يكون مكسوراً ، ومتى يكون مفتوحاً .
- ٨ - فَعَالَةٌ وردت مصدراً ، بفتح الفاء وكسرهما ، فمتى يكون مكسوراً ، ومتى يكون مفتوحاً ؟
- ٩ - متى يأتى مصدر الثلاثى على فَعِيل ؟
- ١٠ - كيف تأتى بمصدر أفعل واستفعل معلى العين ؟ هل تعويض التاء فى مصدريهما لازم ؟
- ١١ - كيف تأتى بمصدر فَعَلَ ، مشدد العين ؟ وماذا يحدث فى المصدر إذا كان معلى اللام أو مهموزها ؟
- ١٢ - تَفَعَّلَ ، بفتح التاء ، مصدر فما هو فعله ؟ بين آراء العلماء فى ذلك .
- ١٣ - كيف تأتى بمصدر فاعل ؟
- ١٤ - كيف تأتى بمصدر المبدوء بتاء زائدة معتل اللام ؟

١٥ - كيف تأتي بالمرّة من الثلاثي ؟ وكيف تأتي بالهيئة ؟

١٦ - كيف تأتي بالمصدر الصناعي ؟ ما الغرض منه ؟ وهل استعملته العرب ؟ وهل هو قياسى ؟

التطبيق الاول

إيت بالمصادر العامة للأفعال الآتية مع ذكر السبب وبالمصادر الميمية :

خفق القلب ، هذل الحمام ، عشى البصر ، جرع الماء ، جأر بالدعاء ، هجع
الناس ، ضجوا بالبكاء ، تحرّى الحق ، حد السكين ، أوثقه بالحبال ، وعد ، نما
الزراع ، فاض الماء ، آذنته بالحرب ، اجاذبوا الحبل ، وقص عنقه ، عزفت نفسه عن
اللهو ، تعاون ، توانى ، تسامى ، فبراه الله مما قالوا ، علّينا السد ، أجار ، آخذ ،
آجره الله ، استوحى .

الجواب

الفعل	المصدر العام	السبب	المصدر الميمى	السبب
خَفَقَ	خَفَقَاتَا	لأنه يدل على حركة واضطراب	مَخَفَقَ	بفتح العين لأنه ليس مثالا واويا
هَدَلَ	هَدِيلَا	لأنه يدل على صوت	مَهْدَلْ	بفتح العين لأنه ليس مثالا واويا
عَشَى	عَشَى	بفتح الشين لأنه فعله مكسور العين لازم	مَعَشَى	بفتح العين لأنه ليس مثالا واويا
جَرَعَ الماء	جَرَعَا	بفتح الجيم وسكون الراء لأن فعله متعد	مَجَرَعَ	بفتح الراء لأنه ليس مثالا واويا
جَارَ	جَنِيرًا وَجُورًا	لأنه يدل على صوت	مَجَارَ	بفتح العين لأنه ليس مثالا واويا
مَجَعَ	مَجُوعَا	لأن الفعل لازم مفتوح العين لأنه يدل على صوت	مَهْجَعَ	بفتح العين لأنه ليس مثالا واويا
ضَجُوا	ضَجِيجًا	لأنه يدل على صوت	مَضَجَ	بفتح العين لأنه ليس مثالا واويا
تَحَرَى الحق	تَحَرِيَا	لأنه مبدوء بشاء زائدة وقلبت الضمة كسرة لاعتلال اللام	مُتَحَرَى	لأن الفعل غير ثلاثى فيكون على زنة اسم المفعول لأنه ليس مثالا واويا
حد السكين	حَدَا وَحَدَادَة	لأنه فعل متعد وحدادة للحرقة	مَحَدَّ	
أَرْثَقَهُ	إِثْاقَا	لأن أفعل مصدره إن وقلبت الواو ياء لكونها إثر كسرة	مُورِثَقَ	بفتح التاء وضم الميم على زنة اسم المفعول لأنه غير ثلاثى
وَعَدَ	وَعْدًا	لأن فعله متعد	مُوعِدَ	بكسر العين لأنه مثال واوى صحيح اللام

الفعل	المصدر العام	السبب	المصدر الميمى	السبب
نما	نمواً	لأن الفعل مفتوح العين لازم	منمى	بفتح العين لأنه غير مثال صحيح اللام
فاض	فيضاً	لأن الفعل لازم محل العين	مفأض	بفتح العين لأنه غير مثال صحيح اللام
	وفيضاً	إن لوحظ ما فى الفعل من حركة واضطراب		
آذن	إيذاناً	على زنة إفعال وقلبت الهمزة ياء لسكونها أثر همزة مكسورة	مؤذن	بفتح الذال وضم الميم لأنه غير ثلاثى
اجاذبو	إجاذباً	بتشديد الجيم وضم الذال لأن الأصل تجاذباً أدغمت التاء فى الجيم واجتلبت همزة وصل	مُجاذب	
وقص	وقصاً	بسكون القاف لأن الفعل متعد	موقص	على مَقْعَل لأنه مثال واوى
عزفت نفسه	عزوفاً	لأن الفعل مفتوح الفاء لازم	معزف	على مَعْفَل لأنه غير مثال واوى
تعاون	تعاوناً	لأنه مبدوء بتاء زائدة	متعاون	بزنة اسم المفعول لأنه غير ثلاثى
توانى	توانياً	لأنه مبدوء بتاء زائدة معتل اللام	متوانى	بزنة اسم المفعول لأنه غير ثلاثى
تسامى	تسامياً	لأنه مبدوء بتاء معتل اللام	متسامى	« » »
برآه الله	تبرّاه	لأن فعله مشدد العين مهموز اللام فتحذف ياء التفعيل ويعوض عنها تاء	ميرأ	« » »

الفعل	المصدر العام	السبب	المصدر الميمى	السبب
عَلَيْنَا السد	تعلية	لأن فعله على فعلٍ مشدود العين معتل اللام	مُعَلَى	بزنة اسم المفعول لأنه غير ثلاثى
أجار	إجارة	لأن فعله على أفعال معتل العين	مُجَار	، ، ،
آخذ	مؤاخذه	لأن فعله فاعل بدليل المضارع وهو يُؤَاخِذُ	مُؤَاخِذ	، ، ،
آجره الله	إيجاراً	لأن الفعل على أفعال والأصل إجاراً قلبت الهمزة الثانية ياء	مُؤَجِّر	، ، ،
استوحى	استيحاء	لأن الفعل مبدوء بهمزة وصل	مستوحى	، ، ،

التطبيق الثانى

إيت بالمصدر العام القياسى والمصدر الميمى واسمى المرة والهيئة من الأفعال الآتية مع ذكر السبب : إدَّثَرَ - تَوْضَأَ - وَضُوءَ - أَدَّيْن - سَتَمَ الطعام ومن الطعام - صَاغَ الذهب - والنجم إذا هَوَى - والليل إذا عَسَعَسَ ، والصبح إذا تنفس - إذا بُعْثِرَ ما فى القبور - قدمدم عليهم ربهم بذنبهم - فسَوَّأَها - وتواصو بالحق - آمن بالله - حاد عن الطريق - نعى الميت - وادع أعداءه - عتا - ثوى - طوى - ولى - نام - مات - غاض الماء .

الجواب

الفاعل	المصدر العام	المصدر الميمى	اسم المرة	اسم الهيئة
أَدَثَر	بشديد الدال مفتوحة والياء مضمومة ، والاصل تَدَثَرُ أدغمت التاء فى الدال واجتلب همزة وصل	مُدَثَّر	أدثرة	
تَوْضَا	تَوَضَّؤًا لانه مبدوء بتاء زائدة	مُتَوَضَّأ بزنة اسم المفعول	توضوة	
وَضُؤُ	وضاءة لان الفعل مضموم العين	مَوْضَا	وضاة	وِضَاة
إِدَّائِن	ادَّائِنًا والاصل تدائنا	مُدَّائِن	ادَّائِنَة	
سَنَم	سأما وسأما بسكون الهمزة وفتحها لان الفعل متعد ولازم	مَسَّام	سَامَة	وَسِنَّة
صَاغ	صياغة ؛ لانه دل على حرقة	مَصَاغ	صَوَّغَة	صِيَّغَة
هَوَى	هُوياً ؛ لان الفعل مفتوح لازم مصدره فاعول بضم الفاء	مَهْوَى	هِيَّ	هِيَّ
عَسَعَس	عسعة ؛ لانه رباعى	مُعَسَّعَس (بزنة اسم المفعول)	عَسَّعَة واحدة	
تَنَفَس	تنفساً لانه مبدوء بتاء زائدة	مَتَنَفَّس (بزنة اسم المفعول)	تنفسة	

الفاعل	المصدر العام	المصدر الميّمى	اسم المرة	اسم الهيئة
بعثر	بعثرة ؛ لأنه رباعى	مَبْعَثَر (بزنة اسم المفعول)	بعثرة واحدة	
دمدم	دمدمة ؛ لأنه رباعى	مُدْمَدَم (بزنة اسم المفعول)	دمدمة واحدة	
فَسَوَّاهَا	تَسْوِيَةٌ ؛ لأنه على فعل مشدود العين معتل اللام	مُسَوًى (بزنة اسم المفعول)	تسوية واحدة	
تَوَاصَوْا	تَوَاصِيًّا ؛ لأنه مبدوء بتاء رائدة معتل اللام	مُتَوَاصَى	تَوَاصِيَّة	
نعمى الميت آمن	نَعْيًا لأن فعله معتد إِيمَانًا ؛ لأن الفعل على أفعل ، وأصل المصدر إِيْمَان قلبت الهمزة الثانية ياء	مَنْعَى مُؤْمِن (بزنة اسم المفعول)	نَعْيَةٌ إِيمَانَةٌ	نَعِيَّة
حاد	حَدًّا ؛ لأنه يدل على حركة واضطراب	مَحَاد	حَدِيدَةٌ	حَدِيدَةٌ
وادع	مُؤَادَعَةٌ ؛ لأن الفعل على فاعل	مُؤَادَع	مُؤَادَعَةٌ واحدة	
عتا	عَتَوًا ؛ لأن فعل اللازم مصدره فعول	مَعْتَى	عَتَوَةٌ	عَتَوَةٌ
ثوى	ثَوِيًّا ؛ لأن فعل اللازم مصدره فعول وأصله ثَوَى	مَثَوَى	ثِيَّة وأصلها ثوية	ثِيَّة
طوى	طَيًّا ؛ لأن فعله متعد وأصله طوى	مَطْوَى	طَيَّة	طَيَّة

الفعل	المصدر العام	المصدر الميمى	اسم المرة	اسم الهيئة
وَلَّى	ولاية ؛ لان فعله دل على ولاية	مَوَّلَى	وَلَّيَّة	وَلَّيَّة
نام	نَوْمًا ؛ لان فعله على فعل اللازم محل العين	مَتَّام	نَوْمَةٌ	نَيَّْة
مات	مَوْتًا ؛ لان فعله على فعل اللازم محل المعين	مَمَّات	مَوْتَةٌ	مَيْتَةٌ
غاض	غَيْضًا ، لان فعله على فعل اللازم محل العين	مَغَّاض	غَيْضَةٌ	غَيْضَةٌ

التطبيق الثالث

إيت بالمصادر العامة للأفعال الآتية والمصادر الميمية واسم المرة :

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾ ، ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ ، ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ ، ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا ﴾ ، ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ ﴾ ، ﴿ وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ .

قال ﷺ : « دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ مِنْ قَبْلِكُمْ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ » « لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا » ، « تَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ » .

الإجابة

الفاعل	المصدر العام	المصدر الميمى	اسم المرة
تُسَمِع	إِسْمَاعًا ؛ لأن الفعل على أفعل	مُسَمِّع	إِسْمَاعَة
يَسْمَعُونَكُمْ	سَمْعًا ؛ لأن الفعل ثلاثى متعد	مَسْمَع	سَمْعَة
تَدْعُونَ	دُعَاء ؛ لأنه دل على صوت	مَدْعَى	دَعْوَة
يَسْمَعُونَ	اسْمَعًا	مُسَمِّع	اسْمَعَة
أَخَذَتِ الْأَرْضَ	أَخْذًا ؛ لأن الفعل ثلاثى متعد	مَأْخِذ	أَخْذَة
أَزَيْتِ	أَزَيْتًا	مُزَيْن	أَزَيْتَة
ظَنَ	ظَنًا	مَظْن	ظَنَة
أَتَاهَا	أَتِيًا ؛ لأن الفعل متعد	مَاتِي	أَتِيَة
أَذْكَرَ	أَذْكَار ، والأصل اذتكر بوزن افتعل	مُذَكِّر زنة اسم المفعول	أَذْكَارَة
أَنْبَيْكُمْ	تَنْبِيًا ؛ لأن ماضيه نَبَأ بزنة فَعَّل	مَنْبَأ	تَنْبِيَة واحدة
أَكَالُوا	أَكْيَالًا	مُكَّال	أَكْيَالَة
يَسْتَوْفُونَ	اسْتِيفَاء	مُسْتَوْفَى	اسْتِيفَاءَة
كَالَوْهُمْ	كَيْلًا	مَكَال	كَيْلَة
وَزَنُوهُمْ	وَزْنًا	مَوْزِن	وَزْنَة
يَخْسِرُونَ	اِخْسَارًا	مُخْسِر	اِخْسَارَة
دَبَّ	دَبِيبًا ؛ لأنه دل على سير	مَدَب	دَبَة
تَحَاسَدُوا	تَحَاسَدًا	مُتَحَاسِد	تَحَاسَدَة
تَدَابَرُوا	تَدَابَرًا	مُتَدَابِر	تَدَابِرَة
تَوَبُّوا	تَوْبًا ؛ لأن فعله ثلاثى لازم محل العين	مَتَّاب	تَوْبَة

التطبيق الرابع

١ - إيت بالمصدر العام القياسى والمصدر الميمى واسم المرة للأفعال الآتية :

بَرَى ، بَارَى ، صَلَّى ، صَلَّى ، وَفَى ، وَجَّهَ ، وَضَعَ ، مَارَى ، اصْطَبَرَ ، سَاءَ ، اسْتَاءَ ، تَغَاضَى ، خَنَعَ .

٢ - إيت بالمصدر العام القياسى والمصدر الميمى للأفعال الواردة فى الآيات الكريمة الآتية :

قال الله تعالى : ﴿ وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه ﴾ ، ﴿ وما أبرئ نفسي ﴾ ، ﴿ وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها ﴾ ، ﴿ فأوجس فى نفسه خيفة موسى ﴾ ، ﴿ لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى ﴾ ، ﴿ أم من لا يهدى إلا أن يهدى ﴾ ، ﴿ فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة ﴾ ، ﴿ يؤمئذ يصدّعون ﴾ ، ﴿ لعلهم يضرّعون ﴾ ، ﴿ فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع ﴾ ، ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ﴾ ، ﴿ ينبأ الإنسان يومئذ بما قدم وأخر ﴾ ، ﴿ فلا جناح عليه أن يطوّف بهما ﴾ .

٣ - إيت بالمصدر القياسى والميمى ، واسمى المرة والهيئة للأفعال الواردة فيما يأتى :

قال الشاعر :

وأبذل معروفى وتصفؤ خليقتى إذا كدرت أخلاق كل فتى محصن

وقال الآخر :

إذا ظلم المولى فزعت لظلمه فحرك أحشائى وهرت كلابيا

وقال الآخر :

ولما رأيت الخيل زورا كأنها جداول زرع أرسلت فاسبطرت

فجاشت (اضطربت) إلى النفس أول مرة فردت على مكرهها فاستقرت

٤ - بين نوع المصادر فيما يأتى والقياسى والسماعى ، وعين فعلها :

قال أعرابى قتل أخوه ابناً له :

أقول للنفس تأساء وتعزية
إحدى يدي أصابتني ولم ترد
وقال المتنبي :

وكلما فاض دمعى غاض مصطبرى
كأن ما سال من جفنى من جلدى
وقال الآخر :

إذا شئت يوماً أن تسود عشيرة
فبالحلم سد لا بالتسرع والشم
وقال :

وقفت على قبر ابن ليلى فلم يكن
وقوفى عليه غير مبكى ومجزع
وقال :

أخلأى لو غير الحمام أصابكم
عتبت ولكن ما على الموت معتب

اسئلة على المشتقات

اسم الفاعل :

- ١ - كيف تصوغ اسم الفاعل من الثلاثى ؟ ومتى يدخله تغيير بالقلب ، أو الحذف ؟
- ٢ - كيف تصوغه من غير الثلاثى ؟
- ٣ - هل يأتى اسم الفاعل فى صورة المصدر ، أو فى صورة اسم المفعول ؟ بين ذلك مع التمثيل .
- ٤ - ما الغرض من صيغ المبالغة ؟ وما أشهر صيغها ؟ وهل يستعمل فى كل موطن ؟ وهل هى قياسى ؟

اسم المفعول :

- ١ - كيف تصوغه من الثلاثى ؟ ماذا يحدث فيه من التغيير إذا كان مُعَلَّ العین ؟
- ٢ - كيف تأتى باسم المفعول من الثلاثى الناقص ؟ وإذا كانت لامه واوًا فمتى يجب قلبها ياء ، ومتى يجوز ؟
- ٣ - كيف تأتى باسم المفعول من غير الثلاثى ؟
- ٤ - هل يأتى اسم المفعول فى صورة المصدر ؟ أو فى صورة اسم الفاعل ؟ بين ذلك مع التمثيل .
- ٥ - هناك صيغ تنوب عن مفعول فما هى ؟ وهل تنوب عنه عملاً ومعنى ؟

الصفة المشبهة :

- ١ - ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل ؟ وما الفرق بينهما ؟
- ٢ - كثر صوغ الصفة من فعل مضموم العين وفعل مكسور العين ، دون فعل مفتوح العين ، فما السر فى ذلك ؟

٣ - كيف تحول الصفة المشبهة إلى اسم فاعل واسم الفاعل إلى صفة مشبهة ؟

٤ - هل صيغة الصفة المشبهة قياس ؟

اسم التفضيل :

١ - كيف يصاغ اسم التفضيل ؟ ومن أى المصادر يصاغ ؟

٢ - كيف يدل على التفضيل فيما فقد شرط التفضيل ؟

اسماء الزمان والمكان :

١ - كيف تصوغ الزمان والمكان من الثلاثى ؟

٢ - متى يجب كسر العين من مفعل ؟

٣ - متى يختلف المصدر الميمى من الثلاثى عن الزمان والمكان ؟

التطبيق الاول

إيت باسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة - إن أمكن - والتفضيل والمصدر الميمى ، والزمان والمكان مما يأتى :

مضى ، خاف ، مات ، وضؤ ، كدر لونه ، عرى ، حلج القطن ، عشى
بصره ، هَوَى (أحب) ، هَوَى (سقط) ، اصطفى ، دخل ، أدخل ، أوى
إلى بيته ، أوى إليه أخاه ، ارتاد ، رمى ، ازدجر ، عنى ، أكرم ، كَرُم ، اكنال ،
كال .

الزمان والمكان	المصدر الجبهي	التفضيل	الصفة المشبهة	اسم المفعول	اسم الفاعل	الفعل
مَضَى	مَضَى	أَمْضَى	ميت	مَضَى إِلَيْهِ	مَاضٍ	مَضَى
مَخَّافَ	مَخَّافَ	أَخْوَفَ	رَضَى	مَخَوْفَ أَصْلَها مَخَوْفٌ	خَافَفَ	خَافَ
مَمَاتَ	مَمَاتَ	مَمَاتَ	كَبَرُ	مَمَاتَ بِهِ	مَامَتَ	مَاتَ
مَوْضَا	مَوْضَا	أَوْضَا	عَرُ	مَوْضُوهُ بِهِ	--	وَضُوْ
مَكْدَرَ	مَكْدَرَ	أَشَدَّ كِدْرَةً	كَبَرُ	مَكْدُورُ بِهِ	--	كَدَرَ
مَعَرَى	مَعَرَى	أَعْرَى	عَرُ	مَعْرُودٌ	عَارَ	عَرَى
مَحْلَجَ	مَحْلَجَ	أَحْلَجَ	أَعْشَى	مَحْلُوجٌ	حَالَجَ	حَلَجَ
مَعَشَى	مَعَشَى	أَشَدَّ عَشَى	أَعْشَى	مَعَشَى بِهِ	--	عَشَى
مَهْرَى	مَهْرَى	أَهْرَى		مَهْرَى بِهِ	هَارَ	هَرَى
مَهْرَى	مَهْرَى	أَهْرَى		مَهْرَى بِهِ	هَارَ	هَرَى
مَصْطَفَى	مَصْطَفَى	أَكْثَرُ اصْطَفَاءَ		مَصْطَفَى	مَصْطَفٍ	اصْطَفَى
مَدْخَلِي	مَدْخَلٌ	أَدْخَلَ		مَدْخُولٌ بِهِ	دَاخَلَ	دَخَلَ
بَفَتْحِ الِْيَمِ وَالْخَاءِ						
فِي الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ						

الزمان والمكان	المصدر المبيهي	التفصيل	الصفة المشبهة	اسم المفعول	اسم الفاعل	الفعل
مُدْخَلَ	مُدْخَلَ	أَكْثَرُ إِدْخَالًا		مُدْخَلَ	مُدْخَلَ	أَدْخَلَ
مَأْوَى	مَأْوَى	أَرَى		مَأْوَى إِلَيْهِ	أَرَى	أَرَى
مُؤْوَى	مُؤْوَى	أَكْثَرُ إِبْوَاءَ		مُؤْوَى	مُؤْوَى	أَوَى
مُرْتَادَ	مُرْتَادَ	أَكْثَرُ ارْتِيَادًا		مُرْتَادَ	مُرْتَادَ	ارْتَادَ
مَرْمَى	مَرْمَى	أَرَمَى		مَرْمَى	رَامَ	رَمَى
مُزْدَجِرَ	مُزْدَجِرَ	أَكْثَرُ اُزْدَجَارًا		مُزْدَجِرَ بِهِ	مُزْدَجِرَ	اُزْدَجَرَ
مَعْنَى	مَعْنَى	أَكْثَرُ أَنْ يَعْنَى		مَعْنَى بِهِ	عُنِيَ	عُنِيَ
مُكْرَمَ	مُكْرَمَ	أَكْثَرُ إِكْرَامًا		مُكْرَمَ	مُكْرَمَ	أَكْرَمَ
مُكْرَمَ ، بفتح الميم	مُكْرَمَ	أَكْرَمَ	كَرِيمَ	مُكْرَمَ عِنْدَهُ	كَارَمَ	كَرَمَ
والراء في المصدر						
والزمان						
مُكْتَالَ	مُكْتَالَ	أَكْثَرُ اكْتِيَالًا		مُكْتَالَ	مُكْتَالَ	اِكْتَالَ
مَكِيلَ	مَكَالَ	أَكِيلَ		مَكِيلَ	كَاتَلَ	كَالَ

التطبيق الثانى

إيت بالمصدر العام واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والتفضيل والزمان
والمكان والمصدر الميمى مما يأتى :

دنس ثوبه ، طَهَّرْ عرضه ، عرض بضاعته ، قام ، استعان ، انتهى ، رام الخير ،
جال ، وعد ، وثق ، وليّ ، نام ، حى ، أوعد ، هاب ، طوى ، أناب ، تقلب ،
انقلب .

الزمان والمكان	المصدر اللمبهي	التشغيل	الصفة المشبهة	اسم المفعول	اسم الفاعل	المصدر	الفعل
مَدَنَسَ مَظْهَرَ مَعْرَضَ فِي الْمَصْدَرِ	مَدَنَسَ مَظْهَرَ مَعْرَضَ	أَدَنَسَ أَظْهَرَ أَعْرَضَ	دَنَسَ طَاهَرَ	مَدَنُوسٌ بِهِ مَظْهُورٌ بِهِ مَعْرُوضٌ	عَارِضٌ قَائِمٌ	دَنَسًا طَهَارَةً عَرَضًا	دَنَسَ طَهَّرَ عَرَضَ
مَقَامٌ مُسْتَعَانٌ مُنْتَهَى	مَقَامٌ مُسْتَعَانٌ مُنْتَهَى	أَقَامَ أَكْثَرَ اسْتِمَاعًا أَكْثَرَ انْتِهَاءً		مَقُومٌ بِهِ مُسْتَعَانٌ بِهِ مُنْتَهَى	مُسْتَعِينٌ مُنْتَهَى	قِيَامًا اسْتِمَاعًا انْتِهَاءً	قَامَ اسْتَعَانَ انْتَهَى
مَرَامٌ مَجَالٌ مَوْعِدٌ فِي الْمَصْدَرِ	مَرَامٌ مَجَالٌ مَوْعِدٌ	أَرَامَ أَجُولُ أُوْعِدُ		مَرُومٌ مَجُولٌ عِنْدَهُ مَوْعُودٌ	رَائِمٌ جَائِلٌ وَاعِدٌ	رُومًا جَوْلَانٌ وَعْدًا	رَامَ جَالَ وَعَدَ
المبمى والزمان مَوْتِقٌ ، بِكسر التاء فِي الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ	مَوْتِقٌ	أَوْتِقُ		مَوْتِوقٌ بِهِ	وَاتِقٌ	وُتُوقًا مَصْدَرٌ سَمَاعِيٌّ الْقِيَاسُ وَتَقَا وَلَايَةٌ	وَتِيقَ
مَوْلَى	مَوْلَى	أَوَّلَى		مَوْلَى	وَال		وَلَّى

التطبيق الثالث

إيت باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأسماء التفضيل والزمان والمكان
والمصدر الميمى من المصادر الآتية :

مناجاة ، خضرة ، كتابة ، سعاية ، خلافة ، إباء ، نأى ، عتوّ ، صلة ،
إصلاء ، تصلية ، صلكى ، إيواء ، أوى ، مواء ، استيلاء ، ازدهار ، طباعة ،
وقاية ، إعانة ، سيادة ، هدى ، التقاء ، إिरاق ، أرق ، غيظ ، نجوم ، إيهام ،
وهم ، إضاعة ، إيضاع ، وضاعة ، وضع ، فوز ، جزارة ، دَعَّ ، دعوة ، وداعة ،
هناءة .

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول	الصفة المشبهة	التفصيل	المصدر الميهي	الزمان والمكان
مناجاة	مناجٍ أعل إعلال قاض	مناجٍ	أخضر	أحسن مناجاة	مناجٍ	مُناجٍ في المصدر والزمان مُخضِر مُكْتَب مَسْعَى مَابِى مَنَائى مَعْنَى مَوْصِل مُصَلِّ مُصَلِّ مُصَلِّ
خضرة	»	مكتوب		أشد خضرة	مُخضِر	
كتابة	»	مسمى إليه		الكتب	مُكْتَب	
سعاية	»	مباني		اسمى	مَسْعَى	
إباء	آب	مأبى		آبى	مَابِى	
نأى	ناء	مثنى عنه		أنأى	مَنَائى	
عتر	عأت	معتز عليه		أعتى	مَعْنَى	
صلة	واصل	موصول		أوصل	مَوْصِل	
إصلاء	»	مُصَلِّ		أشد أصلاء	مُصَلِّ	
تصليية	»	مُصَلِّ		أكثر تصليية	مُصَلِّ	
صلى	»	مُصَلِّ		أصلى	مُصَلِّ	
إبراء	»	مؤزى		أحسن إبراء	مُؤزَى	مؤزى مصدرًا وزمانًا
أوى	آو	مأوى إليه		آوى	مَأْوَى	مَأْوَى

الفاعل	اسم الفاعل	اسم المفعول	الصفة المشبهة	التفصيل	المصدر اليميني	الزمان والمكان
مُؤَاء	ماء	غُوء عنده	سيد أرق	أمرأ	مُؤَاء	مُؤَاء
استيلاء	مستول	مستول عليه		أحسن استيلاء	مُستولِي	مستولِي
ازدهار	مُزدهر	مُزدهر		أكثر ازدهاراً	مُزدهر	مُزدهر
طباعة	طابع	مطبع		أطبع	مُطَبِّع	مُطَبِّع
وقاية	واقٍ	موقٍ		أزق	مُوقِي	مُوقِي
إعانة	معين	معان		أكثر إعانة	مُعان	مُعان
سيادة	سائد	مسود		أسود	مُساد	مُساد
هدى	هادٍ	مهدى	أرق	أهدى	مُهدِي	مُهدِي
أرق	أرق	ماروق به		أرق	مُارق	مُارق
إبراق	مُورق	مُورق به		أسرع إبراقاً	مُورِق	مُورِق
جَظ	غانظ	مُغِظ		أغِظ	مُغَاظ	مُغِظ
نجوم	ناجم	مُنْجُوم به	رهم	أنجم	مُنْجِم	مُنْجِم
إيهام	مُوهِم	مُوهِم به		أكثر إيهاماً	مُوهِم	مُوهِم
رهم	راهم	مُوهِم به		أرهم	مُوهِم	مُوهِم

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول	الصفة المشبهة	التفصيل	المصدر اليميني	الزمان والمكان
إضاعة	مُضِيع	مُضَاع	رَضِيع	أشد إضاعة	مُضَاع	مُضَاع
إيضاع	مُوضِع	مُوضِعُ		أرضع	مُوضِع	مُوضِع
وضع	وَضِيع	مَوْضِع		أشد إيضاعا	مُوضِع	مُوضِع
فوز	فَاتِر	مَفْزُوع		أرضع	مُوضِع	مُوضِع
جزارة	جَارِر	مَجْزُور		أفوز	مُوضِع	مُوضِع
دع	دَاعٍ	مَدْعُوع		أجزر	مُوضِع	مُوضِع
وداعة	وَادِع	مَدْعُوع	وَدِيع	أدع	مُوضِع	مُوضِع
دعوة	دَاعٍ	مَدْعُوع		أدعى	مُوضِع	مُوضِع
هناة	هَانِئ	مَهْنُوء	هَنْئ	أهنا	مُوضِع	مُوضِع

التطبيق الرابع

١ - إيت باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والتفضيل واسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى من المصادر الآتية :

ولاية ، إيلاء ، مولاة ، إبعاد ، عدة ، خروج ، ملاحاة ، إيماء ، إهانة ، مهانة ، هون ، طى ، إنابة ، قول ، إقالة ، هبة ، هيبة ، هزيمة ، غضب ، محاوله ، حول ، احتيال ، إحالة ، سيلان ، جولان ، أتى ، إيتاء ، مؤاتاة ، أسى ، مواساة ، تأسية .

٢ - إيت باسم الآلة من الأفعال الآتية :

حلج ، بذر ، حفر ، صعد ، كتب ، رمى ، برى ، رقى .

٣ - قال دريد بن الصمة يرثى أخاه :

فإن يك عبدالله خلّى مكانه	فما كان وقّافاً ولا طائش اليد
كميش الإزار خارج نصف ساقه	بعيد من الآفات طلاع أنجد
قليل التشكى للمصيبات حافظ	من اليوم أعقاب الأحاديث فى غد
تراه خميص البطن والزاد حاضر	عتيد ويغدو فى القميص المقدّد
وإن مسه الإقواء والجهد زاده	سماحاً وإتلاقاً لما كان فى اليد

(أ) بين ما فى الآيات السابقة من مصادر ومشتقات .

(ب) الفعل « يغدو » إيت بمصدره واسم فاعله ومفعوله والمصدر الميمى منه .

٤ - قال أبو كبير الهذلي :

ولقد سَرَيْتُ على الظلام بِمِغْشَمٍ	جَلَد من الفتيان غير مُثَقِّل
ممن حملن به وهُنَّ عَوَاقِدُ	حُبُّكَ النطاق فشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ
صعب الكريهة لا يرام جنابه	ماضى العزيمة كالحسام المقْصَل
يحمى الصحابَ إذا تكون عزيمة	وإذا همو نزلوا فمأوى العِيَل

(أ) بين ما فى الآيات من مصادر ومشتقات .

(ب) الأفعال « سرى ، يرام ، يحمى » إيت بمصدرها العام والمصدر الميمى منها
واسم المفعول واسمى الزمان والمكان .

٥ - وقال الآخر :

تعزَّ ، فإن الصبر بالحر أجمل	وليس على ريب الزمان معول
فلو كان يغنى أن يرى المرء جازعاً	لحادثة ، أو كان يغنى التذلل
لكان التعزى عند كل مصيبة	ونائبة بالحر أولى وأجمل
فكيف وكل ليس يعدو حمامه	وما لا مرئ عما قضى الله مَزْحَل
وقينا بحسن الصبر منا نفوسنا	فصحت لنا الأعراض والناس هزل

(أ) بين أنواع المصادر والمشتقات فى الآيات المتقدمة .

(ب) الأفعال « يغنى ، يعدو ، قضى ، وفى » إيت بمصدرها العام ومصدرها
الميمى واسم الفاعل واسم المفعول واسمى الزمان والمكان .

تقرينات على الجمع والتثنية

التطبيق الاول

ثن الكلمات الآتية واجمعها الجمع المناسب لها تصحيحاً أو تكسيراً :

هاد ، مصطفى ، صلاة ، مساء ، الأدنى ، بيداء ، القصوى ، مبرة ،
غزوة ، عشية ، نهضة ، ميثاق ، ميناء ، هدى (علما لمؤنث) ، منتقاة ، بناء ،
رفاء ، محام ، واد ، شاة ، عشواء (وصفا وعلما) ، حظوة ، بنية ، دمية ، ليلي
(علما) ، ليلة ، تقى (مسمى به) ، نُهَى (علما على بلدة) ، لواء ، نواة ،
زكاة ، مرضع ، مرضعة ، عدو ، ثكلى ، حوراء ، حسناء ، أسود ، بشرى ،
رؤيا .

المفرد	المثنى	جمع التصحيح	جمع التفسير
هاد	هاديان	هادون	
مصطفى	مصطفيان	مصطفون	
صلاة	صلاتان	صلوات	
مساء	مساءتان	مساءات	
الأدنى	الأدنيان	الأدْنُون	
بيداء	بيداوان	بيداوات	
القصوى	القصويان	القصويات	
مبرة	مبراتان	مبريان	
غزوة	غزواتان	غَزَوَات	
عشية	عشيتان	عَشَيَات	
نهضة	نهضتان	نَهَضَات	
ميثاق	ميثاقان	لم يستوف شرط جمع التصحيح	مواثيق
ميناء	ميناءان وميناوان	لم يستوف شرط جمع التصحيح	موانى
هُدًى	هُدَيَان	هُدَيَات	
علما مؤنث			
منتقة	منتقاتان	منتقيات	
بناءً	بناءان وبناءوان	بناءون وبناءوان	
رفاء	رفاءان ورفاوان	رفاءون ورفاوان	
محام	محياميان	محامون	
واد	واديان	لم يستوف شرط جمع التصحيح	أودية ووديان
شاة	شاتان		شياه
عشواء ، وصفا	عشواوان	لايجمع تصحيحاً	عُشُو
« علماً لمؤنث	»	عشواوات	

المفرد	المثنى	جمع التصحيح	جمع التفسير
حظوة	حظوتان	وَحُطُوتٌ وَحُطُوتَاتٌ وَحُطُوتَاتٌ	
بنيّة	بِنَيْتَانِ	بِنَيَاتٍ وَبِنَيَاتٍ	
دُمِيّة	دميتان	دُمَيَاتٍ وَدُمَيَاتٍ	
ليلى	ليليان	ليليات	
ليلة	ليلتان	ليلات	
تقى ، علماً	تقيان	تُقُون	
لمذكر			
نهى اسم بلدة	نهيان	نهيات	
لواء	لواءان ولواوان		ألوية
نُوة	نواتان	نويات	
زكاة	زكاتان	زكوات	
مرضع	مرضعان	لايجمع تصحيحاً	مراضع
مرضعة	مرضعتان	مرضعات	
عدو	عدوان	لايجمع تصحيحاً	أعداء
ذبيح	ذبيحان	لايجمع تصحيحاً	ذبحى
ثكلى	ثكليان	لايجمع تصحيحاً	ثكالى
حوراء	حوراوان	لايجمع تصحيحاً	حور
حسنا	حسناوان	حسناوات	
أسود	أسودان	لايجمع تصحيحاً	سود
بشرى	بشريان	بشريات	
رؤيا	رؤيان	رؤيَّان	

التطبيق الثاني

إيت باسم الفاعل واسم المفعول من الأفعال الآتية ، ثم ثنهما واجمعهما :

رضى ، ارتضى ، أبى ، دعا ، وفى ، خاف ، أوى ، آوى ، ساء .

الجواب

الفاعل	اسم الفاعل	تثنيته وجمعه	اسم المفعول	تثنيته وجمعه
رضى	راض	راضيان ، راضوان	مرضى	مرضيان ، مرضيون
ارتضى	مرتض	مرتضيان ، مرتضون	مرتضى	مرتضيان ، مرتضون
أبى	آب	آبيان ، آبون	مأبى	مأبيان ، مأبيون
دعا	داع	دعيان ، دعوان	مدعو	مدعوان ، مدعوون
وفى	واف	وافيان ، وافون	موفى	موفيان ، موفيون
خاف	خائف	خائفان ، خائفون	مخوف	مخوفان ، مخوفون
أوى	آو	أويان ، آوون	مأوى	مأويان ، مأويون
آوى	مؤو	مؤيان ، مؤوون	مؤوى	مؤويان ، مؤوون
ساء	ساء	سائيان ، ساءون	مسوء	مسوءان ، مسوءون

التطبيق الثالث

إيت باسم المرة من الأفعال الآتية ، ثم ثنها واجمعها :
 أعطى ، انقضى ، استوفى ، أولى ، أوعد ، سلم .

الجواب

الفعل	اسم المرة	التثنية والجمع
أعطى	إعطاءة	إعطاءتان ، إعطاءآت ، إعطاوات
استوفى	استيفاءة	استيفاءتان ، استيفاءآت ، استيفاوات
أوعد	إيعادة	إيعادتان ، إيعادات
انقضى	انقضاءة	انقضاءتان ، انقضاءآت ، انقضاوات
أولى	إيلاءة	إيلاءتان ، إيلاءآت ، إيلاءات
سلم	تسليمة	تسليمتان ، تسليمات

التطبيق الرابع

إيت باسم الآلة من الأفعال الآتية ، ثم ثنه واجمعه الجمع المناسب له تصحيحاً
أو تكسيراً :

رقى ، رأى ، فرى ، برى ، قلى ، وقى ، صفا ، قاس .

الجواب

الفاعل	اسم الآلة	تثنيته	جمعه
رقى	مرقاة	مرقاتان	مرقيات
فرى	مفراة	مفراتان	مفريات
قلى	مقلاة	مقلاتان	مقليات
صفا	مصفاة	مصفاتان	مصفيات
رأى	مراة	مرأتان	مرأيات
برى	مبراة	مبراتان	مبريات
وقى	ميقاة	ميقاتان	مقيقات
قاس	مقياس	مقياس	مقاييس

التطبيق الخامس

١ - ثن الكلمات الآتية واجمعها تصحيحًا إن أمكن وإلا فتكسيرًا :

أسماء (علم امرأة) ، رجاء (علم امرأة) ، نجاة ، حذاء (صانع الأحذية) ،
مستاء ، مباراة ، عطشى ، حمى ، فناء ، هبة ، فلاة ، نعمى ، بأساء ،
حسنى ، ثريا ، رؤيا ، سلمى ، عانس ، كرة ، حرباء ، ظمآن ، ملهى ، أعلى
معلى ، مكثار ، أمة ، أمة ، آية ، ثروة ، دواة ، سقاء ، لألاء .

٢ - إيت باسم فاعل وصيغة مبالغة ومصدر ميمى واسم مرة ، واسم مفعول ثم ثن
كلا واجمعهم جمع سلامة ، إن أمكن ، مما يأتى :

مطل ، سطا ، عام ، جرى ، جنى ، مال ، آب ، هام ، ثنى ، رعى ، روى ،
نال ، بكى ، تلا ، حلا ، علا ، كَرَّ ، هاب ، قسا .

التصغير

من مناهج الأداء التى سلكها العرب للتعبير عن مقاصدهم ، مع القصد والإيجاز ما عرف لدى علماء العربية بالتصغير ، وسندرس فيما يلى هذا المنهج ، فنيين حقيقته ، والباعث إليه ، وكيفيته ، والتغيرات التى يستلزمها .

التصغير عند علماء العربية تغيير مخصوص يلحق الأسماء العربية ، يقصد منه الدلالة على أحد الأمور الآتية :

أولاً : تقليل ذات المصغر ^(١) ، نحو : شُجيرة ، أى شجرة صغيرة ، أو تقليل الكمية مثل : دريهمات ، أى دراهم قليلة .

ثانياً : تحقير مايتوهم أنه عظيم ، نحو : شويعر ، وعويلم ، ورجيل فى تصغير شاعر ، وعالم ، ورجُل ^(٢) .

ثالثاً : تقريب المسافة زمانية أو مكانية ، وذلك كما فى تصغير الظروف ، نحو : جئت قبيل العصر ، أو بعيد المغرب ، وجلست دوين المنزل ، وفوق مكانك ^(٣) .

رابعاً : التهويل والتعظيم . ذهب إلى ذلك الكوفيون ، واستدلوا بقول الحباب

(١) من ذلك التصغير المفيد للتلف أو الشفقة نحو يابنى ويا أخى ويا صديقى فقد قصد من تصغير الذات التلطف والاستملاح أو الشفقة مجازاً لأن الصغار يعطف عليهم وهم لطاف ملاح من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم .

(٢) تصغير النعوت المقصود منها غالباً تحقير الوصف القائم بالذات لا الذات ، فمعنى عويلم وشويعر ذو علم يسير وذو شعر ضعيف ، ومن غير الغالب قد يرجع التحقير إلى الذات مثل قولهم : ياعدى نفسه ، أما تصغير اسم الجنس والعلم فهو لمطلق التحقير . شافية ١ / ١٧٩ .

(٣) أى أن المجيء قبل العصر ، أو بعد المغرب بزمان يسير . والجلوس قريب من المنزل من جهة الدون وقريب من مكانك من جهة الفوقية . وهكذا يكون تصغير الظروف للدلالة على قرب مظهرها مما أضيفت إليه من الجانب الذى يرشد إليه الظرف .

بن المنذر : أنا جُدِّلُها المحكك وعذيقها المرجب ^(١) . وبما ورد فى الحديث «أنتكم الدهيماء» يعنى الفتنة ، فصغرها تهويلاً لها ، ويقول لييد :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصغرُ منها الأنامل

فالداهية الموت ولا أعظم من الموت فصغرها تهويلاً ، وقال عمر فى ابن مسعود : كُنَيْفٌ ^(٢) مُلِىَّ علماً . والبصريون جعلوا ذلك من قبيل التقليل أو التحقير ^(٣) .

أما التعظيم أو التهويل فإنما استفيد من سياق المقام أو من قرائن أخرى .

فائدة التصغير : والفائدة التى تترتب على هذا المنهج هى الدلالة على الوصف ^(٤) المقصود من القلة أو الحقارة أو القرب ، أو التهويل باختصار ، فرجيل معناه رجل حقير ، ودريهمات معناها دراهم قليلة . وبذلك يدل لفظ المصغر على الصفة والموصوف معاً ؛ فهو وسيلة من وسائل الإنجاز ^(٥) .

كيفية التصغير

إذا أريد تصغير اسم من الأسماء المعربة ، فإنه يضم أوله ويفتح ثانيه ، ويزاد عليه ياء ثالثة ساكنة . فإن كان الاسم ثلاثياً اقتصر على هذا التغيير ؛ فتقول فى تصغير رجل ، وذئب ، وكلب : رجيل ، وذؤيب ، وكليب ، وزنها : فُعِيل .

(١) الجذيل : تصغير جذل وهو العود ينصب للإبل الجربى فى مبركها لتتمرس به والعذيق تصغير عذق وهو النخلة بحملها والمرجب : المعظم وكانوا يحيطون النخلة الكريمة إذا خيف عليها ببناء من خشب أو حجر تعتمد عليه والمعنى أنه ممن يشتفى برأيه وعقله .

(٢) الكنيف تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون يطلق على وعاء أداة الراعى شبه به ابن مسعود بجامع أن كلا يحفظ ما فيه .

(٣) فتصغير الكنف إنما هو لتقليل ذات ابن مسعود وقد كان قصيراً ، والداهية إنما صغرت لأن الموت فى نظر الناس صغير لتهاونهم به وهكذا سائر الشواهد التى تفيد التهويل والتعظيم .

(٤) وإنما لم يعمل عمل الصفات كما عمل المنسوب لأن الوصف إنما يعمل لرفع إبهام الموصوف وهنا فى التصغير الموصوف مفهوم من اللفظ . شرح الكافية للرضى ١٦٩/ ٢ .

(٥) والتصغير يعد من مميزات اللغة العربية البارزة إذ يسندر وجوده فى اللغات السامية . نعم قد وجد فى اللغة الآرية لكنه قليل ليس بهذا الشيوع الذى اتسمت به العربية . انظر التطور النحوى .

فإن زاد الاسم على ثلاثة أحرف وجب كسر ما بعد ياء التصغير للمناسبة بين الياء والكسرة ، فتقول فى تصغير جعفر ، ودرهم : جعيفر ، ودرينهم . ويستثنى من ذلك ما إذا ولى الحرف الذى بعد ياء التصغير أحد الأمور الآتية ، فإنه حينئذ يلزم فتحه وهى :

أولاً : تاء التانيث ^(١) ، فإنه يلزم فتح ما قبلها للخفة مثل شجرة تقول : شجيرة ، فإن لم يتصل ما بعد ياء التصغير بتاء التانيث كسر نحو حنظلة تقول فيها : حنِظلة بكسر الظاء .

ثانياً : ألف التانيث مقصورة وممدودة مثل : سلمى ، وصحراء ، تقول فيهما : سُلِمى ، وصُحِرَاء بفتح ما بعد ياء التصغير إذ لو كسر لقلبت علامة التانيث ياء والعلامة لاتغير ما أمكن ذلك ^(٢) .

ثالثاً : علامة الثنية والجمع مثل : عمران ، وزيدون ، وقمرات ، تقول فى تصغيرها : عميران ، وزيزدون ، وقميرات ، صوتاً للعلامة مع التغير .

رابعاً : عجز المركب المزجى مثل : بعليبك ، تقول : بُعَيْلَبَك ، بفتح اللام ؛ لأن آخر الجزء الأول من المركب ملتزم فتحه .

خامساً : الألف والنون الزائدتان مثل : سكران : وسلمان ، وعثمان ، تقول فيهما : سُكْرَان ، وسَلِيمَان ، وعُثِيمَان ، بفتح ما بعد ياء التصغير تشبيهاً للألف والنون بألف التانيث الممدودة ^(٣) .

(١) لأنها مع ما قبلها بمثابة المركب المزجى وآخر الجزء الأول من المركب مفتوح .

(٢) قد تغير العلامة إذا دعت الضرورة إلى تغييرها كما إذا وقعت قبل علامة الثنية والجمع مثل جليلان وجليات ، لأنها لو بقيت لحذفت لالتقاء الساكنين وإنما غيرت فى صحراوان وصحراوات دون ضرورة إجراء لألفى التانيث مجرى واحداً فى الثنية والجمع .

(٣) شرط العلماء لسلامة الألف فى التصغير ألا تقلب فى التكسير ياء دون شذوذ وإلا قلبت فى التصغير ياء مثل سرحان وسلطان فقد قالوا فى التكسير : سراحين وسلطين فيقال فى التصغير أيضاً : سريحين وسليطين ، ومالم يعرف هل قلبت ألفه فى التكسير ياء أولاً ؟ فرأى جمهرة النحاة سلامة الألف فى التصغير حملاً على الأكثر .

سادساً : ألف أفعال جمعاً مثل : أعلام ، وأسماء ، وأفراس ، تقول فى تصغيرها : أعيلام ، وأسيماء ، وأفيراس ، بفتح ما بعد ياء التصغير محافظة على صورة الجمع ؛ لأن تصغير الجمع مستغرب ^(١) ، ومن ذلك ما ورد فى الحديث : «أصبح أبى أصبح أبى !» .

تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف

إذا كان الاسم الذى يراد تصغيره على أكثر من ثلاثة أحرف فلا يخلو : إما أن يكون ثلاثياً مزيداً فيه بحرف أو أكثر ، وإما أن يكون رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه ، وإما أن يكون خماسياً مجرداً أو مزيداً فيه ، وهاك بيان طريقة تصغير كل نوع :

الثلاثى المزيد فيه :

أما الثلاثى المزيد فيه ، فإن كان مزيداً بحرف واحد مثل : مسجد ، وكوثر ، وخاتم ، أو حرفين أحدهما حرف علة ^(٢) قبل الآخر مثل : مصباح ، فلا يحذف منه شيء عند التصغير ، وإنما يضم أوله ويفتح ثانيه ويكسر ما بعد ياء التصغير فحسب ،

= هذا ويرى العلامة الرضى أن هذا الشرط إحالة على جهالة لانا كثيراً لانعرف أغلب الألف فى التكسير ياء أم لا ؟ ووضع هو ضابطاً لذلك ملخصه : أن الألف لا تقلب فى التكسير ياء إلا إذا كانت فى اسم خالص من الوصفية غير علم ، وتكون على ثلاثة أوزان : فعلان كحومان وفعلان كسرحان وفعلان كسلطان .

ومقتضى ما تقدم أن يقال فى تكسير إنسان وتصغيره أناسين وأنيسين لكن لما زادوا ياء قبل الألف شذوذاً فقالوا أنيسيان صارت الألف خامسة فسلمت ومقتضى القياس أن يقال فى تصغير أسطوانة أسيطيانه لكنهم حذفوا الواو شذوذاً فصارت الألف رابعة فقالوا : أسيطينة شافية ١ / ١٩٩ .

(١) فلو لم يحافظوا على صورته لم يعرف السامع أنه مصغر الجمع ، وإذا سُمى بما هو على أفعال مثل : أنمار أعطى حكم الجمع نظراً للأصل ، وهذا وأفعال وزن خاص بالجمع فلا يكون إلا جمعاً أو مفرداً مسمى بالجمع وبعض النحويين أثبت أن أفعالا تأتي مفرداً مثل ثوب أخلاق وبرمة أعشار ونظفة أمشاج ويرى سيويه أن ذلك من وصف المفرد بالجمع ، هـم ٣ / ١٨٦ شرح الشافعية ١ / ٢٠٢ .

(٢) اشترط بعضهم أن يكون حرف العلة مدأ زائداً وبعضهم أن يكون ليناً وفى ذلك قصور لأنه لا يشمل الواو والياء المتحركتين مثل مسرول ومشريف .

فتقول : مسجد ، وكوثر ، وخوitem - ووزنها فُعِيل - ومصبيح ، ووزنها فُعِيل .

أما إن كان مزيداً بحرفين ليس أحدهما حرف علة قبل الآخر مثل : منطلق ، ومختار ، وألندد ، ويلندد ، أو أكثر من حرفين مثل : مستدعى ، ومتعنس ، وانطلاق ، واستخراج ؛ فإنه يحذف منه الزوائد ما زاد على أربعة لإخلاله بينية التصغير فلا يبقى من الزوائد إلا حرف واحد ، أو حرفان أحدهما حرف علة قبل الآخر ، ويؤثر بالبقاء ماله مزية من جهة اللفظ أو المعنى ، فتقول ، فى منطلق : مطبق ، بحذف النون وبقاء الميم لتصدرها ، ولدالاتها على الفاعلية . وفى مختار : مخير - مشدد الياء - بحذف التاء وبقاء الميم ^(١) وفى ألندد ويلندد : أليد ويُلَيِّد ، بحذف النون وبقاء الهمزة والياء لتصدرهما ، ولأنهما فى موضع يدلان فى مثله على التكلم والغيبة ، وفى مستدعى : مديع ، بحذف السين والتاء وبقاء الميم . وفى مقعنس : مقيعس ، بحذف النون وإحدى السينين وبقاء الميم . وفى انطلاق : نطليق ، بحذف الهمزة وبقاء النون والألف ؛ لأنها حرف علة قبل الآخر . وفى استخراج : تخييرج ، بحذف الهمزة والسين ^(٢) وبقاء التاء والألف .

وإذا لم يكن لأحد الزوائد مزية على غيره فأتى مخير فى حذف أيها شئت مثل : قلنسوة ، وحبنتى ، وحبارى ، تقول فى تصغيرها : فليسة وقليسة ، وحبينط وحبيط ، وحبير - بياء مشددة - وحبيرى .

الرباعى المجرد والمزيد فيه :

أما الرباعى المجرد ، فلا يحذف منه شئ عند تصغيره مثل : جعفر ، تقول : جُعِفَر بوزن فُعِيل .

(١) لأن الزيادة المتصدرة أحق بالبقاء لأن الأواخر محل التغيير لتساقل الكلمة بتزايد حروفها ثم الأوساط ، ولذلك تسلم الزيادة المتصدرة دائماً .

(٢) إنما حذفت السين دون التاء لأن بقاءها يؤدى إلى عدم النظير .

أما الرباعى المزد فيه ، فإنه يجب عند تصغيره تجريده من جميع الزوائد ، إلا إذا كان الزائد حرف علة قبل الآخر فإنه يبقى ، فتقول فى تصغير مدحرج ، وجحنفل ، ومُحَرَّجْم ، وعنكبوت : دحيرج ، وجحنفل ، وحريجم ، وعنكب ، وتقول فى عصفور ، وسرادح ، وفردوس ، وحيزون ، واحرنجام : عصيفير ، وسريديح ، وفريديس ، وحزيين ، بحذف الياء - وحريجيم .

الخماسى المجرد والمزد فيه :

أما الخماسى المجرد فيجب عند تصغيره حذف خامسه حتى تتأتى بنية التصغير ، فتقول فى تصغير سفرجل : سفيرج ، ووزنها فُعَيْعِل .

وهذا إذا لم يكن رابعه مشبهاً للزائد بكونه أحد حروف «سألتمونيها» مثل التون فى خدرنق ، أو يكون مخرجه قريباً من مخرج الزائد مثل الدال فى فرزدق فإنها تشبه التاء لأنها قريبة منها مخرجاً ، فإن أشبه الزائد كما ذكرنا ، فأنت مخير فى الحذف إن شئت حذف الرابـع^(١) ، وإن شئت حذف الخامس ، فتقول : خديرق وفريزق ، أو خدرين وفريزد .

أما الخماسى المزد فيه فإنه يحذف منه الزائد ثم الخامس الأصلى ، فتقول فى قبعثرى : فبيعث ، وفى خندريس : خنيدر .

تعويض الياء عن المحذوف

عرفت مما تقدم أننا نحذف كل ماجاوز الأربعة سواء أكان أصلاً أم زائداً لإخلاله ببنية التصغير . والآن نقول : إنه يجوز فى كل مصغر حذف منه حرف أو أكثر - أصلى أو زائد - أن يعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر^(٢) ، فيجوز أن يقال فى

(١) إنما جاز حذف الرابع لأنه مجاور للطرف وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره فإن لم يجاور المشبه للزائد بأن كان ثانياً أو ثالثاً فلا حذف وقال الزمخشري إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، هذا والأرجح حذف الخامس لأن الثقل منه نشأ .

(٢) جبراً لما أصابه من الوهن بسبب الحذف .

تصغير سفرجل ، ومدحرج ، ومنطلق : سفيريج ، ودحيريج ، ومطيليق ، ووزنهما فُعْيِيل .

وهذا التعويض إنما يكون إذا لم يوجد قبل آخر المصغرياء ، وإلا فلا تعويض مثل خيزبون ، وحرنجام ، فتقول في تصغيرها : حزيين - بحذف الياء - وحريجيم - بحذف الهمزة والنون وقلب الألف ياء - ولا يعوض عن المحذوف لوجود ياء أخرى في مكان التعويض .

صيغ التصغير

ومما تقدم يتبين لنا أن أبنية المصغر ثلاثة :

الأول : فُعْيِل ، ويصغر عليه كل ثلاثي .

الثاني : فُعْيِل ، ويصغر عليه كل ما جاوز الثلاثة .

الثالث : فُعْيِيل ، ويصغر على هذا الوزن شيان هما :

أولاً : مازاد عن أربعة أحرف وقبل آخره حرف علة زائدة مثل : عصفور ، مصباح ، احرنجام ، تقول : عصيفير ، ومصبيح ، وحريجيم ، ووزنها فُعْيِيل .

ثانياً : مازاد على أربعة أحرف وليس قبل آخره حرف علة زائد ، فإنه يحذف مازاد على أربعة ويعوض عنه ياء قبل الآخر جوازاً مثل : سفرجل ، ومدحرج تقول : سفيريج ، ودحيريج ، بوزن فُعْيِيل .^(١)

(١) هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل ووزن المصغر بها اصطلاح خاص مخالف للوزن التصريفي فقد نظر في الوزن التصغيري إلى عدد الحروف والحركات والسكنات دون نظر إلى الأصالة والزيادة رغبة في ضبط الأوزان واختصارها ألا ترى أن دريهاً وجديولاً ومسيجداً وأحيمر وزنها التصغيري واحد وهو فُعْيِيل أنها تشترك في عدد الحروف والحركات والسكنات بينما وزنها التصريفي مختلف لاختلافها في الأصالة والزيادة .

أمور لاتحل ببنية التصغير

سبق أن قلنا إنه يحذف من المصغر كل ماجاوز الأربعة لإخلاله ببنية التصغير ، ويستثنى من ذلك أشياء لاتحذف من الكلمة ، وإن جاوزت الأربعة لعدم إخلالها ببنية التصغير لتزيلها منزلة كلمة مستقلة ، وتقدير التصغير واقعاً على ماقبلها ، وهذه الأشياء هي :

أولاً : تاء التأنيث ^(١) مثل : حنظلة ، وثعلبة ، وزنبورة ، تقول : حنظلة ، وثعلبة ، وزنبيرة .

ثانياً : ألف التأنيث الممدودة مثل : حمراء ، وخنفساء ، وعقرباء ، تقول فيها حمراء ، وخنفساء ، وعقرباء ، وكذلك تقول فى حروراء ، وقرّيشاء ، وبراكاء : حرّيراء ، وقرّيشاء ، وبرّيكاء - بتشديد الياء ^(٢) - .

ثالثاً : الألف والنون الزائدتان ^(٣) ، لشبههما بألف التأنيث الممدودة ، مثل : سلمان ، وزعفران ، تقول فيهما سلّيمان ، وزعفران .

رابعاً : ياء النسب مثل : عبقرى ، وحضرمى ، وحنظلى ، تقول فيهما : عبّقرى ، وحضيرمى ، وحنظلى .

(١) ذلك لكونها علامة متحركة فصارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، بخلاف ألف التأنيث المقصورة فليكونها صارت كبعض حروف البنية الزائدة .

(٢) سيويه لا يعد ألف التأنيث الممدودة فى تقدير الانفصال مطلقاً مثل التاء بل يشترط ألا يسبقها مدة ثالثة وإلا فإنه يحذف المدة الثالثة مثل جلولاء وبراكاء وقرّيشاء فيقول جليلاء وبريكاء وقرّيشاء بياء ساكنة مخففة وذلك لأن لألف التأنيث الممدود شبهها بألف التأنيث المقصورة وشبهها بتاء التأنيث فاعتبر شبهها بالتاء فى عدم السقوط وتقدير الانفصال واعتبر شبهها بالألف المقصورة فى حذف المدة الثالثة كما تحذف ألف حبارى فى التصغير عند ثبوت الألف المقصورة مع ١٧٨/٢ سيويه ١١٧/٢ .

(٣) هذا إذا كانت الألف رابعة أو خامسة فإن كانت فوق الخامسة ، فإذا كان فى جملة الأحرف المتقدمة مايلزم حذفه فتصير الألف خامسة بعد حذفه بقيت الألف والنون كما فى عبوثران فإنه تحذف الواو عند التصغير فتقول عبوثران وإن لم يكن فى جملة الأحرف المتقدمة ما يلزم حذفه حذفت الألف والنون لأنك تحذف الأصل فما بالك بالزائد ، وذلك مثل قرعلانة ، تقول فى تصغيرها : قريعة . شرح الشافية ١ / ٢٠٠ .

خامساً : عجز المركب المزجى والعددى والإضافى ، مثل : بعلبك ، وخمسة عشر ، وعبد الله ، تقول فى تصغيرها بُعْلَبْك ، وخمسة عشر ، وعبيد الله .

سادساً : علامة التثنية والجمع مثل ^(١) : مسلمان ومسلمون ، ومسلمات تقول فيها : مسيلمان ، ومسيلمون ، ومسيلمات .

تصغير ما آخره ألف تانيث مقصورة

إذا صغر ما آخره ألف تانيث مقصورة ، فلا يخلو إما أن تكون الألف رابعة ، وإما أن تكون خامسة فصاعداً ، فإن كانت الألف رابعة لم تحذف ؛ لأنها لاتخل بينية التصغير ، غير أنه يبقى ما قبلها مفتوحاً ^(٢) ، فتقول فى تصغير حبلى : حَيْلَى . أما إذا كانت الألف خامسة فأكثر ، فإنه يجب حذفها ^(٣) ، لأن بقاءها يخل بينية التصغير ، وإذا كان قد وجب حذف الخامس الأسمى ، فما بالك بالألف الزائدة ، فتقول فى تصغير سبطرى - مشية فيها تبختر - وكُفْرَى - وعاء الطلع - ولُعَيْرَى - اللغز : سبيطر ، وكُفَيْرٌ ، ولغيز ^(٤) ، وهذا إذا لم تسبق الألف بمدة ثالثة زائدة . فإن سبقت بها مثل : حبارى ، وسلامى ؛ فأنت بالخيار إن شئت حذفت المدة

(١) هذا إذا كان الاسم جمعاً ، فإن جعل علماً فكذلك نظراً للأصل خلافاً لسيبويه فإنه نظر إلى حاله قبل العلمية فجعلت العلامة كالكلمة المنفصلة وإلى حاله بعد العلمية فجعلت كبعض حروف الكلمة ولذلك يحذف المدات قبل الآخر إن وجدت مثل : ظريفان وظريفون وظريفات وجداران إن سُمى بها نظراً لما طرأ بعد العلمية ويبقى العلامة نظراً إلى الأصل كما فعل فى ألف التانيث سيبويه ٢ / ١١٨ شرح الشافى ١ / ٢٤٧ .

(٢) لأنه لو كسر لقلب ياء وهى علامة تانيث ، والعلامة لاتغير ما أمكن أما إذا كانت الألف لغير التانيث ، فإنه يكسر ما قبلها فتقلب ياء مثل : ملهى وأرطى تقول : ملهى وأريط .

(٣) إنما وجب حذف ألف التانيث المقصورة دون الممدودة لأنها حرف واحد ساكن منزل منزلة الجزء لا منزلة كلمة مستقلة أما الممدودة فإنها على حرفين ، فصارت بمثابة اسم ضم إلى اسم فبى فى تقدير الانقصال مثل ياء النسب .

(٤) حذفت دون إحدى الغينين أن إحدى الغينين وإن كانت زائدة إلا أنها تحصنت من الحذف بكونها تضعيفاً للحرف الأسمى فى وسط الكلمة ، ولا تحذف ياء لغيزى بل تصير مداً قبل الآخر وكذلك فى كفى الشافى ١ / ٢٤٥ .

الزائدة ، فتقول : حبيرى ، وسليمى ، وإن شئت حذفت ألف التانيث ، فتقول :
حبير وسليم - بتشديد الياء .

التصغير يرد الأشياء إلى أصولها

إن كانت الكلمات التى يقصد تصغيرها قد دخلها تغيير قبل تصغيرها ، فإنه ينظر
إلى الباعث على هذا التغيير ، هل هو مجرد التخفيف لاسبب له إلا ذلك ؟ أم هناك
علة أوجبت هذا التغيير ؟

فإن كان الباعث عليه هو التخفيف فحسب بقى التغيير مع التصغير كما كان قبله
لأن الحاجة إلى التخفيف مع التصغير ألزم ، وذلك مثل : تخمة ^(١) ، وتراث ،
فتقول : تخيمة ، وتريث - ببقاء التاء .

أما إن كان الباعث على التغيير علة أوجبت ذلك غير مجرد التخفيف ، فعند
التصغير تزول هذه العلة فترجع الكلمة إلى أصلها وذلك مثل : باب وناب ،
وميزان ، وريح وميقات ، وموقظ ، وطى ولى ، وعطاء وكساء ، وقائم وبائع ،
ومتعد ، وماء وشاء . فهذه كلمات دخلها تغيير لأسباب مختلفة ^(٢) ، فإذا صغرت

(١) فالتاء فيهما أصلها الواو قلبت الواو تاء لاستئصالها مضمومة فى أول الكلمة فعند التصغير تبقى التاء لوجود الضم
أول الكلمة ولزيادة الثقل بالتصغير .

(٢) فالألف فى باب أصلها الواو ، وفى ناب أصلها الياء قلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فإذا صغرنا زالت الفتحة
قبلهما ، وكذلك الياء فى ميزان وريح وميقات أصلها الواو قلبت ياء لسكونها بعد كسرة والواو فى موقظ أصلها
الياء قلبت واواً لسكونها أثر ضم ، وفى طى ولى أصلهما طوى ولوى قلبت الواو ياء لاجتماعها وهى ساكنة مع
الياء ، وعطاء وكساء أصلهما عطاو ، وكساو ، قلبت الواو همزة لتطرفها أثر ألف زائدة ، وكذلك قائم وبائع
أصلهما قاوم ، وبابع قلبت الواو والياء ألفاً ثم همزة . ومتعد أصلها : موتعد فقلبت الواو تاء لوقعها قبل تاء
الافتعال .

وفى ماء وشاء أصل الهمزة هاء قلبت همزة لحناء الهاء بعد الألف وقيراط ودينار أصلهما قراط ودنار - بتشديد
الراء والنون - قلب أول المثلين ياء لوقوعه بعد كسرة وهذه الأسباب كلها تزول بالتصغير .

وابن مالك قرر أن ذا البدل يرد فى التصغير إلى أصله إن كان البدل آخرأ مطلقاً أو غير آخر بشرط كونه
ليناً بدلاً من غير همزة تلى همزة وعلى ذلك فهو لا يرد الهمزة فى قائم والتاء فى متعد إلى أصلهما فهو يقول :
قويثم وميعد وهذا مذهب سيويه : التسهيل ٧٥ سيويه ١٢٨ / ٢ شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣٥ .

زالت تلك الأسباب ، فتعود إلى الأصل ، فتقول : بويب ونويب وموزين ، ورويحة ، ومويقت وميقت ، وطوى ولوى ، وعطى وكسى ، وقوىم ، وبويج ، ومويعد ، ومويه ، وشوى أو شويه ^(١) . وسيبويه لا يرد الهمزة فى قائم وبائع ، والتاء فى متعد إلى أصلها ، بل يقول : قويثم ، وبويثع ، ومثيعد ^(٢) .

تصغير ما ثانيه لين

إذا صغر اسم ثانيه حرف لين ، فلا يخلو هذا الحرف : إما أن يكون أصلاً ، وإما أن يكون منقلباً عن أصل ، وإما أن يكون زائداً .

فإن كان اللين أصلاً سلم فى التصغير سواء أكان واواً مثل : قول وعود ، أم ياء مثل : بيضة وبيت وشيخ ؛ فتقول فى التصغير : قويل وعويد ، وبيضة وببيت وشيخ ، وشذ قول بعض العرب : بويضة ^(٣) .

وإن كان اللين منقلباً عن أصل وجب رده إلى أصله بشرط ألا يكون اللين بدلاً من همزة تلى همزة ، وذلك بأن يكون ليناً بدلاً من لين مثل : باب وناب ، وقيمة وميقات وموقن ^(٤) ، أو بدلاً من حرف صحيح مثل : قيراط ودينار ، وديباج ، وآل ^(٥) ، أو بدلاً من همزة لاتلى همزة مثل : ذيب ، وبير ، وفاس ، فتقول فى تصغير ذلك : بويب ، ونبيب ، وقويمة ، ومويقت ، وميقتن وقيريط ، ودنينير ، ودبييج ، وأهيل ، وذويب ، وبؤير ، وفؤيسه يرد اللين إلى أصله .

(١) اللام أصلها الياء عند سيبويه والهاء عند غيره وشاء اسم جمع لشاء .

(٢) ولعل ذلك لضعف العلة الباعثة على التغيير ألا ترى أن العين فى قائم قلبت أثناً ثم همزة مغ وجود الألف الزائدة فاصلة بينهما وبين الفتحة قبلها والواو فى متعد قلبت تاء خوفاً من مخالفة الماضى للمضارع مع أن المخالفة حاصلة فى كثير من الأفعال مثل : قال يقول . فكان هذا التغيير لمجرد التخفيف .

(٣) قاس عليه الكوفيون فأجازوا قلب الياء الأصلية واواً لمناسبة الضم قبلها هـم ١٨٦/٢ .

(٤) الألف فى باب منقلبة عن واو ، وفى ناب عن ياء والياء فى قيمة وميقات عن واو ، والواو فى موقن عن ياء .

(٥) أصلها قراط ودنار ودباج وأهل .

أما إذا كان اللين منقلباً عن همزة تلى همزة فإنه يجب قلبه ^(١) واواً إن كان ألفاً ^(٢) مثل : آدم ، تقول فى تصغيرها : أو يدم .

هذا ، وإذا كان اللين منقلباً عن أصل مجهول جعل فى التصغير واواً ، لأن ذوات الواو أكثر لمناسبة ضم أول المصغر ، وذلك مثل : عاج ، وصاب ، تقول : عويج ، وصويب .

وإن كان اللين زائداً مثل : ضارب وضيراب ، فإنه يقلب واواً حملاً على الأكثر فتقول : ضويرب وضويرب .

هذا حكم ما ثانيه لين ، والخلاصة : أن اللين يقلب فى التصغير واواً فى أربع حالات :

الأولى : إذا كان اللين منقلباً عن واو مثل : باب ، وميزان .

الثانية : إذا كان اللين منقلباً عن أصل مجهول مثل عاج .

الثالثة : إذا كان اللين زائداً مثل : ضارب ، وكاهل .

الرابعة : إذا كان اللين ألفاً منقلباً عن همزة تلى همزة مثل آدم .

ويقلب ياء فى حالة واحدة ، وهى إذا كان منقلباً عن ياء مثل : ناب وموقن .

شذوذ

وقد قال العرب فى تصغير عيد وجمعة : عييد وأعياد شذوذاً ، والقياس عويد وأعواد ، والسرى فى هذا الشذوذ قصد الفرق بين عيد وعود فى التصغير والجمع .

(١) التحقيق أن الألف ترجع إلى أصلها وهو الهمزة لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ثم تقلب الهمزة واواً لاجتماع همزتين فى غير الطرف متحركتين والثانية مفتوحة إثر ضم .

(٢) فإن كان غير ألف بقى كما فى أيمة نقول فيها : أيمة . حاشية يس على الألفية ٤٤٧/٢ .

تصغير ما دخله قلب مكانى

إذا صغر ما دخله قلب مكانى بقى على وضعه كما كان قبل ^(١) التصغير ، تقول فى تصغير جاه ، ومهاة ^(٢) : جويه ، ومُهَيَّة .

تصغير ما حذف أحد أصوله

إذا أريد تصغير ما حذف أحد أصوله فلا يخلو : إما أن يكون قد بقى بعد الحذف على حرفين ، أو على أكثر .

فإن بقى بعد الحذف على حرفين وجب رد المحذوف لتتم بنية التصغير ، سواء أكان المحذوف السواء مثل : عدة وزنة ، أم العين مثل : سه ومد ، أم اللام - وهو الأكثر - مثل يد وأخ وشفة وحر ، تقول فى تصغيرها : وعيدة ، وزينة ، ستيهة منيد ، يدية دُمىً أخى شفية حريج . ولا يعتد بتاء التانيث لأنها فى تقدير الانفصال ، ولا بتاء العوض مثل تاء أخت وبنت لما فيها من رائحة ^(٣) التانيث ، ولا بهمزة الوصل كما فى ابن واسم ؛ لأن همزة الوصل لا تثبت فى التصغير ^(٤) ، فتقول فى التصغير : أخيه وبنية ، وبنى ، وسمى ، برد المحذوف .

وإذا كان الحرف المحذوف ذا وجهين لاختلاف العرب فى النطق به جاز فى التصغير مراعاة ذلك كما فى سنة وشفة ، تقول فى تصغيرهما : سنية وسنيهة ، وشفية وشفية ؛ لأن لهما واو عند بعض القبائل ، وهاء عند آخرين .

(١) التسهيل ٧٥ شافية ١ / ٢٩٤ .

(٢) أصلهما : وجه ومهاة .

(٣) وذلك لاختصاص التعويض بالموث ، ولكون هذه التاء للعوض لا للتانيث سكن ما قبلها ووقف عليها بالتاء ، ولم يجر من الكلمات ما عوض من لامة تاء ، فيكون ما قبلها ساكناً ويوقف عليها بالتاء إلا فى سبع كلمات هى : أخت وبنت وهنت وكيت وذيت وثنتان وكلتا عند سيويه . وهنت كناية عما يستفحش ذكره ، وكيت كناية عن قولهم : كذا وكذا ومثلها ذيت . أما قولهم منت فالتاء ليست عوضاً عن اللام لأن أصلها من زيدت فيها التاء عند الحكاية وفقاً للدلالة على تانيث المحكى شرح الشافية ١ / ٢٢٠ المفضل ١ / ٥٥ .

(٤) هذا رأى سيويه بحذف الهمزة لعدم الحاجة إليها ، وخالفه ثعلب فهو يثبت همزة الوصل حال التصغير جمع . ١٨٧ / ٢

وإن بقى الاسم بعد الحذف على أكثر من حرفين لا يرد المحذوف لتمام بنية التصغير بدونه ، فتقول فى تصغير مَيْت - بياء ساكنة - وناس ، وخير وشر : مَيْت ، ونويس ، وخير ، وشرير . هذا مذهب سيويوه ، وخالفه يونس والمازنى فأجازوا رد المحذوف .

تصغير الثنائى وضعاً

أما إذا كان الاسم ثنائى الوضع مثل : عن ، وهل ، ولو ، وما ، وكى ؛ فإنه يزداد فى آخره ياء لتأتى بنية التصغير ، فيقال فى تصغيرها : عُنَى وهُلَى ، وطوى ، ومُوى ، وكُمَى . وإنما زيدت الياء آخرأ حملاً على الأكثر ؛ لأن أكثر المحذوف من الثلاثى اللام ، وأكثر المحذوف من اللام حرف العلة .

وأجاز ابن مالك فى تصغير الثنائى وجهاً آخر ، وهو أن يضعف الحرف الثانى ، فيقال : عنين ، وهليل ، ولوى ، وموى ، وكى^(١) .

تغييرات تلحق الاسم بعد التصغير

تلحق الأسماء بعد التصغير أنواع من القلب والحذف تعرض أسبابها بعد التصغير ، وإليك بيانها :

الألف الواقعة بعد ياء التصغير

الألف الثالثة إذا وقعت بعد ياء التصغير يجب قلبها ياء مطلقاً سواء أكانت منقلبة عن أصل مثل : فُتَى وعصى ، أم زائدة مثل : كتاب ورسالة ، فتقول فى التصغير : فتى وعصية ، وكتيب ورسيلة - بياء مشددة - وذلك لأنه يجب تحريك ما بعد ياء التصغير والألف لاتقبل الحركة .

(١) لا يظهر للخلاف أثر إلا فى ما آخره حرف صحيح . نكت السيوطى .

الواو الواقعة بعد ياء التصغير

الواو الواقعة بعد ياء التصغير : إما أن تكون فى المكبر لامًا ، وإما أن تكون حشواً ، فإن كانت لامًا كما فى دلو ، وربوة ، وعروة ، وعشواء ، وكروان ، وجب قلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير الساكنة وإدغام الياء فى الياء ، فتقول فى تصغيرها : دلى ، وربية ، وعرية ، وعُشيَاء ، وكريان .

وإذا كانت فى المكبر حشواً ، فإن كانت ساكنة كما فى عجوز وجزور ، وجب قبها فى التصغير ياء لضعفها بالسكون ، فتقول : عجيز ، وجزير - بياء مشددة - .

وإن كانت متحركة أصلية أو زائدة كما فى أسود وجدول ، جاز فيها وجهان : قلبها ياء - وهو الأكثر - وبقاؤها دون قلب ^(١) - وهو قليل - فتقول : أسيد وجديل ، وأسيود وجدويل .

وإنما ساغ سلامة لواو من القلب لقوتها بالحركة ، وبعدها عن الآخر الذى هو محل التغير ، وكون ياء التصغير عارضة ، وللحمل على التكسير حيث قالوا : جداول ، وأساود .

اجتماع الياءات فى آخر المصغر

قد تؤدى التغيرات التى تحدث فى الكلمة بسبب التصغير إلى أن يجتمع فى آخرها ثلاث ياءات ؛ فإن اجتمع فى آخرها ثلاث ياءات أولاهما ياء التصغير وجب حذف الياء الثالثة نسباً ^(٢) ، ونقل الإعراب إلى الياء التى قبلها ، فتقول فى تصغير كساء : كُسى والأصل : كسيو - بياء مشددة - لأن الألف الثالثة تقلب ياء لوقوعها

(١) الهمع ١٨٦/٢ ، شافية ١/٢٢٦ .

(٢) لأنه من المقرر فى الإعرال : أنه إذا اجتمع فى آخر الكلمة فى غير الفعل والاسم الجارى على الفعل ثلاث ياءات . وكانت الثانية مكسورة مدغماً فيها وجب حذف الثالثة نسباً ، ونقل الإعراب إلى الثانية أما الفعل والاسم الجارى على الفعل فيجوز أن يجتمع فى آخرهما ثلاث ياءات مثل : أحى ويحى ، وبعض الصرفيين يرى أن المحذوف الياء الثانية لا الثالثة ولا فرق فى النطق . النكت للسيوطى - جمع ١٨٥-٢ شرح الشافية ١/١٣١ .

بعد ياء التصغير ، فترجع الهمزة إلى أصلها وهو الواو ، ثم تقلب الواو ياء لتطرفهما إثر كسرة ، فتصير إلى كسبي بثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ، فتصير إلى كُسيّ ، وكذلك تقول فى بناء : بُنىّ ، وفى سماء : سُميَّة^(١) وفى عطاء : عطىّ ، وتقول فى تصغير إداوة : أدية ، وفى معاوية : مُعيّة أو مُعيويّة^(٢) .

فإن كانت ياء التصغير ثانية الياءات فلا حذف كما فى تصغير حيا : فتقول : حييّ بثلاث ياءات دون حذف لأن الثانية ليست مكسورة مدغمًا فيها ، بل ساكنة^(٣) : وكذلك تقول فى تصغير مية : مِيّة بثلاث ياءات لأن الأولى ليست ياء التصغير .

لحاق تاء التانيث للمصغر

إذا كان الاسم الذى يراد تصغيره ثلاثيًا مؤنثًا عاريًا من تاء التانيث لحقته التاء عند التصغير بشرط ألا يوقع ذلك فى لبس : ونعنى بالثلاثي ما كان ثلاثيًا فى الحال مثل عين وأذن وسن وقدم ، أو فى الأصل مثل يد ، أو فى المآل مثل سماء - لأنه عند التصغير يجتمع فى آخره ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة نسيًا ، فيصير على ثلاثة أحرف ، ومن ذلك مزيد الثلاثي إذا صغر تصغير ترخيم مثل زينب وسعاد .

تقول فى تصغير ذلك كله : عيينة أذينة سنيّة قديمة يديّة سمية زنيبة سعيدة .

فإن أوقع لحاق التاء فى لبس امتنعت التاء ، كتصغير خمس وثلاث ونحوها من

(١) زيدت تاء التانيث لأنه بعد حذف الياء الثالثة صار اسمًا مؤنثًا ثلاثيًا .

(٢) ذلك لأنه تحذف ألف معاوية لزيادتها على بنية التصغير فتقول : معيوية فيجوز أن تسلم الواو لوقوعها متحركة بعد ياء التصغير حشواً ، ولك أن تقلبها ياء فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة فتصير إلى معية ياء مشددة .

(٣) إن اجتمع فى آخر المصغر ياءان مشددتان فإن كانت إحدهما للنسب فلا حذف كما إذا صغرت المنسوب إلى على ، وهو علوى ، فتقول على ب أربع ياءات الأولى للتصغير والثانية المنقلبة من الواو والثالثة والرابعة للنسبة . أما إذا لم تكن إحدهما للنسب فقد وجب حذف الياء المشددة المتطرفة كما فى تصغير مروية اسم مفعول من روى فتقول مروية والأصل مربيوة . والقاعدة أنه إذا طرأ التصغير على النسب احتمل التشديد بخلاف ما إذا طرأ النسب على التصغير فلا يحتمل كما فى النسب إلى قصى .

أعداد المؤنث ، إذ لو لحقتها التاء لالتبس بأعداد المذكر ، وكتصغير بقر وشجر ، إذ لو لحقتهما التاء لالتبس بتصغيرهما بتصغير بقرة وشجرة .

وإنما لحقت التاء المصغر لأن التصغير وصف فى المعنى ، فالمصغر بمثابة الموصوف مع صفته فكما أن التاء تلحق آخر الصفات المؤنثة فارقة بين المذكر والمؤنث ، فكذلك تلحق آخر المصغر ، فتقول فى أذن : أذينة ، كما تقول أذن صغيرة .

وإنما لحقت التاء الثلاثى المؤنث دون الرباعى ^(١) التماساً للتخفيف ، ألا ترى أنهم يحذفون فى التصغير ماجاوز الأربعة ولو كان أصلاً .

ولو سمي مؤنث بمذكر مثل : رمح وحجر لحقته التاء فى التصغير ، ولا ينظر إلى الأصل لأن هذا وضع جديد ، وكذلك لو سمي مذكر بمؤنث مثل : عين ودار لم تلحق ^(٢) التاء فى التصغير ، ولا ينظر إلى الأصل .

شذوذ

قد شذت كلمات لم تلحقها التاء ، وكان القياس أن تلحقها مثل : ناب (للمسنة من الإبل) قالوا فيها : نيبب والقياس نيبية . وقوس قالوا فيها : قويس والقياس ^(٣) قويسة وحرب قالوا فيها حريب ^(٤) والقياس حربية .

كما شذت كلمات لحقتها التاء والقياس ترك التاء لأنها مذكورة منها : قدام - وراء . قالوا قديديمة ووريئة وزاد بعضهم : أمينة - بتشديد الياء - فى تصغير أمام .

(١) أجاز أبو عمرو أن تلحق التاء ما زاد على ثلاثة إذا كان آخره ألف تانيث مقصورة وحذفت خامسة فصاعداً كما فى حبارى يقول فى تصغيرها . حبيرة - بتشديد الياء - وأجاز ابن الأنبارى حذف الممدودة خامسة فصاعداً وإبدال التاء منها نحو باقلاء ، يقول فيها : بويقلة ، ولم يوافقه أحد - شرح الشافية ١ / ٢٤٤ .

(٢) خالف يونس فى هذا وقال تلحق التاء نظراً للأصل ، واستدل بقول العرب عينة بن حصبن وعروة بن أذينة اسمى رجلين ، ورد عليه بأن التسمية حدثت بعد التصغير . وذهب ابن الأنبارى إلى أنه يعتبر فى العلم مانقل عنه . ورأى الجمهور أنه لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير أو تانيث وإنما ينظر إلى الوضع الجديد مع ١٨٩ / ٢ شرح الشافية ١ / ٢٣٩ تسهيل ٧٥ .

(٣) ولكن قال الجوهري فى الصحاح : إن أردت الأنثى قلت قويسة .

(٤) كأنهم نظروا إلى أنها فى الأصل مصدر .

تصغير مادل على الجمع

الاسم الذى يذل على جمع إن كان اسم جمع مثل : قوم وصحب ورهط ،
أو اسم جنس نحو : تمر أو جمع سلامة لمذكر أو مؤنث مثل : صالحون وصالحات
أو جمع تكسير للقلة مثل : أذرع . أوقات . غلِمة ، فإنه يصغر على لفظه ، فيقال
فى التصغير قويم وصحيب ورهيط وتمير وصويلحون وصويلحات وأذيرع وأويقات
وغليمة .

أما إن كان جمع تكسير للكثرة ، فإنه لا يصغر على لفظه ، لئلا يؤدي ذلك إلى
التناقض ، إذ بناء الكثرة يدل على الكثرة والتصغير يدل على القلة - لأن القصد من
تصغير الجمع تقليل العدد لاتقليل الذات - وإنما يرد الجمع إلى مفردة ^(١) فيصغر المفرد
ثم يجمع بالواو والنون ^(٢) إن كان لمذكر عاقل وبالألف والتاء إن كان لغير عاقل
أو لعاقل مؤنث ، فتقول فى تصغير رجال : رجيلون ، وفى تصغير : دراهم وكتب
وجوار : دريهمات وكتيبات وجويريات .

وإذا كان له من لفظه جمع قلة فيجوز أيضاً أن يرد جمع الكثرة إلى جمع القلة
فيصغر عليه ، وذلك مثل : فتيان وكلاب ، فلك عند تصغيرهما أن تردهما إلى جمع
القلة ، وهو فُتية وأكلب فتقول : فُتية - بضم الفاء وتشديد الياء - وأكيلب
أو تردهما إلى الواحد فتصغره ، ثم تجمعها الجمع المناسب فتقول : فتيون وكليات .

(١) قد يوجد جموع كثرة لم يستعمل لها مفرد مثل عبايد وعبايد بمعنى متفرقات فتصغر على الواحد القياسى
المقدر وهو عبود وعبديد ؛ ثم يجمع جمع سلامة فيقال : عبييدون وعبيديدون هذا رأى سيويه فى التصغير ،
وإن كان فى النسب نسب إليها على لفظها . وسيويه ١٤٢/ ٢ .

وقد يكون للجمع واحد قياسى مهمل وواحد غير قياسى مستعمل مثل محاسن ومشابه فيرد فى التصغير
إلى الواحد المستعمل وإن كان غير قياسى وهو حسن وشبه فيقال : حسينات وشبيهات وحسينون وشييون وأبو
زيد يرد إلى الواحد القياسى المهمل وهو محسن ومشبه انظر شرح الشافية ٢٦٩/ ١ التسهيل ٧٦ .

(٢) يجمع جمع سلامة وإن كان قبل التصغير ، لا يجمع جمع سلامة مثل جرحى وحمر وعطاش وحوافض تقول
فى تصغيرها : جريحون جريحات احميرون واحميرات وعطيشانون وعطيشيان وحيوضات النكت . للسيوطى
شرح الشافية ١/ ٢٦٦ .

فالحلاصة : كل ما دل على جمع يصغر على لفظه إلا جمع الكثرة فإنه يرد إلى مفردة فيصغر المفرد ثم يجمع بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل ، وبالألف والتاء إن كان لغير ذلك ، ويجوز إذا كان له جمع من لفظه أن يرد إلى جمع القلة فيصغر عليه .

تصغير الأسماء المركبة

يكون تصغير الأسماء المركبة بتصغير صدرها سواء أكان تركيبها إضافياً أم مزجياً أم عددياً مثل : عبد الله وأم عمرو وبعيلبك ومعد يكرب وخمسة عشر ، تقول فى تصغيرها : عبيد الله وأميمة عمرو وبعيلبك ومُعَيْد يكرب وخميسة عشر .

وذهب الفراء إلى أن المركب الإضافى إذا كان كنية يصغر المضاف إليه واحتج بقول العرب : أبوالحصين (كنية الثعلب) وأم الحبين (دوية شبيهة بالحرباء) .

تصغير الترخيم

تصغير الترخيم هو أن تعمد إلى جميع الزوائد الصالحة ^(١) للبقاء فى التصغير فتحذفها ثم توقع صيغة التصغير على مابقى من أصول ، فتقول فى تصغير أحمد وحامد : حميد وفى مستخرج : خريج : وفى عصفور وفردوس عصيفر فريدس .

وتصغير الترخيم قليل فى كلام العرب ، ومذهب البصريين أنه يجوز فى العلم وغير العلم ومما ورد من تصغير غير العلم قولهم فى المثل : «عرف

(١) وعلى هذا فتصغير مدرج على دحرج لا يقال له : تصغير ترخيم لأن الميم لا يصلح للبقاء عند التصغير وإن كان بعض المتقدمين من النحاة سموا تجريد الاسم من الزوائد تصغير ترخيم ، ولم يفرقوا بين ما يصلح للبقاء وما لا يصلح .

حميق^(١) جملة» تصغير أحقق وقولهم : «يجرى بليق ويذم» تصغير أبلق .

والفراء يرى أنه خاص بالأعلام لأنها لشهرتها يدل ما بقى منها على ما حذف وإذا صار الاسم بعد حذف زوائده على ثلاثة أحرف ، وكان مؤنثاً عارياً من التاء لحقته تاء التأنيث - لما سبق - وجوباً فتقول فى تصغير حبلى وصحراء وزينب تصغير ترخيم : حيلة وصحيرة وزنية ، وفى غير الترخيم تقول : حَيْلى وصحيرة ، وزينب .

ويتبين مما تقدم أن تصغير الترخيم له وزن : فُعِلَ وفُعِلَ .

شواذ التصغير

ورد عن العرب ألفاظ مصغرة شذوا فيها عن القياس العام ، من ذلك :

إنسان قالوا فى تصغيرها : أنيسيان والقياس أنيسين هذا إذا كان وزنه فعْلان من الأنس ، أما إن كان مأخوذاً من النسيان ، ووزنه إفعان بحذف لامه فتصغيره على أنيسيان قياس .

وقالوا فى عشية : عشيشية ، والقياس : عشية ، وقالوا فى عشى : عشيشيان والقياس عُشى ، بحذف الياء الثالثة .

(١) «عرف حميق جملة مثل بضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه و » يجرى بليق ويذم» مثل معناه : إن ذلك الفرس يسبق غيره فى الجرى وهو مع ذلك يذم وهو يضرب فى مجازاة المحسن بالإساءة . هذا وقد سمع عن العرب تصغير إسماعيل وإبراهيم تصغير ترخيم على برية وسميع وهو شاذ لأن فى ذلك حذف بعض الأصول ، وهى الميم من إبراهيم واللام من إسماعيل وهما أصلان باتفاق ، والهمزة أصل عند المبرد لتصدرها قبل أربعة أصول فهى كالهزمة فى اصطبل . وسيبويه يرى أنها زائدة لأن الاسم أعجمى لا يعرف له اشتقاق .

وقياس الترخيم عند سيبويه بريهم وسميع عند المبرد أبيره وأسميع وقياس تصغيرها غير ترخيم : بريهم وسميع عند سيبويه ، وأبيره وأسميع عند المبرد . وما ذهب إليه سيبويه هو ماسمعه أبو زيد عن العرب . سيبويه ١٢٤/٢ .

وقالوا فى مغرب : مغربان والقياس : مغرب وقالوا فى تصغير أصلان جمع أصيل : أصيلان ^(١) والقياس أن يرد إلى مفردة ثم يجمع جمع سلامة فيقال : أصيلات .

وقالوا فى ليلة لَيْلِيَّةَ بزيادة ياء والقياس لسيلة ، وكأنهم صغروا ليلة واكتفوا بتصغيرها عن تصغير ليلة ، كما اكتفوا بتكسيروها عن تكسير ليلة فقالوا : الليالى ^(٢) .

وقالوا فى رجل : رويجل ^(٣) وفى غلمة وصبية : أغلجمة وأصبية ، والقياس غلجمة وصبية - بتشديد الياء - .

هل تصغر الأفعال والحروف ؟

التصغير وصف فى المعنى ، فتصغير الأسماء إنما هو وصف لمسمياتها بالقلة والحقارة ، والأفعال والحروف لا توصف ^(٤) ، ولذلك لا تصغر ، وأما تصغير أفعال التعجب فى قول العرب : محمد ما أحيسنه ، وقول القائل :

يا ما أميلح غزلانا شَدَنَّ لنا من هؤلئائكن الضال والسمر

فمذهب الكوفيين أن أفعل التعجب اسم فتصغيره قياس ، واستدلوا بتصغيره على اسميته ، أما البصريون فيرون أنه شاذ ^(٥) لا يقاس عليه ، لأنه عندهم فعل والفعل لا يصغر .

(١) ذهب بعضهم إلى أن أصلان مفرد كرمان وليس جمعاً وعلى ذلك فأصيلان قياس .

(٢) كما قالوا فى تكسير أهل : أهالى وإنما هو تكسير أهلات وقد ورد ليلة فى كلام العرب ومن ذلك :

فى كل يوم وليلاه حتى يقول كل راء إذ رآه
يا ويحه من جمل ما أشقاه

(٣) قيل أن رجلاً جاء بمعنى راجل فرويجل تصغير راجل الذى جاء بمعناه رجل ثم استعمل فى تصغير رجل مطلقاً شرح الشافى ١ / ٢٧٧ .

(٤) لأنها لا تندل على مسميات وإنما الأفعال أخبار وما يؤكد بعد الفعل عن التصغير أن اسم الفاعل إذا صغر بطل عمله بعده عن شبه الفعل .

(٥) جراً العرب على هذا الشذوذ تجرد فعل التعجب عن معنى الحدث والزمان فأشبه الأسماء . والمقصود بتصغيره إنما هو المفعول الموصوف بالفعل المتعجب منه كأنك قلت هو حسين وهن مليحات . همع ٢ / ١٩٠ ، شرح الشافى ١ / ٢٨٠ .

كلمات لم تسمع إلا مصغرة

نطق العرب بأسماء بعض الأشياء مصغرة ، ولم ينطقوا بها مكبرة ، لأنها مستصغرة عندهم ، والصغر من لوازمها ، فوضعوا الألفاظ الدالة عليها على صورة المصغر ، ومن ذلك قولهم ^(١) : جُمِّلَ لطائر صغير شبيه بالعصفور ، وكعيت وهو البلبل ، وقال المبرد : هو شبيه بالبلبل .

تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة

كان حق أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ألا تصغر لغلبة شبه الحرف عليها ، والحروف لا تصغر ، ولكن لما تصرف فيها تصرف الأسماء المعربة ، فوصفت ووصف بها ، وثنيت وجمعت ، وأنثت جرت مجراها فى التصغير ، ولذلك لا تصغر «من» ولا «ما» الموصولتان لأنهما لم تتصرفا هذا التصرف .

ولما كان تصغير هذه الأسماء على خلاف لأصل سلك فى تصغيرها نهج يخالف نهج الأسماء المعربة ، فلم يغير أولها ، بل أبقي على حاله من الفتح أو الضم وعوض من ذلك زيادة ألف فى آخره ، ويزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة بعد فتح ، كما فى الأسماء المعربة ، ف قيل فى تصغير ذا ^(٢) ، وتا ، والذى ، والتى : ذِيًا ، وتِيًا ^(٣) ، واللذِيَا ، واللتيَا - بتشديد الياء - .

(١) سيويه ٢ / ١٣٤ ، شرح الشافية ١ / ١٨٢ .

(٢) لم يصغر من أسماء الإشارة فى المؤنث إلا تارتى وأما ذى وذو فلا يصغران لثلا يلتبس تصغيرها بتصغير ذا للمذكر .

(٣) مذهب البصريين أن ذا الإشارةية ثلاثية والأصل : ذى أو ذوى حذفت عينه أو لاهم اعتبارا ، فإذا صغر رد المحذوف ويؤتى بياء التصغير ثالثة فيقال ذِيًا أو ذوياً ، ثم تحذف العين شذوذاً لأن تصغيرها شاذ والشذوذ يجرى على الشذوذ فيصير ذِيًا ، والكوفيون يرون أن الذال أصل والألف زائدة ولا حذف ، وأرى أن ذيا هى ذا ثنائية زيدت ياء التصغير ثانية ، فقلبت الألف ياء ، وأدغمت فيها ياء التصغير ولحقتها ألف العوض ، ولا داعى لتكلف تقديرات لادليل عليها . شرح الشافية ١ / ٢٨٨ .

فإذا ثنيت حذفت ألف العوض لالتقاء ساكنة مع ألف التثنية ويائها ، فتقول :
ذِيَان ، وتِيَان ، واللذِيَان ، واللتيَان .

وكذلك فى جمع الموصول تحذف الألف ، كما تحذف ألف المقصور لالتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها مفتوحاً لأنها محذوفة لعله فتقول : اللذِيُون ، واللذيين ، هذا مذهب الأخفش . أما سيبويه فإنه يحذف الألف نسيّاً ، أى لا لعله فلا يلزم فتح ما قبلها بل يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فيقول : اللذِيُون يضم الياء مشددة واللذِيْن بكسر الياء مشددة ، وهو المسموع عن العرب (سيبويه ٢ / ٢٤٠) .

وتقول فى جمع اللتيا : اللتيا بت حذف ألف العوض أيضاً ، واستغنى العرب باللتيات عن تصغير اللاتى واللاتى ، فلم يسمع تصغيرهما ، وقد حاول بعض النحويين تصغيرهما قياساً .

وقالوا فى تصغير أولى مقصوراً : أولياً بزيادة ألف العوض آخرأ ، وفى تصغير أولاء ممدوداً : أولياء بزيادة ألف العوض قبل الهزمة (١) .

هذا ويجوز أن يلحق بذياً وتياً ، وتِيَان وريَان وأولياء ما كان يلحقها قبل التصغير من هاء التثنية وكاف الخطاب فيقال : هذيا وذيا لك وذياك وهؤلياء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يا ما أمْلَحَ غزلاًنا شَدَنَ لنا من هؤلِياكُن الضال والسمر

ما لا يصغر من الأسماء

لا يصغر من الأسماء ما أشبه الحرف وقل تصرفه ، فلم يقع صفة ولا موصوفاً ، كما وقعت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، ولم يثن ولم يجمع كما ثنيت وجمعت ، ولذلك لا تصغر من وما الموصولتان ، ولا أسماء الشرط والاستفهام ، ولا حيث وإذ وإذا ولا الضمائر .

(١) لأنها لو زيدت بعد الهزمة لزم قلب الهزمة ياء ثم حذفها لاجتماع ثلاث ياءات أولاهها ياء التصغير ، فيصير أولياء فيلبس تصغيره بتصغير أولى مقصوراً .

ولا يصغر من المعربات «مع» لكونها على حرفين ولعدم تصرفها في الإعراب ولعدم وقوعها صفة ولا موصوفاً ، وكذلك عند - لما ذكرنا ، ولأن القصد من تصغير الظروف التقريب وعند في غاية القرب ^(١) ، ولا لدن لعدم تصرفه .

ولا يصغر غير ولا سوى لضعف تمكنها لأنهما لا يثنيان ولا يجمعان ، ولا تدخل اللام عليهما مع شبههما بالحرف ، ودلالتهما على معناه ، وهو إلا الاستثنائية ^(٢) .

ولا يصغر أمس وغد لأن الغرض منهما كون أحد اليومين قبل يومك والآخر بعد يومك بلا فضل - وهما من هذه الجهة لا يقبلان التحقير .

وكذلك أيام الأسبوع مثل : السبت ، الأحد ، الاثنين . . إلى الجمعة ، وأسماء الشهور مثل : المحرم ، صفر . . إلى ذى الحجة لأن معناها : اليوم الأول والثاني ، والشهر الأول والثاني ، وهكذا ، فالمقصود منها بيان الترتيب في أجزاء الزمان ، وذلك لا يقبل التصغير ^(٣) .

ولا يصغر أيضاً من الأسماء ما أشبه الفعل ، فلا يصغر حَسْبُك وما بمعناه لتضمنه معنى الفعل ، إذ هو بمعنى اكتف ، ولا تصغر أسماء الأفعال ، ولا الأسماء العاملة عمل الفعل مثل المصدر ^(٤) ، واسم المفعول والصفة المشبهة ؛ لأن التصغير وصف للمصغر ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت ضعف شبهها بالفعل فلا تعمل عمله .

(١) قال سيبويه ١٣٦/٢ ولا تحقر عند كما تحقر قبل وبعد ونحوها لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا .

(٢) سيبويه ١٣٥/٢ شرح الشافية ١/٢٩٠ .

(٣) يرى الكوفيون جواز تصغيرها بالنظر لما يقع فيها من المسرات التي يستقصر معها الزمن .

(٤) يرى ابن جنى في كتابه المبسج أن المصدر لا يصغر إلا إذا سمي به ، وذلك لانتقاض المعنى بالتصغير ، فإن المصدر اسم لجنس فعله ، والجنس أبداً غاية الغايات في معناه ، وما كانت هذه صورته في الشيوع والانتشار فما أبعد من التحقير . ولذلك لم تثن المصادر ، ولم تكسر إلا أن توقع على الأنواع المختلفة ، وامتناع المصادر من ذلك كامتناع الأفعال .

المبحث الثامن

النسب

فى اللغة

نَسَبَه يَنْسِبُهُ وَيَنْسِبُهُ نَسَبًا : ذَكَرَ نَسَبَهُ ، وَنَسَبَتْهُ : عَزَوْتَهُ ، وَانْتَسَبَ إِلَى أَبِيهِ اعْتَزَى ، وَالنَّسَبُ يَكُونُ إِلَى الْآبَاءِ وَالْبِلَادِ وَإِلَى الصَّنَاعَةِ .

أما فى إصطلاح العلماء

فهو إلحاق ياء مشددة بآخر الإسم المنسوب إليه ليدل التركيب على النسبة إلى المجرد عنها ، وبعبارة أوضح ليصير المركب اسماً منسوباً إلى المجرد منها ، نحو : بغدادى ، أى منسوب إلى بغداد ، وقرشى ، أى منسوب إلى قرىش ، وفاكهى ، أى منسوب إلى فاكهة .

وهذا المركب يشبه الصفات إذ يدل على ذات مبهمه موصوفة بصفة معينة هى النسبة إلى المجرد عن الياء ، ولذلك يعامل معاملة الصفات فيحتاج إلى موصوف يخصص الذات يجرى عليه ، ويرفع ^(١) ضميره ، أو ما يتعلق به ، نحو : جاءنى رجل مصرى ، أو مصرى أبوه .

والغرض من النسب أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه ، أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة ^(٢) .

(١) يعمل التركيب الرفع ولا يعمل التصب لانه بمعنى اللآزم وهو متسب أو منسوب ولا يعمل فى غير مخصصه لعدم مشابهته للفعل فى اللفظ إلا فى ظرف أو حال مثل : أنا عربى أبدا وأنا وطنى مخلصاً لأنه يكتفهما رائحة الفعل ، وإنما لم يعامل المصغر معاملة الصفات مع أنه يدل على صفة لأنه يدل على ذات مخصوصة موصوفة بصفة مخصوصة فلم تحتاج إلى ما يخصصها . شافية ١٣/ ٢ .

(٢) ولذلك يسمى سيويه باب النسب : باب الإضافة ، ويقصد الإضافة اللغوية لأنك حينما تنسب شخصاً لقبيلة ، أو بلد فقد عزوته إليه ، وأضفته ، ويسمى ياء النسب ياءى الإضافة فيقول : أعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقته ياءى الإضافة . فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءى الإضافة . سيويه ٦٩/ ٢ .

وفائده : الدلالة على الوصف مع الإيجاز ، إذ قولك : رجل مصرى أخضر
من قولك : رجل منسوب إلى مصر .

علامة النسب

وكما اتخذ العرب علامة يدلون بها على التثنية والجمع اتخذوا علامة يدلون بها
على النسب وهى :

الياء مشددة تلحق آخر الاسم المنسوب إليه .

كيفية النسب

إذ قصد النسب إلى اسم من الأسماء فإنه لابد من حدوث تغييرات ، وهذه
التغييرات بعضها عام : أى تلحق جميع الأسماء دون استثناء ، وبعضها خاص : أى
تلحق بعض الأسماء دون بعض ، وإليك بيان هذه التغييرات :

التغيير العام

إذا أردت النسب إلى أى اسم من الأسماء ، فإنه يلزمه كسر آخره ، وإلحاق ياء
مشددة ^(١) به ، ونقل الإعراب إليها ، فتقول فى النسب إلى عرب ، ومالك
وإسلام ، ودمشق : هذا عربى ، ومالكى ، وإسلامى ، ودمشقى .

وهذا التغيير اللفظى يستتبع - لاشك - تغييراً معنوياً ، إذ يصير هذا المركب دالاً
على المنسوب ، ووصفاً له ، بعد أن كان قبل إلحاق الياء اسماً للمنسوب إليه .

(١) يرى جمهور النحاة على أن ياء النسب حرف معنى دال على النسب كما أن تاء التانيث حرف دال على معنى
للتأنيث . وقد نسب إلى الكوفيين أنهم قالوا : إن ياء النسب اسم فى موضع جر بالإضافة وظاهر أعراب
المضاف على المضاف إليه لكون المضاف إليه فى صورة الحرف فهو كجزء من المضاف . واحتجوا بقول العرب
رأيت التيمى تيمى عدى روى بجر تيم الثانى بدلاً من الياء فى التيمى ورد ذلك بأنه على تقدير مضاف حذف
وبقى المضاف على جره والأصل رأيت التيمى صاحب تيمى عدى .

وهذه الياء المشددة لا يجوز تخفيفها لئلا تلتبس بياء المتكلم المضاف إليها وقال المبرد إن تخفيفها فى حشو
الشعر لحن وإنما يجوز فى القوافى . ابن يعيش ٥ / ١٤١ المتقضب للمبرد ٣ / ١٣٣ حاشية يس على التصريح
٣٢٣ / ٢ .

التغييرات الخاصة

والتغييرات الخاصة تحدث فى بعض الأسماء دون بعض ، وهى على أوجه مختلفة ، فإنها تكون بحذف حرف ، أو قلب حرف ، أو رد لمحذوف ، أو بإبدال حركة بأخرى ، أو بزيادة حرف ، أو بحذف كلمة ، وغير ذلك .

وإليك تفصيل هذه التغييرات وبيان مواطنها :

النسب إلى ما فيه تاء التأنيث

إذا نسب إلى ما فى آخره تاء التأنيث وجب حذف التاء ، فتقول فى النسب إلى فاطمة ، وكوفة : فاطمى ، وكوفى ^(١) . والسر فى هذا الحذف أنه لو بقيت التاء للزم وقوعها حشواً بين الاسم والياء المشددة ، وهى لاتقع حشواً ، ولا تجمع علامتا تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ، فكنت تقول : امرأة كوفية ، وفاطمية ^(٢) ، وفى هذا ثقل .

النسب إلى الثلاثى المكسور العين

وإذا أريد النسب إلى اسم ثلاثى مكسور العين مثل : إبل ، ونَمِر ، ودُئِل ، وجب فتح عينه ، فتقول فى النسب : إبلى ، ونَمَرى ، ودُؤِلى ، بفتح العين كراهة توالى الأمثال الثقيلة من الكسرة والياء فى الثلاثى المبني على الخفة ^(٣) .

(١) من ذلك التاء فى عرفات وغمرات مسمى بهما ، فتحذف التاء إنا نسب إليهما لأنها للتأنيث ثم تحذف الألف لأن ألف المقصور تحذف كما سيأتى تفصيله . أما التاء فى أخت وبت فليست للتأنيث ، وإنما هى بدل من اللام لكنها تحذف عند النسب لما فيها من رائحة التأنيث لاختصاص هذا الإبدال بالمؤنث . شرح الكافية ١ / ٤٣ ، شرح الشافية ٢ / ٦ .

(٢) وحمل المذكر على المؤنث .

(٣) إذ لو لم تفتح لصارت جميع إبل مكسورة ، ولم يخلص من الكسر فى نمر ودئل إلا حرف واحد ، وأما نحو عضد وعنق مما هو مضموم العين فإنه - وإن استولت الثقلاء على حروف الكلمة - لا يغير فى النسب . لأن تغاير الثقلاء بين الضم والكسر سهل أمرها إذ الطبع لا ينفرد من توالى المختلفات المكروهة كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة . شرح الشافية ٢ / ١٨ .

أما ما زاد على ثلاثة وقبل آخره كسرة مثل : جَحْمَرِش ، ومدحرج ، وجُنْدِل ، فلا يغير ؛ لأنه ليس مبنياً على الخفة ، فلا يستنكر توالى الثقلاء عليه . نعم إذا كان الاسم على أربعة أحرف ثانيهما ساكن مثل : تَغْلِب ، ويَثْرِب ، ومَشْرِق ، ومَغْرِب ؛ فإنه يجوز فيما قبل الآخر بقاء الكسر والفتح قياساً مطرداً وذلك لأن الساكن كالميت المعدوم ، فإن اعتد به بقى الكسر ، وإن لم يعتد به فالفتح ^(١) ، فتقول : تغلبى ، ويثربى ، ومشرقى ، ومغربى ، بكسر ما قبل الآخر وفتحه ، هذا رأى المبرد ، والخليل جعل الفتح فى غير الثلاثى شاذاً لا يقاس عليه ، وهو مذهب سيبويه ^(٢) .

النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسب إلى اسم قبل آخره ياء مشددة مكسورة ^(٣) ، مثل طَيْب ، وطِئ ، ومَيْتِي ، وغُزَيْل ، وجب حذف الياء الثانية المكسورة ^(٤) فراراً من اجتماع يائين مشددتين فى آخر الكلمة بينهما حرف مكسور مع كسر الياء الأولى ، إذ العرب تنفر من توالى الياءات والكسرة ؛ فتقول فى النسب : طَيْبِي ، وطِئِي ، ومَيْتِي ، وغُزَيْلِي .

وشذ قول بعض العرب فى النسب إلى طِئ : طائى ، ووجه الشذوذ أنه حذف

(١) لأنه لحق حيثنذ بالثلاثى .

(٢) وافق ابن مالك فى شرح العمدة الخليل وسيبويه فقال : فإن كان المكسور العين رباعياً كتغلب لم تفتح عنه إلا بسماع . نكت السيوطى - خطية ، وما نسب إلى المبرد لم يشر إليه فى المختضب فى باب النسب .

(٣) فإن كانت الياء مشددة مفتوحة مثل هبيخ ، أو كانت الياء مفردة مثل مغيل - من أغبت المرأة : أرضعت ولدها وهى حامل - أو مفصولة من الآخر مثل مهيم - تصغير مهوم من هوم أى نام خفيفاً - فلا حذف ، أما مهيم اسم فاعل من هيمه الحب فهو مثل طيب .

(٤) إنما حذفت الياء الثانية المكسورة دون الأولى الساكنة لأنه لو حذفت الساكنة لبقيت الثانية مكسورة وبعدها كسرة ، وفى ذلك ثقل كثير ، ولو قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لحدث تغيير كثير مع اللبس المختضب ٣ / ١٣٥ شرح الشافية ٢ / ٣٢ .

الياء الثانية المكسورة - كما هو القياس - فصارت إلى طِيء - ياء ساكنة قبل الآخر ،
ثم قلب الياء الساكنة ألفًا ، وهذا القلب شاذ لأنها ليست متحركة ^(١) .

النسب إلى ما كان على فعيلة وفعيلة وفَعُوله

إذا نسبت إلى ما كان على وزن فعيلة أو فعيلة - صحيح اللام أو معتلها - مثل :
حَنِيفَة ، وَطِيعَة ، وَصَحِيفَة ، وَغَنِيَّة ، وَجُهَيْنَة ، وَقُرَيْظَة ، وَأُمِّيَّة ، لزم أولاً أن
تحذف تاء التانيث - لما قدمنا - ثم تحذف ياء فعيلة وفعيلة ، وتقلب كسرة العين
فتحة ^(٢) ، لافرق في ذلك بين الصحيح اللام ومعتلها . غير أن المعتل اللام تقلب
لامه بعد حذف الياء ألفًا ^(٣) فواوًا ؛ فتقول : حَنَفَى ، وَصَحَفَى ، وَغَنَوَى ،
وَجَهَنَى ، وَقَرِظَى ، وَأَمَوَى .

والسر في هذا الحذف هو التخفيف ^(٤) ، مع قصدهم الفرق بين المذكر والمؤنث ؛
إذ يقولون في النسب إلى المذكر حنيفى ، وإلى المؤنث حَنَفَى ، وإنما حذفوا من
المؤنث دون المذكر ؛ لأن المؤنث حذفت منه التاء ، والتغيير يشجع على التغيير ،
وإذا نسبت إلى ما كان على وزن فَعُولَة ، فمذهب سيبويه حذف الواو بعد حذف
التاء ، وإبدال ضمة العين فتحة ؛ فتقول في النسب إلى حلوبة ، وعدوة ،
وفروقة : حَلَبَى ، وَعَدَوَى ، وَفَرَقَى ، وحجة سيبويه السماع ، فقد ورد
عن العرب قولهم : شَتَّى فِى شَنْوَة ^(٥) ، والقياس على فعيلة نحو

(١) ويجوز أن يكون الشذوذ من جهة أنه حذف الياء الساكنة على خلاف القياس ثم قلب المكسورة ألفًا لتحركها
وانفتاح ما قبلها : شرح الشافية ٣/ ٣٢ شرح المفصل ٥/ ١٤٧ .

(٢) لأن الاسم بعد حذف الياء صار ثلاثيًا مكسور العين .

(٣) لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب واوًا لأجل ياء النسب لأن ما قبل ياء النسب لا يكون إلا مكسورًا والألف لا تقبل
الحركة .

(٤) وذلك لأن فعيلًا وفعيلًا قريبان من بناء الثلاثى المبني على الخفة ، فلو لم تحذف الياء لاستولى الكسر والياء على
أكثر حروفهما . أما إذا زادت الكلمة على هذه البنية فلا تحذف لأن وضعها حيث تدل على الثقل فلا يستثقل الثقل

العارض بسبب النسب فتقول في النسب إلى سَكَيْت سَكَيْتَى دون حذف . شرح الشافية ٢/ ٣٠ .

(٥) فإن قيل إنه لم يرد عن العرب إلا كلمة واحدة وهى شَتَّى فكيف ساغ القياس عليها . والجواب أنه لم يرد
ما يخالفها فهى كل ما سمع فصارت أصلًا يقاس عليه .

حنيفة^(١) ، وخالف المبرد سيبويه ، فرأى وجوب بقاء الضم والواو فى فعولة لافرق بين المذكر والمؤنث وصحيح اللام ومعتلها ، فيقول فى حلوبة وحلوب ، وعدوة وعدو : حلوبى ، وعدوى . أما شنتى فهو شاذ لم يسمع غيره لايجوز القياس عليه^(٢) .

شرط الحذف

وهذا الحذف مشروط بشرطين :

الشرط الأول : ألا تكون العين معتلة واللام صحيحة ، وذلك بأن تكون العين حرفًا صحيحًا ، أو تكون حرف علة مع كون اللام كذلك ، كما فى حنيفة ، وطوية ، وحيية ؛ فيقول فى النسب إليها : حنفى ، وطوى ، وحيوى ، أما إذا كانت العين حرف علة ، واللام حرف صحيح ، مثل : طويلة ، وقولة ، وبووعة «مبالغة فى قائل وبائع» فلا تحذف الياء من فعيلة ، ولا الواو من فعولة ، إذ لو حذفت لقلت : طوكى ، وقوكى ، ويىعى ، فيلزم قلب العين ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيكثر التغيير ، وتبعد الكلمة عن الأصل^(٣) .

وهذا الشرط خاص بفعيلة وفعولة دون فعيلة ، فتقول فى نُؤيرة : نُورى ، وفى عيينة : عئى للأمن من المحذور ، إذ لا تقلب العين ألفًا لوجود الضم قبلها .

الشرط الثانى : ألا يكون مضعفًا ، فإكان مضعفًا ، مثل : جليلة ، وشديدة وهريرة ، وقليلة ، ومديدة ، وكدودة ، وحرورة ، وملولة ، فلا حذف لثلا يجتمع

(١) ولولا القياس على فعيلة لم يكن لفتح العين فى فعولة بعد حذف الواو وجه لأن فعليا بضم العين ورد فى كلام العرب مثل عضدى . شرح الشافية ٢ / ٢٤ .

(٢) وجهة نظر المبرد أن سبب التغيير فى فعيلة وفعلية هو فرار العرب من توالى الأمثال الثقلاء من الكسرة والياء ولكنهم لا ينفرون من الضمة ولا من الواو ألا تراهم يقولون فى عدو عدوى وفى سمره : سمرى ويقولون فى عدى : عدوى ، وفى نمر : نمرى فيفرون من الكسرة والياء ويقولون الضمة والواو . شافية ٢ / ٢١ ابن يعيش ١١٦ / ٢ ولم يعرض المبرد لذلك فى المقتضب .

(٣) ولذلك حذفت الياء من طوية وحيية لأنه لا يلزم قلب العين ألفًا لأن شرط قلب العين ألفًا ألا تكون اللام حرف علة .

مثلاً^(١) ، فتقول فى النسب إليها : جليلى ، وشديدى ، وهريرى ، قُليلى ،
ومُدَيدى ، وكدودى ، وحرورى ، ومَلولى .

وشذ قولهم : خُرَيْبى ، وسَلَيْقى فى النسب إلى خُرَيْبِة ، وسَلَيْقَة^(٢) .

النسب إلى ماكان على فَعِيل وفُعِيل وفَعُول

أما النسب إلى فَعُول دون تاء فإنه لا يحدث فيه تغييراً سواء أكان صحيح اللام
مثل : حلوب ، أم معتلها مثل : عدو .

أما فَعِيل وفُعِيل فإن كانت اللام معتلة : مثل : عني^(٣) ، وعلى ، وقصى ، فإنه
يجب حذف ياء فَعِيل وفُعِيل ، وهى الياء الأولى ثم تفتح العين ، فتقلب اللام ألفاً
فواواً ، فتقول : غنوى ، وعلوى ، وقُصوى ، وذلك كراهة اجتماع الياءات مع
الكسر^(٤) .

أما إذا كانت اللام حرفاً صحيحاً فلا حذف مثل : عَقِيل ، وتميم ، وكُليب ،
ونُمَيْر ، تقول فى النسب إليهما : عقيلى ، وتميمى ، وكليبي ، ونميرى ، وشذ ثقفى
فى ثقيف ، وقرشى فى قريش ، وهذلى فى هُذَيْل ، وسَلَمى فى سليم .

هذا رأى سيبويه^(٥) وقاس المبرد على ماسمع لكثرته وأجاز فيه الوجهين : الحذف

(١) وبقاؤهما دون إدغام فيه ثقل وفى إدغامهما تغيير يبعدهما عن الأصل مع أن بعضها يمتنع إدغام المثلين فيه كما
فى جليلة .

(٢) للتنبيه على الأصل ، وخريبة اسم موضع - والسليقة الطليعة والسلقى : الذى يتكلم بأصل طبيعته .

(٣) بعض العرب يقول غنى بياين مشدتين دون حذف كما يقول أمى شافية ٢ / ٣٠ .

(٤) يشئى من ذلك ما اجتمع فى آخره ثلاث ياءات أولاها ياء التصغير وحذفت الأخيرة نسبا مثل كسى - تصغير
كساء - فإذا نسبت إليه قلت كسى بياين مشدتين ولا تحذف الأولى لأنها للتصغير ولا الثانية لأنه يلزم تحريك
ياء التصغير . ويرى بعضهم أن يطبق عليها القانون العام فتحذف الياء الأولى وتقلب الثانية واواً فتقول :
كسوى .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٦٩ : قال الخليل : كل شئ من ذلك عدلته العرب تركته على ماعدلته عليه ، وما جاء تاما
لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس . فمن المعدول الذى هو على غير القياس قولهم فى هذيل :
هذلى ، وفى فقيم كناية : فقمى وفى مليح خزاعة : ملحى وفى ثقيف : ثقى .

وعدمه قياساً مطرداً ، ووافقه السيرافى فى فعيل لكثرة الحذف فيه وقال : إنها لغة الحجاز وتهامة ^(١) .

النسب إلى المقصور

إذا نسب إلى ما آخره ألف مقصورة للتأنيث أو لغيره ، فلا يخلو : إما أن تكون الألف ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة فصاعداً .

فإن كانت الألف ثالثة مثل : عصا وفتى ، وجب قلبها واواً لأن آخر المنسوب يجب كسره والألف لاتقبل ^(٢) الحركة ، فتقول : عصوى وفتوى .

وإن كانت خامسة فصاعداً وجب ^(٣) حذفها طلباً للخفة ، سواء أكانت منقبلة عن أصل مثل : مصطفى ، أم للإلحاق كحنبطى أم للتأنيث مثل حبارى أم للتكثير مثل قبعثرى فتقول مصطفى ، حنبطى ، حبارى ، قبعثرى .

وإن كانت رابعة فإن تحرك ثانى الكلمة - ولا تكون الألف حيثنذ إلا للتأنيث - نحو : جمزى وبردى ، وجب حذفها تنزيلاً للحركة ^(٤) منزلة الحرف ، فكأن الألف خامسة ، فتقول فى النسب : جمزى وبردى ، وإن سكن ثانى الكلمة جاز فى الألف وجهان : الحذف والقلب واواً ، إلا أن الأجود والأشهر فى التأنيث الحذف مثل : حبلى ودنيا ، تقول حبلى ودنى ، ويجوز حبلى ودنى ، والأجود والأشهر فى المنقبة عن أصل مثل : ملهى ، والأصلية مثل : كلاً ، حتى ، والتى

(١) المقتضب للمبرد ٢ / ١٣٣ .

(٢) وإنما لم تحذف لالتقاء الساكنين لأنها لو حذفت لزم فتح ما قبلها وباء النسب يلزم كسر ما قبلها . وإنما لم تقلب ياء كراهة توالى الباءات والكسرة . هذا وإنما لم تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لعروض الحركة ولئلا ترجع إلى الألف التى تخلصنا منها .

(٣) يونس يرى أن الألف الخامسة المنقبة عن أصل إذا كان قبلها حرف مشدد مثل معلى فإنها تكون بمنزلة الألف الرابعة تنزيلاً للحرف المشدد منزلة الحرف الواحد فيجوز فيها وجهان القلب واواً والحذف . أما سيبويه فيرى أنه لاوجه للفرقة بين التأنيث والمنقبة وليس فيها إلا الحذف .

(٤) لأن الحركات بعض حروف المد الثلاثة وكثيراً ما تقوم الحركة مقام الحرف ألا ترى أن هنداً لكونه ساكن الوسط جاز فيه وجهان الصرف وعدمه وأن سقر لكونه متحرك الوسط تحتم منه وما ذاك إلا لأن الحركة بمنزلة الحرف الرابع شرح الكافية للرضى ١ / ٤٤ شرح الشافية ٤ / ٣٩ المقتضب للمبرد ٣ / ١٤٨ .

للإلحاق مثل أرطى القلب ، فتقول : ملهوى ، وكلّوى ، وحتّوى وأرطوى ،
وملهى ، وكلّى ، وحتى ، وأرطى .

ويجوز تشبيه الألف الأصلية والمنقلبة عن أصل والملحقة والتي للتأنيث بألف
التأنيث الممدودة ، فتقلب واواً ، ويزاد قبلها ألف ، فتقول جبلاوى ودنياوى
وملهاوى ، وأرطاوى ، وحناوى .

فالخلاصة : ألف المقصور فى النسب إن كانت ثالثة قلبت واواً مطلقاً ، وإن
كانت خامسة أو رابعة تحرك ثانى كلمتها وجب حذفها مطلقاً ، وإن كانت رابعة سكن
ثانى كلمتها ؛ فلك فيها ثلاثة أوجه : الحذف ^(١) ، والقلب واواً ^(٢) ، وزيادة ألف
قبلها ، فتقول فى حبلى وملهى : حبلى وملهى ، وحبلوى وملهوى ، وحبلاوى
وملهاوى ^(٣) .

النسب إلى ما آخره همزة بعد الف

إذا قصد النسب إلى ما آخره همزة بعد ألف فلا يخلو : إما أن تكون الألف قبل
الهمزة زائدة ، وإما أن تكون أصلية .

فإن كانت الألف زائدة - ويسمى حيثئذ بالممدود - عوملت الهمزة فى النسب
معاملتها فى الثنية .

وبيان ذلك أن الهمزة إن كانت أصلية مثل : قُرَاء ، ووُضَاء ^(٤) ، وابتداء ،
سلمت فى النسب ، فتقول : قرائى ، ورضائى ، وابتدائى .

وإن كانت الهمزة زائدة للتأنيث وجب قلبها فى النسب واواً ، فتقول فى النسب

(١) وهو أرجح فى التثنية .

(٢) وهو أرجح فى الأصلية والمنقلبة عن أصل والملحقة .

(٣) ظاهر كلام سيبويه والمبرد أن زيادة ألف قبل الواو خاص بألف التأنيث سيبويه ٧٧/ ٢ المقتضب ١٤٧/ ٣ .

(٤) حكى عن بعض العرب قلبها واواً تشبيهاً لها بألف التأنيث يقول قراوى ووضاوى وظاهر سيبويه أنه قياس .

سيبويه ٧٦/ ٢ - الشافية للرضى ٥٦/ ٢ والقراء الناسك المتعبد - والوضاء : أنرضى الحسن الوجه .

إلى صحراء ، ، صفراء : صحراوى ، وصفراوى ، وإنما وجب قلبها واواً قصداً للفرق بين الأصلية والزائدة المحضة ، ولأنها لو سلمت لوقعت حشواً ، وعلامة التأنيث لاتقع حشواً^(١) .

وإن كانت الهمزة بدلاً من حرف أصلى مثل : سماء وبناء ، أو من حرف زائد للإلحاق مثل : حرباء ، جاز فيها وجهان : سلامتها - وهى الأرجح - نظراً لكونها منقلبة عن حرف أصلى أو ملحق بحرف أصلى ، وقلبها واواً نظراً لأن الهمزة ليست لام الكلمة ، بل بدل من لام الكلمة ، فأشبهت الزائدة للتأنيث ، فتقول : سمائى وبنائى وحربائى ، وسماوى وبنائى وحرباوى .

والسلامة فى المنقلبة عن أصل أولى منها فى الزائدة للإلحاق .

فالمخالصة : للمدود عند النسب ثلاث حالات :

سلامة الهمزة إن كانت أصلية - وجوب قلبها واواً إن كانت للتأنيث - جواز الوجهين إن كانت بدلاً من أصل أو زائدة للإلحاق .

أما إن كانت الألف قبل الهمزة ليست زائدة ، مثل : ماء ، وشاء^(٢) ، فالهمزة فيهما بدل من هاء ، فالقياس أن تبقى^(٣) الهمزة فى النسب فتقول : مائى ، وشائى ، ولكن سمع عن العرب قولهم : شاوى^(٤) بقلب الهمزة واواً ، ومن ذلك قول القائل :

وَرَبُّ خَرَقٍ نَارِحٍ فَـــــــلَاتُهُ لَا يَنْفَعُ الشَّاوىَ فِيهَا شَاتُهُ

(١) وكذلك يؤدى بقاؤها إلى اجتماع علامتى تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ، فكنت تقول امرأة حمراءية . فلهذا كله قلبت الهمزة واواً تغييراً لصورتها ، ولم تحذف كما حذفت التاء لأنها زائدة لازمة .

(٢) «شاء» اسم جمع «شاة» كما سيأتى والألف قبل الهمزة ليست زائدة ولكنها منقلبة عن الواو والهمزة بدل من الهاء ، وكذلك «ماء» .

(٣) لأن بدل الهمزة من الهاء ، غير قياس فلا يلتفت إلى الأصل وكان الهمزة أصلية .

(٤) سيويه ٨٤ / ٢ .

وحكى بعضهم : ماوى ، فى ماء .

ولذلك أجاز كثير من العلماء فى هذه الهمزة ^(١) وجهين :

سلامتها ، وهى الأصل والقياس .

والقلب واواً ، حملاً على باب سماء وكساء ، تشبيهاً للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة .

شدوذ

شد قولهم فى النسب إلى صنعاء ، وبهراء ، وروحاء ^(٢) : صنعانى ، وبهرانى ، وروحانى ، بإبدال الهمزة نوً ، ولعل ذلك لما بين ألف التأنيث الممدودة والألف والنون الزائدتين من المشابهة .

وشد قولهم فى حروراء : حرورى ، بحذف ألف التأنيث ، تشبيهاً لها بتائه .

النسب إلى ما آخره ياء مفردة

الاسم الذى آخره ياء مفردة : إما أن يكون ما قبل الياء مكسوراً ، وإما أن يكون ساكناً .

فإن كان ما قبل الياء مكسوراً ، فهو الاسم المنقوص ، فإذا أردنا النسب إليه ننظر ، فإن كانت الياء الثالثة مثل : عم وشج ، وجب قلب الكسرة فتحة ^(٣) والياء

(١) سواء سُمى بهذه الكلمات أم لم يسم بها . وبعضهم يرى جواز الوجهين بعد التسمية أما قبل التسمية فيوقف عند المسموع ، وهو القلب واواً . وهو ظاهر كلام سيويه انظر سيويه ٨٤ / ٢ ، شرح الشافية ٥٦ / ٢ .

(٢) «صنعاء» : بلد باليمن . «وبهراء» قبيلة من قضاة - «وروحاء» : مكان بين مكة والمدينة - «وحروراء» : موضع بالعراق والحرورية هم الخوارج سماهم بهذا الاسم أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه لما نزلوا بحروراء حين فارقه .

(٣) لما سبق من قلب كسرة عين الثلاثى فتحة عند النسب . كما حدث فى نمر وبعض العلماء يرى أن الياء لا تنقلب ألفاً بل تنقلب واواً من أول الأمر .

أَلَفًا فَوَاوًا ، فتقول : عَمَوَى وَشَجَوَى ، وذلك فراراً من ثقل الياءات المتتالية مع كسر ما قبلها .

وإن كانت الياء رابعة فإن سكن ثانى الكلمة مثل : القاضى والهادى ، جاز فى الياء وجهان : الحذف وهو الراجح ^(١) ، والقلب واواً بعد إبدال الكسرة فتحة تنزيراً للياء الرابعة منزلة الثالثة ، لأن الثانى الساكن كالميت المعلوم ، فتقول فى النسب : القاضى والهادى ، والقاضوى والهادوى .

وإن تحرك ثانى الكلمة مثل «يَتَقَى» بفتح التاء ، مخفف «يَتَقَى» اسماً ، أو كانت الياء خامسة فصاعداً ، مثل : المهتدى والمستدعى ، وجب حذف الياء ^(٢) ، فتقول : المهتدى والمستدعى .

وإن سكن ما قبل الياء ، وكان الساكن حرفاً صحيحاً فإنه لا يحدث تغيير سواء أكانت الياء ثالثة أم رابعة أم خامسة ، وسواء أكان بعدها تاء أم لا ، وذلك لخفة الياء الساكن ما قبلها ، فتقول فى النسب إلى ظبى وظبية ، وقرية ، وزبيّة : ظَبِيٌّ ، وَقَرْبِي ، وَزَبِيٌّ . هذا رأى الخليل وسيبويه ، ولكن يونس يستثنى الياء الثالثة إذا وقع بعدها تاء مثل : ظبية وقرية ، فإنه يجب أن يُفْتَحَ الحرف الساكن وتقلب الياء واواً فتقول : ظَبَوِيٌّ وَقَرْوِيٌّ . وحجة يونس أنه سمع عن العرب قولهم فى النسب إلى قَرْيَةٍ وَبَنَى زَيْنَةَ : قَرْوِيٌّ وَزَيْنَوِيٌّ ، وذلك عند سيبويه شاذ لا يقاس عليه .

وإن كان الساكن أَلَفًا ، فإذا كانت الألف أصلية مثل : راية وغاية وآية ، فلك فى الياء عند النسب ثلاثة أوجه :

(١) سيبويه أوجب الحذف لأن الألف الرابعة يجوز حذفها مع خفتها فحذفت الياء الرابعة وهى ثقيلة بنفسها وبالكسر قبلها وجوب الحذف .

(٢) إذا نسب إلى المحيى - اسم فاعل متى حياً - وجب حذف الياء الأخيرة لأنها خامسة فيصير آخر الاسم ياء مشددة مسبوقه بحرفين فتحدث الياء الأولى وتقلب الثانية واواً كما هو القياس فى على . فتقول : المحوى - هذا ما اختاره أبو عمرو . وذهب المبرد إلى بقاء المشددة فتقول المحيى يباءين مشدتين وذلك لثلاثا يجمع بين حذفين شافية ٤٦/٢ .

الأول : بقاء الياء دون تغيير ، وهو الأقيس ؛ فتقول : رأى ، وغاى ، وآى .

الثانى : قلبها واواً لاستثقال الياء قبل ياء النسب ، فتقول : راوى ، وغاوى ، وآوى ، كما قيل فى عم : عموى^(١) .

الثالث : قلب الياء همزة حملاً على الياء المتطرفة إثر ألف زائدة ، فتقول : رائى ، وغانى ، وآئى .

وإن كانت الألف زائدة مثل : نهاية وبداية ؛ فلك فى الياء لغتان :

الأولى : قلب الياء همزة ، وهو الكثير ، والقياس^(٢) تقول : نهائى وبدائى .

الثانية : قلبها واواً لأن الياء مستثقلة قبل ياء النسب فتقلب واواً ، كما فى عم وشج ؛ فتقول : نهاوى وبدأوى .

النسب إلى ما آخره ياء مشددة

إذا قصدت النسب إلى ما آخره ياء مشددة ، فلا بد من حدوث تغيير فراراً من توالى أربع ياءات وكسرة . وهذا التغيير يختلف تبعاً لوضع الياء ، لأن الياء إما أن تكون مسبوقة بحرف واحد ، أو بحرفين ، أو بثلاثة ، أو بأكثر .

فإن كانت الياء المشددة مسبوقة بحرف واحد ، مثل طى ، وحى لم يحذف شيء ، ولكن يجب فك الإدغام وفتح الياء الأولى وردها إلى الواو إن كان أصلها

(١) إنما خص التغيير بما فيه التاء لأنه لما حدث تغيير بحذف التاء جراً ذلك على القلب واواً لأن التغيير يجرى على التغيير مع بيان الفرق بين المذكر والمؤنث سيويه ٧٥ / ٢ المقتضب ١٣٧ / ٣٠ .

(٢) ذلك لأن هذه الياء بعد ألف زائدة ، فكان القياس أن تقلب همزة لولا وجود التاء فلما حذفت التاء عند النسب - وياء النسب فى حكم المنفصلة - صارت الياء كالمطرفة . شافية ٥١ / ٢ - ٥٢ .

الواو^(١) وإلا بقيت ، أما الياء الثانية فيجب قلبها واواً^(٢) ؛ فتقول فى النسب إلى طى : طَوَوَى ، وإلى حى : حَيَوَى^(٣) .

وإن كانت الياء المشددة مسبوقة بحرفين مثل : علىّ ، وغنىّ ، وأُمِيَّةٌ وجب حذف الياء الأولى ، وقلب الثانية ألفاً ثم واواً - بعد فتح ما قبلها^(٤) - إن لم يكن مفتوحاً ، فتقول فى النسب : علَوَى ، وغَنَوَى وأُمَوَى .

وإن كانت مسبوقة بثلاثة أحرف وجب حذف الياء المشددة سواء أكانت الياءان زائدتين كما فى كُرسى وكُوفى ، أم إحداهما أصلية والأخرى زائدة ، مثل : مَرْمَى ، تقول فى النسب إليها : كرسى ، وكوفى ، ومرمى ؛ فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه ، ولكن يختلف التقدير .

وبعض العرب لا يحذف الياءين إذا كانت إحداهما أصلية كما فى مَرْمَى ، بل يحذف الياء الأولى الزائدة الساكنة ، ويقلب الثانية الأصلية^(٥) واواً بعد فتح ما قبلها - كما يفعل فى قاض - فيقول فى مَرْمَى : مَرَمَوَى .

وإن كانت مسبوقة بأكثر من ثلاثة أحرف وجب حذف الياء المشددة باتفاق سواء أكانت الياءان زائدتين مثل : شافعىّ ، وبَخَاتِيّ^(٦) ، أم إحداهما أصلية والأخرى زائدة كما فى الأحاجيّ - جمع أحجية .

(١) ذلك لزوال سبب قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء .

(٢) ذلك بأن تقلب واواً من أول الأمر لاستثقال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب أو بأن تقلب ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها ثم تقلب الألف واواً كما فى فتى وعصا .

(٣) ولم تقلب الياء فى حيوى والواو الأولى فى طوى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إما لأن الحركة عارضة وإما لأنهما فى موقع العين واللام حرف علة .

(٤) لأن الكلمة إذا كانت على ثلاثة أوسطها مكسور وجب فتح المكسور فى النسب كما تقدم فى إيل ، وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون أمى يباءين مشددتين فلا يغيرون : سيبويه ٧٣ / ٢ .

(٥) احتراماً للأصلى .

(٦) اسم رجل وهو قبل النسب ممنوع من الصرف لكونه على صيغة مستهى الجمع وبعد النسب مصروف لأن ياء النسب لاتعد فى بنية الجمع لكونها فى تقدير الانفصال الشافية ١٤ / ٢ .

النسب إلى ما آخره واو

إذا نسب إلى ما آخره واو ، فلا يخلو ما قبل الواو : إما أن يكون مضمومًا وإما أن يكون ساكنًا ^(١) .

فإن كان ما قبل الواو مضمومًا ، مثل : سَرُوءَ ، وَعَرَقُوءَ ، وَتَرَقُوءَ ، وَقَلْنَسُوءَ ، وَقَمَحْدُوءَ ؛ فإنه تحذف التاء عند النسب ، فتصبح الواو منطرفة قبلها ضمة في الاسم المتمكن ولا نظير له ، فتقلب الضمة كسرة والواو ياء ، وحينئذ ينسب إلى الاسم كما ينسب إلى المنقوص ، فتقلب واوًا ويفتح ما قبلها إن كانت ثالثة ، مثل : سَرَوِي فِي سَرُوءَ ، ويجوز فيها الوجهان القلب واوًا والحذف إن كانت رابعة ، مثل : عَرَقِي ، وَعَرَقَوِي ، وَتَرَقِي ، وَتَرَقَوِي ، في النسب إلى عرقوة ، وترقوة . ويجب الحذف إن كانت خامسة فصاعدًا مثل : قَلْنَسِي ، وَقَمَحْدِي فِي قَلْنَسُوءَ ، وَقَمَحْدُوءَ ^(٢) .

أما إن كان ما قبل الواو ساكنًا ، فإنه لا يحدث تغيير لخفة الواو بسكون ^(٣) ما قبلها ، سواء أكان الساكن صحيحًا أم معتلاً ، وسواء أكان بعدها تاء أم لا ، فتقول في النسب إلى نَحْوٍ ، وَذَلْوٍ ، وَعُرُوءَ ، وَجَاوَةَ ، وَوَاوٍ : نَحْوِي ، وَذَلْوِي ، وَعُرُوِي ، وَجَاوِي ^(٤) ، وَوَاوِي .

(١) لابقاء للواو في آخر الكلمة إلا بسكون ما قبلها أو ضمة إذ لو كان مفتوحًا لقلب ألفًا مثل غزاة ، وإن كان مكسورًا قلبت ياء .

(٢) بعض النحويين يرى أن الواو الرابعة فصاعدًا لا تقلب ياء ثم تحذف ، وإنما هي تحذف من أول الأمر هذا وبعض العرب ينسب إلى ما آخره واو دون تغيير إلا حذف التاء ويبقى الواو والضم قبلها نظرًا إلى أن الواو لم تنطرف ، فإذا حذفت التاء خلفتها ياء النسب ، وهي كجزء من الكلمة بدليل انتقال الإعراب إليها ، فتقول في النسب إلى سرورة وقلنسوة سروي وقلنسوي بواو قبلها ضمة . شافية ٢/ ٤٦ . صبان ٤/ ١٤٨ . المفضل ٥/ ١٥١ .

(٣) مع أنه يلجأ إلى الواو مع تحرك ما قبلها كما في قاضوي وعموي فكيف إذا سكن ما قبلها .

(٤) خالف يونس في الواو الثالثة إذا وقع بعدها تاء فإنه بعد حذف التاء يفتح ما قبل الواو لأن التغيير يشجع على التغيير فيقول في عروة عروي بفتح الراء . . والحق أن يونس تعسف في هذا لأن الكلمة زادت ثقلًا بتحريك الساكن ، ولعل الباعث له هو حمل ما آخره واو على ما آخره مثل قرية ؛ فإنه يقول فيه قروي بفتح القاف والراء .

النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم

إذا كان المنسوب إليه مثنى أو جمع تصحيح لمذكر أو ملحقا بهما وجب عند النسب الرجوع إلى المفرد^(١) والنسب إليه ، فتقول فى النسب إلى مُسْلِمَان ، وَمُسْلِمُون ، وَأَرْضُون : مُسْلِمِي ، وَأَرْضِي - بإسكان الراء .

فإن سمي بهما ، وجعلا علمين ، فلا يخلو الأمر : إما أن يعربا بالحروف ، كما كان يعربان قبل جعلهما علمين ، أو يعربا بالحركات الظاهرة على النون .

فإن أعربا بالحروف وجب حذف علامة التثنية والجمع^(٢) ، فتقول فى النسب إلى «مُسْلِمَان ، وَمُسْلِمُون ، وَأَرْضُون» : مُسْلِمِي ، وَأَرْضِي - بفتح الراء .

ولا ترد إلى المفرد لأنها أعلام فلا واحد لها . ويظهر الفرق بين الرد إلى الواحد وبين حذف علامتى التثنية والجمع فى أرضين جمع أرض ، فقبل التسمية به يرد إلى الواحد ، فتقول : أرضى بالإسكان ، وبعد التسمية به تحذف العلامة فحسب ، فيقول : أرضى بفتح الراء .

وإن أعربتھما بالحركات الظاهرة على النون كما تعرب المفردات نسبت إليھما على لفظھما دون حذف شيء ، فتقول فى النسب إلى «مُسْلِمَان ، وَمُسْلِمُون ، وَحَمْدَان ، وَزَيْدُون ، وَأَرْضُون - أعلامًا -» : مُسْلِمَانِي ، مُسْلِمُونِي ، حَمْدَانِي ، وَزَيْدُونِي ، أَرْضُونِي . وتقول فى النسب إلى «الْبَحْرَيْن ، وَنَصِيبَيْن»^(٣) ، وَقَنْسَرَيْن : بَحْرَيْن ، وَنَصِيبَيْن ، وَقَنْسَرَيْن . وكذلك حكم ما ألحق بجمع المذكر والمثنى .

(١) والسر فى ذلك أنك لو نسبت إليھما على لفظھما فقلت مسلماني ومسلموني اجتمع فى الكلمة إعرابان : إعراب بالحروف وإعراب بالحركات على ياء النسب .

(٢) لئلا يجتمع إعرابان كما تقدم . ثم يجوز أن تشبهه بالواو والنون فكنت تقول : مسلمانيان ومسلمونيان ومسلمانيون ، فيجتمع فى الكلمة علامتا تثنية أو علامتا جمع أو علامتا تثنية وجمع . قال سيويه ٨٦/٢ لأنه لا يكون فى الاسم رفعان ونصبان وجران فتذهب الياء لأنها حرف إعراب ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنها زیدتا معاً ولا تثبتان إلا معاً .

(٣) البحرين : اسم لبلد على الخليج العربى - قنسرین : مدينة بالشام ، ونصيبين بلدة فى الجزيرة على الطريق بين الموصل والشام .

النسب إلى جمع المؤنث

إذا أردت النسب إلى جمع المؤنث نسبت أيضاً إلى مفردة ، فتقول فى النسب إلى تَمَرَات : تَمْرِي - بإسكان الميم - لئلا يجتمع علامتا تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ، أو علامتا جمع إذا كان المنسوب جمعاً ^(١) .

فإن سمي بجمع المؤنث مثل : تَمَرَات ، وأذرعَات ، وعَرَفَات - أعلاماً - وجب ^(٢) حذف التاء والألف معاً مطلقاً ، سواء أعرب إعراب جمع المؤنث ، أو إعراب مالا ينصرف ، ولا يرد إلى الواحد - لما قدمنا - فتقول : تَمْرِي - بفتح الميم - ، وأذرعِي ، وعَرَفِي . وإنما حذفت التاء والألف معاً لكونهما معاً علامة تأنيث وجمع لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، وحكم الملحق بالجمع كالجمع ، فتقول فى النسب إلى أولات : أولى .

النسب إلى جمع التكسير

وإذا أردت النسب إلى جمع التكسير ، فإنه - كذلك - لا ينسب إلى لفظه ، وإنما ينسب إلى واحدة إذا كان قد استعمل له واحد من لفظه ، فيقال فى النسب إلى كتب ، وصحف ، ومصانع ، وأقلام ، ورجال : كِتَابِي ، وَصَحْفِي ، وَمَصْنَعِي ، وَقَلَمِي ، وَرَجُلِي ^(٣) .

(١) الا ترى أنك لو نسبت إلى تمرات مؤنثاً كنت تقول امرأة تمراتية فيجتمع علامتا تأنيث ولو نسبت إليها جمعاً كنت تقول نساء تمراتيات فيجتمع علامتا جمع .

(٢) يظهر الفرق بين الرد للواحد وحذف علامة الجمع فى تمرات فى الرد إلى المفرد تقول : تمرى بالإسكان ، وعند النسب إليها علماً تحذف العلامة وتقول تمرى بفتح الميم قال سيويه : لو سميت رجلاً بضربات لقلت : ضربى بفتح الراء لاتغير المتحركة لأنك لاتريد أن توقع الإضافة (النسب) على الواحد ، ٢ / ٨٩ وقال ٢ / ٨٦ فإذا سميت شيئاً بهذا النحوى ثم أضفت إليه قلت مسلمى وتمرى (بفتح الميم) ونحذف كما حذفت الهاء . ويرى بعض النحويين أنه إذا نسب إلى جمع المؤنث مسمى به تحذف التاء أولاً كما تحذف التاء من مكة لأنها للتأنيث . ثم الألف يكون حكمها حكم ألف المقصور فتحذف إن كانت خامسة أو رابعة ثانى ماهى فيه متحرك مثل سرادقات وتمرات . ويجوز الحذف والقلب واواً إن كانت رابعة سكن ثانى ماهى فيه مثل ضخمات . اشمونى ٤ / ١٣٧ ، وشافية ٢ / ٧ .

(٣) لعل السبب فى ذلك قصدهم التفرقة بين النسب إليه باقياً على جمعيته والنسب إليه علماً .

فإذا لم يستعمل له واحد من لفظه أصلاً ، لاقياسي ولا شاذ ، فإنه ينسب إليه على لفظه مثل : عبايد ، وعباديد ^(١) لم يستعمل العرب لها مفرداً ، فأشبهت أسماء الجموع كقوم ، ورهط ، فتقول في النسب إليهما : عبايدى ، وعباديدى ، وقيل من ذلك أيضاً أعراب ^(٢) ، فتقول في النسب إليها : أعرابى .

وكذلك إذا كان له واحد من لفظه ، ولكنه شاذ ، مثل : محاسن ، ومشابه ، ومذاكر ، فمفردها : حُسْن ، وشبه ، وذكر . فيقال في النسب إليها : محاسنى ، ومشابهى ، ومذاكرى ^(٣) .

فإن سمي بجمع التكسير ، وجعل علماً نسب إليه على لفظه لأنه صار مفرداً ، فتقول في النسب إلى مدائن ، وكلاب ، وأثمار «اسم رجل» : مدائنى ، وكلابى ، وأثمارى .

وكذلك لو غلب على شيء معين مما يصح وقوعه عليه ، فيصير كالعلم مثل : أنصار ، فقد غلب على أهل المدينة ، ومثل : أصول ، فقد غلب على علم من علوم الشريعة ، ومثل : فرائض ، فقد غلب على علم المواريث ، فتقول في النسب إليها : أنصارى ، وأصولى ، وفرائضى .

فالحلخصة : إن جمع التكسير ينسب إلى مفرده ، ولا ينسب إلى لفظه إلا في حالتين :

الأولى : إذا لم يستعمل له واحد من لفظه ، أو استعمل له واحد ، ولكنه شاذ ، كعبايد ، وعباديد ، ومحاسن ، ومشابه ، ومذاكر .

الثانية : إذا كان علماً بالوضع أو بالغلبة ، مثل : أثمار ، ومدائن ، وأنصار .

(١) هي الفرق من الناس والخيال الذاهبة في كل وجه .

(٢) وليس مفردها ، عرباً لأن عرب عام في أهل البوادي والحضر ، والأعراب خاص بأهل البادية . وقيل أن الأعراب كان جمعاً لعرب في أصل اللغة ، ثم خصص بأهل البادية .

(٣) بعض العلماء ينسب إلى المفرد الشاذ ، فيقول : حسنى ، وشبهى ، وذكرى شافية ٧٨ / ٢ .

ويرى الكوفيون أنه يجوز النسب إلى لفظ جمع التكسير مطلقاً مع بقاءه على جمعيته^(١) ، فيقول في النسب إلى رجال ، وقبائل ، وكتب : رجالى ، وقبائلى ، وكتبى .

أما إذا دل على جمع وليس بجمع مثل اسم الجنس^(٢) ، كتمر ، وضرب ، وتراب ، أو اسم الجمع كرهط ، وقوم ، ونفر ، ونسوة ؛ فإنه ينسب إليه على لفظه فيقال : تمرى ، وضربى ، ورهطى ، وقومى ، ونفرى ، ونسوى .

وإن كان الجمع مفردة اسم جمع نسب إلى مفردة ، وهو اسم الجمع ، فتقول فى النسب إلى أنفار ، ونسوان : نَفَرى ، ونِسْوى .

وإن كان الجمع جمعاً لجمع نسب إلى واحد واحد ، مثل : أكالب جمع أكلب جمع كلب ، فيقال : كلبى .

النسب إلى ما حذف أحد أصوله

إذا قصد النسب إلى اسم حذف منه أحد حروفه الأصلية ، فإما أن يكون المحذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام .

فإن كان المحذوف الفاء ، وكانت اللام حرفاً صحيحاً مثل : عدة ، وزنة ، وثقة ، لم يرد المحذوف عند النسب فتقول : عِدَى ، زِنَى ، ثَقَى . والسر فى ذلك أن حذف الفاء قياسى^(٣) لعلة تقتضى الحذف ، والعلة باقية ، وهى متابعة المصدر لفعله ، ولأن الفاء ليست فى موطن التغيير - كاللام - حتى يتصرف فيها بالرد دون ضرورة .

(١) همع ١٩٧/٢ .

(٢) حتى اسم الجنس الجمعى الذى له مفرد إذ يفرق بينه وبين مفردة بالتاء أو بالياء وهما يحذفان فى النسب .

(٣) يطرّد فى مصدر الفعل المثال الواوى الذى حذف فآؤه فى المضارع فعلة وزنة أصلهما وعد ووزن فحذفت الفاء وحركت العين بالكسرة وعوض عن المحذوف التاء قال المبرد فى المقتضب ١٥٦/٣ : وكل مصدر على فعلة مما فآؤه واو فهذه سبيله . هذا والفراء يرد الفاء المحذوفة مطلقاً فى صحيح اللام ومعتلها ويجعل الفاء بعد اللام ، فيقول فى عدة وزنة وشية : عدوى وزنوى وشيوى واستدل على ذلك بما سمع عن ناس من العرب يقولون : عدوى فى عدة . شرح الشافعية ٦٣/٢ .

فإن كانت اللام حرف علة مثل : شية^(١) ، ودية ، وجب رد الفاء المحذوفة ؛ لأنه بعد حذف التاء للنسب يبقى الإسم على حرفين ثانيهما لين ، ولا يوجد ذلك فى الأسماء المعربة^(٢) ، وإنما صلح قبل النسب لوجود التاء ، فلا مناص من رد المحذوف بعد حذف التاء .

فإذا ردت الفاء المحذوفة بقيت العين متحركة بحركتها ، لا تغير هذه الحركة ولا ترجع الكلمة إلى وزنها الأصلي ، فتقول فى النسب إلى شية ، ودية : وشيى ، وودى ، ثم تقلب كسرة العين فتحة - كما قلبت فى إبل ونمر - فتقلب الياء ألفاً فواواً فتصير إلى : وشوى ، وودوى . هذا مذهب سيويه .

أما أبو الحسن الأخفش فإنه إذا رد الحرف المحذوف رد الكلمة إلى وزنها الأصلي ، والعين هنا أصلها السكون^(٣) فيقول : وشيى ، وودى ، كما تقول فى النسب إلى ظبى ظبى .

وإن كان المحذوف العين - وهو قليل فى كلام العرب^(٤) - لا ترد عند النسب لأنها ليست فى موطن التغير ، والاسم العرب يستقل دونها ، فتقول فى النسب إلى سه ومد : سهى ومدى .

(١) الشية كل لون يخالف معظم لون الفرس ، والدية حق القتل ، وأصلهما وشى وودى بكسر الأول وسكون الثانى فحذفت الفاء حملاً على حذفها فى الفعل المضارع وحركت العين بالكسرة ، وعوض عن المحذوف التاء .
(٢) لأن الثانى عرضة للحذف لالتقاء الساكنين من تنوين أو غيره ، فيبقى الاسم على حرف واحد ، وفى ذلك إجحاف ببنية الكلمة وساء النسب فى تقدير الانفصال فلا يقال إذا حذفت التاء خلفتها ياء النسب ولذلك أبدلت الواو من فو ميماً ولا تثبت الواو إلا مع الإضافة لأنها تحمىها من الحذف لالتقاء الساكنين .

(٣) وجهة نظر الأخفش أن العين أصلها السكون ، وإنما تحرك عند حذف الفاء أو اللام كما فى شاة فإذا رد المحذوف رجعت العين إلى سكونها الأصلي . فالشين فى شية أصلها السكون وتحركت بحركة الواو بعد حذف الواو ، ولم يجز أن يتبدأ بشين ساكنة فلما رجعت الواو ردت الشين إلى السكون ورجع العلماء مذهب سيويه لأن العين متحركة ، والضرورة لا توجب أكثر من رد المحذوف ، فلم يحتج إلى تغيير البناء . المقتضب للمبرد ١٥٦/٣ ، شرح المفصل ٤/٦ ، شرح الشافية ٤/٦٤ .

(٤) ورد منه : سه باتفاق وأصله سه ومد على رأى وأصلها منذ ، ورب مخففة يرى بعضهم أن المحذوف العين ويرى بعض آخر أن المحذوف اللام .

وإن كان المحذوف اللام ، فلا يخلو هذا الحذف : إما أن يكون لعل مطردة كاللقاء الساكنين فى نحو : فتى وعصا ، وإما أن يكون لغير علة مطردة ، كما فى نحو : أب ، وأخ ، ويد ، ودم ؛ فإن كان لعل مطردة وجب رد المحذوف لزوال علة الحذف - وهى التنوين - قبل ياء النسب ، فتقول : فتوى ، وعصى .

وإن كان الحذف لغير علة مطردة ، فإنه يجب رد اللام المحذوفة فى حالتين :

الأولى : أن تكون العين حرف علة ^(١) مثل : شاة ، وذى - بمعنى صاحب - تقول فى النسب إليهما : شاهى ، وذووى ، فشاة أصلها شوهة - بسكون الواو - فحذفت الهاء تخفيفاً ، وفتحت الواو لأجل تاء التأنيث ، فقلبت ألفاً ، ويونس يرد الواو إلى سكونها عند النسب ، فيقول شوهى ، وأما ذو فأصلها : ذوو - بفتح العين - على وزن فَعَل .

الثانية : أن تكون اللام قد ردت فى تشنية أو جمع تصحيح بالألف ^(٢) والتاء ، أو فى الإضافة ، وذلك كما فى بعض الأسماء الستة ، وهى : أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وفى نحو : سنة ، وهنة ، وعضة ؛ فقد قالوا : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنّوان ، وأبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك . بالرد فى التشنية والإضافة ، وقالوا : سنوات ، وهنوات ، وعضوات . بالرد فى جمع التصحيح ، فتقول فى النسب إليهما : أبوى ، وأخوى ، وحموى ، وهنوى ، وشفوى ، وعضوى .

(١) إذا كانت العين حرف علة ، وأبدل منها حرف صحيح مثل فم لم ترد اللام فيقال فى النسب : فمى وأصله فوه فحذفت اللام وهى الهاء ولا تثبت الواو إلى مع الإضافة فإذا أفردت عن الإضافة أبدلت الواو ميماً لثلاً يبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين ومذهب سيويه والمبرد أن فم مثل دم يجوز فيها وجهان الرد وعدمه فيقول : فمى وفموى ومن رد فى التشنية وقال فموان يقول فى النسب فموى لاغير . شرح الشافية ٢ / ٦٦ المقتضب ١٥٨ / ٣ سيويه ٨٣ / ٢ .

(٢) إنما لزم الرد إذا ردت فى تشنية أو جمع لأن النسب قد يرد المحذوف الذى لا يرد فى تشنية ولا جمع كما فى يد ودم فلما رد المحذوف فى تشنية وجمع كان النسب أولى بذلك . شرح المفصل ٦ / ٣ .

فإن كانت صحيحة ، ولم ترد اللام فى تشية ولا جمع ولا إضافة جاز فى النسب رد المحذوف وتركه مثل يد ، ودَم ، وَشَفَة ، وأمة ، وَغَد ، وَحَر . تقول فى النسب إليها : يَدِي وَيَدَوِي ، وَدَمِي وَدَمَوِي ، وَشَفِي وَشَفَوِي ، وَأُمِّي وَأُمَوِي ، وَغَدِي وَغَدَوِي ، وَحَرِي وَحَرَجِي - بكسر الحاء وفتح الراء -

هذا ، وبعض الأسماء روى فى لامها لُغَتَان ، فيجوز فى النسب مراعاة اللغتين مثل : سنة ، فقد قيل فيها : سنوات وسنّهات . وعضة قالوا فيها عَضِيْهَة وعضوات ، وكذا شفة ؛ فتقول فى النسب إليها : سنوي وسنهي ، وَعَضَوِي وَعَضَيْهِ .

وإذا رد المحذوف فمذهب سيويه والخليل أن تفتح العين ، ولو كان أصلها السكون ، فيقول : يَدَوِي ، وَدَمَوِي ، وَحَرَجِي ، وَشَاهِي .

أما الأخفش فإنه يقول : «فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله» وعلى ذلك فإنه ينسب إليه على وزنه الأصلي فيقول فى يد . دم . وغد . وحر . وشاة : يَدْنِي . وَدَمِي ، وَغَدَوِي ، وَحَرَجِي ، وَشَوَهِي ، لأن هذه الكلمات فى الأصل ساكنة العين وحركت بحركات الإعراب بعد حذف اللام فلما رجعت اللام ردت العين إلى سكونها ^(١) .

النسب إلى ما حذفت لاهه وعوض عنها همزة وصل

إذا كان فى أول الثلاثى المحذوف اللام همزة وصل كالعوض عن اللام ، مثل : اسم ، وابن ، وابنة ، واست ، واثنان ، واثنتان ؛ فإن شئت تركته فى النسب على حاله فتقول : اسمي ، وابني ، واستي ، واثنى ، وإن شئت حذفت همزة الوصل ورددت اللام المحذوفة ، فتقول : سَمَوِي ، وبنوي ، وَسَتَيْهِ ، وثنوي ، ولا يجمع بين الهمزة واللام لثلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ^(٢) .

(١) قال السيوطى فى النكت ، قال أبو حيان : قد رجع الأخفش فى الأوسط إلى مذهب سيويه .

(٢) قال سيويه ٢ / ٨٢ وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابنم فقال : إن شئت حذفت الزوائد فقلت : بنوى كأنك أضفت إلى ابن وإن شئت تركته على حالة فقلت ابنمى كما قلت ابنى واستى .

النسب إلى ما حذفت لاهمه وعوض عنها التاء

وردت في اللغة كلمات قيل عنها : إنها حذفت لامها وعوض عنها تاء ،
ولكونها عوضاً سكن ما قبلها ، ووقف عليها بالتاء ، وهى سبع كلمات : أخت ،
وبنت ، وهنت ، وكيت ، وذيت ، وثنتان ، وكلتا ؛ فكيف ينسب إلى هذه
الكلمات ؟

يرى سيبويه أن تحذف التاء وترد اللام ، لأن التاء - وإن كانت عوضاً - فيها
رائحة التأنيث ، فإذا حذفت التاء ردت الكلمة إلى صيغة المذكر^(١) ، فتقول فى أخت
وبنت : أخوى وبنوى ، ونقول فى كيت وذيت : كيوى وذيوى ، لأنهما بحذف
التاء ورد اللام صارتا مثل : حى ، ونقول فى كلتا : كلوى ، لأن الألف للتأنيث
والتاء عوض عن الواو المحذوفة ، فإذا حذفت التاء وردت اللام ، وعدل إلى صيغة
المذكر صارت كلوى - بكسر الكاف وفتح اللام - فتحذف ألف التأنيث فى النسب ،
لأنها صارت رابعة قد تحرك ثانى كلمتها مثل حمزى .

أما يونس فإنه يجوز فى أخت وبنت وجهين :

الأول : بنوى وأخوى - كما يقول سيبويه - .

الثانى : بنتى وأختى - ببقاء التاء - ووجهة نظره فى ذلك أن التاء ليست
للتأنيث بدليل سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء ، وتاء التأنيث لا يكون
ما قبلها إلا مفتوحاً أو ساكناً معلاً ويوقف عليها بالهاء^(٢) .

ولم يحفظ ليونس نص فى غير أخت وبنت ، ولكن لو نسب إلى كلتا وثنتان
على مذهبه لكان مقتضى قياسه أن يقال : كلتى وكلتوى ، وكلتاوى وثنتى .

(١) ذلك لأن النسب إلى كل مؤنث كالنسب إلى مذكره تقول فى ابنة وابن : ابنى وبنوى كما تقول فى ضارب
وضاربة ضاربى المقتضب ٣ / ١٥٥ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٧١ وأما يونس فيقول أختى وليس بقياس .

كيفية النسب إلى الثنائي وضعاً

إذا نسب إلى الثنائي وضعاً فلا يخلو : إما أن يجعل علماً للفظه ، أو علماً لغير لفظه .

فإن كان علماً للفظه فلا بد من تضعيف ^(١) ثانيه مطلقاً سواء أكان ثانيه حرفاً صحيحاً مثل : كم ، وهل ، أم حرف علة مثل : لو ، وكى ، وما ، ولا .

فتقول فى النسب إليها : كَمَى - بتشديد الميم - وهَلَى - بتشديد اللام وَلَوَى - بتشديد الواو - وَكَيَوَى ، كما نسب إلى حى ، ومائى ، ولائى ، لأننا ضعفنا الألف فجعلت الثانية همزة ^(٢) .

فإن جعل علماً على غير لفظه ، كما إذا سميت إنساناً بكم ، أو ما ، أو لا ، فإن كان ثانيه حرف علة ضعف ، فتقول : مائى ، ولائى .

(١) التحقيق أن التضعيف حاصل قبل النسب لأن الثنائي المبني إذا سمي به ، فإن جعل علماً على لفظه وقصد إعرابه ضعف ثانيه ليصير على ثلاثة أحرف هى أقل أبنية العرب سواء أكان الثانى حرفاً صحيحاً مثل كم وهل أم حرف علة مثل لو كى - لا - ما ، فنقول : أكثر من كم وهل ومن لو وكى وما ولاه .
أما إن جعل علماً على غير لفظه ، فلا يضعف إلا ما كان ثانيه حرف علة ، فنقول جاء لو وكى وماء ولأه لأنك لو لم تضعفه لكان الثانى عرضة للحذف بسبب التنوين فتبقى الكلمة على حرف واحد .
أما ما ثانيه حرف صحيح مثل هل وكم فلا يضعف وينزل منزلة الثلاثى الذى حذف لامه لغير علة أى نسباً وهى حرف علة مثل دم ويد فنقول جاءكم وهل بالتخفيف .

وإنما جعل من باب المحذوف اللام لأن العرب لم يوضع على أقل من ثلاثة أحرف ، وأكثر المحذوف من الثلاثى وأكثر المحذوف من اللام حرف العلة . ولذلك إذا إذ صغرنا مثل كم وهل قلنا : كى وهلى .
وإنما فرق بين ما جعل علماً للفظه وما جعل علماً لغير لفظه لأن ما جعل علماً للفظه لم يبعد عن أصله لأنه نقل من المعنى إلى اللفظ فلا ضير فى تغيير لفظه ليصير على أقل أبنية العربيات وأما ما جعل لغير لفظه فقد غير عن أصل وضعه لأنه نقل من معنى إلى معنى آخر فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً فى اللفظ والمعنى فيبعد عن أصله .

ويجوز فيما جعل علماً على لفظه الحكاية فلا يجب التضعيف مثل : من حرف جر . أما ما جعل علماً على غير لفظه من الكلمات المبنية فإنه يجب إعرابه ولا يجوز فيه الحكاية . شرح الرضى الكافية ٢ / ١٣٢ .

(٢) قال السيوطى فى النكت : إذا كان اللين ألفاً وضوعفت وأبدلت الثانية همزة يجوز فيها حيثنذ وجهان : إقرارها أو إبدالها واواً ، وإن كان ياء وضوعفت ثم يفعل بها ما عمل بحى من قلب الياء الثانية واواً .

وإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً لم يضعف ، فتقول : كَمِيٌّ ، وهَلِيٌّ ، بتخفيف الميم واللام .

النسب إلى المركب

الأسماء المركبة فى اللغة العربية وردت على أنواع مختلفة ، فمنها المركب الإسنادى ، والمركب المزجى ، والمركب العددي ، والمركب الإضافى ، وهى مع اختلافها تتفق فى كيفية النسب إليها ، إذ ينسب إلى الجزء الأول منها ، ويحذف الثانى لأن المركب ثقیل ، فلو نسب إليه دون حذف شىء لازداد ثقلأ بياء النسب ، وإذا كان يحذف لأجل ياء النسب الياء المشددة وياء فعيلة وغير ذلك ، فما بالك بعجز المركب ؟

وإنما حذف الجزء الثانى دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، ولأن الآخر موطن التغيير ، فتقول فى النسب إلى المركب الإسنادى مثل : جاد الحق ، وتأبط شراً ، وسرٌّ من رأى : جادىٌّ ، وتأبطىٌّ ، وسرٌّ^(١) .

وتقول فى النسب إلى المركب المزجى مثل : بعلبك ، ورام هرمز ، وحضرموت : بعلى ، ورامى ، وحضرى ؛ فتحذف العجز كما تحذف تاء التأنيث من حمزة لأن عجز المركب بمثابة تاء التأنيث .

وتقول فى النسب إلى المركبات العددية ، ولا ينسب إليها إلا بعد جعلها علماً^(٢) ، كما إذا سميت بخمسة عشر ، وإثنا عشر : خمسىٌّ وإثنىٌّ أو ثنوىٌّ .

(١) ولهذا سمع عن العرب قولهم فى النسب إلى كنت : كوني ، وذلك لأنه نسب إلى الصدر فحذف الفاعل وهو التاء فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجعت العين الساقطة للساكين ، وقال الجرمى : يقال رجل كتنى دون حذف لأن الضمير المرفوع كجزء الكلمة فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا : كتنى بنون الوقاية ، قال الشاعر :
وما أنا كنتى وما أنا عاجن وشر الرجال الكنتنى وعاجن
والكنتنى : الشيخ الذى يقول كنت فى شبابى كذا وكذا . والعاجن الذى لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه كأنه يعجن .

(٢) لأنه قبل جعله علماً لا يمكن حذف أحد جزأى المركب إذ هما فى المعنى معطوف ومعطوف عليه فمعنى خمسة عشر : خمسة وعشر ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر : شافية ٢ / ٧٣ .

وتقول فى النسب إلى المركبات الإضافية ^(١) مثل : شمس الدين ، وسيف الدولة ،
وصلاح الدين ، وامرىء القيس : شمسى ، وسيفى ، وصلاحي ، وامرئى .

ويستثنى من المركب الإضافى ^(٢) ما يطرده فيه اللبس لو نسب إلى صدره .

وذلك فى الأسماء التى يتحد فيها لفظ المضاف ، ويختلف لفظ المضاف إليه ،
كما فى الكنى ، وهى ما صدرت بأب أو أم ، مثل : أبى بكر ، وأبى حفص ، وأبى
هريرة . وأم سلمة ، وأم كلثوم ، وأم هانئ .

وكذلك الأسماء المصدرة بأبن مما صار علماً بالغلبة ، مثل : ابن عباس ، وابن
خلدون ، وابن زيدون . تقول فى النسب إلى تلك المركبات : بكرى ، حفصى ،
هريرى ، سلمى ، كلثومى ، هانئ ، عباسى ، خلدونى ، زيدونى .

فإن لم يطرده اللبس ولكنه كثر كما فى الأعلام المصدرة بلفظ عبد مثل :
عبد الدار ، وعبد القيس ، وعبد مناف ، فالقياس النسب إلى الصدر ، فيقال :
عبدى ، ويجوز النسب إلى العجز تجنباً للبس ^(٣) ، فيقال : الدارى ، والقيسى ،
منافى ، هذا هو القياس المطرد .

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خف لفظه نحو : بعلبكى .

(١) ولا ينسب إلى المركبات الإضافية إلا بعد جعلها أعلاماً مثل امرئ القيس وابن الزبير لأنها قبل جعلها أعلاماً
ليس لمجموع المركب معنى مفرد ينسب إليه كما فى امرئ القيس وابن الزبير فلو نسب إليها قبل جعلها أعلاماً
كما فى غلام زيد فإنما ينسب إلى غلام أو إلى زيد فيكون ذلك من قبل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف لأن
كلاً منهما باق على معناه (شرح الشافية ٢ / ٧٣ . نكت السيوطى) .

(٢) للمبرد رأى خاص فى النسب إلى المركب الإضافى وهو إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه كما فى ابن الزبير
وغلام زيد فالوجه النسب إلى المضاف إليه فتقول : زبيرى وزيدى وإن كان المضاف وقع علماً والمضاف إليه من
تمامه فالباب النسب إلى الأول وذلك قولك فى عبد القيس عبدى وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار
تقول عبدى . المقتضب للمبرد ٣ / ١٤١ شرح الشافية ٢ / ٧٥ .

(٣) قال ابن هشام ينبغى ألا يتجنب اللبس بل يقال : عبدى كما قال الشاعر . وهم صلبوا العبدى وذلك لأنهم لم
يجتنوه فى النسب إلى مصطفى ومصطفين ومسجد ومساجد وإلى خمسة وإلى خمسة عشر وبالجمله فالقول
بمراعاة اللبس هدم لقواعد الباب . حاشية الصبان ٤ / ١٤٣ .

وأجاز الجرمى أن ينسب إلى الأول أو الثانى فى المركب المزجى والمركب الإسنادى ، فتقول فى بعلبك : بعلى ، أو بكى . وتقول فى تأبط شرّاً : تأبطى ، أو شرى .

وقد جاء عن بعض العرب النسب إلى الجزئين معاً ، قال الشاعر :

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هَرْمَزِيَّةً بِفَضْلِ الذِّى أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ

وجعل أبو حاتم ذلك قياساً ، وأجاز ذلك فى العدد المركب غير علم ؛ فيقول فى النسب إلى خمسة عشر : خمسى عشرى .

وقد سمع عن العرب شذوذاً اشتقاقهم من الإسمين إسمًا واحداً على فَعْلَلْ ، وينسبون إليه سواء كان المركب إضافياً أو مزجياً ، فيقولون فى النسب إلى عبد شمس ، وعبد الدار ، وحضر موت ، وبعلبك : عبشمى ، وعبدرى ، وحضرمى وبعلبى . وذلك ليس بقياس .

النسب بغير الياء

للعرب منهج آخر فى النسب غير هذا المنهج الشائع المطرد ، وذلك باستعمال بعض الصيغ لتدل على ماتدل عليه النسبة بالياء ، فقد استعملوا صيغة : فَعَّالٌ ، بمعنى ذى كذا من غير أن يكون مبالغة فى اسم الفاعل كعطار ، وبزار ، وجَمَّالٌ ، وصيغة فاعل بمعنى ذى كذا من غير أن يكون اسم فاعل مثل : لابن ، وتامر ، ودارع ، قال النحاة : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبة لأن صاحب الشئ منسوب إلى ذلك الشئ ، ولأنه قد جاء فَعَّالٌ ، والمنسوب بالياء بمعنى واحد ، فقالوا : بَتَّى ، وبَتَّاتٌ ، لبائع البت ، وهو الكساء ^(١) .

(١) من ذلك طاعم وكاس فى قول الخطيئة :

دع المكارم لاترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

قال الخليل : قالوا طاعم كاس على النسبة أى هو ذو كسوة وذو طعام وهو مما يذم به أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس . كأنه قال حسبك أن تأكل وتلبس .

ولما كان فَعَالٌ فى الأصل للمبالغة فى اسم الفاعل يدل على التكثير استعمل فى النسب فى صاحب الشئ يزاول ذلك الشئ ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ببيع أو صنعة أو القيام على حاله مثل : لَبَّانٌ لبائع اللبن ، ولبائع البز بزاز ، وبائع العطر عطار ، وصانع السيوف سيَّاف ، ولصاحب الجمال التى ينقل عليها جَمَّالٌ (١) .

أما فاعل فتستعمل فى صاحب الشئ من غير ملازمة ولا معالجة مثل : تامر لمن عنده تمر ، ولابن لمن عنده لبن ، قال الخطيئة :

وغررتنى وزعمتَ أنك لابن فى الصيف تامر

أما بائع اللبن أو التمر فيقال له : لَبَّانٌ وَتَمَّارٌ ، ويقال لصاحب الدروع دارع ، ولصاحب النبل : نابل ، أما الرامى بالنبال فيقال له : نَبَّالٌ ، قال امرؤ القيس :

ليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بِنَبَّالٍ

وقد يستعمل فى الشئ الواحد اللفظان جميعاً كسيَّافٍ وسائف ، وترأس وتارس ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقوَّاسٍ - لمن يبرى القوس - .

وقد استعمل العرب فى النسب - على قلة - صيغاً أخرى ، فمن صيغ المبالغة : فَعِلٌ استعملوه فى الجوامد فقالوا : رجل نَهَرٌ ، لصاحب العمل نهاراً ، ومن غير الثلاثى جاء مثل : مريض ، ومطفل ، ومنفطر ، والذي يدل على أن المقصود من هذه الصيغ النسبة ، وليس المقصود اسم الفاعل ، ولا المبالغة فيه أحد أمور :

الأول : أن لا يكون له فعل ولا مصدر ، مثل : نابل ، وَبَغَّالٌ ، ومكان أهل ، ذو أهل .

(١) وذهب برجشتر فى محاضراته التطور النحوى إلى أن اللغة العربية تأثرت فى بناء فعال فى النسب باللغة الآرامية نحو نجار وطباخ وأن أقدم الألفاظ معرب من الآرامية وهو نجار ثم قاس العرب عليه . وليس له من دليل على هذا إلا وجود نجار فى اللغة الآرامية بينما يوجد عشرات الألفاظ العربية على وزنه ، ولا شك أن هذا تعسف .

الثانى : أن يكون له فعل أو مصدر ، لكنه بمعنى اسم المفعول كماء دافق ، وعيشة راضية ، أو يكون مؤنثاً مجرداً من التاء كحائض ، وطالق ، فلو كان المقصود منها اسم الفاعل للحقتهم التاء ، أو أن يكون جارياً على المعنى الذى تضمنه للمبالغة مثل : عز ، عزيز ، وذل ذليل ، وشعر شاعر ، ونَصَبَ ناصب ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيز ، والدليل ، والشاعر ، والناصب ، صاحب العز والذل والشعر والنصب ^(١) .

هل الصيغ المذكورة قياسية ؟؟

وأكثر هذه الصيغ استعمالاً فَعَّالٌ ، ومع كثرتها يرى سيبويه أنها غير مطردة ، وليست قياسية ، قال فى فَعَّالٌ : وذا أكثر من أن يحصى ، وليس فى كل شيء قيل هذا ، ألا ترى أنك لاتقول لصاحب البر : برَّارٌ ، ولا لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعر : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دَقَّاقٌ

ويرى المبرد أن صوغ فَعَّالٌ للنسب قياس ، وقال : وكل من رأينا ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : برَّارٌ ، حتى صار لكثرة استعماله لايحتاج فيه إلى حجة من شعر ولا غيره ^(٢) .

ولعل الذى منع سيبويه من القياس خوف اللبس ، فلا يقال برَّارٌ لبائع البر لالتباسه بما اشتق من البر ، ولا لبائع الفاكهة فكاه لالتباسه بما اشتق من الفكاهة بمعنى التفكه ، ولا لصاحب الشعر شَعَّارٌ لالتباسه بما اشتق من الشَّعر .

والعلماء وخاصة المتأخرين يؤيدون رأى المبرد ، وقد أخذ المجمع اللغوى به فقرر : أنه يصاغ فَعَّالٌ قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء ، فإذا خيف اللبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة فَعَّالٌ للصانع ، وكان النسب بالياء لغيره فيقال زجاج لصانع الزجاج ، وزجاجى لبائعه ^(٣) .

(١) شرح الشافية الرضى ٨٥ / ٢ .

(٢) المنتضب للمبرد الهامش ١٦١ / ٣ .

(٣) مجلة المجمع اللغوى ١٥١ / ١ .

تطبيقات على التصغير والنسب

التطبيق الأول

صغر الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :

فاس ، سَلَم ، خاتم ، ترقوة ، سَعلاة ، عَرَّاف ، سلسبيل ، عنفوان ، صحراء ، أعمال ، تفاح ، زنجبيل ، كمثرى .

الإجابة

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
فاس	فُؤِسة	ردت الألف الثانية إلى أصلها ، وألحقت التاء بالمصغر ، لأنه ثلاثى مؤنث .
سَلَم	سَلِلم	فك الإدغام ، وزيدت ياء التصغير ثالثة .
خاتم	خَوِيتم	قلبت الألف الثانية واوًا لأنها زائدة .
ترقوة	تُرُقِية	قلبت الواو ياء لوقوعها منطرفة حكما إثر كسرة .
سَعلاة	سُعَلِية	قلبت الألف ياء لوقوعها إثر كسرة
عَرَّاف	عُرِرِيف	فك الإدغام ، وزيدت الياء ثالثة وكسر ما بعدها فقلبت الألف ياء .
سلسبيل	سَلِيب	حذفت منه الياء الزائدة ، والخامس الأصلي ، وهو اللام .
عَنْفَوَان	عُنِفِيان	قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها .
صحراء	صُحِيرَاء	فتح ما بعد ياء التصغير ، ولم يكسر لتسلم ألف التأنيث .

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
أعمال	أَعْمَال	لم يكسر ما بعد ياء التصغير لتسلم ألف أفعال .
تفاح	تُفَافِح	كسر ما بعد ياء التصغير فقلبت الألف ياء .
رنجبل	رُنْجِب	حذفت الياء الزائدة ، والحرف الخامس الأصلي .
كمثرى	كَمِثْر	حذفت إحدى الميمين وألف التكثير .

التطبيق الثانى

صغر الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :

قرشى ، حضرموت ، وَلَدَان ، مسلمون ، حوراء ، أم المؤمنين ، ذبيان ،
عريان ، سلوى ، عروة ، كروان ، دُكَّان ، أَعْوَاد ، حُسْنَى ، صلصال ، متدحرج ،
جاسوس ، شَقِيٌّ ، جُلْجُلَان « حب السمس » ، ذكريات .

الإجابة

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
قرشى	قرِشَى	لم تحذف ياء النسب لأنها فى تقدير الانفصال .
حضرموت	حِضِرْمُوت	صغر الصدر، ولم يحذف العجز لأنه فى تقدير الانفصال .
وَلَدَان	وَلِيدَان	لم تحذف علامة التثنية .
مسلمون	مُسْلِمُون	لم تحذف علامة جمع المذكر لأنها فى تقدير الانفصال
حوراء	حُوَيْرَاء	لم يكسر ما بعد ياء التصغير لتسلم ألف التانيث .
أم المؤمنين	أُمَيْمَةُ الْمُؤْمِنِينَ	صغر الصدر دون العجز .
ذبيان	ذُبْيَان	أدغمت ياء التصغير فى الياء التى هى لام الكلمة ، ولم يكسر ما بعدها .
عُريَان	عُرْيَان	أدغمت ياء التصغير فى الياء التى هى لام الكلمة ، ولم يكسر ما بعدها .
سلوى	سُلْيَى	أدغمت ياء التصغير فى الواو فقلبت الواو ياء .
عُرْوَة	عُرْيَة	أدغمت ياء التصغير فى الواو فقلبت الواو ياء .
كُرْوَان	كُرْيَيْن	أدغمت ياء التصغير فى الواو فقلبت الواو ياء .

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
دُكَّان	دُكِّين	فك الإدغام وكسر ما بعد ياء التصغير فقلبت الألف ياء .
أعواد	أُعْيَاد ، أَعْيُود	يجوز قلب الواو ياء ، ويجوز بقاؤها .
حسنى	حُسْنَى	لم يكسر ما بعد ياء التصغير لتسلم ألف التانيث .
صلصال	صُلَيْصِيل	قلب الألف ياء لكسر ما قبلها .
متدحرج	دُحْرِج	حذفت الحروف الزائدة .
جاسوس	جُوَيْسِس	قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها .
شَقِيَّ	شَقَى	أصله شقيى ، اجتمع ثلاث ياءات أولاهما ياء التصغير فحذفت الثالثة .
جلجلان	جليجلان	لم تحذف الألف والنون الزائدتان لأنها فى تقدير الانفصال
ذكريات	ذكريات	لم تحذف علامة الجمع لأنها فى تقدير الانفصال .

التطبيق الثالث

صغر الكلمات الآتية ، مع بيان ما حدث بها من تغيير :

جرّو ، رضوى ، حمّاض ، معزّى ، سلوى ، قسورة ، معاوية ، عطاء ، رؤيا ، على ، علاوة ، راوية ، هدية ، جزور .

الإجابة

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
جرّو	جرّى	ريدت ياء التصغير وقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء
رضوى	رُضِيّا	أصلها رُضِيوى فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير
حمّاض	حُمِمْض	لم يحذف شيء لأن الزائد على أربعة أحرف مد قبل الآخر
معزّى	مُعِزّ	قلبت ألف الإلحاق ياء لكسر ما قبلها ، وأعلنت إعلال «قاض»
سلوى	سَلِيّا	أصلها سَلِيوى قلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير
قسورة	قُسَيّرة ، قُسَيّورة	الواو فى وسط الكلمة متحركة ، وقعت بعد ياء التصغير فيجوز قلبها ياء وسلامتها
معاوية	مُعِيّة ، مُعَيّوية	تحذف الألف فيقال : معيوية ، ويصح أن تقلب الواو ياء فيجتمع ثلاث ياءات فى آخر الكلمة ، فتحذف الأخيرة فتصير إلى «مُعِيّة»
عطاء	عُطّيّ	قلبت ألف عطاء ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ثم قلبت الهمزة ياء فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة
رؤيا	رُؤِيّا	لم تقلب الألف ياء لأنها للتأنيث

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
عَلَى	عَلَى	أصلها عُلِيَّ بثلاث ياءات ، حذفت الأخيرة
عِلَاوَة	عِلَّة	أصلها عُلَيَّوَة ، فقلبت الواو ياء ، ثم حذفت لاجتماع ثلاث ياءات
راوية	رَوِيَّة	أصلها رُوِيَّوِيَّة ، فقلبت الواو بعد ياء التصغير ياء ، ثم حذفت الأخيرة
هدية	هُدِيَّة	حذفت الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات أولاها ياء التصغير
جَزُور	جُزِير	قلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير

التطبيق الرابع

صغر الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :

رشوة ، شكوى ، مروود ، عرقوة ، قلنسوة ، خطوة ، سماء ، أحوى ، عصا ، رداء ، راية ، مرتضى ، غنى .

التطبيق الخامس

صغر الكلمات مبيّنًا ما حدث من تغيير :

غابة ، مال ، آزر ، ميراث ، ديمة ، طَيَّان ، حيلة ، كاس ، آمال ، ماعون ،
مائة ، مصطبر ، واصلة ، ساج ، شتاء ، علاء ، مدعو ، وافية ، خائف ،
متجه .

الإجابة

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
غابة	غُيِّبَة	قلبت الألف ياء لأن أصلها الياء
مال	مُؤِيل	قلبت الألف واوًا لأن أصلها الواو
آزر	أوزِر	لأن الألف رائدة قلبت واوًا أو مبدلة من همزة تلى همزة
ميراث	مُؤِيرِث	ردت الياء إلى أصلها وهى الواو
ديمة	دُؤِيْمَة	ردت الياء إلى أصلها وهى الواو
طَيَّان	طُؤَيَّان	ردت الياء إلى أصلها وهى الواو وسلمت الألف والنون لزيادتهما من الحذف
حيلة	حُؤِيلَة	زدت الياء إلى أصلها وهى الواو
كاس	كُؤَيْسَة	ردت الألف إلى أصلها وهو الهمزة وزيدت تاء التأنيث
آمال	أُؤِيْمَال	قلبت الألف واوًا لأنها بدل من همزة تلى همزة
ماعون	مُؤِيْعِيْن	قلبت الألف واوًا لزيادتها ، وقلبت الواو ياء لكونها إثر كسر
مائة	مويِّسَة أو مُؤَيِّسَة	قلبت الألف واوًا لزيادتها

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
مصطبر	مُصَيِّر	بحذف الطاء لزيادتها على أربعة أحرف
واصلة	أويصلة	الأصل وويصلة قلبت الواو همزة لأنها متصدرة أولى واوين
ساج	سويج	قلبت الألف واوًا
شباء	شتى	قلبت الألف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، ثم قلبت الهمزة كذلك فاجتمع ثلاث ياءات أولاها ياء التصغير فحذفت الثالثة
علاء	عَلَى	قلبت الألف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، ثم قلبت الهمزة ياء وحذفت
موعو	مديعى	قلبت واو مفعول ياء لوقوعها إثر كسرة ، ثم قلبت الأخيرة ياء وأدغمت الياء فى الياء
واقية	أويقة	أصلها وويقة بقلب الألف واوًا ، ثم تقلب الأولى همزة
خائف	خَوَيْف أو خُوَيْف	ببقاء الهمزة على رأى وبقلبها على رأى آخر
متَّجه	مُتَّجه أو مُوَّجه	ببقاء التاء دون رد أو بردها إلى الأصل

التطبيق السادس

صغر الكلمات الآتية :

فاطمة ، عائشة ، شِية ، أمة ، فم ، اسم ، أخت ، ناس ، ملك ، هبة ،
 فئة ، دار ، أرض ، سكين ، ركب ، سحب ، أكواب ، غرف ، منابر ، سكارى ،
 سُود .

الإجابة

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
فاطمة	فويطمة	قلبت الالف واوًا لأنها ثانية زائدة
عائشة	عُويشة	قلبت الالف واوًا لأنها ثانية زائدة وبعضهم يقول عويشة
شِية	وُشِية	ردت الفاء المحذوفة
أمة	أمية	ردت اللام المحذوفة وأدغمت فيها ياء التصغير
فم	فوية	ردت اللام المحذوفة وهى الهاء وكانت الميم بدلا من الواو
اسم	سُمى	ردت اللام المحذوفة وأدغمت فيها ياء التصغير ، واستغنى عن همزة الوصل
أخت	أُخِيَّة	ردت اللام المحذوفة وأدغمت فيها ياء التصغير وحذفت الياء
ناس	نويس	قلبت الالف واوًا لأنها ثانية زائدة
ملك	مليك	ضم الأول وفتح الثانى وإضافة الياء الساكنة بعد الحرف الثانى
هبة	وهيبة	برد الفاء المحذوفة وهى الواو
فئة	فُؤِيَّة	برد اللام المحذوفة

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
دار	دويرة	بقلب الالف واواً وزيادة تاء تأنيث
أرض	أريضة	بزيادة تاء تأنيث لأنها اسم ثلاثى مؤنث خالى من العلامة
سكين	سُكِين	فك التضعيف وضم الاول
ركب	ركيب	بتصغيره على لفظه لأنه اسم جمع
سحاب	سُحِب	بقلب الالف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير
أكواب	أَكْيَاب	بقلب الواو ياء ولم ترد للمفرد لأنها جمع قلة
غرف	غريفات	بتصغير المفرد وجمعه جمع مؤنث
منابر	منبيرات	بتصغير المفرد وجمعه جمع مؤنث
سكارى	سكيرانون	بتصغير المفرد وجمعه جمع مذكر
سود	أَسِيدَات أو أَسِيدَات	رد المحذوف وقلبت الواو ياء واضغمت فى ياء التصغير وأضيفت ألف وتاء التأنيث

التطبيق السابع

صغر الكلمات الآتية تصغير ترخيم :

أسود ، محمود ، غضبان ، مستخرج ، عشواء ، منطق ، شكين ، مسبطر .

الجواب

الكلمة	تصغيرها	ما حدث بها من تغيير
أسود	سويد	حذفت الهمزة
محمود	حُمِدْ	حذفت الميم والواو
غضبان	غُضِبَ	حذفت الألف والنون
مستخرج	خريج	حذفت الميم والسين والتاء
عشواء	عشى	حذفت الألف والهمزة
منطق	نُطِيقَ	حذفت الميم والياء
شكين	سكينة	حذفت إحدى الكافين والياء ، وزيدت تاء التانيث لأنها ثلاثي مؤنث
مُسَبِّطَر	سبيطر	حذفت الميم وإحدى الراءين

التطبيق الثامن

انسب إلى الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير خاص :

مدنية ، نبوية ، بيداء ، وفاء ، ابتداء ، مليحة ، سكيئة ، عُلْيَّة ، مِيَّة ،
 صديقة ، مديدة ، سماء ، سيد ، قلنسوة ، ترقوة ، سارية ، عَدَاء ، جاد المولى ،
 أبو هريرة ، أمم ، دول ، منابر ، معدة ، هُدَى ، هُدَى ، عداوة ، بيضاء ، هدية ،
 ظبية ، دُمِيَّة ، رضوى ، عروة ، ثروة ، شاة ، أخت ، سنة ، أم سلمة ، بنها ،
 فرنسا ، طنطا ، مصطفى .

الجواب

الكلمة	النسب إليها	التغيير
مدنية	مَدَنِيّ	حذفت تاء التانيث والياء المشددة ، ولحقها علامة النسب
نبوية	نَبَوِيّ	حذفت تاء التانيث والياء المشددة
يَبْدَاء	يَبْدَأَوِيّ	قلبت الهمزة واوًا لأنها للتانيث
وفاء	وفائيّ ، ووفأويّ	يجوز فى الهمزة سلامتها وقلبها واوًا ، لأنها بدل من أصل
ابتداء	ابتدائيّ	يجب سلامة الهمزة لأنها أصلية
مليحة	مَلَحِيّ	حذفت تاء التانيث وياء فعيلة ، وفتحت الحاء
سُكَيْنَة	سُكَيْنِيّ	حذفت تاء التانيث وياء فعيلة ، وفتحت السين
عُلْيَّة	عُلُويّ	حذفت تاء التانيث وياء فعيلة وقلبت الواو ألفًا فواوًا بعد فتح ما قبلها
مِيَّة	مَيَّوِيّ	فتحت الياء الأولى ، وقلبت الثانية ألفًا فواوًا

الكلمة	النسب إليها	التغيير
صديقة	صَدِيقِي	حذفت التاء التانيث
مديدة	مَدِيدِي	حذفت التاء التانيث
سماء	سمائي وسماوي	يجوز في الهمزة سلامتها وقلبها واوًا
سيد	سَيِّدِي	حذفت الياء الثانية المكسورة فرارًا من توالي الياءات والكسرة
قلنسوة	قَلَنْسِي	حذفت تاء التانيث ، وقلبت الواو ياء ثم حذفت لأنها خامسة
ترقوة	تَرْقِي ، تَرْقَوِي	حذفت تاء التانيث ، وقلبت الواو ياء ، ثم تحذف الياء ويجوز قلبها واوًا
سارية	ساري ساروي	حذفت تاء التانيث ، ثم تحذف الياء أو تقلب واوًا
عداء	عدائي ، عداوي	يجوز في الهمزة بقاؤها وقلبها واوًا لأنها بدل من أصل
جاء المولى	جادي	مركب مزجي يحذف عجزه
أبو هريرة	هُرَيْرِي	مركب إضافي ينسب إلى عجزه ويحذف صدره خوف اللبس
أم	أُمِّي	جمع كثرة ينسب إلى مفردة وهو أمة
دوكى	دَوَلِي	جمع كثرة ينسب إلى مفردة وهو دولة
منابر	مِنْبَرِي	جمع كثرة ينسب إلى مفردة وهو منبر
معدة	مَعْدِي	حذفت تاء التانيث وفتحت العين لأنها اسم ثلاثي مكسور الوسط
هذي	هَذِي	لاتغيير عند النسب لأن الياء قبلها ساكن صحيح ، وجوز يونس قلب الياء واوًا

الكلمة	النسب إليها	التغيير
هُدَى	هُدَوَى	قلبت الألف واوًا لأنها ثالثة
عداوة	عداوى	حذفت التاء ولا تغيير لأن الواو بعد ساكن لا تغيير
بيضاء	بيضاوى	قلبت الهمزة واوًا لأنها للتأنيث
هدية	هُدَوَى	حذفت التاء ثم الياء الأولى وفتحت العين فقلبت الياء الثانية ألفًا فواوًا
ظبية	ظَبِيٌّ	حذفت التاء ولحقت ياء النسب دون تغيير ، وجوز يونس ظَبَّوَى
دُمية	دمى	حذفت التاء ولحقت ياء النسب دون تغيير
رَضَوَى	رَضَوَى، رَضَوَوَى	ألفه رابعة والثاني ساكن ، فيجوز ثلاثة أوجه : حذف الألف ، أو قلبها وار ، أو قلبها واوًا مع زيادة ألف قبلها تحذف التاء ولا تغيير سوى ذلك
ثروة	ثَرَوَى	ثلاثى حذفت لامه وعينه معتلة ، فيجب رد اللام ، فسيبويه يقول شاهى ، والأخفش يرد الكلمة إلى سكونها الاصلى فيقول : شَوهى
شاة	شَاهِيٌّ، شَوهى	لأنه ثلاثى حذفت لامه وهى ترد فى الجمع ، قالوا : سنوات ، وسنّهات
سنة	سنوى ، سنهى	مركب إضافى حذف صدره ونسب إلى عجزه فرارًا من اللبس
أم سلمة	سَلَمَى	لأن الألف رابعة قد سكن ثاني ماهى فيه ، فيجوز ثلاثة أوجه
بنها	بنهى ، وبنهوى وبنهاوى	

الكلمة	النسب إليها	التغيير
فرنسا	فرنسى	حذفت الألف لأنها خامسة
طنطا	طنطى، طنطوى، طنطارى	الألف رابعة والثانى ساكن فيجوز ثلاثة أوجه
مصطفى	مصطفى	حذفت الألف لأنها خامسة
عروة	عُرْوَى	لاتغيير سوى حذف التاء
أخت	أخوى	اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث ، فتحذف التاء وترد اللام

التطبيق التاسع

صغر الكلمات الآتية ، ثم انسب إليها :

غريب ، هدى ، هداية ، غزو ، علاء ، كتاب ، كساء .

الكلمة	تصغيرها	النسب إليها	التغيير
غريب	غُرَيْبٌ	غُرَيْبِي	حذفت الياء الثانية المكسورة
هَدَى	هُدًى	هُدًى	حذفت الياء الأولى وقلبت الثانية ألفاً فواواً
هداية	هُدًى	هُدًى	حذفت الياء الأولى وقلبت الثانية ألفاً فواواً
غَزَوْ	غَزًى	غَزَوِي	حذفت الياء الأولى وقلبت الثانية ألفاً فواواً
علاء	عَلًى	عَلَوِي	حذفت الياء الأولى وقلبت الثانية ألفاً فواواً
كتاب	كُتِبَ	كُتَيْبِي	بحذف الياء الثانية
كساء	كُسًى	كُسَوِي	بحذف الياء الأولى وقلبت الثانية واواً

التطبيق العاشر

انسب إلى الكلمات الآتية ، مبيّنًا ما حدث من تغيير :

عاشوراء ، قنا ، طهطا ، بنت ، حم ، أقلام ، أخلاق ، نحاة ، مهندسون ،
عطيات ، كواء ، بواب ، حيدى ، زكريا ، زكرياء ، قصى ، بشينة ، حقيقة ،
طبيعة ، طوية ، تحية ، ضرورة ، نُؤيرة ، عدوة ، صديقة ، يد ، إنشاء .

أسئلة فى التصغير والنسب

- (١) ما هو التصغير ؟ وماذا يقصد منه فى الأساليب العربية ؟ وما فائدته ؟
- (٢) كيف تصغر الاسم الثلاثى ؟ وكيف تصغر ما زاد على ثلاثة ؟
- (٣) متى يجب فتح ما بعد ياء التصغير ؟ مثل لما تذكر .
- (٤) كيف تصغر الخماسى المجرد والخماسى المزداد فيه ؟ مثل .
- (٥) ما هى الأسماء التى تصغر على صيغة فُعَيْل ؟
- (٦) ما هى الأمور التى لا تخل بينية التصغير وتعد فى حكم المنفصلة ؟
- (٧) كيف تصغر ما آخره ألف تأنيث مقصورة ؟
- (٨) متى يرد التصغير الأسماء إلى أصولها .
- (٩) كيف تصغر ما ثانيه لين ؟ مثل لما تذكر ؟
- (١٠) كيف تصغر ما دخله قلب مكانى ؟
- (١١) كيف تصغر ما حذف أحد أصوله ؟ مثل .
- (١٢) كيف تصغر الثنائى وضعاً ؟
- (١٣) ما حكم الألف إذا وقعت بعد ياء التصغير ؟
- (١٤) ما حكم الواو الواقعة بعد ياء التصغير ؟
- (١٥) ما حكم المصغر إذا اجتمع فى آخره ثلاث ياءات ؟
- (١٦) متى تلحق تاء التأنيث المصغر ؟ مثل .
- (١٧) كيف تصغر ما دل على جمع ؟ مثل .
- (١٨) كيف تصغر الأسماء المركبة ؟ مثل .

- (١٩) ما تصغير الترخيم ؟ متى يجوز ؟ بين آراء العلماء فى ذلك .
- (٢٠) هل تصغر الأفعال والحروف والأسماء المبنية ؟ وجه ما تقول .
- (٢١) بعض الأسماء المعربة لاتصغر فما هى ؟
- (٢٢) ما هو النسب ؟ وما وجه الشبه بين المنسوب والصفات ؟ وهل يعمل عمل الأفعال ؟
- (٢٣) ما هو الغرض من النسب ؟ وما فائدته ؟ وما علامته ؟
- (٢٤) ما هو التغير الذى يحدث فى الاسم عند النسب ؟
- (٢٥) كيف تنسب إلى ما فى آخره تاء التانيث ؟
- (٢٦) كيف تنسب إلى الثلاثى المكسور العين ؟
- (٢٧) كيف تنسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة ؟
- (٢٨) كيف تنسب إلى ما كان على فَعِيلَة ، أو فُعَيْلَة ، أو فَعُولَة ؟ اشرح ذلك .
- (٢٩) كيف تنسب إلى ما كان على فَعِيل ، وفُعِيل ، وفَعُول ؟
- (٣٠) كيف تنسب إلى ما آخره ألف مقصورة ؟
- (٣١) كيف تنسب إلى ما آخره همزة بعد ألف ؟ فصل ذلك ، ومثل لما تذكر .
- (٣٢) كيف تنسب إلى ما آخره ياء مفردة ؟ مثل لما تذكر .
- (٣٣) كيف تنسب إلى ما آخره ياء مشددة ؟
- (٣٤) كيف تنسب إلى ما آخره واو ؟
- (٣٥) كيف تنسب إلى المثنى ؟
- (٣٦) كيف تنسب إلى جمع الذكور ؟

(٣٧) كيف تنسب إلى جمع الإناث ؟

(٣٨) كيف تنسب إلى جمع التكسير وأسماء الجموع ؟

(٣٩) كيف تنسب إلى ما حذفت فاؤه ؟ متى برد المحذوف ؟ وما حال الاسم بعد الرد ؟ بين آراء العلماء .

(٤٠) كيف تنسب إلى محذوف العين ؟

(٤١) كيف تنسب إلى محذوف اللام ؟ متى يجب رد المحذوف ؟ وكيف يرد ؟

(٤٢) كيف تنسب إلى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل ؟

(٤٣) كيف تنسب إلى ما حذفت لامه وعوض عنها التاء ؟

(٤٤) كيف تنسب إلى الثنائي وضعاً ؟

(٤٥) كيف تنسب إلى المركبات ؟ متى يجب النسب إلى صدرها ؟ ومتى يجب النسب إلى عجزها ؟

(٤٦) ما هي الصيغ التي تدل على النسب بغير ياء مشددة ؟ وهل هي قياسية ؟ وضح آراء العلماء في ذلك .

المبحث التاسع الابتداء والوقف

الابتداء

كيف نبدأ الكلام ؟ يجيب العلماء عن هذا التساؤل بأن البدء لا يكون إلا بحرف متحرك ، إذ البدء بالساكن متعذر ، ويكاد يكون مستحيلا ، سواء فى ذلك اللسان العربى وغيره ^(١) ، ولهذا كان الأصل فى أول الكلمة أن يكون متحركا ، ولا يكون ساكنا على وجه القياس إلا فى بعض أفعال ، وما يتصل بها من مصادر ، بنوا أوائلها على السكون لكثرة تصرفها ، وكونها أصلا فى الإعلال من القلب والحذف والإسكان ، فجوزوا فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأت ذلك فى الاسم غير المصدر إلا فى أسماء معدودة غير قياسية ولم يأت فى حرف إلا فى لام التعريف وميمه .

فلما سكنت أوائل هذه الكلمات زادوا فى أولها عند الابتداء بها همزة لتكون وسيلة إلى النطق بالساكن ، وسميت هذه الهمزة همزة وصل .

فهذه الوصل هى الهمزة التى تثبت فى الابتداء ، وتسقط فى الدرج ، وذلك لأن مهمتها التوصل إلى الابتداء بالساكن .

(١) وما يعتقد من أن بعض اللغات يبدأ فيها بالساكن فهو وهم لأنك إذا تأملت وجدتهم يحركون الأول بحركة مختلصة هى كسرة خفية . وكان ابن جنى يرى الابتداء بالساكن فى اللغة العربية متعسرا لامتعدرا وقال قد جاء فى الفارسية مثل شتر سظام بسكون الشين والسين وقال الرضى معقبا على ابن جنى : والظاهر أنه مستحيل ، ولا بد من الابتداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك فى شتر وسظام فى غاية الخفاء ظن أنه ابتدئ بساكن ، وليس كذلك ، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور . هكذا نسب الرضى هذا الراى لابن جنى ولكن ظاهر كلام ابن جنى فى المنصف يدل على أن الابتداء بالساكن ليس فى الطاقة فهو يقول :

أعلم أن ألف الوصل همزة تلحق فى أول الكلمة توصلا إلى النطق بالساكن وهربا من الابتداء به إذا كان ذلك غير ممكن فى الطاقة فضلا عن القياس . المنصف ٥٣/١ شرح الشافية ٢٥١/٢ شرح المتصل ٣١/٩ - ٦٣٦ -

وسميت همزة وصل مع أنها تسقط في الوصل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، ولهذا يسميها الخليل : سلم اللسان ، ويرى بعضهم أنها سميت همزة وصل لأنها عند سقوطها يتصل ما قبلها بما بعدها . وكان الأجدر أن تسمى همزة الابتداء .

أما همزة القطع فهي همزة تثبت في الابتداء والدرج ^(١) ، ولا تسقط إلا في ضرورة الشعر كقول القائل :

إن لم أقاتل فالبسوني بُرْقَعًا ^(٢)

مواطن همزة الوصل

عرفنا مما تقدم أن همزة الوصل تكون في الأفعال والأسماء والحروف ، والأصل في ذلك الأفعال لتصرفها وكثرة اعتلالها .

الأفعال

تثبت همزة الوصل في أول كل فعل ماض بعد ألفه أربعة ^(٣) أحرف أو أكثر ^(٤) ، وفي أمره وأمر كل فعل ثلاثي ، مثل انطلق اجتهد استخرج ، انطلق اجتهد استخرج ، أكتب اقرأ أخرج ، ووجود همزة الوصل في هذه الأفعال قياس ، لأن أوائلها سكنت

(١) وعلى ذلك فهيمزة أخذ وأكل همزة قطع مع أنها فاء الكلمة ، ويمكن أن يقال : إن الوصل والقطع من صفات الهمزة الزائدة ، فلا تسمى همزة أكل وأخذ همزة قطع ولا همزة وصل .

(٢) حاشية الصبان ٢٧٢/٤ .

(٣) أما الأفعال التي بعد ألفها ثلاثة أحرف فهيمزتها قطع مثل أكرم أعلم .

(٤) أوزان هذه الأفعال أحد عشر وزناً ، تسعة من مزيد الثلاثي وهي : انفعّل نحو انطلق افعّل مثل احمر وافعل مثل احمر افعّل نحو اقتدر واستفعل نحو استخرج وافتعل نحو اقنعس وافتعل نحو اسلقى وافتعل نحو اجلود وافتعل نحو اعشوشب واثنان من مزيد الرباعي وهما افتعلل نحو احر نجم وافتعلل نحو اقشعر .

وقد تحيى همزة الوصل في وزن تفعّل وتفاعّل إذا ادغمت التاء في الفاء نحو أطير واثاقل وإدراك أصلها تطير وتثاقل وتدارك .

لقوة تصريفها ^(١) ، وإنما سكن أول الماضى الخماسى والسداسى دون الثلاثى طلباً للخفة وهى بالثقل أولى ، وإنما سكن فاء الأمر من الثلاثى لأنه مأخوذ من المضارع بحذف حرف المضارعة وما بعد حرف المضارعة يجب إسكانه ^(٢) .

وإنما تلزم همزة الوصل فى أول أمر الثلاثى إذا لم يتحرك الفاء فى المضارع بسبب إعلال أو إدغام .

فإذا تحركت فاء المضارع سقطت همزة الوصل من الأمر نحو قل بع - شد والمضارع يُقول ويبيع ويشد .

الاسماء

وأما الأسماء فعلى ضربين : مصادر وغير مصادر .

فالمصادر هى مصادر الأفعال السابقة أعنى مصادر كل فعل ماض بعد ألفه أربعة أحرف فأكثر ، وبعبارة أوضح هى : مصادر الفعل الخماسى والسداسى المبدئين بهمزة وصل وذلك نحو انطلق ، استخراج اجتهد أطيراً اثلاً فلأ لأنه لما وجدت الهمزة فى الأفعال وجدت فى المصادر إلحاقاً للمصادر بأفعالها ، لأن المصادر - وإن كانت أصلاً فى الاشتقاق - فرع على الأفعال فى الإعلال ، وجارية عليها تصح إذا صحت وتعل إذا أعلت نحو قام قياماً ولاذ لواذاً ^(٣) .

(١) قال ابن جنى فى المنصف : فلما كانت الأفعال غير لازمة لموضع واحد ، ولا مقارة على سنن تسلط عليها الإعلال والتوهين فجمعهم ذلك على أن سكنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ، وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال . المنصف ٥٦/١ .

(٢) وذلك لثلاثي يجتمع أربع متحركات . وإنما لم تسكن عين المضارع بدل الفاء لأن حركة العين تميز الأبنية وتوضح الأوزان ، ولم تسكن اللام لأنها حرف إعراب ، ولم يسكن حرف المضارعة لأن المضارع زاد على الماضى بحرف المضارعة ، فلو سكن حرف المضارعة لاحتيج إلى زيادة همزة وصل فيزداد الثقل . فلما حذف حرف المضارعة فى أمر المخاطب للتخفيف احتيج إلى همزة الوصل . شرح الشافية ٢/٢٦٠ شرح المفصل ٩/١٢٥ .

(٣) المنصف لابن جنى ٦٥/١ .

وأما غير المصادر فعشرة أسماء معدودة محفوظة عن العرب ، ولعل العرب حملوها على الأفعال لأنها اشبهتها بحذف لامها تخفيفاً لكثرة استعمالها فسكنت فاؤها ولحققتها همزة الوصل عوضاً عن المحذوف ^(١) .

وهذه الأسماء هي

ابن - ابنة - ابنم - اثنان - اثنتان - امرؤ - امرأة - اسم - است - ائمن الله ويقال فيها ائمن الله .

فأما ابن فأصله بَنُو بفتح الباء والنون بدليل قولهم في الجمع أبناء ، ويدل على أن أوله مفتوح قولهم في الجمع بَنُون ، وفي النسب بَنَوِي ، فحذفت لامه ، وسكن أوله ، وأتى بهمزة الوصل ، وإنما قلنا إن لامه واو لأن الغالب في اللام المحذوفة أن تكون واوا ، ولأنهم أبدلوا منها تاء فقالوا : بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء ^(٢) .

ونقل ابن الشجري أن بعضهم ذهب إلى أن لام ابن ياء مأخوذ من بنى الرجل بأمراته يبنى ، وأجاز الزجاج الوجهين ^(٣) .

وأما ابنة فأصلها بَنَوَة لأنها مؤنث ابن والتاء للتأنيث ^(٤) .

(١) نعم بعض هذه الأسماء مثل ابنم وامرئ وأئمن ليست بمحذوفة اللام ولحققتها همزة الوصل . وقد قيل في تعليل ذلك إن النون في ابنم والراء في امرئ تبعت حركتهما حركة ما بعدهما فيجرب عليها حركات الأعراب كما يجرب على ما بعدهما فصارتا كحرف إعراب وكان اللام حذفت وعلى كل فهو التماس علة لما وقع . وبعضهم يقول : أن اللام فيهما حذفت وأتى بهمزة الوصل ثم رجعت اللام وبقيت الهمزة دون حذف وهو تكلف على أنه قد اختار بعضهم أن اللام محذوفة في ابنم والميم زائدة .

(٢) وأما قولهم البَنوة فلا يدل على أن اللام واو لأنهم قالوا الفتوة مع أن اللام ياء .

(٣) شرح المفصل ١٣٢/٩ .

(٤) وأما بنت فليست التاء فيها للتأنيث ، وإنما هي بدل من الواو ، وأصلها بنو بكر الباء وسكون النون فلحققتها التاء بدلاً من اللام فقالوا : بنت وما يدل على أنها ليست علامة للتأنيث سكون ما قبلها وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ولذلك قال سيبويه : لو سميت بهما - أخت وبنت - رجلاً لصرفتهما معرفة . ولو كانت التاء للتأنيث لامتنع من الصرف . وفهم التأنيث ليس لدلالة التاء وإنما يدل عليه انصيغة لأنها مختصة بالمؤنث فصارت علماً للتأنيث المنصف ٥٩/١ شرح المفصل ٢٣١/٩ .

وأما ابنم فأصله ابن زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد ، كما زيدت في زرقم بمعنى الأزرق ، وليست الميم بدلاً من لام الكلمة ^(١) .

وأما امرؤ فهي كلمة تامة لم يحذف منها شيء ، ولكن كثر استعمال العرب لها وحذفوا الهمزة منها أحياناً للتخفيف بعد إلقاء حركتها على الراء فصارت الراء حرف إعراب فيقولون جاء المرؤ ورأيت المرؤ ومررت بالمرؤ واتبع ذلك مع وجود الهمزة ، فصارت الراء تتبع حركتها حركة إعراب الهمزة ، فكأنها حرف إعراب وكأن الهمزة محذوفة ، فعاملوها معاملة محذوف اللام ، فأسكنوا أولها ، وأتوا بهمزة وصل ^(٢) ، وامرأة مؤنث امرؤ .

اثنان : أصله ثنيان من ثنيت كفتيان لقولهم في النسب ثنوي ، وكذا اثنتان والثاء فيها للتأنيث ، وأما ثنتان فالثاء بدل من اللام كبنت ، وليست للتأنيث لسكون ما قبلها .
اسم : وأما اسم فأصله عند سيبويه : سِمُو ^(٣) أو سُمُو بكسر الفاء أو ضمها مع سكون العين ، فحذفت الواو تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وسكنت الفاء ، وأتى بهمزة الوصل عوضاً عن المحذوف ، وهو مشتق من السمو لأنه يسمو بسماء ويشهره .

(١) لأنها لو كانت بدلاً من لام الكلمة لكانت في حكم اللام فلا يحتاج إلى همزة وصل ، لأن همزة الوصل تعاقب اللام ولا تدخل من الأسماء إلا على المحذوفات ما خلا امرؤا وذهب بعضهم إلى أن الميم بدل عن لام ابن وهى الواو ولكن لما صارت حركة النون تتبع حركة الإعراب كانت في حكم خوف الإعراب وكأن الميم غير موجودة فاحتيج إلى همزة الوصل المنصف ٤٨/١ .

(٢) هكذا يعلل النحاة مجئ همزة الوصل في امرئ انظر : شرح المفصل ١٣٤/٩ شرح الشافية ٢٥١/٢ المنصف لابن جنى ٦٢/١ .

(٣) هذا رأى البصريين ويرى الكوفيون رأياً هو أقرب إلى الحق وهو أن أصله رسم - بسكون السين - لكون الاسم علامة على المسمى ، فحذفت الفاء وبقي العين ساكنة ، فجئى بهمزة الوصل قال الرضى : ورأى الكوفيون أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة أشبه ، لكن تصرفاته في التصغير والتكسير كسمى وأسماء وغير ذلك كقولهم تسميت وسميت والسمى ترد رأى الكوفيون إلا أن يقولوا إنه حدث قلب مكانى فجعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ، إذ موضع الحذف اللام ، ثم حذف نسياً . ورد في تصرفاته في موضع اللام إذ أنه حذف في ذلك الموضع . شرح الشافية ٢٥٨/٢ .

است : أصله سته على وزن جبَل ، ولامه هاء بدليل قولهم فى الجمع أستاذ ، وفى التصغير ستيه ، فحذفت الهاء لشبهها بحروف العلة ، وسكنت السين ، وأتى بهمزة الوصل ، وهناك لغتان أخريان : الأولى - وهى قليلة - سه بحذف العين ^(١) ومن ذلك الحديث : « العينان وكاء السّه » ، والثانية ست بحذف اللام دون تعويض .

أَيْمُنُ الله : همزته همزة وصل لأن نونه تحذف كثيراً نحو أَيْمُ الله ، والقسم موضع التخفيف فصار النون الثابت كالمحذوف ، فالتزم تعويض همزة الوصل .

وَأَيْمِنُ مفرد مشتق من اليمين وهو البركة ؛ أى بركة الله يمينى ، والأغلب فتح الهمزة لكثرة الاستعمال ويجوز الكسر ، وربما حذفوا النون فقالوا : أيم الله بفتح الهمزة وكسرها ^(٢) .

والكوفيون يرون أن أَيْمُنُ جمع يمين ^(٣) ، وهمزتها همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال .

هذا ، وقد تدخل اللام على أَيْمُن فتحذف الهمزة فيقال : لَأَيْمُنُ الله ، وهى مبتدأ خبره محذوف وجوبا .

(١) قال ابن جنى وهذا من الشاذ ولم يأت من الأسماء ما حذفت عنه إلا هذا الحرف وقولهم مذ لأنها محذوفة من منذ المنصف ٦١/١ .

(٢) وربما حذفوا الياء فقالوا : آم الله . وقد تبقى الميم وحدها فقالوا م الله بضم الميم وقد يكسرونها لأنها صارت حرفاً تشبيهاً بالياء فيقولون م الله وربما قالوا من الله بضم الميم والنون وبفتحهما وبكسرهما . انظر اللسان . شرح الشافية ٢٥٤/٢ .

(٣) وهو رأى ابن جنى . المنصف ٦١/١ .

الحرف

أما الحرف فهو : لام التعريف وميميه ، وأتى معهما بهمزة الوصل ، لأن لام التعريف ساكنة ، وقد جعلت ساكنة ليقوى امتزاجها بما دخلت عليه ، وهو المعرف^(١) .

وقد تبدل لام التعريف ميمًا في لغة حمير ونفر من طئ فتكون معها همزة الوصل أيضًا ، كما روى النمر بن تَوَلَّب عن رسول الله ﷺ : ليس من أمير أمصام في أمسفر ، ومثل اللام المعرفة اللام الموصولة والزائدة .

ويرى الخليل أن أل بكمالها هي أداة التعريف والهمزة همزة قطع ، وحذفت في الدرج لكثرة الاستعمال .

حركة همزة الوصل

همزة الوصل أتى بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ، فوجب أن تكون في الأصل^(٢) متحركة كسائر الحروف المبدوء بها ، والأصل في حركتها أن تكون كسرة ، لأن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس ، فتكون همزة الوصل مكسورة ، إلا إذا وقع بعد الساكن بضممة أصلية لازمة فتضم همزة الوصل كراهة الانتقال من كسر إلى ضم ، فهو انتقال من ثقیل إلى أثقل^(٣) ،

(١) وأيضًا لأن علامة التنكير وهو التثوين ساكن فكان الأصل أن يكون دليل التعريف كذلك لأنهم يجرون الشيء مجرى نقيضه . المنصف ٦٩/١ شرح الشافية ٢/٢٦٠ .

(٢) هذا رأى سيويوه ، ويرى الكوفيون أن همزة الوصل الأصل فيها السكون لأنها حرف ، فأتى بها ساكنة فالتقى ساكنان ، فحركت بالكسر على الأصل في التلخيص من الساكنين . وهذا رأى لا يتفق مع الغرض الذي جئنا بالهمزة من أجله وهو التوصل إلى النطق بالساكن فكيف تأتى بساكن ، ثم تحركه ولم لا يجئ من أول الأمر متحركًا . وما نسب إلى الكوفيين اختاره ابن جني في المنصف ٥٣/١ .

(٣) العرب تفر من الكسر الذي بعده ، ولو كان عارضًا وغير لازم ألا تراهم يتبعون الأول للثاني فيما حكى عن بعضهم أنه يقول في أجبتك : أجوءك ، وفي أنبتك : أنبتك بضم الباء فكيف إذا كان الكسر والضم لازمين ، ومن ذلك قراءة من قرأ ﴿ حتى يبعث في إمها رسولا ﴾ بكسر الهمزة اتباعًا لكسرة الميم . شرح الشافية ٢/٢٦٢ .

والحاجز بينهما ساكن فهو كالعدم ، وذلك نحو : أَقْتُلْ ، أَخْرِجْ ، أَغْزُ . ويدخل فى ذلك كل فعل ماضى مبدوء بهمزة الوصل مبنى للمجهول نحو : انْطَلَقَ به ، واَقْتَدِرْ عليه ، واستُخْرِجْ منه . ويدخل فى ذلك أيضاً ، نحوه : اغْزِ ، لأن العين - وإن كانت مكسورة - الأصل فيها الضم ، إذ أصلها اغْزَوْى بضمها ، ثم أعلت بحذف الواو وكسرت العين لمناسبة ياء المخاطبة ^(١) ، بخلاف نحو : ارمُوا ، ونحو : امرؤ صالح فى الدار ، ابنمُ تقى عندك ، لأن العين - وإن كانت مضمومة - ضمتها ليست أصلية فى ارموا ، بل عارضة لمناسبة الواو والأصل الكسر ، وليست لازمة فى امرؤ وابنم ، بل تتغير بتغير حركة الإعراب وبعض العرب يكسر الهمزة قبل الضمة فاعتد بالساكن حاجزاً ^(٢) ، فيقول : اقْتُلْ اقْتَدِرْ عليه ، وليست لغة مشهورة .

وإذا جاءت الهمزة المضمومة قبل ضمة مشمة بالكسر ، كما فى اختير وانتيد أشمت الهمزة أيضاً الكسر .

ويجب فتح الهمزة مع لام التعريف وميمه طلباً للتخفيف لكثرة الاستعمال . وكذلك فتح همزة أيمن الله ، وأيم الله طلباً للتخفيف أيضاً لأن الجملة القسمية يناسبها التخفيف .

وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أيمن الله ، وأيم الله .

وجملة القول أن الهمزة تكون مكسورة ^(٣) ، وتضم إذا وقع بعدها ضمة أصلية لازمة ، وتفتح مع لام التعريف وميمه ، ومع أيمن الله ، وأيم الله . وبعض العرب بسر همزة أيمن وأيم .

-
- (١) بعض العلماء يرى فيما عرض جعل ضمته كسرة نحو اغزى جواز الكسر والضم والضم أرجح - أشمونى .
(٢) قال ابن جنى : لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذ ، وإن كان له وجه من القياس فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً . المنصف ٥٤/١ .
(٣) بعض العلماء أجاز فى اسم الضم والكسر وهو أرجح (أشمونى) ويجوز فى همزة نحو اختار انقاد مبينين للمجهول الضم والكسر والإشمام .

همزة الوصل تسقط في الدرج

همزة الوصل تثبت في الابتداء لا غير لأنه أتى بها للابتداء بالساكن ، فإذا لم يبدأ بها وسبقها كلام سقطت وجوباً لأن الكلام المتقدم أغنى عنها . فإذا قلت : هذا اسم وهذا الإنطلاق بإثبات الهمزة كان خطأ لأنه عدول عن سنن العرب في كلامهم .

نعم يجوز في الشعر ثبوت الهمزة ضرورة ، كقول قيس بن الخطيم :

إذا جاوزَ الاثنين سرٌّ فإنه بنثٌ وتكثيرُ الوشاةِ قمين^(١)

فأثبت همزة اثنين ، وكذلك قول جميل :

الآ لا أرى اثنين أحسن شيمةً على حدّثانِ الدهرِ مني ومن جُمْل^(٢)

وأسهل الضرورات^(٣) أن تكون الهمزة أول الشطر الثاني ، لأن العرب قد تسكت على أنصاف الأبيات ، وتبتدئ بالنصف الثاني ، فكان الهمزة وقعت أولاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

(١) نث الحديث : أفشاء وروى بيت - قمين : جدير وحرى وخليق وكلها ألفاظ مترادفة : الوشاة : جمع واش :

النعام : أى السر المجاوز اثنين يكثر الأعداء والوشاة ويروى البيت إذا جاوز الخلين ولا شاهد فيه حيثن .

(٢) ويروى ألا لا أرى خلين فلا شاهد فيه حيثن .

(٣) قال ابن عصفور في كتاب الضرائر : ومنها قطع همزة الوصل في الدرج إجراء لها مجراها في حال الابتداء بها وأكثر ما يكون ذلك في أول النصف الثاني من البيت لتعذر الوقف على الأنصاف التي هي الصدور نحو قول حسان بن أبيه :

لتسمعن وشيكا في دياركم الله أكبر يا ثارات عثمانا

وقال آخر : لانسب اليوم ولا خلة إتسع الخرق على الراقع

وقد يقطع في حشو البيت وهو قليل كقول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الاثنين سر فإنه ...

وقال سيويه ٢٧٤/٢ وتذهب همزة الوصل في غير ذلك إذا كان قبلها كلام إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قال الشعراء في الأنصاف لأنها مواضع فصول فلئما ابتدأها بعد قطع قال الشاعر * ولاتبادر في الشتاء وليدنا * البيت .

شرح شواهد البغدادى ١٨٣ - ١٨٧ ، شرح الشافية ٢/٢٦٥ ، شرح المفصل ٩/١٣٧ .

لانسبَ اليومَ ولا خُلَّةَ إنشعَ الحرقُ على الراقع

فقطعَ الهمزة في اتسع . وكذلك قول لبيد :

ولا تبادر في الشتاء وليدنا أَلْقَدَرَ تُنْزِلُهَا بعد جَعَال^(١)

فقطع الهمزة في أَلْقَدَرَ ضرورة .

دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل

عرفنا أن همزة الوصل إذا سبقها كلام سقطت لعدم الحاجة إليها ، وعلى هذا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وجب^(٢) حذفها لأنها لا تثبت إلا في الابتداء ، قال الله تعالى : ﴿ أَنْتَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ولا يؤدي هذا الحذف إلى لبس لأن همزة الوصل مكسورة ، وهمزة الاستفهام مفتوحة .

(١) قبل البيت :

ياكنة ، ماكنة غير لثيمة للضيف مثل الروضة المحلال

والكنة بفتح الكاف روج الابن ؛ ماائدة للإبهام والتفخيم ؛ وما بعدها خبر مبتدأ محذوف الروضة المحلال : التي تحمل المار على الحلول حولها للنظر إليها . والوليد يطلق على الصبي والخادم . والجعال : خرقة ينزل بها القدر . والمراد بالشتاء زمن القحط والشدة . والقدر مبتدأ أو منصوب على الاشتغال ؛ وهو يمدح الكنة بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد إلى الطعام ؛ ولا تسرع في إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقة والاستشهاد في قوله : القدر حيث قطع الشاعر همزة الوصل للضرورة . انظر شرح الشافية ٢٦٧/٢ ؛ وشرح شواهد البغدادى / ١٨٧ .

(٢) أما إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع فلا تحذف همزة القطع ، ثم إن كانت مفتوحة فلك فيها ثلاثة أوجه : تحقيق الهمزتين نحو : أكرمت محمداً ؟ أو زيادة ألف فاصلة بين الهمزتين نحو : أكرمت محمداً ؟ أو قلب همزة القطع ألفاً نحو : أكرمت محمد ؟

وإن كانت همزة القطع مضمومة فلك أربعة أوجه : تحقيق الهمزتين نحو : أعطيك كتاباً ؟ أو زيادة ألف فاصلة بين الهمزتين نحو : أعطيك كتاباً ؟ أو قلب الهمزة الثانية واواً نحو : أعطيك كتاباً ؟ أو زيادة ألف فاصلة بين الهمزة والواو نحو : أعطيك كتاباً ؟ وقرئ بهذه الأوجه قوله سبحانه وتعالى ﴿ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ ﴾ .

وإذا كانت همزة القطع مكسورة فلك تحقيق الهمزتين نحو : أينك ذاهب ؟ أو زيادة ألف فاصلة بينهما نحو : أينك ذاهب ؟ أو قلب الهمزة الثانية ياء نحو : أينك ذاهب ؟ أو زيادة ألف فاصلة بين الهمزة والياء نحو : أينك ذاهب وبهذه الأوجه قرئ قوله تعالى ﴿ أَتَأْتُوا الْمَبْعُوثِينَ ﴾ .

ويستثنى من ذلك همزة الوصل الداخلة على لام التعريف ، وإيمن الله فلا تحذف لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، لأن الهمزتين مفتوحتان ، وإنما تبدل همزة الوصل ألفاً أو تسهل بجعلها بين الهمزة والألف .

ومن الأول قول الله تعالى : ﴿ قُلْ أَلَذَّكَّرِينَ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ . ﴿ ءَاللهُ خَيْرٌ أَمْ مَا يَشْرِكُونَ ﴾ .

ومن الثانى قول المثقب العبدى :

الخيرُ الذى أنا أبتغيه أم الشرُّ الذى هو يبتغينى ^(١)

سقوط همزة الوصل إذا تحرك الساكن بعدها

إذا تحرك الساكن الذى بعد همزة الوصل استغنى عنها ، وذلك نحو استتر ، فلنا أن ندغم تاء الافتعال فى التاء التى هى عين الكلمة بعد نقل حركتها إلى الفاء وهى السين ، فنقول : ستر .

ويستثنى من ذلك لام التعريف إذا تحركت بسبب نقل الحركة إليها ، فإنه يجوز وجهان : إثبات همزة الوصل وحذفها ، وإثباتها أرجح ، وذلك نحو الأحمر ، فإذا نقلت حركة همزة أحمر إلى اللام وحذفت الهمزة ، فالأرجح بقاء همزة الوصل ، فتقول : ألحمر ، ويجوز على ضعف : لحمر بحذف همزة الوصل ، ولعل السبب فى قلة الحذف أن النقل للادغام أكثر من النقل بغير الإدغام ^(٢) .

(١) قبل هذا البيت :

وما أدرى إذا يممت أرضاً أريد الخير أيهما يلينى ؟

يممت : قصدت ، وجملة أريد الخير : حال من فاعل يممت ، وجملة أيهما يلينى : مبتدأ وخبر سدت مسد مفعول أدرى والخير بدل من أى . ولذا قرن بهمزة الاستفهام والشاهد أنهم جعلوا همزة الوصل المفتوحة بين الهمزة والألف لدخول همزة الاستفهام عليها شرح شواهد الشافية للبغدادى ١٨٨ .

(٢) ويرى ابن جنى أن الهمزة ثبتت فى الحمر مع تحرك ما بعدها لأن الحركة عارضة ، ولأنها أشبهت الهمزة الأصلية فى ثبوتها فى بعض المواضع نحو وقوعها بعد همزة الاستفهام مثل : أكرجل عندك ؟ وثبوتها بعد ياء النداء نحو : يا الله اغفر لى ، ولأنها مفتوحة وهمزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة ، فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل ، فأقرت مع تحرك ما بعدها فى قولهم : ألحمر . المنصف ١/ ٧٠ الأشمونى - صبان ٢٧٥/٤ .

الوقف

عَنِ العلماء بدراسة الوقف، وشرح حقيقته، وبيان كيفيته، وكان أكبر باعث لهم على ذلك هداية الدارسين والقارئ إلى كيفية الوقف على آى القرآن الكريم، ومتى يقفون؟

والوقف هو السكوت على آخر الكلمة اختياراً لتمام الكلام^(١).

ويقصد منه الاستراحة والاستجمام عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات^(٢).

(١) شرح الشافية للرضى ٢٧١/٢.

(٢) هذا تعريف للوقف الاختيارى الذى يقصد لذاته. وهناك وقف اضطرارى لايقصد بل يلجأ إليه التكلم إلهاء لضرورة مثل انقطاع النفس، فيقف مضطراً قبل تمام الكلام، ويسميه القراء الوقف التبيح مثل الوقف على بسم... أو الحمد لله رب... أو صراط الذين... وإن كانت واحدة فلها الصف ولأبويه... وهو فى هذه الآية أشد قبحاً لأنه يفسد المعنى.

وقد قسم القراء الوقف الاختيارى إلى ثلاثة أقسام: تام وكاف وحسن:

فإن تم الكلام، ولم يكن له تعلق بما بعده لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، فهو الوقف التام لتمامه المطلق. فيوقف عليه. ويبدأ بما بعده. وأكثر ما يكون التام فى رؤوس الآى وانقضاء القصص مثل الحمد لله رب العالمين - إياك نعبد وإياك نستعين. وقد يكون فى وسط الآية كما فى قوله: لقد أضلنى عن الذكر بعد إذ جاءنى.

وإن كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط فهو الوقف الكافى؛ للاكتفاء به عما بعده. واستغناء ما بعده عنه. وهو كالتام فى جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده وهو يكثر فى الفواصل وغيرها مثل: «وما رزقناهم ينفقون... أولئك على هدى من ربهم... يخادعون الله والذين آمنوا» وإن كان له تعلق بما بعده من جهة اللفظ فهو الوقف الحسن لأنه فى نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه لكن لا يبدأ بما بعده. بل يجب الابتداء بالكلمة الموقوفة عليها إلا أن يكون الموقوف عليه رأس آية فإنه يجوز فى اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبى ﷺ فى حديث أم سلمة ؓ: أن النبى ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. ثم يقف؛ ثم يقول: الحمد لله رب العالمين؛ ثم يقف؛ ثم يقول: الرحمن الرحيم مالك يوم الدين. ثم يقف. رواه أبو داود والترمذى وأحمد. قال العلماء: والأفضل الوقوف على رؤوس الآيات؛ وإن تعلقت بما بعدها، وقالوا: واتباع هدى النبى ﷺ أولى. النشر ٢٢٤/١.

الفرق بين الوقف والقطع والسكت

هل هناك فرق بين الوقف والقطع والسكت ؟

يبدو أنه لم يكن فرق عند المتقدمين بين هذه الألفاظ ، وما كانوا يريدون منها إلا الوقف ، ولذلك يعرف بعضهم الوقف فيقول : هو قطع النطق عند آخر الكلمة ، أو قطع الكلمة عما بعدها .

ويقول بعضهم : هو السكوت على آخر الكلم ، فجعلوا القطع والسكوت وقفًا ^(١) .

ولكن المحققين من متأخري القراء ، وأهل الأداء ، فرقوا بين هذه الألفاظ .

فالوقف : هو السكوت على آخر الكلمة ، وقطع الصوت زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة .

وأما القطع : فهو ترك القراءة رأسًا ، فالقارئ يكون كالمعرض عن القراءة ، والمنتقل من حالة لأخرى سوى القراءة .

والقطع يستعاذ بعده إذا استؤنفت القراءة ، ولا يكون إلا عند رأس آية ، لأن رءوس الآي نفسها مقاطع .

ولذلك يقول العلماء : إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها . وعلى هذا لا يجوز قراءة بعض آية في الصلاة .

أما السكت : فهو عبارة عن قطع الصوت زمنًا أقل من زمن الوقف عادة دون تنفس .

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١٧١/٢ - شرح الأشموني - التصريح .

والسكت مقيد بالسمع والنقل ، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود لذاته .

وذهب بعضهم إلى أنه جائز فى رءوس الآى مطلقًا فى حالة الوصل لقصد البيان ^(١) .

أوجه الوقف

الوقف فى لغة العرب يوجب أحد الأمور الآتية :

الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفًا أو واوًا أو ياء ، وقلب الألف واوًا أو ياء أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، ونقل الحركة .

وهذه الأمور حتى أحكام الوقف ، أو أوجه الوقف ، وهى تختلف فى الحسن فبعضها أحسن من بعض ، كما تختلف فى المحل ، فالإسكان والروم فى المحرك ، والإشمام فى المضموم ، وإبدال التنوين ألفًا فى المنصوب المنون .

وقد يشترك وجهان فى الحسن ، مثل : الإسكان وقلب تاء التأنيث هاء ^(٢) .

وقد يشترك وجهان فى المحل ، مثل : اشتراك الإسكان ، والروم فى المحرك . وإليك بيان هذه الأوجه ومحلها :

وقد رأينا أن نبين أوجه الوقف مقرونة بمحالتها ليكون ذلك أتم وضوحًا .

(١) النشر ٢٤٣/١ .

(٢) شرح الشافية للرضى ٢٧٢/٢ .

الوقف على المتحرك^(١)

إذا وقف على المتحرك غير تاء التانيث^(٢) ، وغير المنون المنصوب جاز فى الوقف عليه خمسة أوجه :

الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، ونقل الحركة .

أما الإسكان فيقصد منه الإسكان المحض الذى ليس فيه روم ولا إشمام ولا تضعيف ، وهو عدم الحركة ، ولذلك كان أكثر وجود الوقف استعمالاً ، وأغلبها دوراناً ، لأنه سلب للحركة ، وذلك أبلغ فى تحصيل الاستراحة .

ويوقف بالسكون على كل متحرك ، سواء فى ذلك المنون غير المنصوب ، وغير المنون ، والمعرب والمبنى .

وللإسكان علامة فى الخط هى : «خ» فوق الجرف الموقوف عليه ، وهى أول حرف من لفظ «خف» لأن الإسكان تخفيف .

وقال ابن هشام : إنما هى رأس جيم أو رأس ميم مختصرة من «اجزم» .

وقيل : رأس حاء مختصرة من «استرح» لأن الوقف استراحة .

وجملة القول أن هذه العلامة تشير إلى الراحة ، سواء أخذت من خف أو اجزم أو استرح .

(١) المراد بالمتحرك ما كان متحركاً بحركة أصلية غير عارضة ، فإن كانت الحركة عارضة فهو فى حكم الساكن لا يوقف عليه إلا بالسكون المحض وذلك مثل حركة تاء التانيث فى «اقتربت الساعة» وحركة الذال فى «يومئذ يفرح المؤمنون» وضمة اللام فى «قل أوحى إلى» .

وإذا كان آخر الكلمة ساكناً نحوكم وعن لا يكون معه وجه من وجوه الوقف ؛ بل يظل السكون الأصلى باقياً وربما يقال : إن السكون الأصلى زال وجاء سكون الوقف كما قيل فى ذلك مفرداً وجمعاً . شرح الشافية للرضى ٢٧٢/٢ .

(٢) أما إذا كان المحرك تاء التانيث فسيأتى أنه لا يوقف عليه إلا بالإسكان ، وأما المنون المنصوب فإنه يبدل التنوين ألفاً فى اللغة الفاشية فى الوقف ، وسيأتى بيان ذلك .

وجعلها بعض الكتاب دائرة ، لأن الدائرة صفر ، وهو الذى لاشئ فيه من العدد .

وأما الروم فمذهب النحويين ^(١) أنه الإتيان بالحركة خفيفة مختلصة ، حرصاً على بيان الحركة التى تحرك بها آخر الكلمة فى الوصل ، سواء فى تلك حركات الإعراب - والعرب أشد بها اهتماماً لدلالاتها على المعانى - وحركات البناء كآين وأمس ^(٢) .

وسمى الروم روماً لأنك تروم الحركة ولم تسقطها ، وهو مما يدركه الأعمى الصحيح السمع ، لأن فى آخر الكلمة صَوْتًا ضَعِيفًا يكاد به الحرف يكون متحركاً ، ألا ترى أنك تفرق فيه بين المذكر والمؤنث فى أنتَ وأنتِ ، فلولا أن فيه صوتاً لما فصلت بين المذكر والمؤنث ^(٣) .

والروم لا يكون إلا فى الوقف على المتحرك ^(٤) ، سواء فى ذلك المضموم والمكسور والمفتوح ^(٥) غير المنون ، نحو ، رأيت الرجل ، وشاهدت عُمر . ويرى القراء أنه لا يأتى فى المفتوح ، وهو رأى جماعة القراء ^(٦) .

(١) ويرى القراء أن الروم عبارة عن النطق ببعض الحركة أو إضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها . أما عند النحويين كما عرفت فهو حركة خفيفة مختلصة ؛ ويظهر أثر الخلاف بين النحويين والقراء فى تحديد معنى الروم فى المفتوح غير المنون فعلى مذهب النحاة يدخل الروم على حركة الفتح يدخل على الضم والكسر لأن الروم عدم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس . وذلك لا يمتنع فى الحركات الثلاث ؛ وعلى قول القراء لا يدخل الروم على حركة الفتح كما لأن الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرهما ؛ لأنها لا تقبل التبعيض ، كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل . النشر ١٢١/٢ - ١٢٦ .

(٢) شرح الشافية ٢/٢٧٥ .

(٣) شرح المفصل ٩/٦٧ .

(٤) إذا كان آخر الكلمة حرفاً ساكناً قد يحذف فى الوصل ويبقى ماقبله متحركاً بحركته مثل : يسرى القاضى . فإذا وقفت على مثله جاز روم تلك الحركة وإذا كان لا يبقى ماقبله متحركاً فى الوصل بعد حذف الساكن نحو عليكمو وعليهمى لم يجز الروم . شرح الشافية ٢/٢٧٥ .

(٥) ولكنه يحتاج فى الفتحة إلى رياضة ومران لحفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة . تصريح ٣/٣٤٠ .

(٦) يرجع ذلك إلى تحديد معنى الروم . كما علمت : فمعناه عند القراء غيره عند النحويين ، ولذلك يمنع القراء الروم فى الوقف على : لا ريب . إن الله . يؤمنون .

وعلاوة الروم فى الكتابة خط بين يدى الحرف هكذا « - » .

الإشمام : أما الإشمام فهو تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التى يكون عليها عند التلفظ بتلك الحركة ، دون حركة ظاهرة ولا خفية ^(١) .

والإشمام يكون فى المضموم ، سواء كانت الضمة إعراباً أم بناء ، مثل : الله الصمد - وربك يخلق - لله الأمر من قبل ومن بعد - ياصالح . فتضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس ، فيراهما المخاطب مضمومتين ، فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة ، وذلك شئ تدركه العين دون الأذن ، لأنه ليس بصوت مسموع ، وإنما هو بمثابة تحريك عضو من الجسد ^(٢) .

ولا يجىء الإشمام فى المكسور والمفتوح ، لأن القصد من الإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التى يكون عليها ذلك المخرج عند النطق بتلك الحركة ليستدل بذلك على الحركة الساقطة ، وآلة الضمة الشفتان ، هما بارزتان يدركهما الناظر ، وأما الكسرة فهى جزء من الياء التى مخرجها وسط اللسان ، والفتحة جزء من الألف التى مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفة والسن ، لا يمكن المخاطب إدراك هيئة المخرج عند النطق بالحركتين ^(٣) .

ونسب إلى الكوفيين أنهم أجازوا الإشمام فى المكسور ، والتحقيق أن الكوفيين لهم اصطلاح خاص فى التسمية ، فالإشمام عند الجمهور ، يسميه الكوفيون روما ، والروم يسمونه إشماما ، وعلى ذلك فالإشمام الذى أجازوه فى المكسور إنما هو الروم ^(٤) .

(١) شرح الشافية ٢/ ٢٧٥ .

(٢) شرح المفصل ٩/ ٦٧ .

(٣) شرح الشافية ٢/ ٢٧٥ .

(٤) قال فى النشر ٢/ ١٢١ : حكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روما ، الروم إشماما : ذكر نصر بن على الشيرازى أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصرت وهو الذى يسمع لأنه عندهم بعض حركة ؛ والروم هو الذى لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه بها والمشهور عند أهل العربية هو ما ذكرنا أولاً ولا مشاحة فى التسمية إذا عرفت الحقائق .

والإشمام مشتق من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها .

وعلامته نقطة بين يدي الحرف هكذا « . »

وجملة القول أن القصد من الروم والإشمام بيان الحركة التى كانت للحرف الموقوف عليه فى الوصل ليظهر للسامع أو الناظر كيف كانت تلك الحركة الموقوف عليها ، إلا أن الروم بيان الحركة بصوت ضعيف ، والإشمام بيان لها بهيئة الحركة .

التضعيف : وأما التضعيف فهو تشديد الحرف الموقوف عليه ، وبعبارة أوضح هو : أن تضاعف الحرف الموقوف عليه ، بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام .

وهذا التضعيف من زيادات الوقف ، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت الزيادة ^(١) .

والحرف المزيّد هو الساكن الذى قبل الحرف الموقوف عليه ، وهو المدغم ، والموقوف عليه هو المدغم فيه .

والغرض من التضعيف الإعلام بأن هذا الحرف الموقوف عليه كان محرّكاً بحركة إعرابية أو بنائية ، كما كان القصد كذلك من الروم والإشمام .

وإنما كان التضعيف دالاً على حركة الموقوف عليه ، لأن الحرف المضعف فى الأصل لا يكون إلا متحرّكاً ، إذ لا يجمع بين ساكنين فى الوصل .

والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والإشمام ، لأن فيه ثقلًا فى موطن التخفيف ، إذ فيه إتيان بحرف فى موضع تحذف فيه الحركة ، ولذلك لم يؤثر عن أحد من القراء إلا عن عاصم فى قوله تعالى : ﴿وَكُلٌّ صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ مُسْتَطَرٌ﴾ سورة القمر .

(١) ربما بقى التضعيف فى الوصل لضرورة الشعر ، قال الراجز :

* مثل الحريق وافق النصب *

فأثبت الزيادة فى الوصل كأنهم أجروا الوصل مجرى الوقف شرح المفضل ٦٧/٩ .

والوقف بالتضعيف لغة سَعْدِيَّة .

وعلامته الخطية «ش» فوق الحرف من كلمة شد .

والتضعيف يكون فى المضموم والمكسور والمفتوح غير المنون ^(١) .

شروط التضعيف

والوقف بالتضعيف لايجوز إلا بشروط :

الاول : أن يكون الحرف المضعف محرّكاً فى الوصل ، لأن التضعيف إنما يجاء به لبيان حركة الوصل .

الثانى : أن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحاً ، فإن كل حرف علة نحو : رضى ، سرو ، ورأيت القاضى ، لا يضعف لأنه يستثقل تضعيف حرف العلة .

الثالث : ألا يكون الموقوف عليه همزة ، وذلك لثقل الهمزة ، ألا ترى أن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها ، وهى مفردة إذا كانت غير أول فراراً من ثقلها ولهذا نرى العرب تجتنب إدغام الهمزة ما لم تكن فى موضع العين .

الرابع : أن يكون ما قبل الآخر متحرّكاً ، فإن ساكناً لم يجز التضعيف لثلا يلتقى ثلاث سواكن هى : ما قبل الآخر ، والمدغم ، والمدغم فيه ، وهو الموقوف عليه ^(٢) .

(١) أما المنصوب فيدل تنوينه ألفاً إلا على لغة ربيعة فإنهم يجوزون حذف التنوين فلا منع عندهم حينئذ من التضعيف .

(٢) وأيضاً لأن المقصود من التضعيف بيان أن الحرف الأخير كان متحرّكاً فى الأصل ، فإن كل ما قبله ساكناً لم يكن الحرف الأخير إلا متحرّكاً لثلا يجتمع ساكنان فلا يحتاج إلى بيان ذلك ، وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة ساكنة مثل سعيد ثمود نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين ، والمضعف الساكن بعده . شرح الشافية . ٣١٤/٢ .

تحريك المضعف

هل يجوز تحريك المضعف مع بقاء التضعيف ؟ وبعبارة أخرى هل يبقى التضعيف فى الوصل ؟

والجواب على ذلك هو أنه لايجوز التضعيف إلا فى الوقف مع إسكان الحرف الموقوف عليه ، لأن القصد منه الدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه فإن حركت الحرف ووصلت استغثت عن التضعيف ، وعدت إلى التخفيف ، لأن الحركة وجدت بنفسها ، فلم تعد بحاجة إلى مايدل عليها .

نعم ، يجوز ذلك فى ضرورة الشعر إجراء للوصل مجرى الوقف حين يضطر الشاعر إلى وصله بحرف الإطلاق قصداً للترنم ، كما فى قول منظور بن مرثد الأسدى :

إِنْ تَبْخَلِي يَـجُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي	أَوْ تُصْبِحِي فِى الظَّاعِنِ المَوَلَّى
نُسْلٌ وَجَدَ الهَائِمِ المَغْتَلُّ	يَبَازِلُ وَجَنَاءَ أَوْ عِيَهْلٌ
كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الكَلْكَلِ	وَمَوْقِعًا مِّنْ ثَفَنَاتِ زُلْ
مَوْقِعُ كَفَى رَاهِبٍ يُصَلَّى	فِى غَبَشِ الصُّبْحِ وَفِى التَّجَلَّى ^(١)

يريد عِيَهْلٍ ، فشدد اللام وحركها موصولة بحرف الإطلاق للضرورة ، كذلك كَلْكَلٍ ، ولا يجرى مثل ذلك فى الشر إلا بالتخفيف .

(١) جمل : اسم امرأة . تعتلى من الاعتلال وهو التمارض . نسل من النسلىة . المغتل : الذى اغتال جوفه من الشوق كغلة العطش لبازل : من الإبل مادخل فى التاسعة . الوجناء : الناقة الشديدة . العيهل الناقة الطويلة . مهواها : سقوطها . مصدر ميمى الكلكل : الصدر . الشفنة : مايقع على الأرض من أعضاء الإبل ، إذا استناخ وغلظ كالركبتين . وزل : جمع أزل وهو الخفيف . والغبش : بقية الليل والتجلى : أراد به النهار . شبه أعضاء الناقة الخشنة لكثرة الاستناخة بكفى راهب قد خشتنا من كثرة اعتماده عليهما فى السجود . شرح الشواهد للبغدادى ٢٥٠ .

ومثل ذلك قول ربيعة :

إِنَّ الدَّبَّاءَ فَوْقَ الْمَتُونِ دَبًّا وَهَبَّتِ الرِّيحُ يَمُورَ هَبًّا
تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبَبًا كَأَنَّهُ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبُ (١)

فشدد آخر سبباً والقصباً ، وكان حقهما السكون ، ولكن حركتهما لأجل حرف الإطلاق مع التضعيف للضرورة إجراء للوصل مجرى الوقف (٢) .

النقل : هو الوقف بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله ، نحو قولك : جاء بكرٌ في جاء بكرٌ ، ومررت بيكرٌ في مررت بيكرٌ ، وكقول القائل :
أنا ابنُ مَؤَيَّةَ إِذَا جَدَّ النَّقْرُ ، وجاءت الخيلُ أثافي زُمُرُ
أراد النقر

ويهدف العرب بذلك إلى أمرين : هما بيان حركة الإعراب الدالة على المعنى والحرص عليها حتى لا تحذف ، ودفع التقاء الساكنين ، وإن كان التقاؤهما في الوقف مغتفراً (٣) .

(١) الدبا : الجراد قبل أن يطير . المتون : جمع متن وهو المكان الذي فيه صلابة وارتفاع . دب . : تحرك . المور : الغبار . السبب : القفر . شرح شواهد الشافية ٢٥٩/١ .

(٢) قال ابن عصفور في كتابه الضرائر : كأنه شدد ، وهو ينوي الوقف على الباء نفسها ، ثم وصل القافية بالالف ، فاجتمع له ساكنان فحرك الباء وأبقى التضعيف لأنه لم يعتد بالحركة لكونها عارضة ، بل أجرى الوصل مجرى الوقف . شرح الشواهد ٢٥٦/١ وقال الرضى : وأعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر في قوله : عيبل والقصبا أخرى الوصل مجرى الوقف يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه ، فإذا كان هو الموقوف عليه ، لم يكن ما قبله موقوفاً عليه ، بل في درج الكلام وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف : شرح الشافية ٣٢٠/٢ .

(٣) فإذا كان الحرف الذي قبل الآخر ساكناً ثم وقفت بالسكون التقى ساكنان كما في جاء بكر ولكن هذا الالتقاء مغتفر في الوقف لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجوز ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه ، كما جرى المد فى حروف المد مجرى الحركة ، وليس الأمر كذلك فى الوصل ، لأن الأخذ فى متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المتحرك . ألا ترى أنك إذا قلت هذا بكر . فى حال الوقف تجدد فى الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده فى حال الوصل . فلذلك يجوز الجمع بين الساكنين فى الوقف ولا يجوز فى الوصل . شرح المفصل ٧١/٩ .

ولكن النقل مع ذلك قليل فى كلام العرب ، ولذلك لم يقرأ به فى القرآن الكريم إلا فى كلمتين : الصبر والعصر .

وقال أبو حيان : لم يؤثر النقل عن أحد من القراء ، إلا ماروى عن أبى عمرو : أنه قرأ «تَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ» بكسر الباء ، وعن سلام أنه قرأ «والْعَصْرِ» بكسر الصاد .

ويبدو أن السبب فى قلة النقل هو ما يترتب عليه . أولا : من تغيير بناء الكلمة فى الظاهر بتحريك العين مرة بالضم ، ومرة بالفتح ، ومرة بالكسر - وإن كانت الحركات عارضة - وثانياً : ما يلزم من نقل حركات الإعراب إلى وسط الكلمة ومحلها المألوف آخر الكلمة ^(١) .

والنقل يكون فى المرفوع والمكسور باتفاق ، فإذا كان الموقوف عليه مرفوعاً حولوا الضمة إلى الساكن قبله ، ويكون فى ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعاً ، وفيه أيضاً تخلص من التقاء الساكنين ، كما قال الشاعر :

تحفزها الأوتار والأيدى الشعُرُ والنبيلُ سَتُونُ كأنها الجَمْرُ

وكذلك إذا كان مجروراً ، كما فى قوله :

أرتنى حِجْلاً على ساقها فَهَشَّ الْفَوَادُ لَذاكَ الْحِجْلُ ^(٢)

أما المفتوح فلا تقل فيه ، والسر فى ذلك أن المفتوح المتون يبدل تنوينه ألفاً فى الوقف ، وتبقى حركة الإعراب - وهى الفتحة - كما هى ، نحو : رأيت رجلاً ، فليس هناك داع من دواعى النقل ، وهى دفع التقاء الساكنين أو المحافظة على حركة الإعراب .

نعم على لغة من يقف بالسكُون فإنه يجوز النقل .

(١) شرح الشافية ٣٣١/٢ .

(٢) شرح المفصل ٧١/٩ .

أما المفتوح غير المنون فحمل على المنون مثل : رأيت الرَّحْلَ ، لأنَّ أَل عارضة ،
والتنوين أصل ، فهو فى حكم المنون ، هذا رأى سيبويه ^(١) .

وغير سيبويه من الكوفيين وبعض البصريين أجاز النقل فى المنصوب غير المنون
لأنه مثل المرفوع والمجرور فى وجوب إسكان اللام ، وهو رأى ظاهرة القوة ، لأنَّ
الغرض من النقل التخلص من الساكنين ، وهو موجود فى المنصوب كما هو موجود
فى المرفوع والمجرور .

وهذا فى غير المهموز ، أما المهموز اللام فالنقل ثابت باتفاق فى المنصوب غير
المنون كما هو ثابت فى المرفوع والمجرور مثل : يخرج الخبء ، وذلك للتخلص من
خفاء الهمزة بعد الحرف الساكن ^(٢) ، ولذلك كثر النقل فى المهموز ، ولو أدى إلى بناء
لانظير له ، كما سيأتى .

هل تنقل حركات البناء ؟

اتنقل حركات البناء كما تنقل حركات الإعراب ؟

اختلفت آراء العلماء فى الإجابة على هذا التساؤل :

فيرى أكثر العلماء أنَّ النقل خاص بحركات الإعراب دون حركات البناء ، وعلى
ذلك لا يقال : من قَبْلُ ، ومن بَعْدُ ، ولا مَضَى أَمْسُ ، لأنَّ حرصهم على معرفة
حركات البناء ليس كحرصهم على معرفة حركات الإعراب .

ويرى بعض المتأخرين من النحاة جواز نقل حركة البناء ، وذلك لأنَّهم يرون أنَّ
الحرص على معرفة حركة البناء أكد ، إذ أنَّ حركة الإعراب لها مايدل عليها وهو
العامل ، بخلاف حركة البناء ، فليس هناك مايدل عليها إذا سقطت .

(١) شرح الشافية / ٣٢١ .

(٢) ذلك لأنَّ الهمزة خفيفة وسكون ما قبلها يزيدا خفاء ، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها أكثر من غيرها حتى تبين
وتظهر . شرح المفصل ٧٢ / ٩ .

ويؤيد ذلك ماورد عن العرب من النقل فى حركات الضمائر ، مثل : لم أَضْرِبُهُ
فى قول الشاعر :

عَجِبْتُ وَالْدهِرُ كَثِيرُ عَجْبِهِ مِنْ عَزَّيْ سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

أراد لم أَضْرِبُهُ ، فنقل حركة الهاء إلى الباء .

ومثل ذلك قول أبى النجم :

* فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا زَحْلَهُ *

أصله : زَحْلُهُ ، أى بَعْدَهُ ، فقلوا فى ذلك كله حركة هاء المذكر فى الوقف إلى
الساكن قبله ^(١) .

شروط النقل :

ولا يسوغ للنقل إل بالشروط الآتية :

أولاً : أن يكون الحرف الذى قبل الموقوف عليه ساكناً حتى يقبل الحركة
المنقولة ، فلا يصح الوقف بالنقل على نحو : جعفر ، ويجوز فى لغة لحم نقل
الحركة إلى متحرك ، كقول القائل :

مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمُ رَشْدُهُ ^(٢)

ويجوز فى لغتهم أيضاً الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى
المتحرك قبلها كقول القائل : كنت فى لحم أَخَافَهُ ، وأراد أَخَافُهَا .

(١) قال أبو سعيد السيرافى : إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء فى الوقف إذا كان الذى قبلها ساكناً لأنهم إذا وقفوا
أسكنوا الهاء وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان ، والهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة ، وقبلها حرف ساكن ،
فحركوا ما قبلها لأن تبين الهاء ولا تختفى ، فأكثر العرب يضمنون ما قبلها بالقاء حركتها عليها وبعض من تميم -
وهم بنو عدى . لما اجتمع ساكنان فى الوقف حرك ما قبل الهاء بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع
الساكنين وهؤلاء يقولون . كما حكى سيويه عنهم : أخذته وضربته بكسر اثناء للتخلص من الساكنين لالبيان
الحركة . شرح المفصل ٧٢ / ٩ هامش شرح الشافعية ٢ / ٣٢٢ وفى النهاية تقول ضربته : ضربه بضم الباء
وسكون الهاء فى الشعر وقد استعمله العامة فى الشر .

(٢) وأشهد فى قصده حيث نقل حركة الهاء ، وهى الضمة إلى الدال ، وهى متحركة قبل النقل .

ثانيًا : أن يكون تحريك هذا الساكن غير محظور ، مثل : هذا بَكْر ، وركبت على رَحْل ، فإن كان تحريك الحرف محظوراً لكونه متعذراً كما فى تاب وباب ، أو مستثلاً كما فى قنديل وزيد وثوب ، لثقل الحركة على الواو والياء أو مستلزماً لفك إدغام ممتنع فكه مثل : شدَّ وردَّ امتنع النقل .

ثالثًا : أن يكون المنقول منه حرفاً صحيحاً ، فلو كان حرف علة لم يصح النقل ، كما فى هذا ظبى ، وامتلأ دلو . لأنه يؤدى إلى وقوع الياء بعد ضمة فى هذا ظبى ، وكون الآخر واواً إثر ضم فى هذا دلو ، وهو مالا يوجد فى اللغة العربية .

رابعًا : ألا يؤدى النقل إلى وزن لانظير له ، فلا تنقل ضمة إلى ساكن مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى ساكن مسبوق بضمة ، فلا نقل فى نحو هذا بشر^(١) لأنه ليس فى اللغة بناء على فَعْل ، ولا فى نحو أغلقت الباب بِقُفْلٍ لأن بناء فَعْل مهمل فى الأسماء ، أو نادر .

وهذا فى غير المهموز اللام ، أما المهموز اللام ، فيجوز فيه النقل ، ولو أدى إلى بناء لانظير له ، وذلك يرجع لحرص العرب على إظهار الهمزة لأنها خفية ، ووقوعها بعد ساكن يزيد لها خفاء ، فإذا نقلت حركتها إلى الساكن قبلها كان ذلك أبين لها ، وهذا ما دعاهم أيضاً كما سبق إلى نقل الفتحة فى المهموز دون غير المهموز ، مثل : يخرج الخبء وهذا رداء ، ونظرت إلى كُفء ، فيقال : يخرج الخبأ . فكثير من العرب - ومنهم أسد وتميم - ينقلون حركة الهمزة إلى الساكن وإن أدى النقل إلى بناء لانظير له فى كلامهم .

نعم بعض العرب من تميم يحركون ما قبل الهمزة باتباع عينه لحركة فائه ، ويقفون^(٢) على الهمزة دون نقل فراراً من الأداء إلى عدم النظير ، فيقولون : هذا

(١) بعض القبائل العربية تتجنب النقل فيما يؤدى إلى وزن لانظير له فى كلامهم ، ولكنهم يتخلصون من التواء الساكنين باتباع الساكن الأول حركة ما قبله ، فيقولون فى نحو هذا عدل : هذا بكسر العين والذال كذلك أغلقت الباب بقفل يقولون : بقفل بضم القاف والفاء .

(٢) يوقف عليها بالسكون أو الروم أو الإشمام لأن الحركة لم تنقل . شرح الشافية ٢ / ٣١٢ . أنظر الأشمونى والصبان .

رِدِيء ، ورأيت الرَّدِيء ، ونظرت إلى الرَّدِيء . وهذا البُطُو ، وكرهت البُطُو ،
وعجبت من البُطُو .

وبعض العرب يقف على الهمزة الساكن ما قبلها دون نقل أو اتباع ، فيحذف
الحرك ، ويقف بالسكون أو الروم أو الإشمام دون تضعيف .

وفريق آخر من القبائل العربية لا ينقل حركة الهمزة في الوقف ، وإنما يحذف هذه
الحركة ، ثم يقلب الهمزة الساكنة حرف علة مجانس للحركة المحذوفة ، فيقول : هذا
البُطُو ، وهذا الرَّدُو ، وعجبت من البُطَى ، ونظرت إلى الرَّدِي بسكون العين في
ذلك كله رافعاً وجراً . أما في حالة النصب فلا يتأتى قبل الهمزة ألفاً مع سكون
ما قبلها لأن الألف لا تنجى إلا مع فتح ما قبلها .

كل هذه محاولات من العرب للتخلص من خفاء الهمزة .

حال الهمزة بعد نقل حركتها .

وفي لغة القبائل العربية التي تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها لاستقر الهمزة
بعد النقل على وضع واحد في هذه اللغة ، فبعض القبائل يكتفى بنقل الحركة
ويسكن الهمزة .

وبعض القبائل لا يكتفى بذلك ، بل يقلب الهمزة حرف علة مجانس للحركة
المنقولة ، فيقول : طال البُطُو ، وهذا الرَّدُو ، ونظرت إلى الرَّدِي ، وعجبت من
البُطَى ، ورأيت الرَّدَا ، وكرهت البُطَا .

ولغة أهل الحجاز حذف الهمزة بعد نقل حركتها ، والوقف على ما قبل^(١) الهمزة
بالإسكان أو الروم أو الإشمام أو التضعيف ، فيقولون : هذا الحَبْ ، وطال البَطْ ،
ونظرت إلى الرَّدْ . وفي المنصوب النون يقلب التنوين ألفاً فيقولون : رأيت خَبَا .
هذا كله إذا سكن ما قبل الهمزة .

(١) هكذا يقرر العلماء وأرى أنه لا داعي لأن تتكلف النقل بل نقرر أن لغة أهل الحجاز الفرار من الهمزة وأنهم
يحذفون الهمزة ؛ ويعاملون ما قبلها معاملة آخر الكلمة .

أما إذا تحرك ما قبلها فإن عامة العرب يقفون على الهمزة دون نقل كما يقفون على غير الهمزة ، وذلك لأن حركة ما قبلها تبينها نحو : هذا خطأ ، وهذه كمؤ ، وهذا مُمتلى^(١) .

ولكن المجازيين - ودأبهم الفرار من الهمزة - يخفقون الهمزة بقلبها حرف علة مجانس لحركة ما قبلها ، فيقولون : هذا خطأ ، ورعيت الكلاً ، وهذه اكموه ، وهذا مُمتلى^(٢) .

خلاصة حكم الهمزة عند الوقف عليها :

وقد تبين لنا مما تقدم أنه ماتعددت اللهجات العربية كتعددتها في الوقف على الهمزة ، ولعل ذلك لأنها أبعد الحروف وأخفاها ، فإذا وقفوا عليها احتاجوا إلى بيانها ، وكل قبيل كان يسلك في بيانها منهجاً يخالف الآخر ، فمن العرب من يحقق الهمزة ، ومنهم من يقف بالتخفيف كأهل الحجاز .

وجملة القول : أن الهمزة إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً ، فإن سكن ما قبلها ، فبعض العرب يقف دون نقل ولا إتباع بالسكون أو الروم أو الإشمام .

وبعض العرب يحذف حركة الهمزة ، ثم يقلب الهمزة حرف علة من جنس الحركة المحذوفة .

وبعض العرب ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ويقف بالسكون فحسب .

وبعض العرب لا يكتفى بنقل الحركة ، بل يقلب الهمزة حرفاً من جنس الحركة المحذوفة .

أما الحجازيون فيحذفون الهمزة بعد نقل حركتها .

(١) وعلى ذلك تجرى عليها وجوه الوقف ؛ عند التضعيف والنقل .

(٢) فليس فيها من وجوه الوقف إلا الإسكان .

فإن تحرك ما قبل الهمزة فأكثر العرب يقف عليها كما يقف على غير المهموز ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجربى فى الموقف عليه الإسكان والروم والإشمام .
أما الحجازيون فيخفقون الهمزة بقلبها حرف علة من جنس حركة ما قبلها .

الوقف على الاسم المنون

إذا وقف على المنون حذف تنوينه فى حالى الرفع والجر طلباً للتخفيف ^(١) ، ثم تحذف الحركة ، ويوقف عليه بالأوجه التى سبق بيانها فى الوقف على المتحرك ، فتقول : جاء خالدٌ ، ومررت بخالدٍ .

وإنما لم يبدل التنوين واواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة لثقل الواو والياء فى موطن يطلب فيه التخفيف .

وإذا كان التنوين إثر فتحة أبدل ألفاً ، سواء أكانت الفتحة إعرابية ، مثل : رأيت خالدأ ، أم بنائية مثل : إِبْهَأ ، وَوَيْهَأ ، وذلك لخفة الألف ، ألا ترى أن الألف تكسب الكلمة خفة .

هذه لغة عامة العرب ^(٢) .

ولغة أزد السراة تقف بإبدال التنوين واواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، وألفاً بعد الفتحة ، فيقولون : هذا خالِدُو ، ومررت بخالِدِي ، ورأيت خالدأ . وذلك لحرصهم على بيان حركة الإعراب .

ولغة ربيعة ^(٣) حذف التنوين بعد الفتحة ، كما يحذف بعد الضمة والكسرة ^(٤) فيقولون : رأيت خالدٌ .

(١) لأن الوقف استراحة ، ومحل التخفيف أواخر الكلمات لأن الكلمة تتأقل إذا وصلت لآخرها والتنوين كحرف الكلمة الأخير .

(٢) قال سيويه : وإنما أبدل التنوين ألفاً ولم يسلم كراهة أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف كنون حسن وقطن . سيويه ٢ / ٢٨١ .

(٣) يظهر أن ربيعة لانتزمت هذه اللغة ففى كثير من أشعارها الوقف على المنسوب المنون بالألف .

(٤) لأن حذف التنوين مع حذف الفتحة قبله أخف من إبقائه مقلوباً ألفاً .

قال الأعشى يمدح قيس بن معد يكرب :

إلى المرء قيسٍ أطيلُ السرى وأخذ من كلِّ حَىٍّ عَصْمٌ^(١)

وهذا كله فى غير المختوم بتاء التانيث ، أما المنون المختوم بتاء التانيث مثل : هادية ، وقائمة ، فإنه يوقف عليه بحذف التنوين رفعًا ونصبًا وجراً ، وتبدل التاء هاء ، وذلك لثقل المؤنث بالتاء ، فخفف بحذف تنوينه فى الوقف الذى هو موطن التخفيف .

هذه لغة من يقف بالهاء ، أما من يقف على المؤنث بالتاء ، فالأكثر يقف بسكون التاء وحذف التنوين نصبًا ، فيقول : رأيت هاديتَ . وبعضهم يبدل التنوين ألفًا ، فيقول : رأيت قائمتا ، وشاهدت هاديتا فى رأيت قائمة ، وشاهدت هادية^(٢) .

الوقف على إذن

أما فى القرآن الكريم فقد أجمع القراء السبعة على الوقف على إذن بالألف ، وقد رسمت فى المصحف الإمام بالألف .

أما فى غير القرآن فقد اختلفت آراء العلماء فى كيفية الوقف عليها :

فيرى جمهور كبير من العلماء الوقف عليها بإبدال نونها ألفًا ، لأنها تشبه المنون المنصوب ، بل إن بعضهم يذهب إلى أنها تنوين حقيقة لحق بإذ عوضًا عن المضاف

(١) قيس : بدل من المرء أو عطف بيان . السرى : السير ليلاً . الحى : القبيلة وعصم : مفعول أخذ جمع عصام وعصام القرية وكاؤها وعروتها ، والمراد به العهد وقيل جمع عصمة بكسر العين وهى الحبل والسبب .

(٢) ظاهر كلام الرضى أن هذا لم يرد عن العرب ، ولكن ورد عن ابن جنى فى سر الصناعة وذكر قول الشاعر

إذا اعتزلت من مقام القرين فيا حسن شملنها شملتا

أى فيا حسن شملتها شملة ، ولم يبين هل هو لغة ، أو خاص بضرورة الشعر ؟ شرح الشواهد ١ / ٢٢٠ . الشافى ٢ / ٢٩٠ .

ويرى فريق من العلماء الوقف عليها بالنون لأنها مثل : أن ولن وهى بلن أشبه منها بالأسماء . وقد اختار هذا رأى المازنى ، ورجحه المبرد ، ويروى أنه قال : اشتهى أن أكرى يد من مكتب إذن بالآلف لأنها مثل : لن وأن ، ولا يدخل التنوين الحروف .

وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها الخلاف فى كتابتها .

فمن وقف بالنون كتبها نوناً ، ومن وقف عليها بالآلف كتبها بالآلف ، لأن الكتابة مبنية على الوقف والابتداء ^(٢) .

الوقف على نون التوكيد

إذا وقف على نون التوكيد الخفيفة فإن كانت بعد فتحة أبدلت النون ألفاً مثل : لَسْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ ، تقول فى الوقف : لَسْفَعَا . تنزيلاً لها منزلة التنوين لشبهها به ^(٣) . يقول الأعشى :

وَصَلَّ عَلَى حَيْنِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
أَرَادَ فَاعْبُدَنَّ .

(١) ذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى إلى أن أصل إذن : إذا لما يستقبل من الزمان ، ثم الحق النون عوضاً عن المضاف إليه كما فى يومئذ . تصريح : ويرى الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٢١٩ أن أصلها إذ حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوض منها التنوين كما تقول إذن أكرمك جواباً لمن قال : أنا أزورك أى إذ تزورنى أكرمك .

(٢) بعض العلماء يرى أن كتابتها مرتبطة بعملها ، فإن أعلمت كتبت ألفاً ، وإن أهملت كتبت بالنون حتى لا تشبه بإذا الظرفية .

(٣) قيل فى قول امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى : إن المراد : قفن بنون التوكيد الخفيفة لأن الخطاب لواحد بدليل : أصاح ترى برقاً . ثم أبدلت النون ألفاً إجراء للوصل مجرى الوقف . وحمل بعضهم على ذلك قوله تعالى : القيا فى جهنم . لأن الخطاب للمالك خازن النار .

وقال الآخر :

أَبُوكَ يَزِيدُ وَالْوَلِيدُ وَمَنْ يَكُنْ هَمَّا أَبَوَاهُ لَا يَذِلُّ وَيَكْرُمَا

يريد : وَيَكْرُمَنْ .

فإن كان ما قبل النون مضمومًا أو مكسورًا حذفت النون طلبًا للتخفيف ، ويعود للكلمة ما حذفت لأجل النون مثل : هل تضربُنْ ياقَوْمُ ؟ وهل تضربُنْ ياهند ؟ فإذا وقفت قلت : هل تضربون ؟ هل تضربين ؟ برجوع الواو والياء لزوال سبب حذفهما ، وهو التقاء الساكنين ، وتعود نون الرفع التي حذفت لتوالى الأمثال .

ويونس يبدل من النون الخفيفة واوًا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة على قياس من يبدل من التنوين واوًا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، وهى لغة أزد السراة كما تقدم .

الوقف على تاء التانيث^(١)

إذا كانت تاء التانيث فى فعل فالعرب كافة يقفون عليها بالتاء ، لا تختلف لهجاتهم فى ذلك فيقولون : قامت ، قرأت ، نهضت ، زُلزِلت^(٢) .

وإذا كانت تاء التانيث فى اسم نحو : طلحة ، حمزة ، وعائشة ، وحياة ، وهداة ، وصيبة ، أبدلت فى الوقف هاء للفرق بين التاء فى الفعل والتاء فى الاسم ، وأيضًا للفرق بين التاء التى للتانيث ، والتاء الأصلية نحو : بيت ، وصوت ، وقت^(٣) ، أو التى هى بمترلة الأصل مثل : أخت ،

(١) المراد بها التاء التى تدل على التانيث ولو بحسب الوضع فتشمل تاء المبالغة مثل راوية وزيادة المبالغة كما فى علامة .

(٢) لم يوقف بالهاء لئلا تلتبس تاء التانيث بهاء الضمير إذ كنت تقول فى الوقف ضربه . قراه .

(٣) اختلف فى تاء التانيث التى تلحق الاسم هل هى أصل ، والهاء بدل منها عارضة فى الوقف ! أو الأمر بالعكس ! يرى سيبويه أن التاء أصل والهاء بدل منها فى الوقف لأن الوصل يجرى فيه الأشياء على أصولها . والوقف من مواضع التغير . ويرى ثعلب أن الهاء أصل فى تانيث الاسم ، والتاء بدل منها فى الوصل خوف اللبس بهاء الضمير إذ لو بقيت هاء لكنت تقول : رأيت شجرها بالتنوين ، فإذا وقفت قلب التنوين ألفا ، فيصير شجرها لذلك قلبت فى الوصل تاء دفعا للبس ، سر الصناعة . شرح شواهد الشافية ١ / ٢١٩ .

وبنت ، وعفريت ^(١) .

وإنما أبدلت التاء هاء لأن فى الهاء همساً وليناً أكثر مما فى التاء ، فالهاء أنسب فى الوقف الذى هو موضع استراحة . هذه لغة أكثر العرب .

وبعض العرب يقف بالتاء إجراء للوقف مجرى الوصل ، وهى لغة فاشية ، فقد ذكر أبو طالب - أحد شيوخ سيويه - أن ناساً من العرب يقفون بالتاء ، فيقولون : هذا طلحت .

وقال ابن جنى فى «سر الصناعة» : من العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقولون فى الوقف : هذا طلحت ، وعليه السلام والرحمت ^(٢) ، قال الراجز :

اللَّهُ نَجَّاكَ بِـــــــكَفَى مَسَلَمَتِ
مَنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتِ
صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ
وَكَلَّادَتِ الْحُرَّةُ تُدْعَى أَمَتِ ^(٣)

وقرأ نافع وابن عامر قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَجَرَتِ

(١) ألفت : الكذب والنميمة . ومن ذلك حديث : لا يدخل الجنة قتات . التاء فى عفريت للإحقاق بقنديل ، أما أخت وبنت فالتاء فيهما بدل من اللام . وليست للتأنيث ، وإن كان فيها راحة التأنيث من جهة اختصاص هذا البدل بالمؤنث ، ويؤكد أنها ليست للتأنيث سكون ما قبلها ، فإن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أو ألفاً ، ولذلك يوقف عليها بالتاء باتفاق . سيويه ٢ / ٢٨١ . شواهد الشافية ١ / ٢١٩ .

(٢) يمكن على هذه اللغة تخريج الأسماء التى يوقف عليها بالتاء مثل حشمت ورفعت وطلعت . ويجوز لمن وقف بالتاء الروم والإشمام وأكثر من وقف بالتاء يسكن ، ولو كان الموقوف عليه منوناً منصوباً . أما من وقف بالهاء فقد حكى الرضى إجماع القراء والنحاة على عدم جواز الوقف بالإشمام ولا الروم لأنه لم يكن عليها حركة ينسب عليها بالروم والإشمام إنما كانت الحركة على التاء .

(٣) مسلمة الظاهر أنه مسلمة بن عبد الملك بن مروان وقوله من بعد ما الأصل من بعدما صارت نفوس القوم فكر من بعدما ثلاث مرات للتحويل ، وأبدل ألف ما الثالثة هاء ، ثم أبدلت الهاء تاء للقافية وما كافة لبعده عن الإضافة أو مصدرية والغلاصمة : رأس الخلقوم وهو الموضع الثانى فى رأس الخلق ، والحرّة خلاف الأمة أى كاد الأعداء يسبون قصير الحرّة أمة .

الزقوم^(١) ، فوقفا بالتاء على شجرت ، ومن ذلك قول بعضهم : يا أهل سورة البقرت !! فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا آيت .

وهذا كله فى غير المجموع بالالف والتاء ، أما المجموع بالالف والتاء نحو : مسلمات ، وما يشبه مثل : أولات ، وعرفات ، وأذرعات ، وهيهات ؛ فأكثر العرب يقفون بالتاء لأنها لم تتلخص للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء .
وبعض العرب يقف عليها بالهاء ، لأنها تفيد معنى التأنيث كما تفيد معنى الجمع ، فتشبه تاء المفرد .

وحكى قطرب : كيف البنون والبناء ؟ وكيف الأخوة والأخواه ؟

وسمع أولاه فى أولات ، وهيهات فى هيهات ، لشبه تائها بتاء التأنيث لفظاً دون أفراد أو جمع لأنها اسم فعل فلا يتحقق فيها أفراد أو جمع^(٢) .

أما التاء المتصلة بالحرف ، كَرَبْتُ ، وَثُمْتُ ، وَلَعَلْتُ ، ولات ؛ فيوقف عليها بالتاء .

وأجاز الكسائى الوقف على لات بالهاء .

وأجاز ابن مالك فى شرح الكافية وأبو حيان الوقف على رَبَّتْ ، وَثُمْتُ ، بالهاء قياساً على لات .

(١) وعلى هذه اللغة كتبت بالتاء فى المصحف «إن شجرت الزقوم . أمرات نوح وأمرات لوط» وأشبه ذلك وقيل إن كل امرأة ذكرت فى القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المفتوحة ، وقد وقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحزمة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائى . ومن الأصول المقررة أن التاء إن رسمت هاء وقف عليها القراء بالهاء ، وإن رسمت بالتاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ، ومنهم من يقف بالتاء مراعاة للرسم العثمانى . حاشية الصبان . النشر ١٣٠ / ٢ .

(٢) هذا رأى ابن الحاجب ويقول بعض النحاة إن كانت هيهات مفتوحة التاء فهى مفردة وأصلها هيبية كزلزلة قلبت الياء الأخيرة فالتاء والتأنيث يوقف عليها بالهاء . وإن كانت التاء مكسورة فهى جمع هية وأصلها هيبيات فحذفت الياء شذوذاً فالوقف بالتاء ، وإن كانت مضمومة فيجوز أن تكون مفردة فيوقف عليها بالهاء ، وأن تكون جمعاً فيوقف عليها بالتاء قال الرضى هذا كله توهم وتخمين ولا منع أن تقول الألف والتاء زائدتان ولا منع أن تكون فى جميع أحوالها مفردة . وأصلها هيبية سواء كانت مضمومة التاء أم مكسورة أم مفتوحة وكان القياس ألا يوقف عليها إلا بالهاء وإنما وقف عليها بالتاء فى الأكثر تنبيها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء قامت . شرح الكافية للرضى ٦٩ / ٢ .

الأسماء المعدودة

يجب فى الأسماء المعدودة أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوف عليها ، وإن كان لا يوقف عليها ، سواء أكانت أسماء عدد ، أم أسماء حروف تهج ، أم أسماء غيرهما مسرودة ، فتبدل فيها التاء هاء ، وتثبت همزة الوصل ، فتقول : خمسة ، ستة ، سبعة ، عشرة - بالهاء - واحد ، إثنان ، ثلاثة - بإثبات همزة الوصل - وتقول : ألف ، باء ، تاء ، ثاء . حمزة ، طلحه ، عائشه ، رجل ، إمراه - بالهاء وإثبات همزة الوصل .

وأما قول بعض العرب : ثلاثة ، أربعة - بفتح هاء ثلاثة - فلأنهم نقلوا حركة همزة أربعة إلى الهاء . وأما قراءة بعضهم : أَلَمْ الله فلأن من قرأ هذه القراءة نقل حركة همزة الله إلى الميم لما وصلها لفظاً ^(١) .

الوقف على الإسم المعتل

المقصود

المقصود إما أن يكون منوناً ، أو غير منون .

فإن كان غير منون وقف عليه بالألف ، وهذه الألف الموجودة فى الوقف هى التى كانت فى الوصل باتفاق مثل : جاءت الكبرى - حضرت سلمى - توكت على العصا - رأيت الفتى . وقد تحذف هذه الألف فى ضرورة الشعر كقول لبيد رضى الله عنه :

وَقِيلَ مَنْ لَكِيزٌ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ ^(٢)

(١) شرح الشافية ٢ / ٢٩٤ .

(٢) القيل هنا بمعنى الكفيل مبتدأ . من لكيز صفة لقبيل ، وهو أبو قبيلة . وشاهد خبر . الرهط : قوم الرجل وقبيلته ، والجماعة من الرجال دون العشرة . مرجوم : لقب رجل من العرب ، وقال الأعمش : مرجوم وابن الأذل سيدان من لكيز ؛ ورهط خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بنعل محذوف تقديره أعنى .

وإن كان منوناً فإنه فى حال الوصل تحذف ألفه لالتقاءها ساكنة مع التنوين ، فإذا وقف عليه وقف بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، تقول : هذا فتى ورأيت فتى ، ومررت بفتى لاختلاف فى ذلك بين العرب .

ولكن العلماء اختلفوا فى حقيقة هذه الألف هل هى بدل من لام الكلمة ؟ أو هى بدل من التنوين ؟

فيرى بعض العلماء أن هذه الألف بدل من التنوين فى الأحوال كلها رفعاً ونصباً وجراً لأن التنوين أبدل ألفاً فى حال النصب لوقوعه بعد فتحة ، وهذه العلة موجودة فى المقصور رفعاً ونصباً وجراً ، بل قلبه فى المقصور أولى لأن الفتحة أصلية ، وليست عارضة ، وأما الفتحة فى نحو رأيت زيداً فهى إعرابية عارضة . نسب هذا رأى للمازنى والفراء ويضعف هذا رأى قول العرب : جاء فتى بالأمانة ، فلو كانت الألف بدلاً من التنوين ماساغت إمالتها .

ويرى فريق آخر من العلماء أن هذه الألف بدل من لام الكلمة فى حالى الرفع والجر ، أما فى حال النصب فهى بدل من التنوين ، وحجة هذا الفريق هى قياس المعتل على الصحيح ، فالصحيح يبدل تنوينه فى حال النصب دون الرفع والجر ذهب إلى ذلك الفارسى ونسب إلى سيبويه واختاره كثير من النحاة .

ويرى فريق آخر من النحاة أن الألف الموقوف عليها هى الألف المنقلبة - وهى لام الكلمة - رفعاً ونصباً وجراً ، وإنها كانت مخدوفة لعله وهى التقاؤها ساكنة مع التنوين ، فلما حذفت التنوين للوقف زالت العلة الموجبة للحذف ، فعادت الألف وإن كان حذفت التنوين عارضاً ، وذلك لحفة الفتحة والألف .

ومما يدل على أن هذه الألف لام الكلمة ، وليست بدلاً من التنوين وقوعها رويًا فى حال النصب ، قال الشاعر «الشماخ» :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَى سُرَى صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى ^(١)
إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقَرَى

فالآلف فى سرى روى ، ولا خلاف بين العلماء فى أن الألف المبذلة من التنوين لا تكون رويًا ، وأيضًا فإن هذه الألف تمال فى حال النصب ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ وإمالة ألف التنوين قليلة . وأيضًا فإنها تكتب ياء ، وآلف التنوين تكتب ألفًا ^(٢) وهذا ظاهر كلام سيويه ^(٣) .

بعض لهجات العرب فى الوقف على الآلف :

بعض القبائل العربية على الآلف بقلبها همزة ، سواء كانت ألف المقصور نحو : حبلًى ، معزى أم غيرها مثل : يضربها ، ولعل السر فى ذلك أن الآلف فيها امتداد مع اتساع فى مخرجها فإذا وقف عليها ، وخلت سبيل الصوت انتهى فى موضع الهمزة .

وفزارة وناس من عبد القيس يقلبون كل ألف فى الآخر ياء ، سواء كانت للتأنيث كحبلًى أولا كمثنًى ، وذلك لأن فى الآلف إذا وقف عليها خفاء ، فيبدلونها حرفًا من جنسها أظهر منها : واحتملوا ثقل الياء لغرض الإظهار ، وهذا هو الباعث أيضًا على قلبها همزة فى لغة من وقف عليها بالهمزة .

وطىء تقلب الآلف ياء فى الوصل وفى الوقف فيقولون : هذه أفَعَى ، ورأيت أفَعَى فى الدار ، وبعض طىء يقلبها واوًا قصداً للبيان ، وييقون الواو فى الوصل أيضًا إجراءً للوصل مجرى الوقف .

(١) الطارق : الذى يأتى ليلاً . الحى : القبيلة ، سرى : أى ليلاً . صادف : جواب رب وما مصدرية ظرفية . القرى : الضيافة .

(٢) شرح الشافية ٢ / ٢٨٤ ، شرح شواهد الشافية ١ / ٢٠٧ .

(٣) قال سيويه : وأما الآلفات التى تذهب فى الوصل فلإنها لا تحذف فى الوقف لأن الفتحة والآلف أخف عليهم . ٢٩٠ / ٢ .

الوقف على المنقوص

إذا أريد الوقف على الإسم المنقوص - وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء قبلها كسرة - فإما أن يكون منوناً ، أو غير منون .

فإن كان منوناً ففي حالة النصب يوقف عليه بإثبات الياء ، وقلب التنوين ألفاً ، فيقال : رأيت قاضياً ولقيت هادياً .

وفى حالتى الرفع والجر فيه لغتان :

الأولى : وهى الأرجح والأكثر - حذف الياء ، لأنها كانت فى الوصل محذوفة لأجل التنوين والتنوين فى الوقف - وإن سقط - فى حكم الثابت لأن الوقف عارض ، ولذلك لا ترد الياء وما يؤكد عدم ردها أنها ثقيلة ، والوقف استراحة يحتاج إلى التخفيف ، فنقول : جاء قاض ، مررت بهاد . قال سيويه : هذا الكلام الجيد والأكثر .

الثانية : إثبات الياء ، فنقول : جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ ، لأنها إنما حذفت فى الوصل لأجل التنوين وقد سقط التنوين فى الوقف ، فتعود الياء . وبهذا قرأ ابن كثير : ولكل قوم هادى ^(١) .

وإن كان المنقوص غير منون ففي حالة النصب يوقف عليها بإثبات الياء ساكنة باتفاق ، لأنها قويت بالحركة فعوملت معاملة الحروف الصحيحة ، فنقول : رأيت القاضى وشاهدت جوارى . أما فى حالتى الرفع والجر فالأكثر الوقف بإثبات الياء

(١) قال سيويه حدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامى وغازى وعمى حيث صارت فى موضع غير تنوين . وبهذه اللغة قرأ ابن كثير فى مواضع من القرآن منها : «إنما أنت منذر ولكل قوم هادى» شرح المفصل ٧٤ / ٩ .

ساكنة ^(١) لأنها لم تحذف فى الوصل فلا تحذف فى الوقف ، فتقول جاء القاضى
ومررت بالقاضى .

وبعض العرب يحذف الياء لاستثقال ياء قبلها كسرة فى الوقف الذى هو موطن
استراحة ، فيقول : جاء القاضى ، ومررت بالرام ، وبذلك قرأ الجمهور : الكبير
المتعال - لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ^(٢) وقرأ ابن كثير بإثبات الياء ، وقرأ نافع : وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ
فهو المهتد .

وهذا كله إذا لم يكن المنقوص حذف عينه أو فاؤه ، نحو مَرَى اسم فاعل من
أرى فإنه يجب الوقف بإثبات الياء ، فتقول : جاء مَرَى ، وهذا المرى ، ويأمرى لثلاث
يكون فيه إجحاف بالكلمة .

وجملة القول

إن المنقوص إن كان منصوباً وقف عليه بإثبات الياء منوناً وغير منون .
وإن كان مرفوعاً أو مجروراً ففيه لغتان : إثبات الياء وحذفها إلا أن الأرجح فى
المنون الحذف وفى غير المنون الإثبات .

الوقف على الفعل المعتل اللام

إذا أردنا الوقف على الفعل ، فإن كان صحيح الآخر فحكمه حكم الإسم يوقف
عليه بالإسكان والروم والإشمام على التفصيل الذى تقدم ذكره .

(١) هذا إذا كان سقوط التنوين لوجود آل ، فإن كان ترك التنوين للداء نحو ياهادى فكذلك يرى الخليل والمبرد أن
ثبوت الياء أجود واختار يونس وأبيده سيبويه حذف الياء لأن المنادى موضع التخفيف ألا تراهم يلجأون إلى
الترخيم وإلى قلب ياء التكلم ألفاً أو حذفها طلباً للتخفيف . أما ما سقط تنوينه للإضافة مثل جاء قاضى مكة
فإنه يجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون لأنه حين تزول الإضافة بالوقف يعود التنوين . شرح الشافية
٣٠٠ / ٢ .

(٢) بعض العرب يحذف الياء وصلاً وبهذه اللغة قرئ «الكبير المتعال سواء منكم» «يوم التناد يوم تولون مدبرين»
«وجفان كالجواب وقدور راسيات» وعلى هذه اللغة يجب حذفها وقتاً بإسكان ما قبلها . شرح
الشافية ٣٠٠ / ٢ - ٣٠٣ .

وإن كان معتل اللام فإن كانت ثابتة متحركة مثل : رَضَى ، لن يرمى محمد ، ولن يدعو على ، أو ساكنة مثل : رمى سعيد ، ويرمى على ، ويدعو المصلى ، وقف عليه بثبوت اللام ساكنة ، ولا تحذف .

وإن كانت اللام محذوفة للجزم أو لبناء الأمر ، قلنا فى الوقف وجهان :
الأول : أن نقف - بعد حذف اللام للجزم أو لبناء الأمر - بهاء السكت ، فنقول فى المضارع والأمر من غزا ، ورمى ، وخشى : لم يغزْ ، ولم يخشْ ، ولم يرمِ ، واغزْ ، وارمِ ، واخشْ .

وهذا أجود الوجهين ، وذلك لأن اللام حين حذفت كانت الحركة التى قبلها تدل عليها ، فيؤتى بالهاء للمحافظة على هذه الحركة .

الثانى : أن تقف بالإسكان على العين بعد حذف اللام دون هاء ، فتقول : لم يغزْ ، ولم يرمِ ، ولم يخشْ ، واغزْ ، وارمِ ، واخشْ .
وهذا إذا بقى الفعل بعد الحذف على حرفين فأكثر .

فأما إذا بقى بعد حذف اللام على حرف واحد ، فقد وجبت هاء السكت ، مثل الأمر من وقى ووَعى ، تقول قهِ وعِهِ^(١) .

حذف الواو والياء فى الفواصل والقوافى

تبين لنا من المبحثين السابقين أن الواو فى نحو : يدعو ، ويغزو . والياء فى نحو : يرمى ، لا يحذفان وقفًا ، لأنه لم يثبت حذفهما وصلًا إلا فى ضرورة أو شذوذ ، كقول بعض العرب : لا أدِر ، وكما فى قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَاتَكَلِمَ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ .

(١) ذلك لأنه حذفت فاء المضارع لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحمل الأمر على المضارع ، ثم حذفت اللام للجزم أو للبناء ، والحركة على العين دليل على المحذوف فإذا وقف بالسكون على العين كان إجحافًا بالكلمة فوجب الإتيان بهاء السكت ليقع السكون عليها ، وتسلم حركة العين لتدل على السلام المحذوفة ، ثم إن النطق بالكلمة دون هاء متعذر لأن الإبتداء بالحرف يوجب تحريكه والوقف عليه يقتضى إسكانه والحرف الواحد لا يكون متحركًا ساكنًا فى حالة واحدة . شرح المفصل ٩ / ٧٨ .

وكذلك الياء فى نحو القاضى ، والهادى ، يختار عدم حذفها .

وهذا كله فى غير الفواصل والقوافى . ونعنى بالفواصل مقاطع الكلام ورءوس الآى .

فإن كانت الياء أو الواو فى الفواصل جاز حذفها وصلاً ، والاكتفاء بالحركة قبلها مراعاة للازدواج والتماثل ، قال الله تعالى ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسُرُّ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ - ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّ عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا - يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُكُونُ مَدْبِرِينَ - عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَعَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ .

وحيث حذفت إحداهما فى الفواصل وصلاً وجب حذفها وقفا لو وقفت .

وكذلك الحال فى القوافى تحذف الواو أو الياء إذا كان ما قبلها رويًا للازدواج ، كما يفعل بحروف الإطلاق ، ألا ترى إلى قول زهير يمدح هرم ابن سنان :

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبِعَ — ضُ الْقَوْمِ ثُمَّ لَا يَفِرُ^(١)

أصله : يفرى ، فحذفت الياء وسكن الراء إلحاقاً لها بحرف الإطلاق التى حذفت فى البيت السابق :

وَكُنْ نِعَمَ حَشْوِ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ^(٢)

إذ القوافى يجب جريها على نهج واحد ، ونمط متفق .

وقد حذفت الواو التى هى لام الكلمة فى قول زهير أيضاً :

(١) فرى الأديم : قطعة على جهة الإصلاح وأفراء قطعه على جهة الإفساد ، ولعل الهمزة فيه للسلب . تخلق : تقدر والمراد أنك إذا تهيأت للأمر ، وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن الإمضاء ، وهذا مثل ضربه لعزم هرم ، والشاهد حذف الياء وتسكين الراء للوقف وإن انكسر الوزن إذ أنهم لا يبالون عند الوقف بتغير الوزن وكسره .

(٢) نزال اسم فعل أمر ، وهى فى البيت نائب فاعل دعيت لأنها قصد لفظها ، ومعنى دعاء الأبطال بنزال أن الحرب إذا اشتدت وتزاحموا فلم يمكنهم التطاحن بالرماح تداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف ، ولج فى الدعر بالبناء للمفعول أى تتابع الناس فى الفرع وتمادوا فيه . شرح الشواهد / ٢٣١ .

قَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَنِينَ ثَمَانِيًا عَلَى صِيرِ أَمْرِ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحُلُّ^(١)

كما حذف واو الإشباع من كلمة «الثقل» فى البيت الذى قبله ، وهو :
صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُ

وَأَقْفَرُ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ فَالْثُّقُلُ^(٢)

فثبت بذلك أنه يحذف فى الفواصل والقوافى ما لا يحذف فى غيرهما ، غير أن الحذف فى الأسماء أحسن من الحذف فى الأفعال ، لأن الأسماء تحذف لامها فى غير الفواصل والقوافى مثل : «يوم التلاق - وجفان كالجواب» .

أما الأفعال فلا تحذف لامها إلا شذوذاً أو لضرورة كما سبق ، والأمثل عدم الحذف .

وبعض العرب - أناس من قيس وأسد - يحذفون الواو والياء اللتين هما ضميران ، كما يحذفون الواو فى يغزو ، والياء فى يقتضى ، فى الفواصل والقوافى ، إلا أن حذفهما قليل ، لأنهما اسمان وليسان حرفين .
قال تميم بن أبى بن مقبل :

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكَتَهُمْ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ^(٣)

أصله : صَنَعُوا ، فحذف واو الضمير ، وأسكن العين .

(١) على صير أمر : على مشاركة أمر ويمر ويحلوا أى يصير مرأ وحلوا أى كنت فى هذه السنين الطويلة بين يأس وطمع ، ولم أياس منها فبمر عيشى ولم أطمع أن تصلنى فيحلوا . شواهد الشافية ١ / ٣٣٢ .

(٢) صحا : أفاق . أقفر : صار قفراً لا أنيس فيه . التعانيق والثقل : موضعان وقد حذف الواو التى للإشباع إذ كانت مطلقة وسكن ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ولا يبالون إذا وقفوا باختلال الوزن .

(٣) لايبعد : إخبار فى اللفظ ومعناه الدعاء . ويجوز أن يقرأ بالجزم على أنه دعاء فى صورة النهى وهو مضارع أبعد . بمعنى أهلكه . ويجوز أن يكون بمعنى بعده أى جعله بعيداً تركتهم : فارقتهم . البين : الفراق . ما استفهامية . قال الأعلام : الشاهد حذف واو الجماعة من صنعوا كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يريدوا الترنم . وهذا قبيح . انظر شرح الشواهد ١ / ٢٠٨ .

وقال عترة :

يَادَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمْ وَعِمِّي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمْ^(١)

أراد : تكلّمي ، اسلّمي ، فحذف ياء الضمير ، وسكن الميم .

ومن حذف ياء الضمير فى الفواصل قوله تعالى ﴿وَيَايَا فَاعْبُدُون﴾ ، ولم يؤثر حذف الواو فى الفواصل .

أما الألف فلا تحذف فى الفواصل والقوافى ، لخفة الفتحة والألف ، إلا لضرورة^(٢) ، كقول القائل :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَعَطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

إبدال الياء جيماً فى الوقف

بعض العرب - وهم ناس من بنى سعد - يقفون على الياء مشددة أو خفيفة بإبدالها جيماً ، لأن الياء خفيفة ، والجيم من مخرجها وأبين منها ، يقولون : هذا تميمج ، يريدون تميمي . وهذا علج ، يريدون على .

وقال سيويه : وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريدون عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون :

(١) عبلة : اسم محبوبته . الجواء : اسم موضع . عمي : انعمى أى كونى ذات نعمة وأصلها انعمى إلا أن عمى أكثر استعمالاً فى كلام العرب ، ويرى أبو عمرو بن العلاء أنها من وعم يعم يقال : وعم البحر إذا كثر زبده ، كأنه يدعو لها بكثرة الاستسقاء والخير ؛ انظر الخزانة ١ / ٢٩ .

(٢) هذا فى غير ألف الإطلاق التى لم يلحقها تنوين ، أما ألف الإطلاق التى لم يلحقها تنوين فقد ذكر سيويه أنه يجوز حذفها سواء فى اسم أم فى فعل وقال سمعناهم يقولون من شعر جرير : أفلئ اللوم عادل والعتاب ، وللأخطل .

واسأل بمصقلة البكرى ما فعل

قال الأعلام : الشاهد فيه حذف الألف من ما فعلا حيث لم يرد الترسم ، وهذا فى المنصوب غير المنون جائز حسن مثله فى الكلام ولا فرق بينه وبين المخفوض والمرفوع فى الحذف وانكون مالم يريدوا التغنى ، سيويه ٣٩٩ / ٢ ، شواهد الشافية ١ / ٢٣٥ .

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ
وَبِالْغُدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنِجُ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّصِجِ^(١)

وإنما حرك الجيم لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، والصيصج أصله : صيصي
بياء مخففة وقف عليها بالتضعيف ، ثم أبدلها جيمًا . وقيل : نسب إليها فأتى بياء
مشددة ، وأبدلها جيمًا .

ومن إبدالها من الياء الخفيفة مارواه أبو زيد فى نوادره قال : قال المفضل :
أنشدنى أبو الغول لبعض أهل اليمن^(٢) :

يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبْلْتَ حَجَّجُ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجِ

* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُتَزَّى وَفَرَتِجُ^(٣) *

أصله : حجتى - بى وفرتى - بياء المتكلم .

وذهب ابن عصفور إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيمًا خاص بالشعر^(٤) . وتسمى
هذه اللغة عجعجة قضاة .

(١) العشى : ما بين الزوال إلى الغروب أو آخر النهار أو من صلاة المغرب إلى العتمة . الغداة : الضحوة . الفلق
جمع فلقة وهى القطعة . البرنج : البرنى ، وهو نوع من أجود أنواع التمر . ونقل السهيلي أن كلمة برنى
أعجمية معربة مكونة من مقطعين : بر بمعنى حمل وتى بمعنى جيد . والود لغة فى الودد . والصيصى : مفردة
صيصية وهو القرن . وصياصى البقر قرونها .

(٢) شرح شواهد البغدادى ١ / ٢١٤ .

(٣) حجتج : حجتى والحجة بالكسر المرة من الحج على غير قياس ، والجمع حجج والقياس الفتح ، ولكنه لم يسمع
من العرب ، وبها سُمى الشهر ذو الحجة بالكسر ، وبعضهم يفتح فى الشهر وجمعه ذوات الحجة . الشاحج :
البغل أو الحمار من شحج البغل إذا صوت . الأقر : الأبيض . النهاات : النهاق . يتزى : يحرك . الوفرة :
الشعر إلى شحمة الأذن . شرح الشافية ٢ / ٢٨٧ ، شرح الشواهد ١ / ٢١٣ .

(٤) قال بعض العلماء إن إبدال الياء جيمًا مشروط بالتشديد وبالوقف فمتى خرج عن هذين الشرطين فهو شاذ .

الوقف بهاء السكت

يؤتى بهاء السكت فى الوقف : إما لبيان حركة الحرف الأخير والمحافظة عليها ، إذ لولا هاء السكت لسكن الحرف الأخير ، وذهبت الحركة التى تؤدى غرضاً ، وذلك مثل ما الاستفهامية إذا جرت بحرف أو إسم ، فإنه تحذف ألفها فرقاً بين ما الموصولة ^(١) ، وما الاستفهامية ، أن بين الإخبار والاستخبار ، وتبقى الفتحة تدل على الألف المحذوفة ، فلو وقفوا بالسكون لذهب الدليل الذى يدل على الألف ، فأتوا بالبهاء ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الفتحة فقالوا : عمه ولمه ، والأصل عما ولما ^(٢) .

وإما لبيان حرف المد مثل : وازيداه ، وهؤلاء ، لأن فى الألف خفاء ، والبهاء تظهرها .

وسميت هذه الهاء هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة .

والإتيان بهاء السكت يكون أحياناً أمراً لازماً ، وأحياناً يكون جائزاً .

متى تلزم هاء السكت ؟

فيلزم الإتيان بها إذا كانت الكلمة الموقوف عليها قد حذف منها وبقيت بعد الحذف على حرف واحد ، ولم تكن كجزء مما قبلها ، وذلك يشمل نوعين من الكلمات :

الأول : ما الاستفهامية المجرورة بإضافة إسم إليها ، فإنها تحذف ألفها مثل

(١) فالموصولة والشرطية والمصدرية لاتحذف ألفها . ونقل المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة لكثرة الاستعمال حتى أبو زيد أن كثيراً من العرب يقول : سل عم شئت . انظر الأشمونى . الصبان .

(٢) أجاز بعضهم حذف ألف ما استفهامية والوقف عليها بالبهاء وإن لم تكن مجرورة كما فى حديث أبى ذؤيب : قدمت المدينة ، ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ؟ فقليل هلك رسول الله ﷺ . وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابها الفعل المحذوف آخره جزءاً أو وقفاً ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى الوقف عليها بالألف . ويرى الزمخشري أن الهاء بدل من الألف وجعلها السكت عوضاً من الألف المحذوفة أولى شافية ٢٩٦/٢ .

قولك : مجىء م جئت ؟ ومثل م أنت ؟ فإذا وقفت على ماقلت : مجىء مه ، ومثل مه .

ومما لاشك فيه أن ما ليست كجزء مما قبلها ، لأن ما قبلها اسم يستقل بنفسه .
أما إذا كانت مجرورة بالحرف ، نحو : حتام ، وعلام ، وعم ؛ فلا تلزم الهاء -
كما سيأتى - لأن ما مع الحرف ككلمة واحدة ^(١) .

الثانى : الفعل المعتل السلام الذى بقى بعد الحذف ^(٢) على حرف واحد مثل :
قه ، وره ، وعه ، أمر من وقى ، ورأى ، ووعى .

وإنما لزمته هاء السكت فى هذين النوعين ، لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن ،
والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد بعد الابتداء من حرف يوقف عليه ، فجاء بهاء
السكت لتؤدى هذا الغرض .

متى يجوز الإتيان بهاء السكت ؟

يجوز الإتيان بهاء السكت فى المواطن الآتية :

أولاً : كل ما حذف من آخره شيء ، وبقي بعد الحذف على أكثر من حرف
مثل : لم يعه ، ولم يقه ، ولم يرمه ، ارمه ، اخشه ، اغزه ، فبهذههم اقتده ، لم
يتسنه ^(٣) .

أو بقى بعد الحذف على حرف ، ولكن اتصل بما قبله اتصالاً تاماً ، حتى صار

(١) إذ ليس للحرف استقلال بل هو كجزء منها لاتصاله بها لفظاً وخطاً .

(٢) يرى ابن مالك أن الهاء تلزم أيضاً إذا بقى الفعل بعد الحذف على حرفين أحدهما زائد مثل : لم يقه لأن حرف المضارعة زائد . ولم يوافق كثير من العلماء ابن مالك نظراً لأن حرف المضارعة كاجزاء من الفعل . وقال ابن هشام إن كلام ابن مالك مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على «ولم أك» و «من تق» بترك الهاء . أنظر شرح الأشموني فى الصبان .

(٣) محذوف اللام وهى واو إذا قلنا إنه مأخوذ من السنة واحدة السنين . وإذا قلنا أن اللام هاء ، وهى لغة الحجاز . فالهاء فى يتسنه لام الفعل مجزوم بالسكون ، وإذا قلنا إنه مأخوذ من الحمأ المسنون فاصله يتسنن أبدلت النون الثالثة ياء كما قالوا : تظنى فالهاء للسكت واللام حذف للجزم . انظر التصريح .

كأنه جزء منه ، وذلك ما الاستفهامية المجرورة بالحرف مثل : عمه ، ولِمة ، فيمة^(١) .

فيجوز الإتيان بالهاء ، ويجوز تركها ، والأكثر والأجود في قياس العربية الإتيان بالهاء لتكون عوضاً عن المحذوف ، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعاً لرسم المصحف .

وإذا لم تأت الهاء تسكن الميم ، فإذا وصلت حركة الميم ، فتقول : لِمَ جئت وعمّ يتساءلون ، وقد تسكن الميم وصلاً إجراءً للوصول مجرى الوقف ، كقول القائل :

يا أبا الأسود لِمَ خَلَيْتَنِي لَهُمُومٌ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٌ^(٢)

وقول الآخر :

* يا أسدياً لِمَ أَكَلْتَهُ لَهُ *

وبعض العرب لا يحذف ألف ما الاستفهامية المجرورة ، فإذا وقف لا يقف إلا بالألف ، وقد جاء على هذه اللغة قول حسان :

على ما قامَ يَشْتُمُنِي لَتِيمٌ كخنزير تَمَرَّغَ فى رَمَادٍ

وقد قرئ «عما يتساءلون» بالألف^(٣) .

ثانياً : كل مبنى على حركة بناء لازماً غير عارض ، ولم يشبهه المعرب فيجوز الإتيان بهاء السكت لبيان الحركة ، قال تعالى : «ما أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ، هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ» . ويقول : هُوَ ، وَهِيَّةٌ ، وَكَيْفَهُ ، وَثَمَّةٌ^(٤) .

(١) وهذا إذا لم تتركب مع ذا فإن ركبت مع ذا لا تحذف الألف نقول : على ماذا تلومنى .

(٢) خليتنى : تركتنى . والطروق : المجئ ليلاً والهموم أكثر ما تعترى الإنسان ليلاً ، وذكر جمع ذكر بسكون الكاف على غير قياس .

(٣) قال ابن جنى وإثبات الألف أضعف اللغتين . شرح الشافية ٢ / ٢٩٨ .

(٤) من ذلك لحاقها نون المثنى وجمع المذكر نحو مسلمانه - مسلمونه - لأن حركة النون ليست بإعراب .

فلا تلحق المعرب ^(١) ولا المبنى بناءً عارضاً مثل : يازيدُ ، ولا رجلَ ، ومن قبلُ ومن بعدُ ، وهذه خمسة عشرَ ، لأن حركتها تشبه حركات الإعراب في أنها تعرض عند وجود مقتضيها ، وتزول عند زواله .

ولا تلحق الماضي ^(٢) لأنه يشبه المعرب في بنائه على حركة ، وحق البناء أن يكون على السكون ، وإنما بنى على حركة لأنه أشبه المعرب ، ألا ترى أنه يقع صفة وصلة وحالاً وشرطاً كالمضارع ، ومعنى زيد ضرب مثل معنى زيد ضارب ، ومعنى إن ضربت كمعنى إن تضرب أضرب .

ثالثاً : كل حرف أو اسم عريق في البناء آخره ألف ، يؤتى بالهاء جوازاً لبيان الألف ، تقول : ههنا ، هؤلاء ، ذاه ، ماه ، وازيداه ^(٣) .

وجملة القول أن هاء السكت تلزم في موطنين :

الأول : الفعل المعلن بحذف آخره إذا بقي بعد الحذف على حرف واحد .

الثاني : ما الاستفهامية المجرورة بإضافة اسم إليها .

وتجوز في المواطن الأربعة الآتية

أولاً : الفعل المعلن بحذف آخره إذا بقي بعد الحذف على أكثر من حرف .

ثانياً : ما الاستفهامية المجرورة بالحرف .

(١) شذ قول بعضهم : أعطى أبيضه بلحق الهاء للمعرب . حكاه سيويه .

(٢) هذا رأى سيويه ويرى بعض النحاة جواز إلحاق هاء السكت به لأنه مبنى على حركة بناءً لازماً وبعض العلماء فصل فقال : إن أمن اللبس جاز مثل : قعد - جلس - وإلا فلا مثل : ضربه . شرح الشافية ٢ / ٢٩٨ .

(٣) قال أبو حيان : كل مبنى آخره ألف نحو هؤلاء - هنا يجوز فيه ثلاثة أوجه : إبقاؤها ألفاً كما في الوصل ،

وأبدالها همزة ، وإلحاق هاء السكت بعدها . وشذ قلب الألف من هنا هاء في قوله «ههنا ومن هنه» وجعل

ابن يعيش سائر حروف المد من الواو والياء كالآلف فقال : اعلم أنه يؤتى بهذه الهاء لبيان حروف المد واللين كما

يؤتى بها لبيان الحركات نحو وازيداه واعمراه ، واغلامهوه . وواقطعاً ظهر هيه شرح المفصل ٩ / ٤٦ انظر

الصبان على الأشموني .

ثالثًا : كل مبنى على حركة بناء دائمًا ، وليس فعلاً ماضيًا .

رابعًا : كل مبنى اسم أو حرف آخره ألف .

هاء السكت ساكنة ولا تثبت وصلًا

هاء السكت لا تكون إلا ساكنة لأنها أتى بها للوقف عليها ، والوقف لا يكون إلا بالسكون ، وتحريكها لحن ، وخروج من كلام العرب .

ولذلك لا يجوز إثبات هذه الهاء فى الوصل ، بل إذا وصلت استغنى عنها تقول : وازيداه ، فإذا وصلت تقول : وازيدا واعمراه .

وأما قول عروة بن حزام صاحب عفراء :

يـاربَّ يـاربَّ إِيَّاكَ أَسَلْ عَفْرَاءَ يـاربَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

* فَإِنْ عَفْرَاءُ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلِ *

ثم قال :

* يـامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءَ *

فالهاء فى رباه ومرحباه للسكت ، أثبتتها الشاعر وصلًا ، فاضطر إلى تحريكها فرارًا من اجتماع الساكنين .

وقد رويت بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، وبالضم تشبيهاً لها بهاء الضمير فى عصاه .

وقد اضطربت فى ذلك أقوال العلماء ^(١) ، فقليل : إن ذلك ضرورة ، وقيل : إنه لغة لبعض العرب .

(١) فالرضى فى مبحث هاء السكت فى آخر الكافية يستدل بهذه الآيات على أن تحريك هاء السكت لغة لبعض العرب . ثم فى باب الندبة يقرر أن إثبات الهاء وصلًا بعد الألف ضرورة عند البصريين جائز عند الكوفيين ويترور ابن جنى أن تحريكها ضعيف عند البصريين لا يشتبهونه فى الرواية ولا يحفظونه من جهة القياس . انظر الخزانة باب الوقف .

الوقف على غير المتمكن

يقصد من غير المتمكن المبنى ، مثل ياء المتكلم وضمير الغائب ، وغير ذلك .

كيفية الوقف على ياء المتكلم

ياء المتكلم ^(١) إما أن تكون مفتوحة أو ساكنة .

فإن كانت مفتوحة مثل : هذا كتابي فاقراءه ، وهذان كتاباتي أمامك ، وأكرمت صديقيَّ أمس ، وإنني قائم ، فلا تحذف ^(٢) في الوقف لأنها قويت بالحركة في حال الوصل ، ويجوز في الوقف عليها وجهان : الإسكان ، فتقول : هذا كتابي ، وبقاؤها مفتوحة مع الإتيان بهاء السكت لبيان الحركة ، فتقول : هذا كتابي ، وقرأ الجماعة : « ما أغنيَ عنيَّ ماليه ، هلك عنيَّ سلطانيه ، هاؤم اقرءوا كتابيه » .

وإن كانت ياء المتكلم ساكنة ، فإن كانت في فعل جاز فيها باتفاق وجهان :

الأول : إثبات الياء ساكنة وهو الأجود والأقيس ، لأنه لا تنوين معها يوجب حذفها في الوصل فأشبهت ياء القاضى ، فلا تحذف في الوقف ، فتقول : محمد أكرمني ، على علمني .

الثاني : حذفها وهو حسن لأن قبلها نون الوقاية تدل عليها ، فتقول : محمد أكرمن ، وعلى علمن .

وقد قرأ أبو عمرو : ربّي أكرمن ، ربّي أهانن ، وقال الأعشى :

ومن شانيء كاسف وجهه إذا ما انتسبت إليه أنكرن

والمراد : أنكرني ، والشانيء : المبغض .

(١) إذا كانت ياء المتكلم محذوفة في الوصل نحو يا عباد فاتقون بقيت في الوقف محذوفة .

(٢) في حاشية يس : إن من يحرك ياء المتكلم وصلاً لا يحذفها وفقاً لأن المقصود من الحذف الفرق بين الوقف والوصل . وذلك حاصل بتحريكها قال يس : والحق جواز حذفها فقد جاء في التنزيل فما آتاني الله خير مما آتاكم ، مفتوحاً وصلاً ، ومحذوفاً في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص ٢ ص ٢٣٩ .

وإن كانت فى اسم نحو : هذا كتابى ، وعلى صديقى . فكثير من العلماء لم يجوز حذفها فلا تقل : هذا كتاب ، لأن حذفها يوقع فى لبس ، فلا يدرى : أهو مضاف أو مفرد ؟ ولكن سيويه أجاز ثبوت الياء ساكنة وحذفها ^(١) ، واعتمد فى إزالة اللبس على حال الوصل ، لأن الوصل يبين المراد ، فتقول : هذا كتاب .

الوقف على ضمير الغائب المفرد المتصل

لضمير الغائب صلة ^(٢) ، وهى واو بعد الضمة وياء بعد الكسرة ، نحو : هذا كتابهو يسلك بهى فى يده .

ولهذه الصلة فى حال الوصل وضع يختلف عنه فى حال الوقف .
فى حال الوصل إن كان ما قبل الهاء متحركاً ، فلا بد من ثبوت الصلة ، مثل :
على أكرمهم محمد ، ومر بهى على ، ولا تحذف إلا فى ضرورة الشعر ، كقول حنظلة بن فاتك :

وَأَيَقْنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِن تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِر ^(٣)
أراد : بعد هو .

وإن كان ما قبل الهاء ساكناً فالأكثر يرى حذف الصلة مطلقاً ^(٤) ، سواء أكان

(١) ظاهر كلام سيويه أن الحرف كذلك فقد استشهد بقول النابغة :

إذا حاولت فى أسد فجوراً فإنى لست منك ولست من

يريد منى قال الأعلام : الشاهد فيه حذف الضمير من قوله منى وهو جائز فى الكلام كما قرئ فى الوقف :
أكرمن وأهانن . شواهد البغدادى ١ / ٢١٠ شرح الشافى ٢ / ٣٠٠ .

(٢) يرى المحققون من العلماء أن ضمير الغائب المتصل والمنصوب والمجرور مختصر من ضمير الرفع الغائب المنفصل بحذف حركة هو وعلى ذلك فالصلة جزء من الضمير ويرى الزجاج أن الصلة ليست من الكلمة لأنها تحذف فى الوقف ، ويرد الرضى حجة الزجاج بأن حروف اللين التى من نفس الكلمة قد تحذف فى الوقف ولم يقل أحد بزيادتها كياء القاضى . شرح الشافى ٢ / ٣٠٨ .

(٣) فسيل النخل : صغاره . الأبر : المصلح للنخل القائم عليه يصف شجاعاً بأنه علم إن ثبت وقاتل فقتل بقى من أهله من يخلفه فى حربه وماله .

(٤) إنما حذفت الصلة إذا سكن ما قبل الضمير لثقل النواو والياء ولأن الهاء خفية فكانها غير موجودة وإذا فكانه التثنية ساكنان وإنما لم يحذفوا الصلة من ضمير المؤنث فى منها وعليها لحفة الألف .

الساكن صحيحاً أم معتلاً ، نحو : عَجِبْتُ مِنْهُ الْيَوْمَ ، وَأَكْرَمُهُ فِي دَارِكَ ، وَقَابَلْتُهُ الْيَوْمَ ، خَذَوُهُ فَعْلُوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ . وَعَلَى هَذَا قَرَأَ جُمْهُورُ الْقُرَّاءِ قَوْلَهُ تَعَالَى : «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ» ، «وَمِنْهُ آيَاتٌ» واختار ذلك المبرد والسيرافى .

أما سيويه فقد رأى إثبات الصلة إذا كان الساكن صحيحاً ، وحذفها إذا كان معتلاً^(١) .

هكذا حال الضمير وصلته أثناء الوصل . أما فى الوقف فيجب حذف الصلة مطلقاً سواء أكان قبل الهاء ساكن أو متحرك^(٢) ، والوقف على الهاء بالسكون ، لأنه كثر حذف الصلة فى الوصل ، فالتزم فى الوقف .

الوقف على ضمير المؤنثة الغائبة

أما ضمير المؤنثة الغائبة فيوقف عليه بثبوت الصلة وهى الألف ، فيقول : رأيتها ، ومررت بها ، ووقفت عليها .

وبعض العرب من لحم يحذف الألف وينقل فتحة الضمير إلى الحرف الذى قبله ويسكن الضمير ، كقول القائل :

* لست فى لحم أخافه *

أراد : أخافها ، فحذف الألف ونقل فتحة الضمير إلى الفاء بعد سلب حركتها . ومن ذلك قول بعض طىء : «والكرامة ذات أكرمكم الله به» بفتح الباء وسكون الهاء ، والأصل بها ، وهذه لغة قليلة^(٣) .

(١) ضعف ابن يعيش والرضى رأى سيويه .

(٢) هكذا قرر الرضى فى الشافية : وابن يعيش فى شرح المفصل ولكن فى التصريح وشرح الأشموني وحاشية الصبان : إن تحرك ما قبل الهاء حذفت الصلة ووقف بالسكون على الهاء وإن سكن جاز فى الصلة وجهان الإثبات والحذف وهذا فى غير الشعر . وأما فى الشعر فيجوز ثبوت الصلة فى الوقف وإن تحرك ما قبل الضمير للضرورة كقول رؤبة :

ومهمة مغبرة أرجأه كأن لون أرضه سماؤه

(٣) انظر شرح الأشموني والتصريح ؛ هذا وبعض العرب يأتى بهاء السكت بعد الألف فتقول غلامها .

الوقف على هو وهى

أما هو وهى فعلى لغة من أسكنهما وصلاً لا يكون الوقف إلا بالإسكان .

أما على لغة من بينهما على الفتح وهو الأكثر ، فلنا وجهان فى الوقف :

الأول : وهو الكثير الشائع الإتيان بهاء السكت لبيان حركة الواو والياء ،
فيقال : هُوَ وهِيَّه ، قال الشاعر :

إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ فما إن يقالُ له : مَنْ هُوَ

الثانى : الوقف بسكون الواو والياء ، كقولك فى جواب مَنْ حضر ؟ : هُوَ
أو هِىَ^(١) .

الوقف على أنا وحيهلا

ذكر سيويوه أن العرب لم يقفوا فى شىء من كلامهم بالألف لبيان الحركة إلا فى
كلمتين هما :

أنا ، وحيهلا :

أما أنا فإن الإسم هو الهمزة والنون ، أما الألف فمجتلبة فى الوقف فحسب لبيان
الحركة ، ولذلك تسقط فى الوصل^(٢) ، فيقال : أَنْ فعلت ، فالألف تؤدى مؤدى
هاء السكت فى بيان الحركة .

ولهذا وقف القراء على لكننا من قوله تعالى : «لكننا هو الله ربى» بالألف لما كان
أصلها لكن أنا^(٣) ، وربما وقف بعض العرب بالهاء ، فيقول : أَنَّهُ ، ونسب إلى حاتم
الطائي أنه قال :

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩ / ٨٤ شرح تصريف المازنى لابن جنى ٩ / ١ .

(٢) والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها . ابن يعيش ٩ / ٨٣ .

(٣) الأصل : لكن أنا فنقلت حركة همزة أنا إلى نون لكن ثم حذفنا كما حدث فى قوله (قد أفلح) ثم أدغمت
النون فى النون . شافية رضى ٣٩٥ / ٢ .

* هكذا فزدي أنه^(١) *

يريد : هكذا فصدي أنا .

وقد ذكر سيبويه أن بعض العرب يثبت الألف في الوصل في السعة فيقول : أنا فعلت ، وقد قرأ به نافع^(٢) قوله تعالى : «أنا أحيى وأميت» «أنا آتيك» لكن أكثر العرب لا يثبتون الألف في الوصل ، إلا في ضرورة الشعر^(٣) ، كقول أبي النجم :

* أنا أبو النجم وشعري شعري *

وكقول حميد بن حريث الكلبي :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تدرّيتُ السناما^(٤)

وما حيّلاً^(٥) فيوقف عليها بالألف ، وهذه الألف مجتلبة للوقف ، فإذا وصلوا قالوا : حيّلاً بفتح اللام ، أو حيّلاً بسكونها ، وفيها لغة ثالثة ، وهي حيّلاً بالتونين ، ولذلك يرى الرضى أن الألف في حيّلاً ليست مجتلبة للوقف إنما هي بدل من التونين في حيّلاً ، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة تقلب في الوقف ألفاً ، وإن لم يكن تنوين تمكن كما في اضربن ، وقد تثبت هذه الألف وصلاً .

(١) قال ابن جنى في سر الصناعة : فاما قولهم في الوقف على أن فعلت أنا وأنه فالوجه أن تكون الهاء في أنه بدلاً من الألف في أنا والأكثر في الاستعمال هو أنا بالألف والهاء قليلة جداً فهي بدل من الألف ، ويجوز أن تكون الهاء أيضاً في أنه ألحقت ليان الحركة كما ألحقت الألف ولا تكون بدلاً منها بل قائمة بنفسها .

(٢) لعل ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف ونافع لا يثبت الألف وصلاً إلا قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة قال أبو على : لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكره . المنصف شرح التصريف ١ / ٩ شواهد البغدادى ٢٩٤ / ٤ .

(٣) وقد كثر ذلك مما حمل الكوفيين على أن يقولوا إن الألف من نفس الكلمة وليست زائدة . ابن يعيش ٩ / ٨٣ الشافية ٢ / ٢٩٤ .

(٤) تدرّيب : علوت . السنام للبعير معروف ، أى علوت ذروة السنام وذروة كل شيء أعلاه ويريد هنا على المجد والرفعة .

(٥) حيّلاً اسم فعل بمعنى انت أو أقبل أو عجل . شرح الشافية ٢ / ٢٩٤ ابن يعيش ٩ / ٨٤ أشمونى وصبان باب اسم الفعل .

الوقف على ضمير المخاطب والمخاطبة

لنا فى الوقف على ضمير الخطاب ، وهو الكاف ، وجهان :

الأول : الوقف بالسكون فتقول : أكرمتك ، وأعطيتك .

الثانى : الوقف بهاء السكت فتقول : أكرمتك ، وأعطيتك ، للمحافظة على حركة الضمير التى تميز بين المذكر والمؤنث ، لأن كاف المذكر مفتوحة ، وكاف المؤنث مكسورة ^(١) .

الوقف على ضمير جماعة المخاطبين والغائبين :

الأصل فى الوصل أن تلحق ميم الجمع واو بعد الضمة وياء بعد الكسرة ، يقال : عليكمو رحمة الله ، وعليهمى مال ، ومنهمو رجال أوفياء ، ومربهمى ضيوف كرام ، لكن الأكثر فى الاستعمال حذف هذه الصلة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وفراراً من ثقل الضمتين مع الواو والكسرتين مع الياء ، يقال : عليكم رحمة ، وعليهم مال هذا فى حال الوصل ، فإذا وقفنا لم يكن إلا الإسكان وحذف الصلة وجوباً «لأن ماكثر حذفه وصلاً وجب حذفه وقفاً» ^(٢) .

الوقف على هذه وته

الهاء فى هذه وته بدل من الياء فى هذى وتى ، وفيهما لغات :

منها إثبات الهاء مكسورة موصولة بالياء كهاء الضمير .

ومنها حذف الصلة وبقاء الكسرة ، فيقول : هذه وته .

ومنها إسكان الهاء وعدم الإتيان بالصلة ، وهو الأصل ، فيقول : هذه وته .

فإذا وقفت فلا خلاف فى إسكان الهاء وترك الصلة .

(١) بعض العرب يبالغ فى الفصل بين المذكر والمؤنث فيأتى مع كاف المذكر بألف ثم هاء فيقول أكرمتكاه ويأتى مع

كاف المؤنث بياء فهاء فيقول أكرمتكيه ابن عيسى ٨٥ / ٩ .

(٢) شرح الشافية للرضى ٣٠٩ / ٢ .

إجراء الوصل مجرى الوقف

قد يجرى الوصل ^(١) مجرى الوقف ، فيعطى اللفظ أثناء الوصل ما كان له أثناء الوقف من تسكين ، أو روم ، أو إشمام ، أو تضعيف ، أو نقل ، أو إلحاق هاء سكت .

وقد ورد ذلك فى النثر ، ولكنه قليل ، بينما كثر فى الشعر ، لأن الشعر هو موطن الخروج على القياس .

فمن النثر قراءة من قرأ : « ما أغنى عنى ماله ، هلك عنى سلطانيه » ، « خذوه فغلوه » ، « ماهيه نار حاميه » .

وقرأ غير حمزة والكسائى : « فبهذا هم اقتده قل » ، « وانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه وانظر إلى العظام » فاتى بهاء السكت فى الوصل لأنه أجراه مجرى الوقف .

وقرأ ابن عامر « لكننا هو الله ربى » بثبوت ألف أنا وصلا ، وهى لاتثبت إلا فى الوقف ، وقرأ بعضهم « وجئتكم من سبأ نبأ يقين » بسكون همزة سبأ .

ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول العرب : ثلاثة ربعة ، بفتح هاء ثلاثة بعد

(١) ذهب بعض النحويين كابن يعش إلى أن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون فى ضرورة الشعر ، ولعله رأى ذلك حتى لا يتخذ وسيلة للتخفيف من قيود الإعراب ، ولكن أكثر النحويين يرون أن يكون فى الاختيار فى النثر ، ولكن ماورد من ذلك قليل .

قال الفراء فى تفسير قوله تعالى (أرجه وأخاه) جاء فى التفسير احبسهما عندك ولا تقتلهما ، والإرجاء تأخير الأمر ، وقد جزم الهاء حمزة والأعمش ، وهى لغة للعرب يقفون على الهاء المكنى عنها فى الوصل إذا تحرك ما قبلها أنشدنى بعضهم :

أنحى على الدهر رجلاً ويدا
يقسم لا يصلح إلا أفندا

فيصلح اليوم ويفسده غداً

فأسكن الهاء من يفسده ، وكذلك يفعلون بهاء التانيث ، فيقولون : هذا طلحه قد أقبل بالجزم ، وأنشدنى بعضهم :

* لما رأى أن لادعه ولا شيع *

انظر معانى القرآن ٣٨٨/١ .

إبدالها من التاء لأنها فى حكم الموقوف عليها ، ثم نقل همزة أربعة إلى الهاء وحذفها ، وهذا إنما يكون فى الوصل ، «ابن يعيش ٩ / ٨٣» شرح تصريف المازنى لابن جنى ١٠ / ١ .

أما الشعر فقد ورد منه قدر كثير ، من ذلك قول منظور بن حية الأسدى يصف ذئباً يطارد ظبيًا :

لما رأى أنه لادعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالتجع^(١)
فالهاء فى دعه بدل من التاء ، وهذا إنما يكون فى الوقف . وقال رؤية :
لقد خشيت أن أرى جدبًا مثل الحريق وافق القصبا
فالقصبا أصله التخفيف ، فضعف الباء لتقدير الوقف عليها ، ثم وصل بحرف الإطلاق وأبقى التضعيف ، وهو إنما يكون فى الوقف .

الوقف على القوافى فى الشعر

القوافى فى الشعر كلها موقوف عليها ، وإن لم يتم الكلام إلا بما بعدها من الأبيات . ولما كان الشعر موطن الترتم والغناء اتبع فيه فى الوقف ما لم يتبع فى النثر ، فكثيراً ما تحرك القوافى وتلحق بها حروف الإطلاق ، وهى الواو والياء والألف إذا أرادوا الترتم بمد الصوت ، وهذا لا يكون إلا فى الشعر سواء فى ذلك المنون وغير المنون ، كقول امرئ القيس :

قفًا نَبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
ألحقت الياء بمنزل وحومل ، ولو كان فى النثر لسكنت اللام .

(١) الدعة : خفض العيش ولينه : أرطاة واحدة الأرطى : شجر من شجر الرمل الحقف : التل المعوج من الرمل ، فالتجع : أبدال الضاد لاماً شذوذاً والأصل فاضطجع أى وضع جنبه فى الأرض ، شواهد البغدادى . ٢٧٤/١

وقال يزيد بن الطُّثريّة :

فَبِتْنَا تَحِيدُ الْوَحْشُ عَنَّا كَأَنَّا قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا

وقال جرير :

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

* سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّهَا الْخَيَامُو *

وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروى لأن الشعر وضع للغناء والترنم ، فألحقوا كل حرف الحركة التى هى جزء منه .

فإذا أنشدوا ولم يترنموا ، فإن أناساً من تميم تجعل مكان المدة نوناً ساكنة فى المنون وغير المنون ، كقول العجاج :

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ *

* يَاصَاحُ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنُ *

وبعض العرب يجرى القوافى مجراها لو كانت فى النثر ، فيقفون بالسكون فى قوله :

* أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابُ *

وفى المنون المنصوب يقفون بالألف ، كقول القائل :

* قَدْ رَابَنِي حَفْصٌ فَحَرَكُ حَفْصَا ^(١) *

وأما الحجازيون فيقفون بحرف الإطلاق سواء ترنموا أم لم يترنموا . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) سيويه ٢ / ٢٩٩ ، شرح الشافية ٢ / ٣١٩ ، شواهد البغدادى ١ / ٢٤٠ .



الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة : معنى الصرف والتصريف - نشأة هذا الفن وأهم المؤلفات فيه - تصنيف الأسماء - الأسماء المبنية والحروف والأفعال الجامدة لا يدخلها التصريف	٣ - ١٥
المبحث الأول : أبنية الأسماء المجرد - المزيد - أقل الأبنية ثلاثة أحرف ولا تتجاوز خمسة أحرف أصول .	١٦ - ١٧
أبنية الثلاثى - ما أهمل من أبنية الثلاثى والسر فى إهماله تفرع بعض الأبنية على بعض فى لغات بعض القبائل العربية أبنية الرباعى المجرد خمسة أبنية - زاد الكوفيون بناء سادساً - رأى البصريين	١٧ - ٢١ ٢١ - ٢٤ ٢٤ - ٢٦
أبنية الخماسى المجرد أربعة - زاد ابن السراج بناء خامساً المزيد من الأسماء : مزيد الرباعى - مزيد الخماسى - أقصى حد للزيادة	٢٦ ٢٧
المبحث الثانى الأسماء العربية نوعان : جامدة ومشتقة المشتق فى عرف الصرفين وعرف النحويين وعرف اللغويين - أنواع المشتق - الجامد ، أنواعه .	٢٩ ٣٠
المصدر - حقيقته - الفرق بينه وبين اسم المصدر - أبنته المصادر هل هى قياسية أم سماعية ؟ مصادر الثلاثى المجرد ، المصادر السماعية مصادر الرباعى المجرد - مصادر الثلاثى والرباعى المزيد فيهما	٣١ - ٣٣ ٣٣ - ٣٨ ٣٨ - ٤٣

	مصدر أفعّل - مصدر فعل - تفعّال هل هو مصدر فعل أو فعل ؟
٤٦ - ٤٣	مصدر فاعل
	مصدر الفعل المبدوء بتاء زائدة - مصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل .
٤٨ - ٤٦	المصدر الميمى
٥٠ - ٤٩	اسم المرة - اسم الهيئة
	المصدر الصناعى - حقيقته - هل ورد فى كلام العرب ؟ هل
٥٢ - ٥١	هو قياس ؟
٥٦ - ٥٣	المبحث الثالث : المشتقات
	اسم الفاعل - صياغته - ماخذ منه - مجيئة فى صورة اسم المفعول
	والمصدر والعكس .
٥٦	أمثلة المبالغة - قاسيتها
	اسم المفعول - صوغه - كيف يصاغ من الأجوف والناقص ؟ -
	عرض لبعض الشاذ من الصور - ماينوب عن المفعول فى الدلالة على
٦٤ - ٥٧	معناه - صور أخرى لإسم المفعول
	الصفة المشبهة : وجه الشبه بينها وبين اسم للفاعل - صوغها - الفرق
	بينها وبين اسم الفاعل - تحويلها إلى اسم فاعل ، وتحويل اسم
٧١ - ٦٤	الفاعل إلى صفة مشبهة - تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة
	اسم التفضيل . كيفية صوغه - مايصاغ منه اسم التفضيل - طريقة
٧٦ - ٧٢	التفضيل مما فقد الشرط
٨٠ - ٧٧	أسماء الزمان والمكان : صوغها - ماخذ منهما
٨٢ - ٨٠	مفعلة تأتى وصفًا للمكان - مفعلة تأتى وصفًا للسبب
٨٢	أسماء الآلة - صوغها - قياسيتها - ماخذ منها
٨٥	المبحث الرابع : المذكر والمؤنث
	علامات التأنيث : التاء - ألف التأنيث المقصورة وألف التأنيث
	الممدودة .

- التاء ، الغرض منها - صفات لمؤنث خلت من التاء والسر في ذلك . ٨٦ - ٨٧
- صفات يستوى فيها المذكر والمؤنث - التاء تأتي لأغراض غير التأنيث . ٨٨ - ٩٢
- الألف المقصورة - أوزانها الخاصة بها أوزان مشتركة بينها وبين ألف الإلحاق ٩٢ - ٩٤
- الألف الممدودة ، أشهر أوزانها - أوزان ألف الإلحاق - المؤنث ٩٤ - ٩٧
- الحقيقي واللفظي : تأنيث المذكر وتذكير المؤنث بحسب المعنى .
- المبحث الخامس : المقصور والممدود ٩٨ - ١٠٢
- المقصور والممدود القياسان - المقصور والممدود السماعيان .
- قصر الممدود ومد المقصور للضرورة - رأى الكوفيين والبصريين ١٠٣ - ١٠٥
- المبحث السادس : التثنية والجمع ١٠٦ - ١٠٩
- التثنية : الغرض منها - الأصل فيها - ما يصلح للتثنية والجمع - كيفية تثنية المركب وجمعه - تثنية المتفق في اللفظ المختلف في المعنى .
- كيفية التثنية - تثنية المنقوص - تثنية المقصور - تثنية الممدود ١١٠ - ١١٢
- تثنية ما حذت لامه - ما يجب رد لامه في التثنية - تثنية ذو ١١٣
- الجمع : جمع السلامة لمذكر ، ما يصلح جمعه - كيفية الجمع - جمع المنقوص ١١٤ - ١١٦
- جمع المقصور والممدود ١١٦ - ١٢٣
- الجمع بالألف والتاء - ما يطرده جمعه - كيفية الجمع - جمع الاسم الثلاثي الساكن العين - جمع الاسم المحذوف اللام .
- جمع التكسير - إهمال بعض النحاة له - طريقة عرض النحاة له - ١٢٣ - ١٢٥
- تعريفه - التغيير المقدر .
- جموع التكسير نوعان : جموع قلة وجموع كثرة - وضع أحدهما ١٢٥ - ١٣٠
- مكان الآخر - جموع القلة أربعة : أفعال - أفعال - أفعلة - فعلة .
- الدليل على أنها جموع قلة - جمع السلامة لمذكر وجمع السلامة لمؤنث من جموع القلة .

- جموع الكثرة - صيغ منتهى الجموع : فواعل - فعائل - فعالي - ١٣٠-١٤٥
 فعالي - فعالل ، وشبه فعالل - كيفية جمع الإسم الجمع الأقصى .
 تعويض ياء عن المحذوف - زيادة الياء فى فعالل ومفاعل وحذفها من
 مفاعيل ١٤٥-١٤٦
 لحاق التاء للجمع الأقصى وجوباً وجوازاً .
 صيغ أخرى للجمع - جموع لا واحد لها من لفظها ١٤٦-١٤٧
 مادل على جمع وليس جمعاً - اسم الجمع : الفرق بينه وبين الجمع
 ١٤٧-١٥٠
 اسم الجنس : الجمعى والآحادى والإفرادى . الفرق بينه وبين الجمع
 واسم الجمع .
 مذهب الكوفيين والأخفش فى اسم الجمع واسم الجنس ١٥٠-١٥٣
 جمع الجمع واسم الجنس واسم الجمع - هل جمع الجمع قياس ؟
 ١٥١
 مدلول جمع الجمع . جمع جمع الجمع - رأى العلماء فيه ١٥٣
 تطبيقات وتمارين ١٥٤-١٨٧
 المبحث السابع : التصغير ١٨٨-١٨٩
 معناه - الغرض منه - فائدته ١٨٩-١٩١
 كيفية التصغير : تصغير الثلاثى ، متى يجب فتح ما بعد ياء التصغير ؟
 تصغير مازاد على ثلاثة ، الثلاثى المزيد فيه - تصغير الرباعى المجرد .
 ١٩١-١٩٤
 تصغير الرباعى المزيد فيه . تصغير الخماسى المجرد والمزيد فيه .
 صيغ التصغير ثلاثة . فعيل - فعيعل - فعيعل - ما الذى يصغر على
 فعيعل ؟ ١٩٤
 الأمور التى لا تخل بنية التصغير ١٩٥
 تصغير ما آخره ألف تأنيث مقصورة ١٩٦
 التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ١٩٧-١٩٨

١٩٩-١٩٨	كيفية تصغير مائنيه لين
٢٠٠	تصغير مادخله قلب مكاني - تصغير ماحذف أحد أصوله
٢٠١	تصغير الثنائي وضعاً
٢٠٢-٢٠١	حكم الألف التي تقع بعد ياء التصغير
		الواو التي تقع بعد ياء التصغير - حكم الياءات المجتمعة في آخر المصغر .
٢٠٤-٢٠٣	لحاق تاء التانيث للمصغر
٢٠٥	تصغير مادل على جمع
٢٠٦	تصغير الأسماء المركبة
٢٠٧-٢٠٦	تصغير الترخيم - شواذ التصغير
٢٠٩-٢٠٨	تصغير الأفعال والحروف وأسماء الإشارات والأسماء الموصولة
٢١١-٢١٠	أسماء لا تقبل التصغير
٢١٤-٢١٢	المبحث الثامن : النسب
		معناه - شبهه بالصفات - الغرض من النسب - علامة النسب -
		كيفية .
٢١٤	كيفية النسب إلى ما آخره تاء تانيث
٢١٥	كيفية النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة
٢١٦	كيفية النسب إلى ما كان على وزن فعيلة وفعيلة وفعولة
٢١٨	كيفية النسب إلى ما كان على وزن فعيل وفعيل وفعول
٢١٩	النسب إلى المقصور
٢٢٠	النسب إلى ما آخره همزة بعد ألف
٢٢٢	النسب إلى ما آخره ياء مفردة
٢٢٤	النسب إلى ما آخره ياء مشددة
٢٢٦	النسب إلى ما آخره واو

٢٢٧	النسب إلى المثني وجمع المذكر
٢٢٨	النسب إلى المجموع بالآلف والتاء - النسب إلى جمع المؤنث
٢٢٨	النسب إلى جمع التكسير
٢٣٠	النسب إلى ما حذف أحد أصوله
٢٣٣	النسب إلى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل
٢٣٤	النسب إلى ما حذفت لامه وعوض عنها التاء
٢٣٥	النسب إلى الثنائي وضعاً
٢٣٦	النسب إلى المركب
٢٣٨	النسب بغير الياء المشددة - صيغه
٢٤١	تطبيقات وتمارين
٢٦١	المبحث التاسع : الابتداء والوقف
	الابتداء - كيف يتبدأ بالساكن ؟
٢٦٢	متى تلزم همزة الوصل في الأفعال ؟
٢٦٣	متى تلزم همزة الوصل في الأسماء ؟
٢٦٣	- الأسماء العشرة السماعية
٢٦٤	ابن - ابنة
٢٦٥	ابنم - امرؤ - امرأة إثنان - اثنتان - اسم
٢٦٦	است - أيمن الله
٢٦٧	الحرف الذي تلزمه همزة الوصل
٢٦٧	حركة همزة الوصل
٢٦٩	همزة الوصل تسقط في الدرج
٢٧٠	دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل
٢٧١	سقوط همزة الوصل إذا تحرك الساكن بعدها
٢٧٢	الوقف
٢٧٢	- أنواع الوقف في عرف القراء

٢٧٣	الفرق بين الوقف والقطع والسكت
٢٧٤	أوجه الوقف
٢٧٥	كيفية الوقف على المتحرك
٢٧٦	الروم - الإشمام
٢٧٩-٢٧٨	التضعيف - شروط التضعيف
٢٨٠	جواز التضعيف فى الوصل للضرورة
٢٨٣	الوقف بالنقل
٢٨٣	نقل حركات البناء
٢٨٤	شروط النقل
٢٨٨	الوقف على المنون
٢٩٠	الوقف على نون التوكيد
٢٩١	الوقف على تاء التأنيث
٢٩٤	الأسماء المعدودة حكمها - حكم الموقوف عليها
٢٩٤	الوقف على المقصور
٢٩٦	بعض اللهجات العربية فى الوقف على الألف
٢٩٧	الوقف على المنقوص
٢٩٨	الوقف على الفعل المعتل اللام
٢٩٩	حذف الواو والياء فى الفواضل
٣٠٢	إبدال الياء جيماً فى الوقف
٣٠٤	الوقف بهاء السكت
٣٠٤	متى تلزم هاء السكت ؟
٣٠٥	جواز الإتيان بهاء السكت
٣٠٨	هاء السكت ساكنه ولا تثبت وصلاً
٣٠٩	الوقف على غير المتمكن

- ٣٠٩ « على ياء المتكلم -
- ٣١٠ « على ضمير الغائب المفرد المتصل
- ٣١١ « على ضمير المؤنثة الغائبة
- ٣١٢ « على هو وهى
- ٣١٢ « على أنا وحيهلا
- ٣١٤ « على ضمير المخاطب والمخاطبة
- ٣١٤ « على هذه وته
- ٣١٥ إجراء الوصل مجرى الوقف
- ٣١٦ الوقف على القوافى فى الشعر